# المحاسبة المتوسطة

أ.د. وليدناجى الحيالى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – 2007 -

---



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark

0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

# الاهداء




من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -

# المحتويات

## الفصل الثالث
## قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة



## الفصل الرابع
## الميزانية وقائمة التغير في المركز المالي

## الفصل الخامس

## الاستخدامات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود



## الفصل السادس

## النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل

## الفصل السابع
## المدينون وأوراق القبض



## الفصل الثامن
## المخزون السلعي

## الفصل التاسع
## الأصول طويلة الأجل الثابتة الملموسة

## الفصل العاشر
## الأصول غير الملموسة

## الفصل الحادي عشر
## الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات



## الفصل الثاني عشر
## الالتزامات قصيرة الأجل



## الفصل الثالث عشر
## الالتزامات طويلة الأجل

## الفصل الرابع عشر
## حقوق الملكية



## الفصل الخامس عشر
## المحاسبة في ظل تغير مستوى الأسعار

# المقدمة

مرت المحاسبة في تاريخ تطورها الطويل ببعض المراحل تركت في مجملها ذخيرة هائلة من التجارب أصبح الكثير منها أرثاً علمياً مشتركاً للمحاسبين والباحثين والمهتمين في حقل المعرفة المحاسبي، لا يستطيع احداً منهم إدعاء السبق العلمي بها. والملاحظ ان ابرز ما يميز التجارب السابقة هو أنها جاءت في الجانب الفني للمحاسبة، هذا الجانب الذي يعتبر في معظمه مستمراً معنا حتى وقتنا هذا. ولعل ما يفسر الاهتمام بالجانب الفني للمحاسبة هو السلوك البحثي لحقبة طويلة من الزمن بالاعتماد على المنهج العملي Practical Approach. وكان لهذا السلوك مبرراته باعتبار ان متطلبات التطبيق العملي للمهنة تستلزم الحلول السريعة والواقعية لكثير من المشاكل المحاسبيه الملحة التي لا تتحمل التأجيل.

ويكاد ان يكون هذا المنهج هو السائد حتى بداية الستينات من هذا القرن أين تجمعت قواعد واجراءات وطرق وسياسات محاسبية هائلة أحتاج الكثير منها الى مراجعة علمية شاملة لاختيار الأصلح منها المنسجم مع معطيات البيئة المحاسبية الجديدة، مما دفع بالمفكرين والمحاسبين المبدعين الى طريق البحث المتواصل حتى أضحت المكتبة المحاسبية تزدهر بشكل متواصل بكتابات ومؤلفات تحمل في طياتها خبره الماضي لمستقبل أفضل .

ويأتي هذا العمل الذي بين يديّ القارئ العربي الكريم المهتم بهذا الجانب، امتداداً للجهد المتواصل الذي بذله غيرنا. وقد حرصت فيه أن يكون شاملاً قدر الامكان لتغطية النقص الذي تشهده المكتبة العربية المتخصصة.

يشتمل هذا الكتاب على دراسة تفصيلية لبعض الموضوعات المتخصصة التي تكون حلقة الوصل بين المساقات المحاسبية التاسيسية للطالب والمتقدمة منها، بالاضافة الى تضمينية لموضوعات اهتمت بالمشاكل المحاسبية المعاصرة مثل التغير في الأسعار واثرها على القوائم المالية، ومحاسبة الاصول المتداولة والأصول الثابتة في نظرة جمعت بين تطبيقات المبادئ المحاسبية التقليدية ومتطلبات التطوير. وقد تم تزويد هذا الكتاب بمجموعة من الأسئلة والتمارين والحالات والمشاكل في نهاية كل فصل من الفصول الخمسة عشر المكونة له. لكي تعطي صورة شاملة للواقع العملي، ولتساهم في تنمية قدرات الدارس.

**والله نسأله التوفيق والقبول**

المؤلف

عمان – ١٩٩٦

# الفصل الأول
# مدخل نظري

## تعريف المحاسبة:

عرفت المحاسبة تعريفات متعددة ومتنوعة يمكن أن نحدد منها على سبيل المثال ما يلي:[1].

١- هي عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منهافي اتخاذ القرارات.

٢- هي تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية واستخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هذه النتائج.

٣- تشمل المحاسبة وظائف تتعلق بتسجيل وتصنيف وتلخيص وتحليل وتفسير وانتاج معلومات مالية تعطي عمليات وأحداثاً ذات صبغة ماليه، تطلبها اداره المشروع بشكل تقارير متنوعة تستعملها في اتخاذ القرارات.

٤- تهدف المحاسبة على توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي اذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيداً من الرفاهية الاجتماعية.

ويمكن لنا أن نعرف المحاسبة بانها نظام متكامل في معالجة المعلومات، الذي يهتم بتحديد وقياس الاحداث الاقتصادية، التي يكون لها تأثير على المنشأة، وتقديم تلك الأحداث الى متخذي القرارات، بعد تفسيرها وتحليل نتائجها.

## مفهوم المحاسبة :

تعتبر المحاسبة احدى وظائف الادارة الاقتصادية. لأن قيادة الأنشطة الاقتصادية تتطلب

---

(١) د. خالد أمين عبدالله، د. سليمان حسني عطية وأخرون: أصول المحاسبة ، مركز الكتب الأدني، الأردن، ١٩٩٠م ص ١٣.

مراقبة وقياس وتسجيل جميع العمليات الاقتصادية، التي تحدث في مجال الانتاج والتسويق وغيرها. حيث أنه لا يمكن تنظيم الانتاج و ادارة الاقتصاد دون الحصول على البيانات والمعلومات الضروريه المطلوبة.

تقوم المحاسبة بالتعبير القيمي والتشخيص النوعي لكل الظواهر التي تجري وتحدث لجميع العمليات. ويستفاد منها للاشراف والرقابة الادارية وتلبية احتياجات أصحاب المشاريع، والمدراء، وقادة الصناعة والتجارة للمعلومات والبيانات الدقيقة والمفصلة والموضوعية حول ما يجري في المجال الذي يتخصصون ويهتمون به.

فالمحاسبة وجدت ولا تزال توجدفي جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية وتزداد أهميتها بمقدار زيادة الطابع الاجتماعي لهذا الاسلوب الانتاجي أو ذاك، بعبارة أخرى كلما ازداد مقدار مشاركة الجماهير في النشاط الاقتصادي كلما ازدادت أهمية المحاسبة.

## تطور المحاسبة:

مع أن المحاسبة في صورتها الحالية (القائمة على نظرية القيد المزدوج) بدأت تتبلور في نهاية القرن الخامس عشر في ايطاليا، الا أن بذورها التي تكمن في الحساب الاقتصادي، بصفة عامة، تمتد الى آلاف السينين (حوالي ٦٠٠٠ سنة). فمنذ أن مارس الانسان أول اشكال النشاط الاقتصادي أدرك ان عملية معرفة كم يوجد من كل نوع من الأشياء التي يملكها في وحدته الاقتصادية، كم هي التزاماته تجاه الوحدات الأخرى، وكم هي التزاماتها نحوه، وبأي درجة من الفعالية تدار وحدته، اذ أن معرفة هذه وغيرها من الأمور الخاصة بتدبير الاقتصاد هي التي أعطت دفعة هائلة لتطوير الكتابة والرياضيات.

وتجدر الاشارة هنا الى أن البذور الأولى للحساب والمحاسبة ظهرت في الوطن العربي، ففي مصر والعراق اكتشفت أولى المنظومات الحسابية مخطوطة على حواملها المادية (البيبروس في مصر، الجداول الطينية في العراق)، وكانت وحدات القياس الافتراضية (الطوب الافتراضي، رجل / يوم) في بابل أول محاولة للخروج من المفهوم الطبيعي للحساب والانتقال الى تجميع وتعميم المعطيات الحسابية واكتشاف «الحسابات» التجارية التي أدت، بدورها، الى ظهور ما يدعى بالمحاسبة البسيطة (قبل قرون كثيرة من استخدام القيد المزدوج وظهور المحاسبة الحديثة) التي تعرف على أنها نظام المشاهدات الشاملة والمنظمة لسير النشاط الاقتصادي، أما الحسابات التي لعبت دوراً مركزياً فيها فهي الوسيلة للمشاهدات الهادفة لأنواع معينة من هذا النشاط. وأتاحت

للمحاسبة البسيطة بناء نظام موحد للحسابات وامكانية مراقبة كل الحسابات والاصول المادية والنقدية للوحدة الاقتصادية [1].

أما المحاسبة الحديثة، فمع التطور الكبير الذي حصل في تقنياتها وفي دقة وشمولية بياناتها(وخاصة بعد استخدام الحاسب الآلي على نطاق واسع في الأعمال المحاسبية)[2]، فهي تتميز (عن المحاسبة البسيطة)، من حيث المبدأ، بأنها تعبر عن النشاط الاقتصادي الحديث بما هو عليه من تنوع وتعقيد كموضوعين أو جانبين مختلفين ومترابطين لعملية واحدة، هما: الأصول الاقتصادية ومصادرها مع ما يحدث فيهما من تغيرات نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه. ويتم التعميم في مقياس نقدي موحد عن طريق تثبيت وقياس كل التغيرات في توزيع واستخدام موارد الوحدة الاقتصادية. وكل النتائج المتحققة. وفي هذا الحساب الشامل المنظم تتوحد وتتساوي كل مجالات وأنواع النشاط مهما تباينت من حيث طبيعتها. فالمباني، آلالات، الموارد، المنتجات الجاهزة، المرتبات، النقود السائلة، القروض المصرفية، الارباح، الخسائر... الخ، يتم التعبير عنها في المحاسبة ككتلة نقدية واحدة، في مجمع حسابي واحد، يميز فيه بشكل محدد بين مجموعتين متعادلتين، الأصول الاقتصادية ومصادرها أو الأصول والخصوم، مما يسمح بالمتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الموارد الاقتصادية والربط بين النتائج والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

لقد شهدت المحاسبة تطوراً كبيراً عبر تاريخها الطويل الذي هو انعكاس مباشر للتطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي، بصفة عامة، مما اكسبها العديد من المزايا التي يمكن أن نشير الى ابرزها فيما يلي:

١)الطابع الميداني المباشر: تسجيل وتثبيت البيانات عن وقائع النشاط الاقتصادي أولاً بأول حال أو بعد حصول الواقعة مباشرة، لتكون المرأة الملاصقة لهذا النشاط في حركته المستمرة (اذا تمنعا في هذه الميزه أدركنا أهميتها الواضحة في الحصول على بيانات دقيقة وموضوعية، فكلما تأخر التسجيل عن لحظة حدوث الواقعة، زادت احتمالات الخطر في المعلومة المسجلة). ومما يؤكد طابع المحاسبة هذا هو أن الوحدات الاقتصادية القاعدية التي يتحقق فيها النشاط الاقتصادي الفعلي تعد الميدان الأكثر انتشاراً لاستعمالها. وما استخدام أدوات المحاسبة على المستويات الأعلى في الاقتصادي الوطني (القطاع الاقتصادي، الاقتصاد الكلي)الا عملية تجميع وتعميم لمعطياتها الوحدوية، القاعدية، من حيث الجوهر.

---

(١) انظر: ف . ف . بالي، ي . ف .سوكولف. نظرية المحاسبة، دار الاحصاء والمالية، موسكو، ١٩٨٨، ص ٢٥٢ – ٢٥٣ (باللغة الروسية).

(٢) لمزيد من التفصيل عن التقدم في الأعمال المحاسبية انظر. مجموعة من المؤلفين الألمان التحولات العقلانية في المحاسبة والاحصاء . دار الاقتصاد، برلين، ١٩٨٦، الترجمة الروسية.

٢). الشمولية: بمعنى شمول البيانات لكل الوقائع والعمليات موضوع المحاسبة، فهي لا تهمل أي شيء ذي قيمة اقتصادية دون متابعة وتسجيل (مثلاً لا يوجد شيء اسمه العينات في المعطيات المحاسبية، كما هو الحال في الاحصاء) واذا ما حصل مثل هذاالاهمال فيكون نتيجة لسهو أو لسوء نية. وتتوفر لدى المحاسبة طرق عديدية لتلافي أو الحد من مثل هذه الأخطاء أو التجاوزات (الجرد الدوري، التدقيق وما الى ذلك). ويأتي المقياس النقدي الموحد للمعطيات المحاسبية ليمنحها أقصى درجات الشمول في تثبيت وعكس النشاط الاقتصادي.

٣) الموثوقية: تتميز بيانات المحاسبة بدرجة عالية من الموثوقية لما تتمتع به الوثائق المحاسبية من قوة قانونية، فهي تستند الى تشريعات وقوانين وتعليمات محددة وصارمة، ولما يتمتع به المحاسب نفسه من مسؤولية وحصانة قانونيتين، تلزمه الأولى بمراعاة القوانين وتحمية الثانية مما قد يتعرض له من اكراه لتجاوز صلاحياته القانونية.

٤) الامكانيات التحليلية: لا يقتصر دور المحاسبة على تسجيل الوقائع فحسب، بل يتعداها الى تهيئة وتكييف البيانات بما يخدم عملية اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها على المستويات الادارية المختلفة، ويبرز هنا الدور التحليلي الذي تتزايد أهميته باستمرار في المحاسبة، الأمر الذي يجعل منها قاعدة اعلامية – تحليلية للادارة والتخطيط الاقتصادي.

وبالرغم من أن استعمال المحاسبة يتركز، كما ذكرنا اعلاه، في الحلقات الاقتصادية القاعدية المستقلة، الا أن امكانية تجميع وتعميم المعطيات المحاسبية (على أساس المقياس النقدي الموحد) تتيح توسيع مجالات استخدام المحاسبة عمودياً لتشمل القطاع الاقتصادي والاقتصاد الوطني ككل (ومن ناحية أخرى، فأن أي قطاع اقتصادي، وبالتالي، الاقتصاد الوطني ما هو الا تجميع للوحدات الاقتصادية المكونة له).

## وظائف المحاسبة:

يتضح لنا من المناقشة السابقة أن للمحاسبة وظائف عديدة الاّ أنّ الوظيفتين الاساسيتين لها هما: وظيفة القياس، ووظيفة الاتصال، وأفضل توصيف لوظيفة القياس هو ما قدمه موريس مونتز، والذي ينص على أن المحاسبة «المالية» تهدف الى[١]:

( أ) قياس الموارد التي تقع في حيازة وحدات اقتصادية معينة.

(١) Mourice Moontiz : The Basic Postutates of Accounting. Accounting vesearch srudy No. 1 (New York. The American Institute of certified Puplic Accountants, 1961), P. 23.

(ب)أن تعكس الحقوق أو الالتزامات التي تقع على عاتق الوحدات ومصالح الملاك فيها.

(جـ) قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والحقوق والمصالح.

( د) تخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة.

(هـ) وأخيراً التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقدية.

ولتحقيق وظيفة القياس المحاسبية لتكون أداةً للمراقبة والاشراف من خلال تجميع وتبويب وتسجيل البيانات عن الاصول الاقتصادية، ومصادرها، والتغييرات التي تصيبها خلال الفترة المحاسبية، تلجأ الوحدة المحاسبية الى استخدام ثلاثة أنواع من المقاييس هي :[1]

(١) المقياس الطبيعي .

(٢) مقياس العمل.

(٣) المقياس النقدي.

**المقياس الطبيعي**: يستخدم هذا المقياس يعتبر هذا المقياس أداة للحصول على البيانات المتعلقة بالمادة المراد قياسها وبالشكل الطبيعي (وزنها، طولها، حجمها، مساحتها). الاّ أن هذا المقياس لا يتلاءم مع سيادة علاقات التبادل السلعي - النقدي في الحياة الاقتصادية، واستخدامه منفرداً لا يوفر متطلبات المحاسبة. وعليه يستخدم مع هذا النوع من المقاييس المقياسيين التالين.

**مقياس العمل**: يستخدم هذا المقياس لتحديد كمية ووقت العمل المبذول في انتاج منتوج معين خلال فترة زمنية معينة.

إلا أن الاستفادة من المقيايسين السابقين يبقي محدوداً دون تحديد القيمة النقدية للعملية أو الشيء المراد قياسه محاسبياً، لذلك استخدام المقياس النقدي.

**المقياس النقدي**: تعتبر النقود وحدة قياس نمطية ملائمة مع سيادة علاقات التبادل السائدة في الوقت الحاضر، حيث يتم بواسطتها تحديد ملكية الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، وبالاضافة الى قياس انتاجية العمل وتكاليف انتاج المنتوج وربحيتها وتحديد اسعارها خلال فترة معينة.

وتبدأ مهمة الوظيفة الثانية (وظيفة الاتصال) بعد أن تنتهي مهمة الوظيفة الأولى (القياس)، وذلك لتوصيل البيانات والمعلومات الى الفئات التي يهمها أمر هذه البيانات والمعلومات. ويمكن أن نقسم الجهات التي يهمها أمر البيانات والمعلومات التي توفرها المحاسبة الى مجموعتين هما:

١- الجهات الداخلية.

٢- الجهات الخارجية.

---

(١) البروفسور ي. ك. سلبنيف: اسس المحاسبة في المنظمات التعاونية، اصدار معهد التعاون بموسكو، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤-٥ تعريب الدكتور وليد ناجي الحيالي.

### الجهات الداخلية:

ويقصد بالجهات الداخلية جميع الأطراف الذين هم أصحاب مصلحة مباشرة مع الوحدة الاقتصادية (الملاك، المدراء، مجالس الادارة... الخ) وتستطيع هذه الفئات الحصول على البيانات والمعلومات المحاسبية من مصادرها المختلفة داخل الوحدة المحاسبية.

### الجهات الخارجية:

وهم جميع الفئات الذين ليس لهم مصلحة عمل مباشرة مع الوحدة الاقتصادية، أي الاطراف الذين تنشأ لهم صلة عمل موقتة بالوحدة الاقتصادية مثل (المستثمرون، نقابة العمال، مصلحة الضرائب.... الخ) وهؤلاء يستقون معلوماتهم من التقارير المالية وملحقاتها.

### الوحدة المحاسبية:

المقصود بالوحدة المحاسبية، كل مشروع اقتصادي يزاول نشاط معينا، قد يكون تجارياً أو صناعياً أو خدمياً أو مهنياً، والذي يقوم بانتاج سلعة أو خدمة قادرة على اشباع حاجة معينة من حاجات الانسان المتعددة، بغض النظر عن طبيعة ملكية الوحدة المحاسبيه (عامة، تعاونية، أو خاصة). وتعتبر الوحدة المحاسبية ذات شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها.

### الفترة المحاسبية:

أن الغرض من تكوين أي وحدة محاسبية هو قيامها بأنشطة اقتصادية معينة، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأنشطة، على أن تتصف بالاستمرار تطبيقياً لمبدأ الدورية المحاسبي، الذي يقوم على أساس أن أي منشأة اقتصادية تنشأ قصد الاستمرار في مزاولة نشاطها من أجل انتاج سلعة أو خدمة معينة، وهذا ما يؤدي الى أساس قانوني هو أن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة لا يمكن معرفتهما، إلاّ في نهاية حياة المشروع وعند التصفية الفعلية. لذلك لجأ الفكر المحاسبي الى أساس نظري تقسم بموجبة حياة المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من مشروع الى آخر، يتم على أساسها دفترياً تكوين المشروع في بداية السنة المالية بواسطة القيد المحاسبي الذي يسمى بالقيد الأفتتاحي ثم تجري تصفيته دفترياً أيضاً وذلك في نهاية السنة المالية عن طريق الحسابات الختامية والميزانية، والفترة التي يتم بها الانشاء والتصفية الدفترية للمشروع في بداية ونهاية السنة المالية تسمى بالفترة المحاسبية.

### أهداف المحاسبة المالية والقوائم المالية:

لقد أضحى الهدف الاساسي للمحاسبة المالية بعد التطورات التي شهدتها عبر مراحلها المختلفة هو قياس العمليات الاقتصادية للوحدات المتنوعة قياساً مادياً بما يتلائم مع طبيعة توصيف العملية الاقتصادية القابلة للقياس المحاسبي والتعبير عنها بمعلومات وبيانات محددة

بغرض تقديمها لمتخذي القرار، للاستفادة منها في ترشيد قراراتهم . وعادة يتم التعبير عن ملخص هذه البيانات والمعلومات بالقوائم المالية لتكن اداة من أدوات اتخاذ القرار، وعموماً أن القوائم المالية تعبر بدرجة معينة عن اجمالي وصافي الدخل وفق قاعدتي التحقق والمقابلة، وعن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين. وبالاضافة الى ذلك فان المحاسبة المالية تهدف أيضاً الى قياس موارد المشروع وحقوقة والتزاماته عن طريق قائمة المركز المالي وقائمة الربح كأدتين لقياس مقدار الثروة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والتغيرات التي تحدث لها خلال فترة محاسبية واحدة. وقد تضمنت توصية مجلس المبادئ المحاسبية المالية رقم (١) الصادرة في ١٩٧٨م العناصر الأساسية التي تحكم أهداف القوائم المالية، وتعتبر أهم هذه العناصر ما يلي:

١- لا يتم النظر الى القوائم المالية على أنها هدفاً تسعى الوحدة المحاسبية لتحقيقه بمجرد اعدادها وأنما الغرض منها مساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة. بالاضافة الى ذلك توفير عنصر المراقبة للمالكين على نشاط المشروع وخصوصاً في الشركات المساهمة.

٢- تتأثر القوائم المالية بالمحيط الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية نتيجة تغيير الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وهذه التغيرات تؤثر بالضرورة على الوحدة الاقتصادية وبالتالي على أهداف القوائم المالية، وهذا ما يؤدي الى عدم ثبات أهداف القوائم المالية.

٣- أن تكون البيانات والمعلومات التي تحملها القوائم المالية واضحة ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى الاستفادة منها . بالشكل وبالكميات الكافية قدر الامكان.

٤- أن تساعد القوائم المالية مستثمري الأموال على تقدير قيمة ووقت تدفقاتهم النقدية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات الوحدات الاقتصادية المستثمر فيها أموالهم.

وفيما يتعلق بالغرض من اعداد القوائم المالية فهناك العديد من الآراء التي طرحت في هذا الصدد. نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- يرى «شوتزمان» أن الغرض من اعداد القوائم المالية يتلخص في الاتي: - «عبارة عن وسيلة اتصال ودية مع المستثمرين وكتيب به معلومات تهم الموظفين، وبمثابة (كتالوج) لمنتجات الشركة، ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشئون الأعمال، وأداة لتقوية الروابط بين المشروع والمجتمع الذي يعيش فيه، وكتاب يصلح للدراسة في فصول المحاسبة والادارة، ووسيلة لاكتساب ثقة العملاء والموردين، ودليل سنوي لرجل المبيعات» [(١)]:

- أما «مارتمرفوكس» فانه يرى أن أغراض القوائم المالية تكمن في : «اعطاء الادارة الفرصة لتمد ملاك المشروع بمعلومات تفصيلية عما تقوم به نيابة عنهم. وهذا يساعد على خلق روح من التفاهم بين الادارة والملاك وعلى اظهار حسن نوايا الادارة وما تبذله من مجهودات ومن

---

(١) J. Schutzman " The Annual Report and the finacia Executive " . Finaccial Executive, December 1963, P. 35.

ثم يعطي جوا من الثقة تمكن الادارة من أن تؤدي واجبها بطريقة مرنة فيها روح المبادرة»[1].

- أما مؤسسة المحاسبين القانونيين بأمريكا فأنها ترى. «الغرض من التقارير المالية هو اعداد تقرير يوضح مدى تقدم الادارة في تحقيق أهداف المشروع ويوضح سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج التي وصلت اليها الادارة خلال المدة المحاسبية المعمول عنها الحسابات».

ومن المناقشة السابقة نستطيع أن نحدد أغراض القوائم المالية بالاتي:

١- تعتبر القوائم المالية وسيلة مهمة من وسائل الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية.

٢- تعتبر القوائم المالية مصدر من المصادر المهمة للمعلومات التي يستند عليها مالكو المشروع لمعرفة ما تقوم به الادارة من أعمال نيابة عنهم.

٣- ان القوائم المالية أحدى مصادر المعلومات التي تستند عليها الادارة في تسير أعمالها.

٤- كما أن بيانات القوائم المالية تعتبر من المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها الموظفون والعملاء ورجال الأعمال والمستثمرون وغيرهم كلاً حسب اغراضه.

أما الكاتب يرى بأن القوائم المالية هي عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للوحدة الاقتصادية، ومجموع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية (شهر، ربع سنة، نصف سنة، سنة). أو هي مجموعة من الكشوف التي تحوي البيانات التفصيلية والاجمالية لمستوى أداء الوحدة الاقتصادية وواقع المركز المالي التي ألت اليه نتيجة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

## دور المنظمات المهنية العالمية في تطور المحاسبة:

هناك العديد من المنظمات المهنية العالمية التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة كالجمعية الامريكية (AAA) والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة، ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من انجلترا وكندا واستراليا، والتي تعمل جميعاً على تطوير علم المحاسبة وذلك من خلال البحوث

---

(٢) Martimer J. Fox, " The Annual Report. An Objective Appraisal. "Financial Executive, Jonuary, 1965. P. 39.

والدراسات وتقديم التوصيات ووضع المباديء المحاسبيه التي مكنت هذا العلم من مسايرة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية، والمستثمرين، والمجتمع[1].

كما ساعدت هذه المنظمات على حل الكثير في المشاكل المحاسبية الاجرائية من خلال وضع قواعد ثابتة وأسس موحدة لقياس مستوى أداء الشركات وعرض البيانات الخاصة بها على الجمهور. كما لعبت الجامعات والكليات المتخصصة في العالم دوراً متميزاً في نشر المعارف المحاسبية واعداد أجيال من المحاسبين المسلحين بأحدث العلوم المتعلقة بالمهنة، وكان لأساتذة الجامعات والأكاديمين الفضل الكبير في نشر الفكر المحاسبي وتطويره في كثير من دول العالم، وكان هذا الدور متميزاً في الوطن العربي لأنعدام المنظمات المهنية أو ضعف دورها أن وجدت في المساهمة بشكل واضح بهذا المجال.

---

(١) د. خالد امين عبدالله، د. سليمان حسن عطية، وآخرون : مصدر سابق صفحة ١٧.

## أسئلة الفصل الأول

(١) قدم تعريفاً محدداً لعلم المحاسبة، وحدد عناصره.

(٢) تعتبر المحاسبة احدى وظائف الادارة الاقتصادية. ناقش ذلك.

(٣) يقال ان البذور الأولى للحساب والمحاسبة ظهرت في الوطن العربي. تكلم عن ذلك مبيناً كيف تطورت المحاسبة البسيطة الى المحاسبة الحديثة وما هو دور العرب الأوائل في ذلك.

(٤) ما معنى المصطلحات التالية:

أ - الوحدة المحاسبية.

ب - الفترة المحاسبية.

(٥) ما هي أهداف المحاسبة المالية.

(٦) ما هي الأغراض الاساسية من اعداد القوائم المالية.

(٧) تكلم عن دور المنظمات المهنية في تطور المحاسبة.

(٨) ما هي الوظائف الاساسية للمحاسبة المالية.

(٩) هناك العديد من المنظمات العالمية التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة. تكلم عن هذه المنظمات بالتفصيل.

(١٠) ما هي أهمية المحاسبة في الحياة الاقتصادية.

# الفصل الثاني
# الفروض والمبادئ المحاسبية

**المقدمة:**

لقد أضحى جلياً أن النظريات بشكل عام هي خلاصة أفكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي باكورة العقل البشري النير الذي يهدف الى إستيضاح الحقيقة أو مجموعة حقائق. فالنظرية المحاسبية كما هو معلوم تختص في نشاطها بالبحث عن القواعد والأصول المعمول بها في مجال المحاسبة من حيث قبولها أو رفضها، وقد صنفت المحاسبة على أنها احدى فروع العلوم الاجتماعية، لذلك فان موضوع المحاسبة ومفاهيمها، وإبعاد نظريته، لا تتصف بالقطعية، كما هو بالنسبة للعلوم الطبيعية، التي تتصف بالملموسية والقطعية، كنتيجة فيما تبحثه من ظواهر مستقرة ومستمرة.

ونظراً لأهمية الفروض والمبادئ المحاسبية في اعداد القوائم المالية سوف نتناول في هذا الفصل أهمها واكثرها شيوعاً وتكراراً في المراجع العلمية المعاصرة، ونحاول قدر الامكان استيضاح مفاهيمها وتطبيقاتها بما يساعد على اعداد القوائم المالية في المشاريع الهادفة للربح.

## الفروض والمبادئ المحاسبية:

ان عملية التسجيل في المستندات والسجلات المحاسبية والتعبير عن النتائج الاجمالية والصافية للأنشطة الاقتصادية في القوائم المالية محكومة بمباديء وفروض وقواعد متعارف عليها ومقبوله قبولاً عاماً. فالباحث والدارس في هذا المجال لا بد من أن يكون ملماً بها لأجل التمكن من تنظيم الحسابات واعداد القوائم المالية في الوحدة الاقتصادية اعداداً صحيحاً يعبر عن واقع النشاط الفعلي فيها. ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل أهم الفروض والقواعد والمباديء المحاسبية التي اتفقت عليها أكثر من جهة مسؤولة في مجال المحاسبة.

## أولاً: الفروض المحاسبية:

المقصود بالفرض بشكل عام هو التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من

صحة الظواهر للارتقاء بها الى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيجاً من الاستقراء والاستنباط، وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة. ولعل أهم الفروض المحاسبية هي:

### ١- فرض الشخصية الاعتبارية:

يقوم هذا الافتراض على أساس أن أي وحدة محاسبية تكون مستقلة ومنفصلة عن أصحاب المشروع. وهذا الافتراض يؤدي الى أن القوائم المالية التي يتم اعدادها للوحدة المحاسبية تختص بالوحدة وليس لها علاقة بالعمليات المتعلقة بالمالكين «تقوم المحاسبة على افتراض استقلال الوحدة الاقتصادية عن شخصية أصحابها مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة باعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها الوحدة وليست العمليات الخاصة بحملة الأسهم أو ملاكه»[1]. وبهذا المعنى فأن البيانات المحاسبية المختلفة التي يعدها المحاسب تعتبر من وجهة نظر الوحدة المحاسبية وللوحدة المحاسبية.

### ٢- فرض الاستمرار:

بمقتضى هذا الفرض يعتبر تكوين أي وحدة محاسبية هو بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى مالانهاية لحين تصفيتها التصفية النهائية. ويعتبر هذا الفرض اساسياً، لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبية التي تشكل الهيكل العام له، وذلك بهدف تجنيب الوحدة المحاسبية قدر الامكان الخسائر المحتملة باتباع الاعتبارات العامة التالية:

أ - تقيم الأصول طويلة الأجل بسعر التكلفة مخصوماً منها جميع أقساط الإهلاك نتيجة العوامل الاقتصادية والفنية.

ب - تقيم الأصول المتداولة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، على أن تحمل حسابات النتيجة بالخسائر المحتملة.

جـ - احتساب الأرباح المحققة خلال الفترة المحاسبية، ولا يجوز إحتساب الأرباح المحتملة.

### ٣- فرض وحدة القياس:

تتكون الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية من مجموعة عناصر غير متجانسة (أرضي، مباني، بضاعة، مكائن... الخ)، ونظراًلعدم التجانس في الموارد أصبح من

---

(١) د. خيرت ضيف، د. أحمد رجب عبد العال، د. محمد شوقي: أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر. صفحة ١٧.

الضروري ايجاد وحدة قياس موحدة يتم بموجبها تسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية وعرض النتائج التي تنجم عنها عمليات الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها في القياس، الا أن مشكلة وحدة القياس النقدي هي عدم ثباتها وتعرض قيمتها الحالية للانخفاض المستمر ولذلك تكون البيانات التي تعرضها القوائم المالية غير دقيقة في التعبير عن حقيقة المركز المالي للوحدة المحاسبية، مما أضعف الاعتماد على الأرقام التي تظهرها القوائم المالية باعتبار أنها تجميع وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة. ولمعالجة التغيرات في القوة الشرائية للنقود لجأ الفكر المحاسبين لبعض الطرق لتعديل البيانات التي تحملها القوائم المالية لتكون معبرة تعبيراً أقرب للصحة وذلك باستخدام بعض الطرق الاحصائية التي ستكون موضع مناقشتنا في الفصول القادمة.

### ٤- فرض الفترة الزمنية:

ان اساس هذا الفرض قائم على تصور نظري لحياة المشروع، اذ بموجبة يتم تقسيم حياه المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من وحدة محاسبية الى أخرى، إلا أنها عادة تكون سنة تبدأ في بداية السنة المالية وتنتهي بأنهائيتها، بحيث يتم تأسيس المنشأة نظرياً أول كل سنة ثم يتم تصفيتها في نهاية السنة المالية، ثم تأسس من جديد في بداية السنة التالية كوحدة محاسبية جديدة لتصفى من جديد في نهاية السنة، وهكذا تستمر عملية الانشاء والتصفية الوهمية (الدفترية) طوال حياة الوحدة المحاسبية حتى يتم تصفيتها فعلياً. لأن الاساس وفق فرض الاستمرار ان الوحدة المحاسبية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى مالانهاية لحين التصفية الفعلية. ولولا فرض الفترة الزمنية لكان من الصعب معرفة نتيجة أعمال الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة الا في حالة التصفية الفعلية.

## ثانياً: المبادىء المحاسبية:

يقصد بالمبادىء حقيقة اساسية تعتمد عليها حقائق أخرى، أو حقيقة أولية تبني عليها حقائق أخرى فرعية[1]. وبهذا المعنى فأن المبادىء المحاسبية هي عبارة عن مجموعة قواعد متفق عليها وتم قبولها عاماً ولا يجوز الحياد عنها بعد أن تم استقرارها على الصورة الحالية. وهذه القواعد تشمل جميع اجراءات التسجيل في الدفاتر المحاسبية واعداد التقارير المالية والمفاهيم الاساسية والافتراضات القائمة على الأساس الاقتصادي، وهذه المبادىء هي:

---

(١) د. عمر حسنين: تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٢.

### ١- مبدأ التكلفة:

بمقتضى هذا المبدأ يتم تقيم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها والمصروفات والايرادات التي تعبر عنها القوائم المالية بتكلفتها الأصلية بغض النظر عن كافة التقلبات في القيمة الاقتصادية التي تتعرض لها نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود. وأكثر العناصر تأثيراً بهذا المبدأ هي الأصول طويلة الأجل (المباني، المكائن، العدد والآلات، وسائط النقل، الأثاث.... الخ) حيث يتم اثباتها في السجلات، وتظهر بالقوائم المالية بسعر التكلفة، بغض النظر عن سعر السوق على أن يتم تقويمها بواسطة حساب يسمى حساب استهلاك الأصل كعبء دفتري يهدف الى توزيع التكلفة التاريخية للأصل.

### ٢- مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات:

تعتبر من أهداف اعداد القوائم المالية بيان نتيجة عمل الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة عن مدة مالية معينة، ولتحقيق الهدف المذكور لا بد من تحديد ايرادات الفترة المحاسبية (المراد عمل حساباتها الختامية وقائمة مركزها المالي) وتخصم منها المصاريف المرتبطة بها ولنفس الفترة بغية الوصل الى صافي دخل الفترة. وهذا يدل على العلاقة الوثيقة التي تربط بين عناصر المصاريف وبين الايراد المحقق نتيجة تلك المصاريف لفترة محاسبة واحدة. ويعني هذا أن تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وهذا ما يتطلب أن تظهر الحسابات الختامية بكافة ايرادات الفترة المحاسبية التي يعمل عنها هذه الحسابات مخصوماً منها نفقات ومصروفات تلك الفترة «بعد أن يتحدد الايراد الذي يخص الفترة المحاسبية المراد اعداد قوائمها المالية - يجب أن تحدد المصروفات التي تكبدتها المنشأة في سبيل تحقيق هذا الايراد. ثم تطرح هذه المصروفات من الايراد فينتج صافي الدخل» [١].

### ٣- مبدأ تحقق الايراد:

بمقتضى مبدأ تحقق الايراد فان الايرادات لا يتم اثباتها في السجلات المحاسبية الا في حالة تحققها عن طريق البيع الفعلي. باعتبار عملية البيع دليلاً مادياً ملموساً كافياً وفق العرف المحاسبي المطبق بهذا المجال. وبغض النظر عن طريقه تسديد المستحقات الناجمة عن عملية البيع، لأن الأساس في ذلك هو تحقق عملية البيع.

---

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة علي ضو: مقدمة في المحاسبة المالية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م . صفحة ٤٦.

### ٤- مبدأ الموضوعية:

تعني الموضوعية في العرف المحاسبي الاعتماد على الحقائق الثابتة التي توفرها مصادر البيانات والمعلومات المحاسبية والابتعاد عن الأحكام الشخصية في ذلك.

وعلى أساس ذلك فان القوائم المالية يجب ان تكون معدة على أساس البيانات المحاسبية التي حددت بموضوعية بعيداً عن التحييز في اختيارها، ولأجل أن تكون هذه البيانات موضوعية لابد أن تكون مؤيدة بمستندات ثبوتية تؤكد حدوث الواقعة المالية التي نجمت عنها البيانات المحاسبية، وقد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلاً موضوعيا على صحة البيانات المحاسبية.

### ٥- مبدأ الثبات:

يقوم هذا المبدأ على اساس ان الاجراءات والمباديء والمستويات المحاسبية التي يتم اختيارها من عدة مباديء واجراءات ومستويات بديلة أخرى مقبولة، يجب اتباعها بصورة ثابتة ومنتظمة خلال الفترات المحاسبية المختلفة. بحيث أن الاجراءات والمبادئ المحاسبية التي يتم اختيارها تكون ملائمة لطبيعة عمل الوحدة المحاسبية. الا أن الثبات لا يعني عدم امكانية تغير بعض المباديء والاجراءات في حالة توفر سبب أو أكثر يدعو الى ذلك، إلا أنه عند التغير لا بد منتوفر في سبب أو أكثر يدعو الى ذلك، الاّ أنه عند التغير لا بد من الاشارة اليه في القوائم المالية وبيان اسباب ذلك التغير على شكل ملاحظات توافقاً مع الافصاح المحاسبي. وقد اعتبر مبدأ الثبات أحد أهم المباديء المحاسبية المتبعة، وأهمية ذلك ناجمة عن ان القوائم المالية المعدة في الوحدة المحاسبية خاضعة للمقارنة فيما بينها من فترة لأخرى ولهذا وجب اعدادهذه القوائم على أساس مبادئ ثابتة لا تتغير من فترة الى أخرى لكي تصح المقارنة.

### ٦- مبدأ الاستثناء:

لقد أشرنا فيما سبق الى أن النظرية المحاسبية تبحث في القواعد والمباديء والأصول المحاسبية من حيث قبولها أو من عدمه. الا أن طبيعة النظرية المحاسبية تتصف بعدم القطعية نتيجة عدم استقرار واستمرار الظواهر التي تبحث فيها وبالتالي فان المبادئ الاساسية للمحاسبة هي الأخرى غير مستقرة، كنتيجة للتغيرات التي تحدث للمحيط الذي تعمل فيه المحاسبة. وهذا يعني ان الاستثناءات في المبادئ السابقة تكون متوقعة الحدوث، ويشمل مبدأ الاستثناء المبادئ الفرعية التالية:

### أ- مبدأ الأهمية النسبية:

مفاد هذا المبدأ أن أي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات أثر ملموس على قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي. ولذلك يجب ان تعالج جميع العمليات المالية المؤثرة في القوائم

المالية وبغض النظر عن قيمتها في ضوء المبادىء المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية. «تؤثر الأهمية الاقتصادية لعنصر معين على المعالجة المحاسبية المناسبة لهذا العنصر. فيجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبيرة كانت أهميتها أم صغيرة بنفس الطريقة»[1] الا أنه في الحياة العملية كثيراً ما يهمل تطبيق هذا المبدأ وخصوصاً اذا كانت العملية متعلقة بقيم صغيرة نسبياً. فمثلاً ماكنة تمثل تكلفتها مبلغاً كبيراً تعتبر ذات أهمية نسبية كبيرة يجب ان يتم تخصص تكلفتها على فترات محاسبية متعددة . ولكن تكلفة بعض الأدوات الكتابية مثل ثاقبات الورق تكون تكلفتها صغيرة بالمقارنة مع الماكنة ولذلك لا يتم تخصيص تكلفة مثل هذه الأدوات التي يمكن استخدامها على عدة فترات محاسبية.

### ب- مبدأ الحيطة:

بمقتضى هذا المبدأ ان بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج الى بعض التقديرات التي يدخل فيها عنصر التخمين الشخصي يجب ان يراعى فيها جانب التحفظ، والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل في معالجة مثل هذه الأمور، وأساس هذا المبدأ قائم على أن السياسة التي تنطوي على اختيار الاجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأرباح بهدف تحديد دخل الفترة المحاسبية.

## المحاسبة على الأساس النقدي:

بمقتضى المحاسبة على الأساس النقدي فأن ايرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع، وانما في الوقت التي يتم تحصيل قيمة المبيعات. وبموجب هذا الاساس فان المصروفات والتكاليف تعتبر متحققة عند دفع قيمتها، في هذه الحالة فقط تثبت في الدفاتر المحاسبية وتحمل للقوائم المالية وتخصم من ايرادات تلك الفترة.

## المحاسبة على أساس الاستحقاق:

سبق وان أشرنا الى أن مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، والذي يعني أن تحمل الفترة المالية بجميع تكاليف الفترة التي استنفذت فيها لتحقيق الايراد، سواء دفعت هذه التكاليف أو لم تدفع. بمعنى آخر أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشمل على كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بغض النظر عما إذا كانت دفعت أم لم تدفع. وكذلك الأمر بالنسبة للايرادات سواء حصلت أم لم تحصل. ومما لا شك فيه أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تأثرت بمبدأ الاستمرار بالاضافة الى مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات.

---

(١) د. خيرت ضيف. د. أحمد رجب عبد العال، د. محمد شوقي: مصدر سابق. صفحة ٢١.

ولتوضيح فكرة المحاسبة على الأساس النقدي، والمحاسبة على أساس الاستحقاق وبيان الفرق بينهما نعرض المثال التالي:

**مثال(١)** البيانات التالية تخص احدى المنشآت التجارية عن سنتين متتاليتين ١٩٩٥، ١٩٩٦م:

**أولاً:** بيانات سنة ١٩٩٥م:

| | |
|---|---|
| نقدية محصلة عن المبيعات | ١٠٠ ٠٠٠ دينار |
| مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات | ٤٠ ٠٠٠ دينار |

**ثانياً:** بيانات سنة ١٩٩٦م:

| | |
|---|---|
| نقدية محصلة عن المبيعات | ١٥٠ ٠٠٠ دينار |
| مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات | ٧٠ ٠٠٠ دينار |

علماً أن:

١- مبلغ ١٠٠٠٠دينار دفعت في سنة ١٩٩٥م وهي تخص مصروفات سنة ١٩٩٦م.

٢- مبلغ ٥٠٠٠ دينار ايراد استلم في عام ١٩٩٦م يخص عام ١٩٩٧م.

المطلوب/ بيان صافي الدخل للسنتين ١٩٩٥، ١٩٩٦م على أساس النقدي أولاً، وعلى أساس الاستحقاق ثانياً:

**الحل :-**

أ- صافي الدخل على أساس النقدي:

| البيان | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
|---|---|---|
| نقدية محصلة عن المبيعات | ١٠٠ ٠٠٠ | ١٥٠ ٠٠٠ |
| مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات | ٤٠ ٠٠٠ | ٧٠ ٠٠٠ |
| صافي الدخل | ٦٠ ٠٠٠ | ٨٠ ٠٠٠ |

ب- صافي الدخل على أساس الاستحقاق :

| البيان | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
|---|---|---|
| نقدية محصلة عن المبيعات | ١٠٠ ٠٠٠ | ١٤٥ ٠٠٠ |
| مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات | ٣٠ ٠٠٠ | ٨٠ ٠٠٠ |
| | ٧٠ ٠٠٠ | ٦٥ ٠٠٠ |

**ملاحظات على الحل:**

١- يتم احتساب صافي الدخل (على اساس النقدي) على أساس ان الايرادات والمصروفات تم مقابلتها ببعض بغض النظر عن السنة التي تعود اليها. تطبيقاً للفكرة التي تستند اليها المحاسبة على الأساس النقدي والتي مفادة ان الايرادات والمصروفات تعتبر متحققة عند دفع قيمته فقط.

٢- تم احتساب صافي الدخل (على اساس الاستحقاق) على اساس ان الفترة المالية يجب أن تتحمل تكاليف الفترة التي استنفذت في سبيل تحقيق الايراد، سواء دفعت أو لم تدفع.

ولذلك فان:

١- مصاريف عام ١٩٩٥م البالغة ٤٠٠٠٠ دينار خصمت منها مبلغ ١٠٠٠٠ دينار تخص عام ١٩٩٦م.

٢- ايرادات عام ١٩٩٦م البالغة ١٥٠٠٠٠ دينار خصمت منها مبلغ ٥٠٠٠ دينار لأنها تخص عام ١٩٩٧م.

**مثال (٢)**

١- في ١٩٩٦/١/١ أنشأ المهندس عبد الباسط سعيد مكتباً هندسياً برأسمال قدره ١٠٠٠٠ دينار أودع لدى البنك العربي. وبنفس التاريخ اقترض مبلغ ٨٠٠٠ دينار من البنك وقد سحب البنك عليه كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بفائدة ١٠٪ سنوياً.

٢- دفع المكتب المصروفات التالية:

١٠٠٠ دينار مصرف تأمين لمدة خمسة أشهر.

٢٠٠ دينار ايجار المكتب لمدة شهرين.

٣٠٠ دينار مرتبات لمدة شهر.

٣- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ٢٠٠٠ دينار في شهر كانون الثاني والباقي يستحق الدفع في نهاية شهر مارس. واستهلك منها ٥٠٠ دينار.

٤- حقق المكتب ايراداً قدرة ٥٠٠٠ دينار عن خدمات استثنائية قدمها المكتب حصل منها في شهر كانون الثاني ٣٠٠٠ دينار.

**المطلوب :**

١- اعداد قيود اليومية اللازمة بموجب الاساس النقدي واساس الاستحقاق لشهر كانون الثاني.

٢- تصوير قائمة الدخل حسب الطريقتين في نهاية شهر كانون الثاني.

**أولاً: قيود اليومية:**

| البيان | القيد بموجب<br>الاساس النقدي | القيد بموجب<br>اساس الاستحقاق |
|---|---|---|
| ايداع رأس المال | ١٠ ٠٠٠ من حـ/ البنك<br>١٠ ٠٠٠ الى حـ/ رأس مال | ١٠ ٠٠٠ من حـ/ البنك<br>١٠ ٠٠٠ الى حـ/ رأس مال |
| قرض البنك | ٤٠٠٠ من حـ/ البنك<br>٤٠٠٠ الى حـ/ أ. د | ٤٠٠٠ من حـ/ البنك<br>٤٠٠٠ الى حـ/ أ. د |
| مصروف تأمين | ١٠٠٠ من حـ/ مصروف تأمين<br>١٠٠٠ الى حـ/ البنك | من مذكورين<br>٢٠٠ حـ/ مصروف التأمين<br>٨٠٠ حـ/ تأمين مقدم<br>١٠٠٠ الى حـ/ المصرف |
| مصروف الايجار | ٢٠٠ من حـ/ مصروف الايجار<br>٢٠٠ الى حـ/ البنك | من مذكورين<br>١٠٠ حـ/ مصروف الايجار<br>١٠٠ حـ/ ايجار مقدم<br>٢٠٠ الى حـ/ البنك |
| مصروف المرتبات | ٣٠٠ من حـ/ مصروف المرتبات<br>٣٠٠ الى حـ/ البنك | ٣٠٠ من حـ/ مصروف المرتبات<br>٣٠٠ الى حـ/ البنك |
| شراء قرطاسية | ٢٠٠٠ من حـ/ القرطاسية<br>٢٠٠٠ الى حـ/ البنك | ٣٠٠٠ من حـ/ قرطاسية ومهمات مكتبية<br>الى مذكورين<br>٢٠٠٠ حـ/ البنك<br>١٠٠٠حـ/ الدائنين |
| ايراد خدمات | ٣٠٠٠ من حـ/ البنك<br>٣٠٠٠ الى حـ/ ايراد خدمات | من مذكورين<br>٣٠٠٠ حـ/ البنك<br>٢٠٠٠ حـ/ ايراد خدمات مستحق<br>٥٠٠٠ الى حـ/ ايراد خدمات |
| فوائد قرض | لا توجد | ٦٦٫٦ من حـ/ مصروف فوائد<br>٦٦٫٦ الى حـ/ فوئد مستحقة |
| القرطاسية الباقية | لا توجد | ٥٠٠ من حـ/ مصروف قرطاسية<br>٥٠٠ الى حـ/ قرطاسية ومهمات مكتبية |

**ثانياً: قائمة الدخل:**

| | الاساس النقدي | اساس الاستحقاق | |
|---|---|---|---|
| الايرادات | ٣٠٠٠ | ٥٠٠٠ | |
| المصروفات: | | | |
| مصروف تأميني | ٩٠٠ | ٢٠٠ | «تأمين شهر واحد» |
| مرتبات | ٣٠٠ | ٣٠٠ | |
| ايجار | ٢٠٠ | ١٠٠ | |
| قرطاسية | ٢٠٠٠ | ٥٠٠ | |
| فوائد قرض | لا توجد | ٦٦,٦ | |
| اجمالي المصروفات | (٣٤٠٠) | (١١٦٦,٦) | |
| صافي الدخل (الخسارة) | (٤٠٠) | (٣٨٣٣,٤) | |

# أسئلة الفصل الثاني

(١) ضع علامة صح (✓) وعلامة خطأ (×) أمام العبارات التالية وصحح الخطأ منها:

- النظريات أفكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي نتيجة للعقل البشري الذي يهدف الى استيضاح الحقيقة.

- المحاسبة علم يصنف من العلوم الطبيعية ولذلك فان القواعد والاصول المعمول بها في المحاسبة تتصف بالقطعية.

- الافتراضات المحاسبية حقيقة وهي لذلك قبلت قبولاً عاماً بين المحاسبين.

- تعتبر أي وحدة محاسبية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى مالانهاية لحين تصفيتها التصفية النهائية. وذلك بمقتضى افتراض الاستمرار.

- نظراً لتجانس العناصر التي تتكون منها الموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية تم استخدام وحدة قياس نمطية لتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية وتعرض نتائجها في القوائم المالية.

- يتم تقيم الموارد الاقتصادية واستخداماتها والمصروفات والايرادات التي تعبر عنها القوائم المالية بتكلفتها الاصلية تطبيقاً لمبدأ التكلفة.

- تتحقق الايرادات من وجهة نظر المحاسبين عند تحقق عملية البيع.

- في المحاسبة على الأساس النقدي الايرادات تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع.

- في المحاسبة على أساس الاستحقاق الايرادات تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع.

- يعني مبدأ الاهمية النسبية أن اي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات أثر ملموس على قائمة الدخل.

(٢) علل ما يأتي باختصار :

- يتم تقيم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ( وخصوصاً الاصول الثابتة) بتكلفتها الاصلية.

– لا تتصف مفاهيم وأبعاد وقواعد واجراءات المحاسبة بالقطعية التامة.

– ان القوائم المالية التي يتم اعدادها لأي وحدة محاسبية تختص بالوحدة فقط وليس لها علاقة بالعمليات المتعلقة بالمالكين.

– يتم استخدام وحدة قياس موحدة لتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية.

– اساس افتراض الفترة الزمنية تصور نظري لحياه المشروع.

(٣) أكمل العبارات التالية:

– تعتبر من أهداف اعداد القوائم المالية ......... عن مدة مالية معينة.

– بمقتضى مبدأ تحقق الايراد فان الايرادات لا يتم اثباتها في السجلات المحاسبية الا في حالة تحققها عن ........................ .

– يجب ان تعد القوائم المالية على اساس البيانات المحاسبية التي حددت ............ بعيداً عن ............ في اختيارها.

– ان مبدأ الثبات لا يعني عدم ................. بعض المبادئ والاجراءات في حالة توفر ................ يدعو الى ذلك.

– المحاسبة على الاساس النقدي تقتضي بأن الايرادات لا تعتبر متحققة بمجرد اتمام ................. .

(٤) قارن بين المحاسبة على اساس النقدي والمحاسبة على اساس الاستحقاق.

(٥) البيانات التالية تخص احدي الشركات التجارية لثلاث سنوات متتالية والمطلوب بيان صافي الدخل للسنوات الثلاث على الأساس النقدي وعلى اساس الاستحقاق.

| البيان | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
|---|---|---|---|
| ايرادات مبيعات | ٥٠ ٠٠٠ | ٤٠ ٠٠٠ | ٧٠ ٠٠٠ |
| ايرادات أخرى | ٢٠٠٠ | ١٥٠٠ | ٣٠٠٠ |
| مدفوعات لتغطية المصروفات | ١٥٠٠٠ | ١١٠٠٠ | ١٨٠٠٠ |
| مصروفات أخرى | ٢٠٠٠ | ١٠٠٠ | ١٧٠٠ |

علماً أن:

١- هناك ايرادات اخرى تخص عام ١٩٩٤م تم استلامها في عام ١٩٩٥م ولم يتم اثباتها في الدفاتر.

٢- هناك ايرادات مبيعات بمبلغ ١٥٠٠ دينار تخص عام ١٩٩٦م استلمت في عام ١٩٩٥م.

٣- المدفوعات النقدية عن المصروفات لعام ١٩٩٥م تخص عام ١٩٩٦م.

(٥) ١- أنشأ محاسب مكتب محاسبين قانونيين في أول مارس برأسمال قدره ٦٠٠٠ دينار أودعه بالبنك التجاري.

٢- ١٢٠٠ ايجار المكتب لمدة سنة

٢٠٠ مرتبات عن نصف شهر

٤٠٠ تأمين لمدة أربعة أشهر

٣- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٢٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ١٠٠٠ دينار في شهر مارس والباقي يستحق في نهاية السنة. إستهلك منها ٨٠٠ دينار.

٤- تم تقديم خدمات استشارية قدرت بمبلغ ٦٠٠٠ دينار حصل منها في شهر مارس ٢٠٠٠ دينار فقط.

المطلوب :

١- اعداد قيود اليومية اللازمة بموجب الاساس النقدي وأساس الاستحقاق لشهر مارس.

٢- تصوير قائمة الدخل حسب الطريقتين (النقدي والاستحقاق) في نهاية شهر مارس.

# الفصل الثالث

# قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة

## أولاً: قائمة الدخل:

قائمة الدخل احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة «قائمة الدخل هي تقرير يبين القدرة الكسبية للمنشأة خلال فترة محاسبية معينة» [١]. وتنبثق أهمية قائمة الدخل من كونها تظهر التغييرات الناتجة عن العمليات التي تمت خلال السنة المالية، ويرى Foulke في قائمة الدخل تسجيلاً لنشاط الادارة فيعرف قائمة الدخل «أنها الترجمة الرياضية لسياسات، وخبرة ومعرفة وبعد نظر ومبادرة ادارة المشروع، وذلك من وجهة نظر الايراد، والمصروفات، ومجمل الربح، والربح من ادارة الأعمال، وصافي الربح أو الخسارة، فصافي الربح أو الخسارة النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة الإدارة النشطة» [٢].

ومن هذا التعريف نخلص الى أن قائمة الدخل أداةً لتحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة، وهي بالتالي ليست بديلاً عن حسابات النتيجة، الا أن البعض يفضل استخدام قائمة الدخل بدلاً عن حسابات النتيجة للاعتبارات التالية:

١- عدم وجود فصل واضح بين أنواع الايرادات والمصروفات التي تعبر عنها حسابات النتيجة، فحساب الارباح والخسائر مثلاً قد يحوي ايرادات متنوعة المصادر بعضها من نشاط داخلي عادي، والآخر من نشاط خارجي عادي، مثل ايرادات استثمارات في الأوراق المالية

---

(١) دونالد كيسو ، جيري ويجانب : المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م، ص ١١٢.

(٢) Foulke, Roy A: Practical Financial Statment Analysis (Graw Hill) 1961.P.P 516.

ومجموعة من الايرادات غير المتكررة، مثل الارباح الرأسمالية، وكذلك جانب المصروفات الذي يحوي مجموعة أخرى متعددة منها، بعضها عادي والبعض الآخر غير متكرر (مثل الخسائر الرأسمالية) مما يترتب عليه أن رقم صافي الربح يصبح متمماً حسابياً بدون مدلول واضح ولا يصلح لتقيم أداء المشروع لكل أو بعض إدارته المختلفة.

٢- وعلى اساس ما تقدم تكون من الصعوبة ايجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة، حيث أن عدم وضوح التصنيف يؤدي الى صعوبة ايجاد ارتباطات بين المصروفات والايرادات مما يترتب عليه صعوبة حساب الاتجاهات وتقيم المشروع وادارته تقيماً سليماً وكذلك عدم امكانية الاستفادة من نتائج الماضي استفادة كاملة عند التخطيط للمستقبل.

## مفهوم الدخل:

يختلف الاقتصاديون عن المحاسبين في تعريفهم للدخل اذ يعرفه الاقتصاديون بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة. دون أن تؤثر على قيمة رأس المال المستثمر. وبهذا المعنى فان الاقتصاديون يركزون في نظرتهم للدخل على النتيجة الصافية له دون الاهتمام بالتغيرات التي أدت الى تحقيقه وجاء تفسير الاقتصاديين هذا طبقاً للمفهوم الذي قدمه العالم الاقتصادي هيكس (Hicks) حيث عرف الدخل بأنه «أقصى ما يمكن لفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته»(1). ويطلق على مفهوم الدخل السابق لدى البعض بمفهوم المحافظة على رأس المال، لكونه يأخذ بالحسبان الفرق بين قيمة الأصول والخصوم في بداية ونهاية المدة كما يطلق عليه أيضاً طريقة التغير في حقوق الملكية. وتتميز طريقة احتساب صافي الدخل وفق المفهوم السابق بالسهولة والبساطة، الا أنه يعاب عليها من حيث صعوبة التعرف على العناصر المكونة له.

ولتوضيح مفهوم الدخل الاقتصادي نعرض المثال التالي: بلغت التكلفة التاريخية لصافي الاصول في ١٩٩٥/١٢/٣١م ٢٠٠ ٠٠٠ دينار في حين انها كانت تبلغ في ١/١/ ١٩٩٦م ١٥٠ ٠٠٠ دينار، علماً أن صاحب المشروع أضاف مبلغ ٣٠ ٠٠٠ دينار الى رأس المال وذلك في ١٩٩٦/٦/٢٠. ولذلك يكون صافي الدخل لعام ١٩٩٦م كما يلي:

| البيان | المبلغ |
|---|---|
| صافي الاصول في ١٩٩٥/١٢/٣١ | ٢٠٠ ٠٠٠ دينار |
| (-) صافي الاصول في ١٩٩٦/١/١ | ١٥٠ ٠٠٠ دينار |
| | ٥٠ ٠٠٠ دينار |
| (-) استثمارات اضافية | ٣٠ ٠٠٠ دينار |
| صافي الدخل | ٢٠ ٠٠٠ دينار |

(١) د. جمعة خليفة الحاسي، دكتور محمد بن غربية، د. محمد مفتاح بيت المال: المحاسبة المتوسطة، جامعة قاريونس الطبعة الأولى، ليبيا ١٩٨٨، ص ٧٦.

أمـا اذاكانت هناك توزيعـات للأرباح خـلال السنة فـيـجب أن تؤخـذ بعين الاعـتـبـار وذلك بخصمها من قيمة صافي الدخل، فلو فرضنا بان المشروع في المثال السابق قام خلال السنة بتوزيع ارباح على المالكين بلغت قيمتها ٥٠٠٠ دينار فان صافي الدخل يكون في هذه الحالة ١٥٠٠٠ دينار ( ٢٠٠٠٠ دينار صافي الدخل - ٥٠٠٠ دينار توزيعات الأرباح خلال السنة).
وبذلك يتضح بان احتساب الدخل الاقتصادي يؤخذ بنظر الاعتبارلعناصر التالية:

١- الاصول والخصوم في بداية المدة.
٢- الاصول والخصوم في نهاية المدة.
٣- اضافات لرأس المال خلال المدة.
٤- توزيعات الارباح خلال المدة.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن احتساب الدخل الاقتصادي بموجب المعادلة التالية:

الدخل الاقتصادي = صافي الاصول في نهاية المدة - (صافي الاصول في بداية المدة + اضافات رأس المال خلال المدة + توزيعات الارباح خلال المدة).

أما المحاسبون فينظرون الى الدخل من زاوية تختلف عن الاقتصاديين حيث يرونه بانه الفرق بين ايرادات ومصروفات الفترة الناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها وما يرافق هذا النشاط من ايرادات ومصروفات عرضية، والذي يسمى دخل المعاملات أو العمليات التامة، حيث يقوم المحاسب باثبات كافة العمليات المتعلقة بمصروفات وايرادات الفترة الخاصة بالنشاط السنوي ثم تجري عملية تلخيصها وعرضها بقائمة شاملة خاص بها. ويعتمد المحاسبون في تقييمهم لعناصر الدخل على اساس التكلفة التاريخية، وهم بذلك يستبعدون تاثير التقلبات في الاسعار على الاصول والخصوم. وبعد ان استعرضنا مفهوم الدخل من وجهة النظر المحاسبية نخلص الى أن العناصر الاساسية لصافي الدخل المحاسبي تتمثل بالآتي:

١- الايرادات.
٢- المصروفات .

**الايراد:**

يعرف الايراد بأنه اجمالي التدفقات التي تؤدي الى زيادة اجمالي أصول الوحدة الاقتصادية، أو تؤدي الى نقص اجمالي الخصوم أو كلاهما. وعادة تنتج الايرادات من:

١- بيع السلع.
٢- تقديم الخدمات للعملاء أو تأجير موهرد المشروع.
٣- بيع أصول المشروع.
٤- فوائد وأرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.

ويتم قياس الايراد محاسبياً بالقيمة المتوقع الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات، أما الاقتصاديون فيرون بأنه يقاس بالقيمة السوقية للسلع والخدمات. بمعنى آخر أن «قياس الايراد من وجهة النظر الاقتصادية تتم على أساس القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها المشروع خلال فترة زمنية، أي القيمة الحالية للقيم النقدية المنتظر الحصول عليها من الايرادات الناتجة عن تبادل المنتجات في الأسواق. أما من الناحية المحاسبية فان الايرادات يتم قياسها بالقيم النقدية المتوقع الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات.

**المصروف :**

يعرف المصروف بانه اجمالي الزيادة في الخصوم أو اجمالي النقص في الأصول أو كلاهما والناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية للنشاط الجاري في سبيل تحقيق الدخل التي تؤثر في حقوق الملكية.

وكما هو الحال بالنسبة للايراد فان المصروف يقاس من وجهة النظر الاقتصادية بالقيمة السوقية للسلع والخدمات التي استعملت في العملية الانتاجية، أما وجهة النظر المحاسبية فانها تقيس المصروف بالتكلفة التاريخية للسلع والخدمات الداخلة في العملية الانتاجية.

**أهمية قائمة الدخل:**

نتيجة للانتقادات العديدة التي وجهت الى حسابات النتيجة اتجه الفكر المحاسبي لخدمة الأغراض المتعددة التي تتطلبها المستويات الادارية المختلفة (داخل الوحدة الاقتصادية، والجهات الخارجية) الى ايجاد قائمة (أو كشف) تسمى بقائمة الدخل وتعتبر قائمة الدخل أداةً مهمة لعملية التخطيط المستقبلي والرقابة على الاعمال المنفذة من خلال مقارنة البيانات الفعلية التي تعبر عنها مع بيانات الميزانية التقديرية أو المعدلات المعيارية. ويستفاد منها أيضاً الأطراف الخارجين، الذين تنشأ لهم صلة عمل مؤقت بالوحدة الاقتصادية مثل، المستثمرون، مصلحة الضرائب، الدائنون،... الخ كلاً حسب حاجته من البيانات التي توفرها هذه القائمة.

**عناصر قائمة الدخل:**

بصرف النظر عن شكل قائمة الدخل الا انها وفي معظم الأحوال تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية:

١- صافي المبيعات.
٢- تكلفة المبيعات.
٣- مجمل الربح.

٤- مصاريف ادارة الأعمال.
٥- صافي الدخل من النشاط الجاري.
٦- المصاريف الأخرى والايرادات الأخرى.
٧- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
٨- مخصص الضرائب.
٩- صافي الدخل السنوي بعد الضرائب.
١٠- العناصر غير المتكررة سواء كانت ايرادات أو مصروفات.

### ١- الاستهلاك:

الاستهلاك وفق العرف المحاسبي هو ذلك العبء الدفتري الذي يتم تحميلة على ايرادات الفترة الناجم عن اقتناء واستخدام الوحدة الاقتصادية لبعض الاصول الثابتة بهدف المساهمة في العملية الانتاجية. ونتيجة لاستخدام هذه الاصول تفقد جزءاً من قيمتها، وتحتسب قيمة الجزء المفقود وفق طرق محاسبية معروفة تسمى بطرق الاندثار أو الاستهلاك ويطلق على الجزء المندثر اسم قسط الاستهلاك أو الاندثار أو الاهلاك. ويشكل هذا النوع من المصروفات جزءاً كبيراً من المصروفات الاجمالية غير النقدية، وترتبط قيمة هذا المصروف بالطريقة التي يتم فيها احتساب قسط الاستهلاك وغالباً ما تكون الطريقة المتبعة ناجمة عن قرار اداري، ولذلك فان من يستخدم القوائم المالية كثيراً ما يرغب في معرفة قيمة مصاريف الاستهلاك والطريقة التي احتسبت بها لكي يتمكن من تقدير آثار هذه المصروفات على كل من الدخل والتكلفة والأصول والتدفق النقدي.

### ٢- طريقة تقيم المخزون السلعي:

من أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم المنشآت هي النقدية وحسابات المدنيين والمخزون السلعي، ومن بين هذه الاصول الثلاثة يكون المخزون أكبرها ونظراً لكبر حجم الاصل نسبياً فان أي خطأ في تسعيره يؤدي الى عدم الدقة في التعبير عن المركز المالي للمنشأة [1]. وبما أن المخزون السلعي في آخر المدة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة المالية التالية، لذلك فانه يؤثر على القوائم المالية للمنشأة لأكثر من فترة مالية، باعتباره يدخل في تحديد تكلفة المبيعات، وعلى هذا الاساس فأن مستخدمي القوائم المالية يهمهم معرفة المعلومات التالية:
أ - قيمة المخزون السلعي.
ب - طريقة تسعير المخزون السلعي.

---

(١) د. محمد عباس حجازي المدخل الحديث في مباديء المحاسبة، القاهرة، ١٩٨٦م ص ٥٣٧.

### ٣- دخل السهم :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحديد سعر سهم في سوق الاوراق المالية، وأهم هذه العوامل نصيب السهم الواحد من الدخل المحقق خلال الفترة المالية باعتبار أن دخل أسهم الشركات من المؤشرات المهمة في تحديد كفاءة اداء البرامج والخطط الموضوعية خلال فترة معينة. وأداة لترشيد القرارات الادارية المتعلقة بزيادة الانتاج والانتاجية. وبالاضافة الى ذلك، فان الربح هو أحد أهم الأهداف التي يسعى المساهم الى تحقيقها *. ولأجل ذلك يتم تحديد دخل السهم لبيان ربحية أنشطة الوحدة الإقتصادية.

### قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (ذات الخطوة واحدة):

أبرز ما يميز هذا النموذج هو البساطة حيث يتم اعداده على جزئين: الجزء الأول يشمل الايرادات، أما الثاني فيشمل المصروفات، والغرض من اعداد قائمة الدخل هو تحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات بهدف تحديد صافي الربح أو الخسارة عن الفترة. وفيما يلي نموذج لشكل قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة :

**شركة الأخوة**

**قائمة الدخل**

**عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٥م**

| | | |
|---|---|---|
| صافي المبيعات | | |
| ايرادات أخرى | ٥٠٠ ٠٠٠ دينار | |
| اجمالي الايرادات | ١٥ ٠٠٠ دينار | |
| | | ٥١٥ ٠٠٠ دينار |

**المصروفات :**

| | |
|---|---|
| تكلفة المبيعات | ٢١٤٠٠٠ |
| م . التوزيع | ٥١٠٠٠ |
| المصروفات الادارية | ١٧٠٠٠٠ |

* مزيد من التفاصيل راجع «تحليل مؤشرات نتائج الاداء(الارباح والربحية) في المشاريع الصناعية كاداة لتخطيط الانتاجية، الدكتور وليد ناجي الحيالي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٤٦ اكتوبر ١٩٩١، الدوحة – قطر.

| | | |
|---|---|---|
| استهلاك الاصول الثابتة | ١٩ ٠٠٠ | |
| فوائد | ١ ٠٠٠ | |
| ضرائب دخل | ١٦ ٠٠٠ | |
| مجموع المصروفات | | (٣١٨ ٠٠٠) |
| الدخل قبل العناصر غير الاعتيادية | | ١٩٧ ٠٠٠ |
| الخسائر غير الاعتيادية | (١٠ ٠٠٠) | |
| * الوفر الضريبي ٢٥٪ | ٢٥ ٠٠ | ٧٥ ٠٠ |
| صافي الدخل | | ١٨٩ ٥٠٠ |
| دخل السهم: (١٥ ٠٠٠ سهم عادي) | | ١٢.٦٣ |

ومن المثال السابق يمكن أن نصور قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة بالشكل التالي:

**الايرادات:**

## قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

| | | |
|---|---|---|
| ايراد المبيعات «الصافي» | × × | |
| ايراد فوائد | × × | |
| ايراد الاستثمارات | × × | |
| اجمالي الايرادات | | × × |
| تكلفة البضاعة المباعة | | |
| مصاريف البيع | × × | |
| مصاريف ادارية | × × | |
| مصاريف استهلاكية | × × | |
| خسائر بيع الالات | × × | |
| مصروف فوائد | × × | |
| ضريبة الدخل العادي | × × | |
| اجمالي المصروفات | | (× ×) |
| دخل النشاط العادي | | × × |
| العناصر غير الاعتيادية: | | |

* الوفر الضريبي= الخسائر الاعتيادية × ٢٥٪.

| | | |
|---|---|---|
| الخسائر غير الاعتيادية (حريق، فيضان) | (× ×) | |
| الوفر الضريبي | × × | × × |
| صافي الدخل | | × × |

**قائمة الدخل ذات المراحل:**

اساس هذا النموذج قائم على اعطاء صورة تفصيلية عن بنود الايرادات والمصروفات لتوضيح العلاقة بين البيانات المكونة للعنصرين السابقين وتأثيرهما على النتيجة النهائية من صافي ربح أو خسارة. ولتوضيح ذلك يجب أن [1]:

(أ) نفرق بين الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي الرئيس للمنشأة، وبين الدخل الناتج عن أنشطة عرضية أو ثانوية، بحيث يمكن اعطاء أهمية خاصة لدراسة وتحليل ربحية المنشأة الناتجة عن النشاط الاساسي.

(ب) نفرق بين المصروفات الخاصة بالأنشطة الاساسية للمنشاة وبين المصروفات العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسية مالية عرضية للمنشاة، بالاضافة الى تصنيف هذه المصروفات حسب الوظائف النوعية بالمنشاة. ففي المنشاة التجارية مثلاً نقسم المصروفات الى تكلفة بضاعة مبيعة وتكاليف تسويقية ومصروفات ادارية، وفي المنشآت الصناعية [illegible]م الى تكاليف صناعية وتكاليف تسويقية وتكاليف ادارية وهكذا .... وذلك بالشكل الذي يسهل تطبيق مفهوم مقابلة الايرادات بالمصروفات. فضلاً عن ما تقدم، فان قائمة الدخل سوف تفصح عن أرقام أخرى مثل «اجمالي الدخل» الذي يمثل الفرق بين صافي المبيعات وبين تكلفة البضاعة وكذلك «صافي الدخل» الناتج عن التشغيل العادي للمنشأة وهو عبارة عن الفرق بين اجمالي الدخل واجمالي مصروفات التشغيل (المصروفات الادارية ومصاريف التسويق).

والمثال الآتي يوضح كيفية اعداد قائمة الدخل ذات المراحل لمنشأة تجارية.

## قائمة الدخل السنوي

### عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٦م

**المبيعات:**

| | |
|---|---|
| اجمالي المبيعات | ٦٠٠ ٠٠٠ |
| – المردودات والمسموحات والخصم النقدي | ٢٠ ٠٠٠ |
| صافي المبيعات | ٥٨٠ ٠٠٠ |

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق صفحة ١١٨.

| البيان | | |
|---|---|---|
| اجمالي المصروفات التسويقية والادارية | (١٣٦٧٠٠) | |
| صافي الدخل من النشاط الرئيسي | ١١٢٣٠٠ | |
| عناصر أخرى: | | |
| أرباح أسهم | ٧٠٠٠ | |
| ايرادات ايجارية | ٢٠٠٠ | |
| اجمالي الايرادات الأخرى | ٩٠٠٠ | |
| ناقصاً المصروفات الأخرى: | ٦٠٠٠ | |
| فوائد على القروض | ٣٠٠٠ | |
| [illegible] الربح [illegible] | ١١٥٣٠٠ | |
| صافي دخل السهم (٦٠٠٠٠ سهم عادي) | | ١,٩٢٢ |

وعلى ضوء المثال [illegible]ابق يمكن أن نصور قائمة الدخل ذات المراحل بالشكل التالي:

قائمة الدخل ذات المراحل

| البيان | | |
|---|---|---|
| ايراد المبيعات | × × | |
| – خصم المبيعات | × × | |
| – مردودات ومسموحات المبيعات | × × | |
| صافي المبيعات | | × × |
| تكلفة المبيعات: | | |
| – بضاعة أول المدة | × × | |
| + تكلفة المشتريات | × × | |
| – بضاعة آخر المدة | × × | × × |
| مجمل الربح | | × × |

تكلفة البضاعة المبيعة:

| البيان | | |
|---|---|---|
| المخزون السلعي في ١٩٩٦/١/١. | ١٠٠ ٠٠٠ | |
| اجمالي المشتريات | ٢٥٠ ٠٠٠ | |
| - المردودات والمسموحات والخصم النقدي | ٢ ٥٠٠ | |
| صافي المشتريات | ٢٤٧ ٥٠٠ | |
| اجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع | ٣٤٧ ٥٠٠ | |
| - المخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١ | ١٦ ٥٠٠ | |
| اجمالي تكلفة البضاعة المبيعة | ٣٣١ ٠٠٠ | |
| **اجمالي الدخل:** | | ٢٤٩ ٠٠٠ |
| **المصروفات التسويقية:** | | |
| رواتب وعمولات | ٥٦ ٠٠٠ | |
| ايجارات | ١ ٥٠٠ | |
| بدل سفر | ٥٠٠ | |
| مصروفات الاعلان | ٢ ٠٠٠ | |
| مصروفات الشحن | ٥٠٠٠ | |
| استهلاكات معدات بيعية | ١٥٠٠ | |
| هاتف وبرق | ٧٠٠ | |
| | | ٦٧٢٠٠ |
| **المصروفات الادارية:** | | |
| مهايا وأجور | ٥٢ ٠٠٠ | |
| مصروفات قضائية | ٢ ٠٠٠ | |
| تأمينات | ٩٠٠٠ | |
| استهلاكات معدات مكتبية | ٣٠٠٠ | |
| مصروفات أخرى | ٣ ٥٠٠ | ٦٩٥٠٠ |

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| **مصاريف التشغيل:** | | | |
| **مصاريف بيعية:** | | | |
| اعلان | × × | | |
| ديون معدومة | × × | | |
| استهلاك الات | × × | | |
| مرتبات رجال البيع | × × | | |
| قرطاسية | × × | | |
| **مصاريف ادارية:** | | × × | |
| أجور ومرتبات ادارية | × × | | |
| مصروفات قضائية | × × | | |
| استهلاك معدات مكتبية | × × | | |
| تأمين على مباني الادارة | × × | | |
| قرطاسية | × × | | |
| مصروفات أخرى | × × | | |
| إجمالي مصاريف التشغيل | | × × | |
| أرباح التشغيل قبل الضريبة | | | × × |
| ايرادات أخرى: | | | × × |
| أرباح أسهم | | × × | |
| أرباح بيع أصول | | × × | |
| ..اد عقارات | | × × | |
| مجموع الايرادات الأخرى، | | | × × |
| **مصروفات أخرى:** | | | |
| فوائد على القروض | × × | | |
| خسائر غير اعتيادية | × × | | |
| مجموع المصاريف الأخرى | | × × | |
| صافي الربح | | | × × |
| صافي دخل السهم الواحد | | | × × |

## المفاهيم الخاصة بالدخل:

سبق وأن عرفنا الدخل المحاسبي بأنه الدخل الناجم عن الفرق بين الايرادات والمصروفات، فاذا كانت الايرادات أكبر من المصروفات خلال فترة مالية معينة فيكون الناتج دخل ايجابي (ربح)، أما اذا كانت المصروفات أكبر من الايرادات فيكون الناتج دخل سالب (خسارة). وتجدر الاشارة هنا الى أن المحاسبين يختلفون في وجهات نظرهم حول مكونات قائمة الدخل، اذ أن هناك وجهتي نظر تختلف احدهما عن الأخرى، الأولى تعرف بمفهوم دخل التشغيل (النشاط) الجاري، والثانية تعرف بمفهوم الدخل الشامل.

## مفهوم دخل التشغيل (النشاط) الجاري:

أساس وجهة النظر هذه ترى بأنه من الضروري أن تعبر قائمة الدخل على كافة الايرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط العادي، أما الايرادات والمصروفات غير العادية (الاستثنائية) فلا يعتد بها، وبالتالي لا تدخل ضمن مكونات قائمة الدخل بل تعتبر من مكونات قائمة الأرباح غير الموزعة (المحتجزة).

## مفهوم الدخل الشامل:

على العكس من مفهوم دخل التشغيل الجاري يرى أنصار مفهوم الدخل الشامل بأن قائمة الدخل يجب أن تضم كافة الايرادات والمصروفات المتحققة خلال فترة معينة لتحديد دخل تلك الفترة. بمعنى آخر أن هذه القائمة تشمل الايرادات والمصروفات الناجمة عن النشاط العادي وغير العادي. وبالتالي فان قائمة الأرباح المحتجزة في هذه الحالة تظهر فقط رصيد أول المدة وصافي الدخل أو الخسارة والدخل الموزع آخر المدة.

ويمكن بيان الفرق بين المفهومين السابقين بموجب الصيغتين التاليتين:

الدخل بموجب المفهوم الجاري = ايرادات التشغيل العادي – مصروفات التشغيل العادي.

الدخل بموجب المفهوم الشامل = (ايرادات التشغيل العادي + ايرادات التشغيل غير العادي) – (مصروفات التشغيل العادي + مصروفات التشغيل غير العادي).

والشكل التالي يبين كيفية اعداد قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الجاري ومفهوم الدخل الشامل:

| | قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الجاري | قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الشامل |
|---|---|---|
| **ايرادات:** | | |
| المبيعات «الصافي» | × × | × × |
| ايرادات أخرى عادية | × × | × × |
| ايرادات أخرى غير عادية | لا تسجل | × × |
| مجمل الربح | × × | × × |
| **يطرح:** | | |
| المصروفات العادية | × × | × × |
| المصروفات غير العادية | لا تسجل | × × |
| صافي الربح | × × | × × |

ونعرض فيما يلي مثالاً نبين فيه كيفية اعداد قائمة الدخل وفق المفهومين السابقين:

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من السجلات المحاسبية في ١٩٩٦/١٢/٣١ لأحدى الشركات التجارية:

٣٥٠٠٠ دينار مبيعات، ٥٠٠٠ دينار المردودات والمسموحات والخصم النقدي على المبيعات، ١٠٠٠٠٠ دينار المخزون السلعي اخر المدة، ١٧٠٠٠ دينار مشتريات، ٥٠٠٠ دينار مصروفات البيع والتوزيع (التسويقية)، ٣٠٠٠ دينار مصروفات ادارية، ٢٥٠٠ دينار أرباح بيع سيارة مستعملة لم يتحقق مثل هذا الايراد منذ ١٥ سنة، ١٠٠٠ دينار خسائر نقل البضاعة بواسطة البحر، ٨٠٠ دينار تعويضات شركة التأمين، ٨٠٠٠ دينار المخزون السلعي أول المدة.

المطلوب: اعداد قائمة الدخل كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م وفق مفهوم الدخل الجاري والدخل الشامل:

# قائمة الدخل

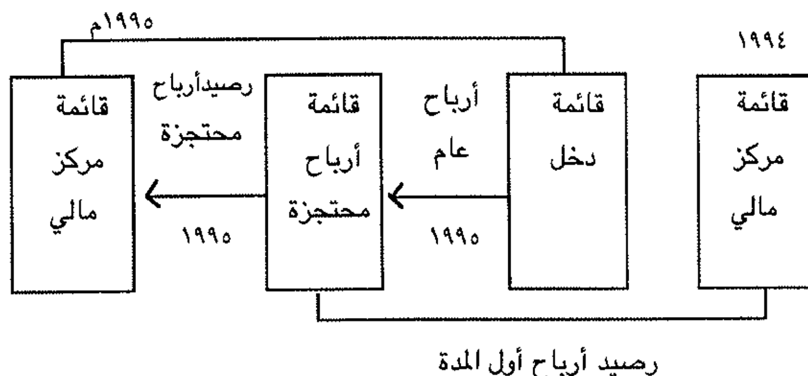
| | المفهوم الجاري | | المفهوم الشامل | |
|---|---|---|---|---|
| **الايرادات:** | | | | |
| المبيعات | ٣٥٠٠٠ | | ٣٥٠٠٠ | |
| – المردودات والمسموحات | | | | |
| والخصم التجاري | (٥٠٠٠) | | (٥٠٠٠) | |
| صافي المبيعات: | | ٣٠٠٠٠ | | ٣٠٠٠٠ |
| **تكلفة المبيعات:** | | | | |
| **المشتريات** | ١٧٠٠٠ | | ١٧٠٠٠ | |
| + بضاعة ١/١ | ٨٠٠٠ | | ٨٠٠٠ | |
| – بضاعة ١٢/٣١. | ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |
| مجمل الربح | | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | |
| | | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | |
| م. البيع والتوزيع | ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |
| م. ادارية | ٣٠٠٠ | (٨٠٠٠) | ٣٠٠٠ | (٨٠٠٠) |
| **ايرادات أخرى:** | | | | ٢٥٠٠ |
| أرباح بيع سيارة | | | | ٨٠٠ |
| تعويضات شركة التأمين | | | | |
| مصروفات أخرى: | | | | (١٠٠٠) |
| خسائر نقل البضائع | | | | |
| صافي الربح | | ٧٠٠٠ | | ٩٣٠٠ |

## ثانياً: قائمة الأرباح المحتجزة:

قائمة الأرباح المحتجزة هي احدى القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية، بهدف اظهار التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة خلال السنة، كما تعتبر حلقة وصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي اذ أن رصيد الأرباح المحتجزة يضاف في نهاية المدة الى حقوق الملكية بالميزانية. ويتم اعداد هذه القائمة بموجب الصيغة التالية:

الأرباح المحجوزة = ( رصيد الأرباح في أول المدة + أرباح العام) - (توزيعات الأرباح خلال السنة (±) تعديلات الأرباح عن السنوات السابقة نتيجة أخطاء محاسبية).

وعند تحليل الصيغة السابقة تتضح لنا العلاقة بين قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي، حيث أن رصيد الأرباح في أول المدة الذي يظهر في قائمة الأرباح المحتجزة هو رصيد الأرباح في آخر المدة الذي يظهر في قائمة المركز المالي للسنة السابقة، وصافي أرباح أو (صافي الخسارة) السنة الجارية الذي يظهر في قائمة الأرباح المحتجزة هو الرصيد النهائي لقائمة الدخل، وأخيراً رصيد قائمة الأرباح المحتجزة يظهر في قائمة المركز المالي مضافاً الى حقوق الملكية، مما تقدم تتضح العلاقة بين القوائم المالية السابقة و قائمة الأرباح المحتجزة باعتبارها حلقة وصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ويمكن تصوير هذه العلاقة بموجب الشكل التالي:




وبذلك فان قائمة الأرباح المحتجزة تقدم تصوراً كاملاً لجميع التغيرات التي حدثت في الأرباح خلال العام من حيث:

١- التعديلات التي أدخلت على رصيد أول العام لتصحيح الأخطاء المحاسبية التي حدثت في الأعوام السابقة.

٢- الاضافات أو التنزيلات السنوية المتعلقة بنتائج الدخل المتحقق من النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي.

٣- التوزيعات السنوية للدخل في صورة أرباح ومسحوبات مدفوعة لاصحاب حقوق الملكية خلال العام الجاري.

٤- التحويلات السنوية من والى حساب الأرباح المحتجزة والمتعلقة بالاحتياطات القانونية أو المقررة طبقاً لقرارات ادارة المنشأة [1].

وفيما يلي مثال عن كيفية اعداد قائمة الأرباح المحتجزة وفق مفهومي الدخل (الجاري، الشامل):

**قائمة الارباح المحتجزة**

| المفهوم الجاري | | المفهوم الشامل | |
|---|---|---|---|
| رصيد أول المدة | ١٥٠ ٠٠٠ | رصيد أول مدة | ١٥٠ ٠٠٠ |
| يضاف صافي الدخل | ٨٥٠ ٠٠٠ | يضاف صافي الدخل | ١٠٠ ٠٠٠ |
| المجموع | ١٠٠٠٠٠٠ | المجموع | ٢٥٠ ٠٠٠ |
| **يطرح** | | **يطرح** | |
| أرباح أسهم موزعة | (٧٥ ٠٠٠) | أرباح أسهم موزعة | (٧٥ ٠٠٠) |
| العناصر غير الاعتيادية: | | | |
| أرباح بيع أصول ثابتة | ٢٥ ٠٠٠ | | |
| خسائر نقل البحري | (٣٥ ٠٠٠) | | |
| تعويضات شركة التأمين | ٢٠ ٠٠٠ | | |
| ضرائب اضافية عن السنوات الماضية | (٨٠ ٠٠٠) | | |
| رصيد آخر المدة | ٨٥٥ ٠٠٠ | رصيد آخر المدة | ١٧٥ ٠٠٠ |

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق صفحة ١٢٧.

# أسئلة وتمارين الفصل الثالث

١- ما أهمية قائمة الدخل، وما هو أنسب تعريف لها.

٢- ما المقصود بالدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي.

٣- ما هي الانتقادات التي وجهت الى حسابات النتيجة. وهل تعتبر قائمة الدخل بديلاً عن حسابات النتيجة.

٤- عرف كلاً من الايراد والمصروف وبين كيف يتم قياسهما محاسبياً واقتصادياً.

٥- ما هي أبرز العناصر التي تظهر بقائمة الدخل. عددها ثم بين موقع كل عنصر منها في قائمة الدخل.

٦- ما أهمية المعلومات التي ترفق بالقوائم المالية. وما هي هذه المعلومات، عددها ثم اشرح كل واحد منها بالتفصيل.

٧- عرف كلا من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة، وقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة، ثم قارن بينهما.

٨- ما المقصود بمفهوم الدخل الجاري. والدخل الشامل. تكلم عنهما بالتفصيل، ثم بين أوجهه الاختلاف بين المفهومين السابقين.

٩- الارباح المحجوزة = (رصيد الأرباح في أول المدة + أرباح العام) - (توزيعات الأرباح خلال السنة + تعديلات الأرباح عن السنوات السابقة نتيجة أخطاء محاسبيه).

حلل الصيغة السابقة مبيناً علاقة كل من قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة المركز المالي في تكوين الصيغة المذكورة اعلاه.

١٠- ما هو الهدف من اعداد قائمة الأرباح المحتجزة.

١١- من المعلومات التالية صور قائمة الدخل ذات المراحل لشركة وادي الأردن التجارية لعام ١٩٩٦م.

| | |
|---|---|
| المبيعات | ٧٨٥ ٠٠٠ |
| مردودات المبيعات | ١١ ٠٠٠ |
| الخصم النقدي على المبيعات | ٨ ٠٠٠ |
| المشتريات | ٤٥ ٠٠٠ |
| مردودات المشتريات | ٢ ٥٠٠ |
| المخزون السلعي في ١٩٩٦/١/١ | ١١ ٠٠٠ |
| المخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١ | ٩ ٠٠٠ |
| رواتب وعمولات | ٧ ٠٠٠ |
| ايجارات | ٦ ٠٠٠ |
| بدل سفر | ١ ٥٠٠ |
| استهلاكات معدات بيعية | ٢ ٥٠٠ |
| استهلاكات معدات مكتبية | ١ ٥٠٠ |
| مصروفات الشحن | ٢ ٠٠٠ |
| مصروفات أخرى | ٣ ٠٠٠ |
| أرباح أسهم | ٨ ٥٠٠ |
| ايرادات عقارات | ٩ ٥٠٠ |
| مصروفات أخرى | ٣ ٠٠٠ |
| عدد الأسهم | ٢٠ ٠٠٠ سهم عادي |

١٢- من المعلومات التالية أحتسب الدخل الاقتصادي لأحدى الشركات لعام ١٩٩٦م.

| | |
|---|---|
| التكلفة التاريخية لصافي الأصول في ١٩٩٦/١/١. | ١٨٥ ٠٠٠ دينار |
| مصاريف استهلاك الاصول في ١٩٩٦/١٢/٣١. | ٨١ ٠٠٠ دينار |
| اضافات الى رأس المال خلال السنة | ٣٥ ٠٠٠ دينار |
| توزيعات الأرباح خلال السنة | ١٥ ٠٠٠ دينار |

١٣- من المعلومات التالية صور قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة لشركة السعادة التجارية لعام ١٩٩٦م.

| | |
|---|---|
| صافي المبيعات | ٢٦٥٠٠٠ |
| ايرادات أخرى | ٨٥٠٠٠ |
| م. التوزيع | ١٥٠٠٠ |
| المصروفات الادارية | ١١٠٠٠ |
| استهلاك الاصول الثابتة | ١٤٠٠٠ |
| ضرائب الدخل | ١١١٠٠ |
| الخسائر غير الاعتيادية | ٢٠٠٠ |
| الوفر الضريبي | ١٠٪ |
| عدد الأسهم | |

١٤- من المعلومات التالية صور قائمة الدخل أولاً وقائمة الأرباح المحتجزة ثانياً، وفق مفهومي الدخل الجاري، والدخل الشامل لشركة الهضبة الخضراء التجارية لعام ١٩٩٦م :

| | |
|---|---|
| الدخل من التشغيل | ٧٥٠٠٠٠ |
| مصروفات التشغيل | ١٥٠٠٠٠ |
| أرباح بيع أصول ثابتة | ٨٥٠٠٠ |
| أرباح أسهم موزعة | ٤٥٠٠٠ |
| خسائر فيضانات | ١١٠٠٠ |
| تعويض شركة التأمين | ٨٥٠٠ |
| ضرائب اضافية عن السنة المالية | ٧٥٠٠ |

١٥- ضع علامة صح (✓) أو خطأ ( × ) على العبارات التالية ثم صحح الخطأ منها:

- الدخل الاقتصادي هو أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته.

– الدخل المحاسبي هو عبارة عن الفرق بين ايرادات ومصروفات الفترة الناجم عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطاها وما يرافق هذا النشاط من ايرادات ومصروفات عرضية.

– المصروف وفق وجهة النظر الاقتصادية هو اجمالي النقص في الخصوم أو اجمالي الزيادة في الأصول أو كلاهما نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها في سبيل تحقيق الدخل.

– إن الخطأ في تسعير المخزون السلعي لا يؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

– الدخل الشامل لا يختلف عن مفهوم الدخل الجاري.

١٦– علل ما يأتي باختصار:

– لا تعتبر قائمة الدخل بديلاً عن حسابات (الأرباح والخسائر والمتاجرة).

– اختلاف المحاسبين عن الاقتصاديين في وجهات نظرهم المتعلقة بالدخل.

– قائمة الدخل أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات.

– الخطأ في تقيم المخزون السلعي يؤدي الى عدم الدقة في التعبير عن المركز المالي.

– قائمة الدخل ذات المراحل تعطي صورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة.

# الفصل الرابع

# الميزانية وقائمة التغير في المركز المالي

## أولاً – الميزانية (قائمة المركز المالي):

الميزانية عبارة عن قائمة أو كشف تضم في احد جوانبها مصادر التمويل وفي الجانب الثاني استخدامات هذه المصادر ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات والثاني بالأصول أو الموجودات، كما يمكن تعريف الميزانية بأنها ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الاستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل(1). إن طرفي الميزانية (الاصول والخصوم) يجب أن يكونا متساويين في القيمة تعبيراً عن تأثير القيد المزدوج في المعاملات المالية المثبتة في السجلات والدفاتر المحاسبية، وهي بالتالي عبارة عن أسلوب لتجميع وللتعبير عن الأموال الاقتصادية، حسب اشكالها (أنواعها) ومصادر تكوينها معبراً عنها بالشكل النقدي في تاريخ معين لفترة محددة. وغالباً ما ينعكس تأثير طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب الميزانية، اذ في المنشأة الصناعية ترتب عناصر الأصول حسب صعوبة تحويلها الى نقدية ثم تنتهي بالأصول المتداولة الأكثر سيولة. أما في المنشأة التجارية فيتم استخدام الترتيب المعاكس للمنشأة الصناعية، وما يطبق على عناصر الاصول يطبق أيضا على عناصر الخصوم حيث يتم ترتيب الخصوم في المنشأة الصناعية مبتدءٍ بالالتزامات قصيرة الأجل، وتنتهي بحقوق الملكية، بينما في المنشأة التجارية يتم الترتيب المعاكس لعناصر الخصوم في المنشأة الصناعية «حيث يكون الهدف الاساسي والرئيسي للمشروعات التجارية هو تحقيق أرباح نتيجة الاتجار في السلع المختلفة، فان حاجتها الى الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والعدد والادوات تكون مقصورة على ما يتلاءم مع احتياجات نشاطها التجاري من شراء وبيع الأصناف المختلفة من البضائع، ولذلك نجد أن الوزن النسبي للأصول الثابتة

---

(1) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق صفحة ٤٢٥.

بالنسبة الى مجموع الأصول في هذه المشروعات يكون أقل، أما أصولها المتداولة من بضائع وعملاء وخلافة فتمثل النسبة الكبرى من مجموع الأصول. ولذلك يرى البعض أن ترتيب الأصول في ميزانيات المشروعات التجارية يجب أن يبدأ بالأصول المتداولة وبالأصول الأكثر سيولة، ذلك بخلاف المشروعات الصناعية التي تمثل الأصول الثابتة النسبة الكبرى من مجموع أصولها. والواقع أن لهذا الرأي ما يبرره منطقياً حيث الأصول المتداولة في المشروعات التجارية هي موضوع نشاطها الرئيسي»[1].

## المبادئ المحاسبية التي تحكم الميزانية [2]:

هناك بعض المبادىء التي يجب مراعاتها عند اعداد الميزانية، وهذه المبادئ هي:

١- تقييم الأصول الثابتة التي يتم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها لاستخدامها في الانتاج (وليس بقصد بيعها) على أساس التكلفة التاريخية.

٢- يتم تقييم الأصول المتداولة على أساس القيمة التي ينتظر تحقيقها من البيع، ومن أجل هذا يتم تقيم البضاعة على أساس سعر التكلفة أو سعر السوق ايهما أقل.

٣- يتم تقييم الذمم وفق مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بأخذ الأرباح المحققة والخسائر المحتملة في الاعتبار دون الأرباح غير المحققة.

## عنوان الميزانية:

الاساس من اعداد الميزانية هو تصوير المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين. ولذلك تعنون بتاريخ نهاية المدة المالية التي تعد عنها فيقال مثلاً: «ميزانية شركة وادي الأردن في ١٩٩٥/١٢/٣١»[3]. والواقع أن عنوان الميزانية يبين المركز المالي في تاريخ ذلك العنوان وعليه فلا يصح أن يكتب عن السنة المنتهية في .... لأن المركز المالي يتغير يومياً بل بعد كل عملية مالية تثبت في الدفاتر المحاسبية نتيجة انعكاسات القيد الثنائي على معادلة الميزانية (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية) ولذلك يقال المركز المالي في لحظة اتمام العملية المعينة، وعليه يكون لكل مشروع مهما كان نوعه مركز مالي في أي لحظة يختلف عن المركز في لحظة

---

(١) د. عبد الحي مرعي: مقدمة في أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٢) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق ص ٤٢٥.

(٣) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق صفحة ٤٢٦.

سابقة أو لاحقة حسب حدوث العمليات المالية في المشروع، وبالتالي فان المركز المالي في بداية يوم العمل يختلف عن نهاية يوم العمل.

## تبويب الميزانية:

لأجل ان تحقق الميزانية غرضها في تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية تصويراً صادقاً يعبر عن الحقيقة كما هي في الواقع لا بد من أن ترتب عناصرها ترتيباً يساعد على تحقيق هذا الغرض. ولذلك فقد جرت العادة على اظهار عناصر الأصول والخصوم على شكل مجموعات تكون ذات طبيعة واحدة وذلك زيادة في ايضاح مكونات المركز المالي، ولإمكان ايجاد علاقات مفيدة من هذه المجموعات في صورة نسب مئوية تساعد الادارة في تحليل عناصر المركز المالي ورسم السياسات المتعلقة بمصادر التمويل وأوجه استثمارات أموال المشروع بطريقة تحقق أكبر عائد ممكن(1).

وفيما يلي شرحاً مفصلاً لعناصر الميزانية:

## أولاً: الأصول:

الأصول هي مجموعة الأموال المملوكة للوحدة المحاسبية والتي تستخدم في نشاطها، وقد تكون على شكل:

### ١- أصول طويلة الأجل (أصول ثابتة):

الأصول طويلة الأجل أو ما يطلق عليها في أحيان كثيرة الموجودات الثابتة مثل المباني والأراضي والمكائن والسيارات وغيرها. وما يميز هذا النوع من الأصول هو مساهمتها لفترات طويلة في الانتاج والتداول مع المحافظة النسبية على شكلها الطبيعي، وفي فترات استخدامها تفقد أجزاء من قيمتها وعلى مراحل، وتحتسب قيمة الجزء المفقود في الحياة العملية وفقاً لطرق معينة تسمى بطرق الاستهلاك أو الاندثار ويسمى الجزء المندثر بقسط الاستهلاك أو الاندثار عن فترة معينة تكون عادة سنة. والميزة الثانية لهذه الأصل هو ارتفاع قيمتها قياساً بالأنواع الأخرى من الأصول، وبالتالي يمكن أن نحدد سمتين اساسيتان للأصول طويلة الأجل هي:

١- العمر الانتاجي الذي يزيد عن عام.

٢- القيمة المرتفعة نسبياً.

---

(1) د. حلمي نمر: المدخل في المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة . ١٩٨٢م: صفحة ٣٣٥.

والاساس في امتلاك المشروع لهذا النوع من الأصول هو المساعدة في العملية الانتاجية التي أنشيء من أجلها، بمعنى أن الغرض من اقتنائها هو ليس اعادة بيعها، ولكن هذا لا يمنع وفي حالات معينة من اعادة البيع ويلاحظ في هذا المجال أن ما يعتبر أصلاً طويل الأجل بالنسبة لمنشأة معينة قد لا يكون بالنسبة لمنشأة أخرى، فمثلاً السيارات في منشأة تجارة السيارات، لا تعتبر أصولاً طويلة الأجل، وإنما أصولاً قصيرة الأجل تحصل عليها المنشأة بغرض البيع، أما السيارات في منشأة تجارية للبيع بالجملة فتعتبر من الأصول طويلة الأجل[1].

٢- الأصول قصيرة الأجل (المتداولة):

ويقصد بها الأموال التي لا يزيد عمرها الانتاجي عن فترة محاسبية واحدة، وتقتني من قبل المشاريع بقصد بيعها أو استبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها، وهي بصفة عامة النقدية أو التي ستتحول الى نقدية خلال دوره الانتاج العادية دون ان يؤدي ذلك الى تعطيل دورة الانتاج أو الى تضحية بجزء من قيمتها. وهي تتمثل في الأموال التي تعدها المنشأة للتداول بغرض الحصول على ربح في أغلب الأحوال[2] ويمكن تقسيم الأصول المتداولة الى قسمين رئيسيين [3]:

أ) أصول متداولة حاضرة: وهي الأصول النقدية في الخزينة أو البنك.

ب) أصول متداولة غير حاضرة: وهي الأصول التي تحتاج الى بعض الوقت لتحويلها الى نقدية مثل البضاعة والذمم وأوراق القبض.

٣- الأصول الوهمية:

وهي أصول تنشأ نتيجة التسويات الجردية في نهاية الفترة المالية مثل المصروفات المدفوعة مقدماً والايرادات المستحقة، ويفضل البعض تسميتها بأرصدة مدينة أخرى.

## ثانياً- الخصوم:

تمثل الخصوم مصادر الأموال (الأصول) التي تقتنيها المنشأة، وهي تمثل حقوق الغير بما فيهم الملاك بأصول المنشأة. وتقسم الخصوم الى قسمين رئيسيين و ذلك من حيث مدى سهولة الوفاء بها:

---

(١) د. أحمد نور: في المحاسبة المالية. الدار الجامعية. بيروت. ١٩٨٥م صفحة ٥٤٥.

(٢) د. حسن محمد كمال: الاساليب الفنية للتحليل المالي، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٠م صفحة ٢٠.

(٣) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق ، صفحة ٤٢٦-٤٢٧.

### ١- خصوم طويلة الأجل (ثابتة):

وهي خصوم التي تتصف بالاستمرارية أو الدوام لفترة طويلة، وتشمل على العناصر التالية:

## أولاً- حقوق الملكية وتشمل:

### ١- رأس المال:

وهي مقدار الأموال التي يستثمرها أصحاب المشروع في المشروع وقد يكون المال المستثمر بشكل نقدي، أو بشكل عيني، أو نقدي وعيني معاً.

### ب- الاحتياطيات:

وهي جزء من الأرباح التي لم يتم توزيعها على المالكين وانما تحتجز لأغراض معينة كالاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي فالغرض منهما هو لتعزيز المركز المالي للمشروع، على أن تؤول ملكيته عند التصفية الى الملاك (*)، وذلك لكون حسابات الاحتياطيات عبارة عن توزيعات للأرباح المحجوزة، الا انها خصصت لغرض معين وفق ما تنص عليه القوانين والتعليمات الخاصة بكل مشروع، أو وفق قرار يصدره مجلس ادارة المشروع.

## ثانياً- الالتزامات:

اذا كانت حقوق الملكية هي ما لأصحاب المشروع من حقوق حيال المشروع فان الالتزامات هي حقوق الغير اتجاه المشروع وتشمل:

### أ- القروض طويلة الأجل:

وهي عبارة عن الأموال التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لفترة تزيد عن السنة المالية الواحدة.

### ب - سندات الدفع:

سندات الدفع أحد أهم أنواع الاقتراض طويل الأجل وخصوصاً بالنسبة للشركات والحكومات.

---

(*) لمزيد من التفاصيل راجع د. وليد ناجي الحيالي في محاسبة الجمعيات التعاونية (وفق التشريعات التعاونية الليبية)، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس ١٩٩١م صفحة ١٦٧-١٨٦.

٢- خصوم متداولة:

وهي تلك الخصوم التي تكون لها طبيعة مؤقتة، مثل الالتزامات التي تستحق خلال فترة مالية واحدة أو الفترة التي تلي اعداد الحسابات الختامية والميزانية. كالدائنين وأوراق الدفع.

حدود الميزانية[1]:

للميزانية بعض القدرات التي تستجيب فيها لمتطلبات واحتياجات بعض الاطراف لما توفره من بيانات ومعلومات مالية، الا أن هذه القدرات محدودة وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبين كافة الاحتياجات من المعلومات المالية لمستخدمي هذه القائمة، ولعل ابرز حدود هذه القائمة هي:

١- ان هذه القائمة (قائمة المركز المالي) لا تعكس القيم الجارية لعناصر الأصول والخصوم، نتيجة اتباع مبدأ التكلفة التاريخية عند تقيم هذه العناصر.

٢- تتأثر الكثير من قيم عناصر الميزانية بالتقدير الشخصي، مثل مخصصات الاستهلاك، مخصص الديون المشكوك فيها...... الخ.

٣- هناك بعض الانشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لا يمكن التعبير عنها في الميزانية نظراً لعدم امكانية قياسها بالنقود ومن أمثلتها العقود والارتباطات التي ابرمت لشراء بعض الأصول في المستقبل، والضمانات العرضية المقدمة للغير.

شكل الميزانية:

عرفت الحياة العملية للمحاسبة نموذجين للميزانية الأول يعد على شكل كشف أما النموذج الثاني فهو على شكل تقرير، وسوف نشرح في الفقرات التالية كلا النموذجين:

١- الميزانية على شكل كشف (قائمة):

بموجب هذا النموذج تعد الميزانية على شكل كشف يتكون من جانبين، الأيمن منه يخصص للأصول ويسمى بجانب الأصول (الموجودات)، أما الجانب الأيسر فيخصص للخصوم ويسمى بجانب الخصوم (المطلوبات). ويأخذ شكل هذا النموذج حرف «T» الانكليزي. كما هو موضح أدناه:

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدرسابق صفحة ١٥٠.

# الميزانية في / / ١٩.

## الأصول

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| **الأصول طويلة الأجل (الثابتة):** | | | |
| الالات والمعدات | × × | | |
| مجمع الاستهلاك | (× ×) | × × | |
| اثاث وتركيبات | × × | | |
| مجمع الاستهلاك | (× ×) | × × | |
| مباني | × × | | |
| مجمع الاستهلاك | (× ×) | × × | |
| سيارات | × × | | |
| مجمع الاستهلاك | (× ×) | × × | |
| أراضي | | × × | |
| مجموع الأصول طويلة الأجل | | | × × × |
| **الأصول المتداولة:** | | | |
| نقدية بالخزينة | | × × | |
| نقدية بالبنك | | × × | |
| أوراق مالية | | × × | |
| مدينون (الصافي) | | × × | |
| بضاعة بالمخازن | | × × | |
| مجموع الأصول المتداولة | | | × × × |
| **أرصدة مدينة أخرى:** | | | |
| ايجار مقدم | | × × | |
| أجور مقدمة | | × × | × × × |
| مجموع الأصول | | | × × × |

## الخصوم

| البيان | | |
|---|---|---|
| **حقوق الملكية:** | | |
| رأس المال | × × × | |
| احتياطي عام | × × × | |
| احتياطي قانوني | × × × | |
| مجموع حقوق الملكية | | × × × |
| **الالتزامات طويلة الأجل:** | | |
| قروض طويلة الأجل | × × × | |
| قروض سندات | × × × | |
| مجموع الالتزامات طويلة الأجل | | × × × |
| **الالتزامات المتداولة:** | | |
| مصروفات مستحقة | × × × | |
| ضرائب مستحقة | × × × | |
| دائنون | × × × | |
| أوراق دفع | × × × | |
| مجموع الالتزامات المتداولة | | × × × |
| مجموع الالتزامات وحقوق الملكية. | | × × × |

### ٢- الميزانية على شكل تقرير:

يتم اعداد الميزانية بموجب هذا النموذج على شكل تقرير مالي بحيث يتم اظهار رأس المال العامل الاجمالي والصافي ثم يضاف الى الصافي منه الى الأصول الثابتة. ويطرح من مجموع الفقرتين السابقتين القروض والالتزامات طويلة الأجل ويكون الناتج صافي الأصول أو صافي حقوق الملكية.

**وفيما يلي نموذج الميزانية في صورة تقرير مالي:**

## قائمة المركز المالي

**في** ٣١/١٢/ ١٩.

| البيان | | |
|---|---|---|
| **الأصول المتداولة:** | | |
| المخزون السلعي | ×× | |
| مدينون | ×× | |
| البنك | ×× | |
| مجموع الأصول المتداولة | | ××× |
| **ناقصاً: الخصوم المتداولة** | | |
| أوراق دفع | ×× | |
| مصروفات مستحقة | ×× | |
| دائنون | ×× | |
| مجموع الخصوم المتداولة | | (×××) |
| رأس المال العامل الصافي | | ××× |
| **زائداً الأصول طويلة الأجل:** | | |
| الأراضي | ×× | |
| المباني | ×× | |
| الآلات | ×× | |
| السيارات | ×× | |
| أثاث | ×× | |
| صافي القيمة | | ××× |

| | |
|---|---|
| صافي الأصول (أو صافي القيمة وحقوق الملكية): | × × × |
| رأس المال | × × × |
| صافي الربح (الخسارة) | × × × |
| صافي القيمة | × × × |
| | × × × |

## المعلومات الاضافية الملحقة بالميزانية:

مما لا شك فيه آن البيانات والمعلومات المعبر عنها في الميزانية بتاريخ معين هي في الواقع انعكاس لما هو مثبت في اليومية أو حسابات الاستاذ الا أن هناك بعض المعلومات التي لا تظهر في السجلات والدفاتر المحاسبية بالرغم من أنها ضرورية ومهمة وخصوصاً للجهات التي تقوم باستخدام القوائم المالية، ولأجل تلافي هذا النقص يتم عمل مذكرات ملحقة بالقوائم المالية أو مرفقة بها تبين بعض الملاحظات عن المعلومات الضرورية والمهمة لاستكمال القوائم، والتوضيح بعض ما ورد فيها من معلومات تحقيقاً لمبدأ الافصاح المحاسبي، وقد تشمل هذه الملاحظات كل أو بعض البنود التالية:

١- أسس قياس وتقيم بعض عناصر القوائم المالية مثل طريقة احتساب اقساط استهلاك الأصول طويلة الأجل، طريقة توزيع تكاليف الأصول غير الملموسة، طريقة تقيم المخزون السلعي، طريقة معالجة مصروفات البحث والتطوير، طريقة تقيم الاستثمارات طويلة الأجل.

٢- المعلومات الاضافية عن احتمالات وقوع بعض الاحداث المستقبلية والتي يصعب تقيم تأثيرها القاطع على المركز المالي، مع تطبيق مبدأ الحيطة والحذر كلما أمكن ذلك.

٣- المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية التي قد تنشأ على الوحدة الاقتصادية نتيجة بعض التزاماتها حيال الغير والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها. مثل المسؤولية الناجمة عن الأقتراض طويل الأجل برهن بعض أصولها الثابتة.

٤- المعلومات المتعلقة عن الأحداث التي حصلت بعد تاريخ الميزانية وقبل اصدار القوائم المالية.

## أساليب عرض المعلومات:

توجد طرق عديدة لعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية عموماً والميزانية خاصة، ومن أكثر الطرق شيوعاً هي ما يلي:

- الايضاحات بين القوسين.
- الملاحظات الايضاحية.

- الجداول المساعدة.
- البنود المقابلة.

وفي الفقرات التالية، سوف نقدم شرحاً موجزاً لكل من الفقرات السابقة:

**١- الايضاحات بين القوسين:**

لايضاح بعض العناصر التي تحويها القوائم المالية يتم استخدام معلومات اضافية تحصر بين قوسين أمام العنصر الذي يحتاج الى ايضاح أضافي قد يزيل غموضاً معيناً أو يعطي تفصيلاً أكبر، أو لتركيز انتباه مستخدمي القوائم المالية لأهمية بعض العناصر،فمثلاً عندما ترغب المنشأة الى لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية الى القيمة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل كما هو موضح فيما يلي:

| استثمارات قصيرة الأجل (القيمة السوقية ٢٥٠٠٠ دينار) حسب التكلفة ٢٠٠٠٠ دينار. |
| --- |

ويتصف هذا الاسلوب بالبساطة والوضوح في عرض وتوصيل المعلومات لقاريء القوائم المالية.بحيث يؤدي الى الانسجام ومبدأ الافصاح التام عن المعلومات التي يصعب التعبير عنها كمياً.

**٢- الملاحظات:**

تستخدم الملاحظات في عرض بعض الايضاحات الضرورية، أو ازالة الغموض عن عنصر أو بعض عناصر القوائم المالية، الذي يرى المحاسب ضرورة الافصاح عنها باستخدام الملاحظات التي تلحق بالقوائم المالية، كما هو مبين بالمثال التالي:

**الميزانية في / / ١٩.**

| الأصول المتداولة: | | |
| --- | --- | --- |
| النقدية | ××× | |
| أوراق مالية (انظر ملحوظة رقم ١) | ××× | |
| المدينون | ××× | |
| بضاعة بالمخازن (انظر ملحوظة رقم ٢) | ××× | |
| مجموع الأصول المتداولة | | ××× |

**الملاحظات:**

**ملحوظة رقم ١:** تم تقييم الأوراق المالية بسعر التكلفة ٠٠٠ ٤٥ دينار والسعر السائد في السوق ٠٠٠ ٥٥ دينار.

**ملحوظة رقم ٢:** تم تقييم المخزون السلعي على أساس التكلفة وقدرها ٠٠٠ ٦٥٠ دينار والقيمة السوقية ٠٠٠ ٧٥٠ دينار. علماً أن المنشأة تتبع طريقة «الوارد أولاً – صادراً أولاً».

## ٣– الجداول المساعدة:

في بعض الأحيان والأهمية بعض عناصر القوائم المالية من حيث الكيف والكم عن بقية العناصر الأخرى أو لاسباب معينة يرى المحاسب اعطاء تفاصيل عنها أكبر مما هي معروضة بالقوائم المالية سواء كان ذلك بقائمة الدخل أو في الميزانية، خصوصاً لبعض العناصر التي تكون ممثلة برقم واحد وكما هو موضح فيما يلي:–

**الميزانية في / / ١٩٩٦.**

| | | |
|---|---|---|
| أراضي ومباني | انظر جدول رقم ٣ | ٠٠٠ ١٧ دينار |

**جدول رقم ٣**

| | المجموع | اراضي | مباني |
|---|---|---|---|
| رصيد ١٩٩٦/١/١ | ٢٠٤٠٠ | ٣٠٠٠ | ١٧٤٠٠ |
| إضافة خلال عام ١٩٩٦ | ٧٠٠٠ | ٧٠٠٠ | ٠٠٠٠ |
| | ٢٧٤٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٧٤٠٠ |
| أصول مبيعة | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٠٠٠٠ |
| رصيد نهاية عام ١٩٩٦ | ١٩٤٠٠ | ٢٠٠٠ | ١٧٤٠٠ |
| رصيد مخصص استهلاك | ٢٤٠٠ | ٠٠٠٠ | ٢٤٠٠ |
| تكلفة الأصول الثابتة نهاية عام ١٩٩٦. | ١٧٠٠٠ | ٢٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |

## ٤- البنود المقابلة:

يتم استخدام هذا الاسلوب لايضاح العلاقة بين بعض عناصر الميزانية كما هو الحال عند مقابلة المدينون «بحساب مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص الديون المعدومة» أو مقابلة «المخزون السلعي » «بحساب مخصص هبوط اسعار البضائع» والهدف من ذلك تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.

## ثانياً: قائمة التغير في المركز المالي :

مما لا شك فيه أن القوائم المالية تعبر عن جملة من العلاقات المتبادلة بين البيانات والمؤشرات التي تحويها، وبدون نظرة شمولية لجميع هذه البيانات من خلال مصادرها المتعددة لا يمكن ان تعبر عن استنتاجات دقيقة وخصوصاً عند تحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادية، هذه من ناحية، ومن ناحية ثانية ان القوائم المالية متعددة الاغراض وتخدم أطرافاً مختلفة من داخل وخارج الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية. ولهذا فان البيانات التي تقدمها قائمة معينة من القوائم المالية تخدم غرضاً معيناً أو تحقق هدفاً معيناً دون غيره. ولذلك فان قائمتي الدخل والمركز المالي تقدم بيانات تخدم مجالاً معيناً الا انهما لا تبينان مصادر الموارد والكيفية التي استخدمت فيه هذه الموارد خلال فترة معينة، ولمعالجة هذا النقص تستخدم قائمة التغير في المركز المالي، التي هي عبارة عن قائمة أو كشف يبين جميع مصادر الموارد المالية والكيفية التي استخدمت فيها خلال فترة معينة.

وهناك من يرى في هذه القائمة على أنها التعبير عن العلاقة بين المقبوضات والمدفوعات النقدية، ومن يرى فيها أنها تعبر عن العلاقة بين جميع الموارد المالية التي تتدفق الى الوحدة الاقتصادية واستخدامات هذه الموارد سواء كانت نقدية أو ما يعادلها. وقسم آخر يرى أنها تعبر عن الموارد المالية قصيرة الأجل التي تتدفق للمشروع وعلاقتها بالاستخدامات قصيرة الأجل (رأس المال العامل).

ولتوضيح هذه القائمة نعرض المثل الآتي[١]:

---

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة علي ضو: مصدر سابق، صفحة ٥٤٦-٥٥٣، بتصرف.

**علماً بأن:**

١- مصروفات الاستهلاك بلغت خلال عام ١٩٩٦م ٤ ٠٠٠ دينار.

٢- تم شراء أصول طويلة الأجل (ثابتة) خلال عام ١٩٩٦ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار عن طريق اصدار سندات طويلة الأجل.

**المطلوب:**

اعداد قائمة التغيير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل أولاً ثم على أساس النقدية ثانياً.

**أولاً** - اعداد قائمة التغيير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل.

**الحل**: يجب أولاً تحديد مقدار التغيير في رأس المال استناداً على التغير في رأس المال العامل بين أول وآخر المدة. ويمكن تحديد التغيير بطريقتين:

١- احتساب رأس المال العامل في أول وآخر المدة، وايجاد الفرق بينهما.

رأس المال = أصول متداولة - خصوم متداولة

أصول متداولة ١٩٩٥م = ١٤+ ٥ + ١٦ + ٢٠ = ٥٥ الف دينار

رأس المال العامل في ١٩٩٦/١/١ = ٥٥ ٠٠٠ - ٢٧ ٠٠٠ = ٢٨ ٠٠٠ دينار

أصول متداولة ١٩٩٦م = ١٥ + ٧,٥ + ٢٠ + ١٧,٥ = ٦٠ الف دينار

رأس المال العامل في ١٩٩٦/١٢/٣١ = ٦٠ ٠٠٠ - ٢٣ ٥٠٠٠ = ٣٦٥٠٠ دينار

أذاً الزيادة في رأس المال العامل = ٣٦ ٥٠٠ - ٢٨ ٠٠٠ = ٨ ٥٠٠ دينار

٢- كما يمكن احتساب التغيير في رأس المال العامل عن طريق جمع التغيرات الحاصلة في بنود الأصول المتدالة والخصوم المتداولة وفي هذه الحالة يجب مراعاة ما يلي:

١- الزيادة في أصل متداول تؤدي الى زيادة رأس المال العامل.

٢- النقص في أصل متداول يؤدي الى نقص رأس المال العامل.

٣- الزيادة في خصم متداول تؤدي الى نقص رأس المال العامل.

٤- النقص في خصم متداول يؤدي الى زيادة رأس المال العامل .

وبتطبيق ذلك على قوائم شركة النصر نجد أن:

مثال:

## شركة النصر

### قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١ و ١٩٩٦/١٢/٣١

### (آلاف الدنانير)

| | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | الزيادة (النقص) |
|---|---|---|---|
| **أصول** | | | |
| **أصول متداولة:** | | | |
| نقدية | ١٤ | ١٥ | ١ |
| استثمارات قصيرة الأجل | ٥ | ٧,٥ | ٢,٥ |
| مدينون | ١٦ | ٢٠ | ٤ |
| المخزون السلعي | ٢٠ | ١٧,٥ | (٢,٥) |
| أصول طويلة الأجل (الصافي) | ٦٥ | ٧٠ | ٥ |
| **مجموع** | ١٢٠ | ١٣٠ | ١٠ |
| **خصوم:** | | | |
| دائنون مختلفون | ٢٧ | ٢٣,٥ | (٣,٥) |
| التزامات طويلة الأجل | ٢٣ | ٢٦,٥ | ٣,٥ |
| **حقوق الملكية** | | | |
| أسهم عادية | ٥٠ | ٥٢,٥ | ٢,٥ |
| دخل محجوز (مدور) | ٢٠ | ٢٧,٥ | ٧,٥ |
| | ١٢٠ | ١٣٠ | ١٠ |

## شركة النصر

### قائمة الأرباح المحتجزة عن العام المنتهي في ١٩٩٦/١٢/٣١ م

### (آلاف الدنانير)

| | |
|---|---|
| رصيد ١٩٩٦/١/١ | ٢٠ |
| يضاف: أرباح العام الحالي | ١٠ |
| مجموع الأرباح | ٣٠ |
| يطرح: توزيعات الأرباح | ٢,٥ |
| رصيد في ١٩٩٦/١٢/٣١. | ٢٧,٥ |

| | | |
|---|---|---|
| أصول متداولة: نقدية | + ١ ٠٠٠ | |
| استثمارات قصيرة الأجل | + ٢ ٥٠٠ | |
| مدينون | + ٤ ٠٠٠ | |
| المخزون السلعي | − ٢ ٥٠٠ | |
| الزيادة في الأصول المتداولة | | + ٥ ٠٠٠ دينار |
| خصوم متداولة: | | |
| دائنون مختلفون | − ٣ ٥٠٠ | |
| النقص في الخصوم المتداولة | | + ٣ ٥٠٠ |
| مقدار الزيادة في رأس المال العامل | | ٨ ٥٠٠ |

## شركة النصر

## قائمة التغير المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١

## (آلاف الدنانير)

**أولاً: الموارد التي أمكن الحصول عليها:**

| | | |
|---|---|---|
| أ – من العمليات: | ١٠ ٠٠٠ | |
| صافي الدخل | ٤ ٠٠٠ | |
| + الاستهلاكات | | ١٤ ٠٠٠ |
| ب – موارد أخرى: | | |
| زيادة رأس مال الأسهم | | ٢٥٠٠ |
| مجموع الموارد المالية | | ١٦٥٠٠ |

**ثانياً: استخدامات الموارد المالية:**

| | | |
|---|---|---|
| شراء أصول ثابتة | ٤ ٠٠٠ | |
| سداد ديون طويلة الأجل | ١٥٠٠ | |
| توزيع الارباح | ٢٥٠٠ | |
| مجموع الاستخدامات | | ٨٠٠٠ |
| الزيادة في رأس المال العامل | | ٨ ٥٠٠ دينار |

**ملاحظات:**

**١- احتسب مبلغ ٤٠٠٠ دينار والذي استخدم في شراء أصول ثابتة كما يلي:**

| | |
|---|---|
| صافي الأصول الثابتة في ١٩٩٦/١٢/٣١ | ٧٠ ٠٠٠ |
| + مصروف الاستهلاك خلال العام | ٤ ٠٠٠ |
| | ٧٤ ٠٠٠ دينار |
| – صافي الأصول الثابتة في ١/١/ ١٩٩٦ | ٦٥ ٠٠٠ |
| الزيادة في الأصول الثابتة | ٩ ٠٠٠ |
| – أصول ثابتة اشتريت بسندات | ٥ ٠٠٠ |
| اصول ثابتة اشتريت برأس مال عامل | ٤ ٠٠٠ |

٢- تم احتساب مبلغ الديون طويلة الأجل المسددة كما يلي:

| | |
|---|---|
| التزامات طويلة الأجل في ١/١/ ١٩٩٦. | ٢٣ ٠٠٠ |
| + سندات لشراء أصول طويلة الأجل | ٥ ٠٠٠ |
| | ٢٨ ٠٠٠ |
| – التزامات طويلة الأجل في ١٩٩٦/١٢/٣١ | ٢٦ ٥٠٠ |
| المبلغ المسدد. | ١ ٥٠٠ دينار |

## ثانياً : اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية:

يتم اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية بواسطة اظهار جميع الموارد التي تزيد من رصيد النقدية، كما تظهر جميع الاستخدامات التي تؤدي الى تخفيض رصيد النقدية، ومقدار التغير فيها. وبما ان احدى عناصر رأس المال العامل هي النقدية فلذلك سوف تظهر بعض العناصر في هذه القائمة بالاضافة الى العناصر التي ظهرت في قائمة المركز المالي المعدة على أساس رأس المال العامل.

ولذلك فان عناصر هذه القائمة تتكون من:

**أ- المصادر وتشمل:**

١- الدخل المتحقق خلال المدة المراد عمل عنها قائمة التغير في المركز المالي.

٢- المصروفات والخسائر التي خصمت من ايراأت الفترة لتحديد الدخل، ولكنها لم تؤدي الى انفاق فعلي مثل مصروف الاستهلاكات والديون المعدوم وغيرها من الاعباء الدفترية.

٣- نقص الأصول المتداولة غير النقدية مثل نقص المخزون السلعي واوراق القبض وغيرها.

٤- زيادة الخصوم المتداولة مثل زيادة الدائنون وأوراق الدفع وغيرها.

٥- زيادة رأس مال الأسهم مقابل نقديه.

٦- بيع أصول ثابتة (نقداً).

٧- الاقتراض طويل الأجل (نقداً).

ب- الاستخدامات:

١- زيادة الأصول المتداولة غير النقديه.

٢- نقص الخصوم المتداولة.

٣- شراء أصول طويلة الأجل نقداً.

٤- سداد خصوم طويلة الأجل نقداً.

٥- توزيع أرباح على المساهمين نقداً.

ولذلك تظهر قائمة التغير في المركز المالي لشركة النصر معدة على الاساس النقدي بالصورة التالية:

## شركة النصر

## قائمةالتغير في المركز المالي (نقدية)

## كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م

أولاً:المصادر:

| | | |
|---|---|---|
| صافي الدخل | ١٠ ٠٠٠ | |
| استهلاكات | ٤ ٠٠٠ | |
| نقص في البضاعة | ٢٥٠٠ | |
| زيادة رأس مال الأسهم | ٢٥٠٠ | |
| مجموع المصادر النقدية | | ١٩ ٠٠٠ |

ثانياً: الاستخدامات:

| | | |
|---|---|---|
| زيادة في المدينون | ٤ ٠٠٠ | |
| نقص في حسابات الدائنين | ٣٥٠٠ | |
| زيادة في الاستثمارات | ٢٥٠٠ | |
| شراء أصول ثابتة | ٤ ٠٠٠ | |
| سداد ديون طويلة الأجل | ١ ٥٠٠ | |
| توزيع الارباح | ٢٥٠٠ | |
| مجموع الاستخدامات | | ١٨ ٠٠٠ |
| زيادة النقدية | | ١ ٠٠٠ |

## أسئلة وتمارين الفصل الرابع

(١) عرف ما يأتي:

- الميزانية.
- الاصول.
- الخصوم.
- الاحتياطات.
- قائمة التغير في المركز المالي.

(٢) كيف تفرق بين قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل، وقائمة التغير في المركز المالي على أساس النقدية.

(٣) ناقش لماذا يجب أن يكون طرفا الميزانية متساويين.

(٤) لماذا يجب أن يكون عنوان الميزانية كما يلي « ميزانية شركة - في ٣١/١٢/-١٩» ولا يجب أن يكون «عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/-١٩».

(٥) لاجل أن تحقق الميزانية غرضها في تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية تصويراً صادقاً يعبر عن الحقيقة كما هي في الواقع لا بد أن ترتب عناصر الميزانية ترتيباً يساعد على تحقيق هذا الغرض. ناقش هذه العبارة من حيث تبويب الميزانية.

(٦) كيف تفرق بين الاصول طويلة الأجل والاصول قصيرة الأجل (المتداولة).

(٧) أيهما أكثر نفعاً لمستخدمي القوائم المالية قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل، أو على أساس النقدية. ولماذا.

(٨) ما المقصود بحدود الميزانية؟ تكلم عن ذلك بالتفصيل.

(٩) ما المقصود بشكل الميزانية ؟ تكلم عن ذلك مبيناً النماذج المستخدمة في هذا الصدد مع ايراد أمثلة عن كل حالة من الحالات المذكورة في اجابتك.

(١٠) ما هي المعلومات الاضافية الملحقة بالميزانية، وما هي فائدتها.

(١١) علل ما يأتي باختصار:

- غالباً ما ينعكس تأثير طبيعة الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب الميزانية.

- تقيم الاصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية.

- تقيم الاصول المتداولة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

- تقيم الذمم على أساس أخذ الأرباح المحققة في الاعتبار دون الأرباح غير المحققة، وأخذ الخسائر المحتملة في الاعتبار.

- اظهار الاصول والخصوم على شكل مجموعات ذات طبيعة واحدة في الميزانية.

- تقتني الاصول الثابتة لغرض المساعدة في العملية الانتاجية وليس لغرض اعادة البيع، ولكن في حالات معينة لا يمنع من اعادة بيع هذه الاصول.

- ما يعتبر أصل طويل الاجل في منشأة معينة قد لا يعتبر كذلك في منشأة أخرى.

- المصروفات المدفوعة مقدماً والايرادات المستحقة تعتبر من الاصول الوهمية.

- الخصوم الثابتة هي التي تتصف بالاستمرارية أو الدوام لفترة طويلة.

- الاحتياطيات تعتبر جزء من الأرباح.

(١٢) ضع علامة (✓) أو علامة (×) خطأ على العبارات التالية وصحح الخطأ منها:

- الخصوم المتداولة هي الخصوم التي تكون لها طبيعة دائمية وهي الالتزامات التي تستحق خلال فترة مالية تزيد عن الفترة الواحدة.

- في احيان معينة لا يستطيع المحاسب عرض كافة الايضاحات المطلوبة في القوائم المالية، ولذلك يستخدم بدلاً عنها الملاحظات.

- تستخدم البنود المقابلة كأسلوب يوضح العلاقة بين بعض عناصر الميزانية.

- تفقد الاصول المتداولة جزءاً من قيمتها في الفترات المالية المختلفة وهي بهذا تحافظ نسبياً على شكلها الطبيعي.

- أقساط الاستهلاك تتأثر بالقرارات الادارية.

- الاصول المتداولة غير الحاضرة هي الاصول التي تحتاج الى بعض الوقت لتحويلها الى نقدية.

- جميع الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية يمكن التعبير عنها بالقوائم المالية.
- ان قائمة المركز المالي لا تعكس القيم الجارية لعناصر الأصول والخصوم.
- غالباً ما ينعكس تاثير طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب الميزانية.
- الاحتياطيات هي جزء من الأرباح التي يتم توزيعها على المالكين وانما تحتجز لأغراض معينة.

(١٣) الاتي بعض البيانات لميزانيتين متتاليتين وقائمة الأرباح المحتجزة لشركة التجارة الحديثة المطلوب منك:

(١) اعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل.

(٢) اعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس النقدية.

## شركة التجارة الحديثة

### الميزانية في ١٩٩٥/١٢/٣١ و ١٩٩٦/١٢/٣١

### (آلاف الدنانير)

| | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
|---|---|---|
| أصول | | |
| أصول متداولة: | | |
| نقدية | ٧٥ | ٩٠ |
| استثمارات قصيرة الأجل | ١٤ | ١٥ |
| مدينون | ١٧ | ١٨ |
| المخزون السلعي | ٢٠ | ١٨ |
| أصول طويلة الأجل (الصافي) | ٤٠ | ٥٠ |
| مجموع | ١٦٦ | ١٩١ |
| خصوم | | |
| دائنون | ٨٠ | ٨٥ |
| التزامات طويلة الأجل | ٢٠ | ٣٠ |
| حقوق الملكية: | ٦٠ | ٦٩ |
| أسهم عادية | ٦ | ٧ |
| أرباح محجوز | ١٦٦ | ١٩١ |

## شركة التجارة الحديثة

## قائمة الارباح المحتجزة عن العام المنتهي في ١٩٩٦/١٢/٣١

## (آلاف الدنانير)

| | |
|---|---|
| رصيد ١/١/ ١٩٩٦. | ٦ |
| يضاف أرباح العام الحالي | ٣ |
| مجموع الأرباح | ٩ |
| يطرح: توزيعات الأرباح | ٢ |
| رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١م | ٧ |

**علماً أن:**

١- مصروفات الاستهلاك بلغت عام ١٩٩٠ ٨٠٠٠ دينار.

٢- تم شراء أصول طويلة الأجل (ثابتة) خلال عام ١٩٩٦م بمبلغ ٧٠٠٠ دينار نقداً.

(١٤) فيما يلي عناصر ميزانية كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

**الأصول:**

مصاريف مدفوعة مقدماً، ذمم مدينة، شهرة محل، أثاث ومفروشات، استثمارات طويلة الأجل، مخصص هبوط الأوراق المالية، مخصص ديون مشكوك فيها، أوراق قبض، استثمارات وتوظيفات قصيرة الأجل، نقدية لدى البنوك، مصاريف تأسيس بعد الاستهلاك، مصاريف الأبحاث والتجارب والتطوير بعد الاستهلاك، نقدية بالخزينة، براءة اختراع، أرض بالتكلفة، مباني بالتكلفة، مخصص استهلاك المباني، آلات ومعدات بالتكلفة، المخزون السلعي، مواد أولية، بضاعة تحت التشغيل، بضاعة تامة الصنع، مخصص استهلاك الالات والمعدات .

**الخصوم:**

أرباح مدورة، رأس المال المصرح به (.. سهم عادي، بقيمة أسمية ٥ دينار للسهم الواحد)، رأس المال المدفوع، احتياطي قانوني، احتياطيات اختيارية، رأس المال المكتتب به،

الواحد)، رأس المال المدفوع، احتياطي قانوني، احتياطيات اختيارية، رأس المال المكتتب به، سندات قرض، أرباح معدة للتوزيع، مصاريف مستحقة غير مدفوعة، ايرادات مقبوضة مقدماً، قروض طويلة الأجل، جسابات دائنة (ذمم، أوراق الدفع)، مصاريف دائنة.

**المطلوب :**

١- اعادة عرض العناصر السابقة على شكل ميزانية شركة تجارية مع اجراء التعديلات التي تراها مناسبة على العناصر السابقة.

٢- اعادة عرضها على شكل ميزانية شركة صناعية.

# الفصل الخامس

# الاستخدامات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود

**المقدمة:**

يعتبر موضوع القيمة الزمنية للنقود من المواضيع الحيوية والمهمة للاطراف ذات الاهتمام بالنشاط المالي بصفة عامة، سواء كان هذا الاهتمام منصباً على البنوك أو شركات التأمين و بيوت التسليف أو المنشات المالية وغيرها من مجالات النشاط المالي. ولذلك فان هذا الموضوع يتطلب المام من قبل المحاسبين من حيث طرق تطبيقاته باعتباره يؤثر على بعض المعاملات المالية وبالتالي على الحسابات المختلفة.

تعود أهمية استخدام النقود الى سببين رئيسيين هما:

١- ايجاد قيمة النقود بعد استخدامها لفترة معينة.

٢- تعويض الانخفاض الذي يطرأ على قيمتها بعد فترة الاستخدام.

موضوع القيمة الزمنية للنقود يرتبط بالفائدة. حيث تعرف بأنها المبلغ الذي يتقاضاه صاحب المال (سواء كان فرد أو مشروع) لقاء وضعه تحت تصرف شخص آخر خلال فترة معينة من الزمن. لذلك تعتبر الفائدة ثمن استعمال رأس المال خلال مدة معينة. وقد وجدت نظريات عديدة لتفسير الفائدة. فقد اعتبرها الاقتصادي السويدي كونت فيكسل Kunt - Wicksell ثمن التخلي عن السيولة، لذلك ولأجل أن يقبل أي شخص التخلي عن حرية التصرف بالنقد ويضعه تحت تصرف الاخرين يجب أن يحصل مقابل ذلك على مكافأة تسمى فائدة [(١)].

أما الاقتصادي بوهم بافرك Bohem - Bawerk فيري في الفائدة كسعر تعويضي عن انخفاض قيمة رأس المال. فالفائدة من وجهة نظره هي مكافأة مبادلة أموال راهنة بقيم مقابلة لها

(١) د. مطانيوس حبيب: الاقتصادي السياسي، مطبعة الداودي ، دمشق ١٩٨٤م صفحة ٢٢١.

في المستقبل خاضعة للانخفاض [1]. أما ماركس فينظر الى الفائدة على أنها قسم من القيمة الزائدة التي تتحق في مجال الانتاج ويتخلى عنها الصناعيون الى أصحاب الأموال التي توضع تحت تصرفهم على شكل قروض.

وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن فيها استخدام موضوع القيمة الزمنية للنقود في التطبيقات المحاسبية منها على سبيل المثال ما يلي: [2].

١- تقييم الأوراق التجارية (أوراق القبض وأوراق الدفع).

٢- تقييم عقود تأجير الأصول الثابتة أو ما يسمى بالبيع الايجاري.

٣- معالجة خصم وعلاوة الاصدار للسندات.

٤- تقييم الاستثمارات الرأسمالية.

٥- تحديد الاقساط في حالة البيع بالتقسيط.

٦- قياس وتقييم أموال التقاعد ومكافئات نهاية الخدمة.

وتتوقف قيمة الفائدة المدفوعة من قبل مستخدم النقود على ثلاثة عناصر أساسية هي:-

١- أصل المبلغ أو رأس المال المراد استثماره أو اقتراضه، وهو عبارة عن مقدار النقود المراد استثمارها سواء كان عن طريق ايداعها بالبنوك أو اقراضه للآخرين، ويرمز لها بالحرف (م).

٢- الفترة الزمنية التي يتم خلالها استخدام رأس المال وقد يعبر عنها بالأيام أو الاشهر أو السنين، ويرمز لها بالحرف (ن).

٣- معدل أو سعر الفائدة وهو عبارة عن مقدار الفائدة التي يدفع لوحدة من الأصل عن وحدة الزمن المستخدمة، ويأخذ المعدل شكل نسبة مئوية مثل ٥٪ سنوياً، أو ١٠٪ سنوياً ويرمز له بالحرف (ع).

## أنواع الفائدة:

للفائدة نوعان هما الفائدة البسيطة والفائدة المركبة.

**الفائدة البسيطة:** هي ذلك النوع من الفوائد الذي تحتسب على أصل المبلغ المستثمر أو المقترض طول فترة الاستثمار أو الاقتراض. بمعنى أن المبالغ المتحققة عن الاستثمار على شكل

---

(١) د. ميطانيوس حبيب. مصدر سابق ، صفحة ٢٢٠.

(٢) د. جمعة خليفة الحاس وآخرون. مصدر سابق، صفحة ١٣٦.

**فوائد لا تؤثر على مقدار أصل المبلغ المستثمر، أي ان الفائدة لا تضاف الى الأصل لاحتساب الفائدة في الفترة التالية. ويتم احتساب الفائدة البسيطة بموجب القانون التالي:**

| **الفائدة البسيطة = الأصل المستثمر × معدل الفائدة × عدد الفترات الزمنية** |
|---|

وباستخدام رموز عناصر الفائدة المشار اليها سابقاً يصبح القانون بالشكل التالي:

الفائدة البسيطة = م × ع × ن

ويمكن تعديل صيغة قانون الفائدة البسيطة انسجاماً مع الفترة الزمنية التي يتم فيها استخدام أصل المبلغ وفق الصيغ التالية:

١- اذا كانت المدة بالسنيين: ـ

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالسنيين} \times \text{المعدل}}{١٠٠}$$

٢- اذا كانت المدة بالأشهر:-

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأشهر} \times \text{المعدل}}{١٢ \times ١٠٠}$$

٣- اذا كانت المدة بالأيام فتقسم الى:-

**أولاً-** الفائدة التجارية $= \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأيام} \times \text{المعدل}}{٣٦٠ \times ١٠٠}$

**ثانياً-** الفائدة الصحيحة $= \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأيام} \times \text{المعدل}}{٣٦٥ \times ١٠٠}$

**مثال (١)**

استثمر شخص مبلغ من المال وقدره ٣ ٥٠٠ دينار في احد البنوك ولمدة ثلاث سنوات، علماً أن معدل الفائدة البسيطة السنوية ٦٪ .

احسب مقدار الفائدة البسيطة.

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالسنيين} \times \text{المعدل}}{١٠٠}$$

$$= \frac{٣\,٥٠٠ \times ٣ \times ٦}{١٠٠}$$

= ٦٣٠ دينار

**مثال (٢)**

اقترض شخص مبلغ ٢٠٠٠ دينار من أحد البنوك بسعر فائدة ٥٪ ولمدة ستة أشهر، احسب مقدار الفائدة البسيطة.

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأشهر} \times \text{المعدل}}{١٢ \times ١٠٠}$$

$$= \frac{٢٠٠٠ \times ٦ \times ٥}{١٢ \times ١٠٠}$$

$$= ٥٠ \text{ دينار}$$

**مثال (٣)**

أودع شخص مبلغ ٤٥٠٠ دينار في أحد البنوك بسعر فائدة ٧٪ ولمدة ٢٥٠ يوماً. احسب الفائدة البسيطة.

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأيام} \times \text{المعدل}}{٣٦٠ \times ١٠٠}$$

$$= \frac{٤٥٠٠ \times ٢٥٠ \times ٧}{٣٦٠ \times ١٠٠}$$

$$= ٢١٨،٧٥ \text{ دينار}$$

**الفائدة المركبة:**

وهي عبارة عن الفائدة المتغيرة بتغير أصل المبلغ في نهاية كل فترة نتيجة اضافة فائدة كل فترة الى أصل المبلغ، بمعنى آخر ان المبلغ المستخدم أول مرة يتغير ليس كنتيجة اضافة جديدة بل نتيجة اضافة الفوائد الناجمة عن استخدام المبلغ الأصلي أول مرة وكلما تتولد فائدة في نهاية كل فترة تضاف الى المبلغ الأصلي لتشكل مبلغاً جديداً تحتسب عليه الفوائد مجدداًحتى تاريخ الاستحقاق.

**مثال (١)**

اقترض شخص مبلغ ٤٠٠٠ دينار ولمدة ثلاث سنوات بفائدة مركبة بمعدل ٦٪ سنوياً المطلوب / احتساب الفائدة وجملة المبلغ في نهاية كل سنة من سنوات الاقتراض.

**الحل :**

الفائدة في نهاية السنة الأولى = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الأولى = ٤٠٠٠ × ٢٤٠ = ٤٢٤٠ دينار

الفائدة في نهاية السنة الثانية = $\frac{٦ \times ٤٢٤٠}{١٠٠}$ = ٢٥٤،٤ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثانية = ٤٢٤٠ + ٢٥٤،٤ = ٤٤٩٤،٤ دينار

الفائدة في نهاية السنة الثالثة = $\frac{٦ \times ٤٤٩٤.٤}{١٠٠}$ = ٢٦٩.٧ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثالثة = ٤٤٩٤،٤ + ٢٦٩،٧ = ٤٧٦٤،١ دينار

وباستخدام نفس البيانات السابقة مع تغيير الفائدة من مركبة الى بسيطة نحصل على الآتي:

الفائدة في نهاية السنة الأولى = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الأولى = ٤٠٠٠ + ٢٤٠ دينار

الفائدة في نهاية السنة الثانية = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثالثة = ٤٠٠٠ + ٢٤٠ + ٢٤٠ = دينار

الفائدة في نهاية السنة الثالثة = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثالثة = ٤٠٠٠ + ٢٤٠ + ٢٤٠ + ٢٤٠ = ٤٧٢٠ دينار

## طرق تحديد الفائدة:

نظراً لكون الفائدة البسيطة ذات تطبيقات محدودة في الحياة العملية لذلك نكتفي بما تم التقديم اليها فيما سبق وسوف نركز على الفائدة المركبة واستخداماتها في الممارسات المهنية.

**ايجاد الفائدة المركبة:** كنت قد أشرت في بداية هذا الفصل الى أن أصل المبلغ في الفائدة المركبة يتغير بسبب اضافة فائدة الفترة السابقة الى الاصل ولذلك فان الفوائد خلال الفترات تكون غير متساوية وتحدد بمعرفة جملة المبلغ في نهاية المدة ثم يتم طرح أصل المبلغ من الجملة باستخدام القانون التالي:

الجملة + أصل المبلغ × $(أ + ع)^{ن}$ [1].

**حيث أن:**

$(أ + ع)^{ن}$ = جملة وحدة النقود «دينار واحد» خلال فترة من الزمن «ن» بمعدل فائدة «ع».

اقترض شخص مبلغ ٢٠٠٠ دينار من أحد البنوك ولمدة سنتين بمعدل فائدة مركبة ٥٪ ، المطلوب احتساب جملة المبلغ، والفائدة المركبة.

الجملة = أصل المبلغ × $(١ + ع)^{ن}$

= ٢٠٠٠ × $(١ + ٥٪)^{٢}$ =

$(١ + ٥٪)^{٢}$ = $(١ + \frac{٥}{١٠٠})$ × $(١ + \frac{٥}{١٠٠})$

= ١,٠٥×١,٠٥

= ١,١٠٢٥

٢٠٠٠ × ١,١٠٢٥ = ٢٢٠٥ دينار جملة المبلغ بعد سنتين.

الفائدة المركبة = جملة المبلغ – الأصل

٢٢٠٥ – ٢٠٠٠ = ٢٠٥ دينار الفائدة المركبة بعد سنتين.

## ايجاد جملة مبلغ بفائدة مركبة:

جملة المبلغ عبارة عن قيمة المبلغ المستخدم بعد فترة زمنية معينة، ويتم تحديد قيمة الجملة وفقاً للفائدة المركبة باضافة فائدة كل فترة زمنية الى الأصل لاحتساب الفائدة للفترة الزمنية التالية وفي نهاية فترة الاستثمار يضاف الأصل الى جملة الفوائد لمجموع الفترات. ويمكن استخراج جملة المبلغ بفائدة مركبة بأحدى الطريقتين التاليتيين:

١- رياضياً.

٢- باستخدام الجداول الرياضية.

## ايجاد الجملة بفائدة مركبة رياضياً:

لايجاد جملة مبلغ بفائدة مركبة رياضياً نستخدم القانون الخاص بايجاد الفائدة المركبة الذي سبق ان تطرقنا اليه فيما مضى : الجملة = أصل المبلغ × $(١ + ع)^{ن}$ ، وهذا القانون هو اشتقاق من جملة نهاية الفترة الزمنية الأولى = أ $(١ + ع)^{١}$ المضروب في جملة نهاية الفترة الزمنية ن .

---

(١) د. فاروق عبد العظيم، د. امتثال محمد حسن: الرياضة للتجاريين، دار المطبوعات الجامعية، مصر، الاسكندرية، ١٩٨١م صفحة ٤١.

ويمكن التعويض عنه بالرموز التالية:

جـ = الجملة ، ع = المعدل، ن = المدة، أ = أصل المبلغ.

**مثال (٣):**

أودع شخص مبلغ ٢٠٠٠ دينار في أحد البنوك لمدة أربع سنوات بفائدة سنوية ١٠٪ فما هي قيمة ما يحصل عليه بعد انتهاء فترة الايداع.

**الحل:**

جـ = أ $(١ + ع)^{ن}$

جـ = ٢٠٠٠ $(١ + ١٠٪)^{٤}$

جـ = ٢٠٠٠ × ١,٤٦٤١*

= ٢٩٢٨,٢ دينار.

**ايجاد الجملة بفائدة مركبة باستخدام الجداول:**

لتسهيل استخراج جملة المبلغ بفائدة مركبة توجد جداول رياضية خاصة تسمى بالجداول الرياضية معدة بطريقة رياضية تساعد على استخراج الجملة والقيمة الحالية لمبالغ مختلفة وبنسب مختلفة وذلك عندما تكون الفترة الزمنية (ن) طويلة والتي تستدعي وقت كبير لاحتساب $(١ + ع)^{ن}$.

**مثال (٤)**

أودع شخص مبلغ ٣٠٠٠ دينار في حساب توفير بسعر فائدة ٥٪ سنوياً ولمدة ٦ سنوات. فما هي قيمة ما يحصل عليه بعد انتهاء مدة الايداع؟

في هذه الحالة نستخدم جداول جملة مبلغ «جدول رقم ١» وتحت فائدة بمعدل ٥٪ أمام فترة ٦ سنوات نحصل على قيمة الدينار الواحد بعد ٦ سنوات وهي ١,٣٤٠١٠ ويضرب الرقم الاخير في المبلغ المودع وهو ٣٠٠٠ دينار نحصل على جملة المبلغ وهي:

٣٠٠٠ × ١,٣٤٠١٠ = ٤٠٢٠,٣ دينار

**الفوائد الدورية:**

قد يحدث أن يتفق المدين مع الدائن على أن يدفع ما بذمته من دين الى الدائن في نهاية مدة الدين على أن تقسط الفوائد على فترات دورية يتفق عليها فيما بينهم وقد تكون شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية وهكذا، وهذا يعني أن الفائدة السنوية تقسم على عدد مرات الدفع.

---

* ١,١٤٦٤١ هي نتيجة ضرب (١ + ١٠٪) في نفسها أربع مرات وهي تمثل جملة دينار واحد بمعدل ١٠٪ سنوياً ولمدة ٤ سنوات.

**مثال (١):**

اقترضت شركة مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار على أن تدفع أصل الدين في نهاية السنة وأن تدفع الفوائد على ٦ أقساط سنوياً وكان معدل الفائدة السنوي ٣٪ والمطلوب ايجاد قيمة ما تدفعه شركة في نهاية الفترة الأخيرة.

**الحل :**

الفائدة لمدة سنة = أصل المبلغ × عدد السنوات × المعدل

= ٢٠٠٠٠ × ١ × ٣٪ = ٦٠٠ دينار

الفائدة الدورية = ٦٠٠ ÷ ٦ = ١٠٠ دينار.

ما تدفعه الشركة في نهاية الفترة الأخيرة = ٢٠٠٠ + ١٠٠= ٢١٠٠ دينار.

**الدفعات المتساوية:**

يقصد بالدفعة المتساوية مقدار المبلغ المدفوع لفترة زمنية معينة بحيث يكون متساوٍ لنفس المبلغ المدفوع للفترة السابقة واللاحقة. بمعنى آخر أن مقدار ما يدفع خلال فترة زمنية يجب أن يكون مساوياً للفترات السابقة واللاحقة مع وجوب تساوي كل فترة من الفترات، وبسعر فائدة متساوي لجميع الدفعات. مما تقدم نستطيع أن نحدد عناصر الدفعات المتساوية وهي:-

١- أن تكون مبالغ الدفعات متساوية.

٢- أن تكون المدة بين كل دفعة وأخرى متساوية.

٣- أن يكون سعر الفائدة ثابتاً لكل فترة.

**أنواع الدفعات:**

تقسم الدفعات من حيث بداية الاستثمار الى ثلاثة أنواع هي:

١- **دفعة عادية:** وهي ذلك النوع من الدفعات التي يتم دفعها في نهاية كل فترة وتنتهي مدتها في تاريخ آخر دفعة. ويطلق على هذا النوع من الدفعات بدفعات سداد الديون، ومن خصائصها أنها تدفع في آخر كل وحدة زمن بحيث تكون مدة الدفعة الأولى تساوي مدة الدفعة كلها، أما مدة الدفعة الأخيرة منها فيساوي صفر.

٢- **دفعة فورية:** وهي التي بموجبها يدفع المبلغ الأول يوم الاتفاق وتنتهي مدتها بعد مرور فترة كاملة على تاريخ آخر دفعة، بمعنى آخر أن الدفعة الأولى منها تبدأ في أول كل فترة بحيث تكون مدة الدفعة الأولى مساوية للمدة الأولى أما الأخيرة منها فتكون مساوية لمدة دفعة واحدة.

٣- **دفعة مؤجلة:** وهي الدفعة التي يتم تأجيلها الى فترة أو فترات لاحقة، والدفعات المؤجلة أما أن تكون دفعات عادية أو فورية.

مع ملاحظة أنه في حالة عدم ذكر نوع الدفعة تعتبر الدفعة عادية.

**عوامل الدفعات:**

لتحديد كل دفعة من دفعات الأنواع السابقة لابد من تحديد العوامل الفاعلة فيها وهذه العوامل هي:

١- جملة الدفعة.

٢- قيمة الدفعة.

٣- معدل الدفعة.

**جملة الدفعات العادية:**

لغرض تحديد جملة الدفعات العادية يتم استخدام قانون جملة المبلغ، وقانون جملة الدفعات كما هو موضح ادناه:

**أولاً-باستخدام قانون جملة المبلغ:**

لتحديد جملة مبلغ معين يطبق القانون التالي:

جـ = أ (١ +ع)$^{ن}$

**حيث أن:**

جـ = الجملة، أ = الأصل، ع = المعدل، ن = المدة

**مثال (٥):**

في ١٩٩٥/٣/١ أودعت شركة مبلغ ٣٠٠٠ دينار سنوياً في أحد البنوك بفائدة سنوية قدرها ٦٪ فما هي القيمة المتجمعة لاجمالي الدفعات في ١٩٩٨/٣/١م.

**الحل:**

جـ = أ (١+ع)$^{ن}$ + أ (١ +ع)$^{ن-١}$ + أ (١ +ع)$^{ن-٢}$ .....الخ

= ٣٠٠٠ (١+ ٦٪)$^{٣}$ + ٣٠٠٠ (١+ ٦٪)$^{٢}$ + ٣٠٠٠ (١+ ٦٪)$^{١}$ + ٣٠٠٠

= ٣٠٠٠ [(١+٦٪)$^{٣}$ + (١+٦٪)$^{٢}$ + (١+٦٪)$^{١}$ + ١]

وباستخدام جدول رقم (١) نجد أن جملة الدينار الواحد بسعر ٦٪ لمدة ٣ فترات = ١,١٩١٠٢ وجملة دينار واحد بسعر ٦٪ لمدة فترتين = ١,١٢٣٦٠، وجملة دينار واحد بسعر ٦٪ لمدة فترة واحدة = ١,٠٦٠٠٠

ومن المثال السابق نستطيع أن نلاحظ الآتي:

١- الدفعة الأولى استثمرت لمدة ٣ سنوات ولذلك يكون القانون مرفوعاً للقوة(٣).

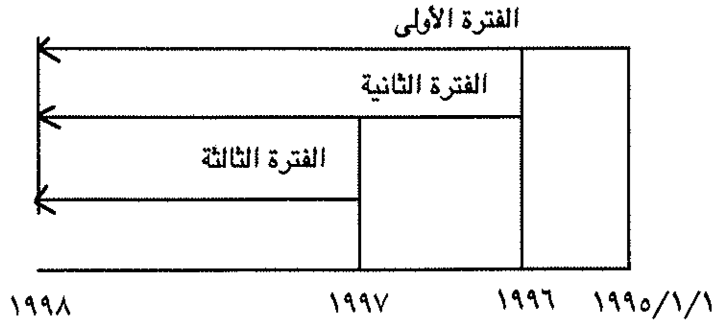
٢- الدفعة الثانية استثمرت لمدة سنتين ولذلك يكون القانون مرفوعاً للقوة (٢).

٣- الدفعة الثالثة استثمرت لمدة سنة واحدة ولذلك يكون القانون مرفوعاًللقوة(١).

٤- الدفعة الرابعة لم تستثمر على الاطلاق وذلك لانتهاء فترة الايداع.

٥- لتحديد جملة المبلغ يتم جمع المبالغ لجميع الدفعات.

ويمكن توضيح المثال السابق بموجب المخطط أدناه:




**مثال (٦) :**

أودع شخص بتاريخ ١٩٩٢/٥/١م مبلغاً وقدرة ٥٠٠ ٢ دينار سنوياً بحساب خاص في أحد البنوك بفائدة ٥٪ سنوياً. فما هي القيمة المتجمعة بالحساب في ١٩٩٦/٥/١م. وذلك باستخدام قانون جملة الدفعات العادية.

**الحل :**

جـ = أ(١+ع)$^{ن}$ + أ(١+ع)$^{ن-٢}$

=٢٥٠٠ (١+ ٥٪)$^{٤}$ + ٢٥٠٠ (١+٥٪)$^{٣}$ + ٢٥٠٠ (١+٥٪)$^{٢}$+ ٢٥٠٠(١+٥٪)$^{١}$ + ٥٠٠ ٢

=٢٥٠٠ [(١+ ٥٪)$^{٤}$(١+٥٪)$^{٣}$ + (١+٥٪)$^{٢}$+ (١+٥٪)$^{١}$ +١]

=٢٥٠٠(١,٢١٥٥١+ ١,١٥٧٦٣ + ١,١٠٢٥٠ + ١,٠٥٠٠٠ +١)

=٢٥٠٠ × ٥,٥٢٥٦٤

= ١٣٨١٤,١ دينار.

## ثانياً: باستخدام قانون جملة دفعات :

يقصد بجملة الدفعات جملة المبالغ المكونة في نهاية الاستثمار جملة الدفعة ، ولاستخراج جملة الدفعات يتم استخدام القانون التالي:

جملة الدفعات العادية = م × جـ ن⌉* ع

**حيث أن:**

م = قيمة الدفعة الواحدة ، جـ = جملة ديناو واحد ، ن = عدد الدفعات ، ع = المعدل.

**مثال (٧):**

قررت شركة تكوين مخصص لشراء آلة جديدة بعد خمس سنوات من تاريخ تكوين المخصص، وقد قدر الخبراء قيمة الآلة بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار (١) ما هو المبلغ الذي يجب ايداعه لدى أحد البنوك سنوياً ابتداء من ١٩٩٤/١٢/٣١، بفائدة ٨٪ سنوياً (٢) ما هو المبلغ الذي يتم ايداعه سنوياً لتوفير قيمة الآلة في ١٩٩٩/١٢/٣١م.

**الحل :**

جملة الدفعات = م × جـ ن⌉ ع

٣٠٠٠٠ = م × ٥,٨٦٦٦٠

م = ٣٠٠٠٠ / ٥,٨٦٦٦٠

= ٥١١٣,٦٩٤ دينار.

من حل المثال السابق نستطيع أن نحدد استخراج جملة الدفعة العادية لدينار واحد باتباع الخطوات التالية:

١- يتم استخدام جدول رقم (٣) حيث يتم النظر الى الحقل (ن) مقابل دفعة رقم ٥ مقابل ع ٨ ٪ لنحصل على جملة الدفعة العادية لدينار واحد = ٥,٨٦٦٠.

٢- بما أن المجهول هو (م) قيمة الدفعة العادية الواحدة ومتوفر لدينا عناصر القانون السابق يتم التعويض عنه للحصول على مقدار (م) وفق ما هو موضح بالحل.

**القيمة الحالية للدفعة الواحدة:**

«تعرف القيمة الحالية بمبلغ متوقع تحصيلة في المستقبل بأنه المبلغ الذي يمكن أن يدفعه المستثمر اليوم مقابل تسلم تلك المتحصلات المستقبلية، ودائماً تكون القيمة الحالية أقل من المبلغ

---

* يعني الرموز ⌉ ع بمعدل.

الذي يحصل عليه في المستقبل لأن المستثمر يتوقع أن يكتسب عائداً على الاستثمار والمبلغ الذي تزيد به المتحصلات المستقبلية عن قيمتها الحالية يمثل ربح المستثمر»[1].

أما القيمة الحالية للدفعة فهي عبارة عن مجموع القيم الحالية للمبالغ المكونة منها.

**القيمة الحالية للدفعات العادية:**

اذا أمكن تحديد قيمة عدد من الدفعات قبل استلام أو دفع الدفعة الأولى بفترة واحدة، يطلق على تلك القيمة الحالية دفعة عادية [1].

**مثال (٧)**

كانت احدى الشركات مدينة بقيمة أربعة أقساط سنوية لأحد البنوك مقابل تمويل البنك لشراء آلة جديدة. فاذا كانت قيمة كل قسط ١٠٠٠٠ دينار وان هذه الأقساط تدفع في ١/١ من كل عام ابتداء من سنة ١٩٩٠م. فما هي القيمة التي يقبلها البنك في أول كانون الثاني ١٩٩٥م سداداً لهذه الديون اذا كان سعر الفائدة ٥٪ سنوياً.

**الحل:**

القيمة الحالية للمبلغ = ١٠٠٠٠ × [ ١ / (١+٠,٠٥)^١ + ١ / (١+٠,٠٥)^٢ + ١ / (١+٠,٠٥)^٣ + ١ / (١+٠,٠٥)^٤ ]

= ١٠٠٠٠ (٥,٩٥٢٣٨ + ٠,٩٠٧٠٣ + ٠,٨٦٣٨٤ + ٠,٨٢٢٧٠

= ١٠٠٠٠ × ٣,٥٤٥٩٥

=٣٥٤٥٩,٥ دينار

**استخدام جداول القيمة الحالية للدفعات:**

تستخدم بدلاً من الطريقة السابقة لاستخراج القيمة الحالية للدفعات جداول خاصة (جدول رقم ٤) بهدف تسهيل احتسابها.

ولتحقيق الغرض السابق يتم تطبيق القانون التالي:

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب دكتور وصفي عبد الفتارح، دار المريخ. المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م. صفحة ٨٥٣.

القيمة الحالية للدفعات العادي = م $\left[ \dfrac{1 - \dfrac{1}{(1+ع)^{ن}}}{ع} \right]$

ويمكن التعويض عن المقدار $\left[ \dfrac{1 - \dfrac{1}{(1+ع)^{ن}}}{ع} \right]$ بالرموز د ن⌉ع

وبذلك يصبح القانون السابق بالصيغة التالية:

القيمة الحالية للدفعات العادية = م × د ن⌉ع

**مثال (٨):**

اقترضت شركة من احد البنوك في أول كانون الثاني ١٩٩٥ م مبلغ ٥٠٠٠ دينار وقد تم الاتفاق على سداد القرض وفوائده على خمسة اقساط متسارية تدفع في نهاية كل عام. فما هي قيمة كل قسط اذا كانت الفوائد بمعدل ٥٪ سنوياً.

**الحل:**

القيمة الحالية للدفعات العادية = م × د ن⌉ع

٥٠٠٠ = م × د ٥⌉٥٪

ومن الجدول رقم (٤) عندما ن = ٥ ع = ٥٪ نجد أن القيمة الحالية لدفعة عادية مقدارها دينار واحد = ٤,٣٢٩٤٨

∴ ٥٠٠٠ = ٤,٣٢٩٤٨ م

م = $\dfrac{٥٠٠٠}{٤,٣٢٩٤٨}$

= ١١٥٤,٨٧٣ دينار.

**ملاحظة :**

عند توافر الشروط التالية تعتبر الدفعة عادية (في حالة القيمة الحالية):

١- عدد الفترات = عدد الدفعات.

٢- الدفعة الأولى تم خصمها لفترة واحدة.

## جملة الدفعات الفورية:

من دراستنا السابقة للدفعات العادية أصبح واضحاً لدينا بأنها تلك الدفعة التي يستحق تاريخ دفعها بعد مضي فترة واحدة من تاريخ الاتفاق . أما الدفعة الفورية فأنها تختلف عن الدفعة العادية من حيث تاريخ ابتداء الدفع حيث تبدء الدفعة الأولى منها من تاريخ الاتفاق فوراً. أما الدفعة الأخيرة منها فهي تخضع للاستثمار على خلاف الدفعة العادية حيث لا يتم استثمارها.

وعليه يمكن أن نحدد الفرق بين الدفعة العادية والدفعة الفورية بالعناصر التالية:

١- الدفعة العادية هي التي تستحق بعد مضى فترة واحدة من تاريخ الاتفاق. أما الدفعة الفورية فان الدفعة الأولى منها تستحق منذ اليوم الأول لتاريخ الاتفاق بين المدين والدائن.

٢- ان الدفعة الأخيرة للدفعات العادية لا تستثمر، أما الدفعة الأخيرة من الدفعات الفورية فتستثمر.

## القيمة الحالية للدفعات الفورية:

تتكون الدفعات الفورية من مجموع الدفعات المتفق عليها بين المدين والدائن فلذلك فان قيمتها الحالية هي عبارة عن مجموع القيم الحالية لمجموع دفعاتها، فاذا كانت عدد الدفعات خمس دفعات فان قيمتها الحالية تكون مجموع القيم الحالية للدفعات الخمس، أما اذا كانت ستة دفعات فان القيمة الحالية للدفعات الفورية تكون مجموع القيم الحالية لدفعات الستة وهكذا، دون ان يتم أي خصم منها، فاذا كان الاتفاق بين المدين والدائن يشير الى أن قيمة الدفعة الأولى تبدأ في أول كانون الثاني من كل سنة ابتداء من ١٩٩٥م فان القيمة الحالية لهذه الدفعات تحدد في ١٩٩٥/١/١. ولاستخراج القيمة الحالية للدفعات الفورية يتم استخدام القانون التالي:

$$\text{القيمة الحالية للدفعات الفورية} = م \left[ \frac{١ - \frac{١}{(١+ع)^{ن-١}}}{ع} + ١ \right]$$

حيث أن $\left[ \frac{١ - \frac{١}{(١+ع)^{ن-١}}}{ع} + ١ \right]$ = القيمة الحالية لدفعة فورية

مقدارها ١ دينار ويرمز لها بالرموز $\overset{ف}{د}_{\overline{ن|}\,ع}$

وعند مقارنة الصيغة الرياضية للقيمة الحالية لدفعة عادية مع صيغة الدفعة الفورية.

**نجد أن:**

د ن┐ف ع = د ن-١┐ ع + ١ دينار

**مثال (٩):**

تقوم شركة بتأجير سيارات من احدى شركات النقل مقابل مبلغ قدره ٥٠٠ ٧ دينار سنوياً. علماً أن تاريخ استحقاق قيمة الايجار السنوي يبدء في ١/١ من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٩٤م وتنتهي في كانون الثاني ١٩٩٧م ، فما هو المبلغ الذي تدفعه الشركة المستأجرة الى الشركة المؤجرة في ١٩٩٤/١/١ كتسوية للايجارات مجتمعه اذا كان سعر الفائدة ٢٪ سنوياً.

**الحل:**

٧٥٠٠ ٧٥٠٠ ٧٥٠٠ ٧٥٠٠

١٩٩٧ ١٩٩٦ ١٩٩٥ ١٩٩٤/١/١

القيمة الحالية للدفعات الفورية = م د ن - ١┐ ع + ١

باستخدام الجدول رقم ٤ نجد أن القيمة الحالية لدفعة قدرها ١ دينار بمعدل فائدة ٢٪ لمدة ٣ فترات يساوي ٢,٨٨٣٨٨ دينار.

٢,٨٨٣٨٨ + ١ = ٣،٨٨٣٨٨ دينار القيمة الحالية لعدد ٤ دفعات فورية.

القيمة الحالية للدفعات الفورية = ٧٥٠٠ × ٣,٨٨٣٨٨ = ٢٩١٢٩,١ دينار.القيمة الحالية للدفعات الفورية = ٧٥٠٠ × ٣,٨٨٣٨٨ = ٢٩١٢٩,١ دينار.القيمة الحالية للدفعات الفورية = ٧٥٠٠ × ٣,٨٨٣٨٨ = ٢٩١٢٩,١ دينار.

**الدفعات المؤجلة:**

تعرف الدفعة المؤجلة بأنها تلك الدفعة التي تستحق الدفعة الأولى منها بعد انقضاء عدد معين من الفترات لا تقل عن فترتين. والفترة التي يتم فيها تأجيل الدفعة تسمى بالفترة المؤجلة. ففي حالة دفعة عادية مؤجلة لمدة ٦ سنوات فان الدفعة الأولى سوف تكون في نهاية السنة السابعة. أما اذا كانت الدفعة فورية فان دفع مبلغ الدفعة الأولى فسيكون في نهاية فترة التأجيل أي بداية السنة السابعة.

**جملة الدفعة المؤجلة:**

ان جملة الدفعة العادية المؤجلة هي نفس جملة الدفعة العادية المتساوية معها في العدد وسعر الفائدة وقيمة لدفعة. ويرجع السبب في ذلك الى أن الجملة تتحدد ابتداء من تاريخ الدفعة الأولى وحتى نهاية المدة، وبالتالي فان فترة التأجيل لا تؤثر على مقدار الجملة. ويقال نفس الشيء عن جملة الدفعة الفورية المؤجلة اذ تتساوى مع جملة الدفعة الفورية المتساوية معها في العدد وسعر الفائدة وقيمة كل دفعة [1].

**مما تقدم يتضح لنا الآتي:—**

١– جملة الدفعة العادية المؤجلة = جملة الدفعة العادية اذا تساوت مع جملة الدفعة العادية المؤجلة في العدد وسعر الفائدة وقيمة الدفعة.

٢– جملة الدفعة الفورية المؤجلة = جملة الدفعة الفورية اذا تساوت مع الجملة الفورية المؤجلة في العدد وسعر الفائدة وقيمة كل دفعة.

وهذا يعود الى أن جملة الدفعات يتم تحديدها ابتداء من تاريخ حلول الدفعة الأولى ولغاية انتهاء المدة. ولهذا السبب فان فترة التأجيل لا يكون لها أي اثر على مقدار الجملة.

**مثال (١٠):**

ترغب شركة ان تودع ٦٠٠٠ دينار سنوياً بهدف استثمارها بمعدل ٨٪ سنوياً، فما هي جملة المبلغ بعد دفع المبلغ الخامس مباشرة، مع العلم بان المبلغ الأول يدفع بعد مرور ثلاث سنوات من الان.

**الحل:**

في البداية لابد من الاشارة الى أن المبلغ هو عبارة عن دفعة عادية مؤجلة لمدة سنتين وعدد دفعاتها ٥ دفعات. علماً أن فترة التأجيل تعتبر سنتين فقط لأن السنة الثالثة هي السنة التي تسبق الدفعة الأولى.

الجملة = ٦٠٠٠ × جـ ن┐ ع

= ٦٠٠٠ × جـ ٥┐ ٨٪

= ٦٠٠٠ × ٥,٨٦٦٦٠

= ٣٥١٩٩,٦ دينار.

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس وآخرون: مصدر سابق ، صفحة ١٥٩.

علماً أن جملة دفعة ١ دينار بمعدل ٨٪ لمدة خمس سنوات = ٥,٨٦٦٦٠ تم استخراجه من جدول رقم (٣).

**القيمة الحالية لدفعة مؤجلة:**

ان القيمة الحالية لدفعة مؤجلة تتأثر بفترة التأجيل اذ كلما تزداد فترة التأجيل تقل القيمة الحالية وهذا يعود الى تأثرمدة خصم مبالغ الدفعات المؤجلة بسبب فترة التأجيل، بمعنى آخر ان كل مبلغ من مبالغ الدفعات المؤجلة تقل قيمته الحالية نتيجة فترة أو فترات التأجيل المؤثرة على مدة خصم هذه المبالغ.

ولتوضيح الفكرة السابقة نفترض ان دفعة عادية مؤجلة لعدد (م) فترة فما هو المبلغ بعد (ن) فترة.

مبلغ الدفعة المؤجلة = (م + ١) فترة.

مبلغ الدفعة الثانية المؤجلة = (م + ٢) فترة.

مبلغ الدفعة الثالثة المؤجلة = (م + ٣) فترة.

مبلغ الدفعة الرابعة المؤجلة = (م + ٤) فترة .... وهكذا حتى حلول فترة (ن) تكون (م +ن) فترة. وهذا يدل على ان فترة التأجيل تؤخذ بالحسبان عند احتساب القيمة الحالية.

**طرق احتساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة:**

توجد طريقتان لاحتساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة هما:

**أولاً:** ايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام جدول القيمة الحالية لمبلغ معين والقيمة الحالية لدفعات:

بموجب هذه الطريقة تعتبر الدفعة المؤجلة أما أنها:

١ - دفعة عادية.

٢- دفعة فورية.

ولأجل ايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام القيمة الحالية لمبلغ والقيمة الحالية لدفعات على أساس اعتبار الدفعة المؤجلة أما دفعة عادية أو فورية فان ذلك يتم من خلال التحكم بمدة التأجيل المتفق عليها بين المدين والدائن.

**مثال (١١):**

في ١٩٩٣/١/١م تم الاتفاق بين شركة لبدة التجارية وشركة استثمار أموال العمال على أن تقوم الشركة الأخيرة بتمويل الشركة الأولى مبلغ ٠٠٠ ٢٠ دينار على أربع دفعات تستحق الدفعة الأولى منها في ١/١/ ١٩٩٧م . فما هي القيمة التي تطلبها شركة استثمار أموال العمال الآن لتقوم بتمويل شركة لبدة اذا كان سعر الفائدة ١٠٪ سنوياً.

**الحل:**

اذا تم اعتبار الدفعة عادية فان الدفعة الأولى سيتم خصمها لمدة سنة أي ١٩٩٤/١/١م وستخصم المبالغ الأخرى في هذا التاريخ أيضاً وبعد تحديد القيمة الحالية للدفعة العادية سيتم خصمها مرة ثانية اعتباراً من ١٩٩٦/١/١م أي لمدة ثلاث فترات وهي فترة التأجيل .

القيمة الحالية لدفعة ١٩٩٧/١/١ م = م × د ⌉ع ١٠٪

= ٠٠٠ ٥ × ٣,١٦٩٨٦

= ١٥٨٤٩,٣ دينار القيمة الحالية لمبلغ يخصم لمدة ٣ سنوات

القيمة الحالية للاتفاق = ١٥٨٤٩,٣× $\frac{١}{(١ + ع)^{٣}}$

= ١٥٨٤٩,٣× $\frac{١}{(١ + ١٠٪)^{٣}}$

= ١٥٨٤٩,٣× $\frac{١}{(١,١)^{٣}}$

= ١٥٨٤٩,٣× $\frac{١}{١,٣٣١}$

= ١٥٨٤٩,٣× ,٧٥١٣

= ١١٩٠٧,٥٧٩ دينار.

أما اذا تم اعتبار الدفعة الفورية . ففي مثل هذه الحالة تكون القيمة الحالية للدفعة الفورية بعد خصمها عند بدء الدفعة في ١٩٩٤/١/١ ولذلك تصبح فترة التأجيل ٤ سنوات وليس ٣ سنوات كما في الحالة الأولى (الدفعة العادية) وعليه فان القيمة الحالية لدفعة فورية في ١٩٩٧/١/١م.

= م × ( د ن−١| ع ) + ١

= ٥ ٠٠٠ × د ٣| ١٠٪) + ١

= ٥ ٠٠٠ × (٢,٤٨٦٨٥ + ١)

= ٥ ٠٠٠ × ٣,٤٨٦٨٥

= ١٧٤٣٤,٢٥ دينار

ثم يخصم هذا المبلغ باستخدام الجدول رقم (٢) لمدة ٤ سنوات أو فترات القيمة الحالية.

في ١/١/١٩٩٣ = ١٧٤٣٤,٢٥ × ١ / (١ + ع)^٤

= ١٧ ٤٣٤,٢٥ × ١ − (١+١٠٪)^٤

= ١٧ ٤٣٤,٢٥ ×٠,٦٨٣٠١

= ١١٩٠٧,٧٦٧ دينار

ومن المثال السابق يمكن وضع قانون القيمة الحالية للدفعة المؤجلة بالصورة التالية:

| د (م / ن|) ع = د ن| ع × ١ / (١ + ع)^م |
|---|

حيث م = ١ / (١ + ع)^م وهو = القيمة الحالية لدفعة عادية × القيمة الحالية لمبلغ (١) دينار مخصوماً لفترة التأجيل.

**ثانياً – ايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام جداول الدفعات:**

لايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام جداول الدفعات فقط نتبع الخطوات التالية:

١- نستخرج القيمة الحالية لدفعات قدرها دينار واحد وعددها (ن + م) ، أي نجد الدفعات الأصلية ونضيفها الى الدفعات المؤجلة.

٢- نطرح من الناتج المتحقق في الخطوة الأولى القيمة الحالية لدفعات عددها (م).

٣- نضرب الناتج المتحقق من الخطوة الثانية في قيمة الدفعة وللوصول الى ذلك نستخدم القانون التالي:

$$\text{د}^{\text{م}}_{\overline{\text{ن}}|\text{ع}} = \text{د}_{\overline{\text{ن+م}}|\text{ع}} - \text{د}_{\overline{\text{م}}|\text{ع}}$$

**مثال (١٢):**

يفكر شخص في استثمار مبلغ معين في ١/١/١١٩٩٣م بحيث يتمكن من دفع مبلغ ٠٠٠ ٥ دينار سنوياً خلال السنوات العشرة الأولى ابتداء من ١/١/١٩٩٤م ثم يدفع ٠٠٠ ٢ دينار خلال السنوات العشر التي تليها. فما هي القيمة التي تليها اذا كان سعر الفائدة ٨٪ سنوياً.

**الحل:**

$$\text{٥ ٠٠٠} \times \text{د}_{\overline{\text{١٠}}|\text{٨٪}} + [\text{٢ ٠٠٠ ١د} (\text{د}_{\overline{\text{٥+١٠}}|\text{٨٪}}) - \text{د}_{\overline{\text{١٠}}|\text{٨٪}}]$$

$$= \text{٥ ٠٠٠} \times \text{٦,٧١٠٠٨} + \text{٢ ٠٠٠} (\text{٨,٥٥٩٤٨}) - \text{٦,٧١٠٠٨})$$

$$= \text{٣٣٥٥٠,٤} + \text{٢ ٠٠٠} \times \text{١,٨٤٩٤}$$

$$= \text{٣٣٥٥٠,٤} + \text{٨.٣٦٩٨}$$

= ٣٧٢٤٩,٢ دينار

## التطبيقات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود:

في الجزء الأول من هذا الفصل ناقشت الجانب النظري والرياضي لاستخدامات القيمة الزمنية للنقود، وفي هذا الجزء سنحاول أن نشرح تطبيقاتها في مجال المحاسبة متوخياً من ذلك الاستفادة العملية عند دراسة هذا الموضوع.

### ١- التطبيقات المحاسبية للاستثمارات بدفع مبلغ واحد:

المقصود بالاستثمارات بدفع مبلغ واحد هو تكوين الأموال لدي البنوك أو ببيوتات المال المختلفة عن طريق الايداع النقدي في الحسابات المصرفية التي تدر عائداً على الأموال، أو من خلال شراء الاسهم والسندات. وهذه العملية تتطلب من المحاسب اثباتها في السجلات والدفاتر المحاسبية مع بيان أثرها على القوائم المالية أنسجاماً مع مبدأ الافصاح التام.

**مثال (١):**

في ١/١/١٩٩٢م قامت الشركة الوطنية للاستثمارات الخارجية بايداع مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دينار في حساب توفير لدى أحد البنوك العاملة في البلد بفائدة سنوية ٨٪ علماً أن هذا الحساب مخصص لاسترداد سندات قيمتها الاسمية ٠٠٠ ٥٠ دينار تستحق السداد في ١٩٩٦/١٢/٣١م. على أن يتم اعادة النقدية الزائدة بعد سداد القرض الى الحساب الجاري للشركة.

**المطلوب:**

١- تحديد رصيد الحساب في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

٢- اعداد جدول تكوين الاستثمارات.

٣- اعداد قيود اليومية خلال السنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

**الحل :**

١- الرصيد في ١٩٩٦/١٢/٣١م، هو الجملة = ٠٠٠ ٥ ×١,٤٦٩٣٣

= ٧٣٤٦٠,٥ دينار

٢- جدول تكوين الاستثمارات.

| التاريخ | الفائدة ٨٪ على رصيد أول عام | الرصيد (الرصيد أو المدة + الفوائد) |
|---|---|---|
| ١٩٩٢/١/١ | - | ٠٠٠ ٥٠ دينار |
| ١٩٩٢/١٢/٣١ | ٠٠٠ ٥٠ × ٨٪ = ٠٠٠ ٤ دينار | ٠٠٠ ٥٠ + ٤٠٠٠ = ٠٠٠ ٥٤ دينار |
| ١٩٩٣/١٢/٣١ | ٠٠٠ ٥٤ × ٨٪ = ٤٣٢٠ دينار | ٠٠٠ ٥٤ + ٤٣٢٠ = ٥٨٣٢٠ دينار |
| ١٩٩٤/١٢/٣١ | ٥٨٣٢٠ × ٨٪ = ٤٦٦٥,٦ دينار | ٥٨٣٢٠ + ٤٦٦٥,٦ = ٦٢٩٨٥,٦ دينار |
| ١٩٩٥/١٢/٣١ | ٦٢٩٨٥,٦ × ٨٪ = ٥٠٣٨,٨٤٨ دينار | ٦٢٩٨٥,٦ + ٥,٣٨,٨٤٨ = ٦٨٠٢٤,٥دينار |
| ١٩٩٦/١٢/٣١ | ٦٨٠٢٤,٥ ×٨٪ = ٥٤٤١,٩٦ دينار | ٦٨٠٢٤,٥ + ٥٤٤١,٩٦ = ٧٣٤٦٦,٤٦ دينار |

المبلغ الزائد بعد اطفاء قيمة السندات في ١٩٩٦/١٢/٣١ = ٧٣٤٦٦,٤٦ - ٠٠٠ ٥٠ =

٢٣٤٦٦,٤٦٠ دينار

**قيود اليومية:**

**١٩٩٢/١/١م**

٠٠٠ ٥٠ من حـ/ استثمارات لسداد سندات نقدية

٠٠٠ ٥٠ الى حـ/ البنك

**١٩٩٢/١٢/٣١م**

٠٠٠ ٤٠ من حـ/ استثمارات لسداد سندات - نقدية

٠٠٠ ٤٠ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

٣١/١٢/١٩٩٣م

٤٣٢٠ من جـ/ استثمارات لسداد سندات – نقدية

٤٣٢٠ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

٣١/١٢/١٩٩٤م

٤٦٦٥,٦ من حـ/ استثمارات لسداد سندات – نقدية

٤٦٦٥,٦ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

٣١/١٢/١٩٩٥م

٥٠٣٨,٨٤٨ من حـ/ استثمارات لسداد سندات – نقدية

٥٠٣٨,٨٤٨ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

٣١/١٢/١٩٩٦م

٥٠ ٠٠٠ من حـ/ قرض السندات

٥٠ ٠٠٠ الى حـ/ استثمارات لسداد السندات – نقدية

(دفع قيمة السندات)

٣١/١٢/١٩٨٩م

٢٣٤٦٦,٤٦ من حـ/ البنك

٢٣٤٦٦,٤٦ الى حـ/ استثمارات لسداد السندات – نقدية

(رد الباقي الى الحساب الجاري)

## ٢– تقيم أوراق القبض وأوراق الدفع طويلة الأجل:

« عندما لا تحمل ورقة القبض أو ورقة الدفع معدل فائدة فيها بطريقة صريحة، فانه يجب أن نأخذ في الاعتبار ان جزءاً من القيمة الاسمية للورقة يمثل عبء فائدة. ويمكن تحديد عبء هذه الفائدة عن طريق خصم الورقة للتوصل الى قيمتها الحالية باستخدام معدل فائدة حقيقي كمعدل خصم»[١].

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس: مصدر سابق ، صفحة ٨٥٩.

**مثال (٢):**

اشترت شركة بضاعة واصدرت مقابل ذلك ورقة دفع بالتقسيط قيمتها الاسمية ٦٧٠٠ دينار. والقيمة الحالية لهذه الورقة مخصومة بمعدل فائدة حقيقي قدره $\frac{١}{٢}$ ٪ شهرياً ٥٣٠٠ دينار. فما هي قيمة المشتريات وما هو العبء المالي عليها؟ ثم ثبت ذلك في الدفاتر.

**الحل:**

١- ٦٧٠٠ - ٥٣٠٠ = ١٤٠٠ دينار الفوائد المدينة

٢- قيمة المشتريات الفعلية هي ٥٣٠٠ دينار.

٣- قيد اليومية:

من مذكورين

٥٣٠٠ حـ/ المشتريات

١٤٠٠ حـ/ الفوائد المدينة

٦٧٠٠ الى حـ/ أوراق دفع

(اثبات شراء بضاعة باصدار ورقة دفع مقسطة على ١٢ شهراً بمعدل $\frac{١}{٢}$ ٪ شهرياً)

**مثال (٣):**

في ١٩٩٤/١/١ اشترت شركة آلة بموجب ورقة دفع قيمتها ٦٠٠٠ دينار تستحق السداد بعد سنتين وتحمل الورقة فائدة بمعدل ٥٪ سنوياً .

**المطلوب :**

١- تحديد قيمة الآلة.

٢- اعداد جدول الديون والفوائد.

٣- تثبيت قيود اليومية في نهاية السنتين الأولى والثانية وقيود أقفالها.

**الحل:**

من منطوق المثل يتضح أن قيمة الآلة هي عبارة عن القيمة الحالية لورقة الدفع = ٦٠٠٠ × ٠,٩٠٧٠٣* = ٥٤٤٢,١٨ دينار.

---

* من جدول رقم (٢) القيمة الحالية لدينار واحد بمعدل ٥٪ لفترتين أو سنتين.

## ٢- جملة الديون والفوائد:

ما دام أصل الدين هو القيمة الحالية لورقة الدفع ( ٥٤٤٢,١٨ دينار) لذلك فان الفوائد يتم احتسابها على القيمة الحالية لورقة الدفع.

| التاريخ | الفوائد على الدين | القيمة الحالية للدين (الفوائد + الرصيد) |
|---|---|---|
| ١٩٩٤/١/١ | - | ٥٤٤٢,١٨ دينار |
| ١٩٩٤/١٢/٣١ | ٥٤٤٢,١٨ × ٥٪ = ٢٧٢,١٠٩ دينار | ٥٧١٤,٢٨٩ دينار |
| ١٩٩٥/١٢/٣١ | ٥٧١٤,٢٨٩ × ٥٪ = ٢٨٥,٧١٤ دينار | ٦٠٠٠ دينار |

## ٣- قيود اليومية:

١٩٩٤/١/١م:

من مذكورين

٥٤٤٢,١٨٠ حـ/ الآلات

٥٥٧,٨٢٠ حـ/ خصم أوراق الدفع

٦٠٠٠ الى أوراق الدفع

١٩٩٤/١٢/١م

٢٧٢,١٠٩ من حـ/ مصروف فوائد

٢٧٢,١٠٩ الى حـ/ خصم أوراق الدفع

١٩٩٤/١٢/٣١م

٣٠٠٠ من حـ/ أوراق الدفع

٣٠٠٠ الى حـ/ البنك

(سداد الدين)

### ٣- تحديد أسعار السندات:

تحدد أسعار السندات في الأسواق على أساس القيمة الحالية التي يمكن أن تحققها السندات في المستقبل وهي عبارة عن القيمة الأسمية للسندات مضافاً اليها فوائدها «يمكن النظر الى أسعار السندات في السوق على أنها القيمة الحالية للمبالغ التي يتوقع أن يحصل عليها جملة السندات في المستقبل متمثلة في القيمة الأسمية للسندات ومدفوعات الفوائد»[1].

**مثال (٤):**

أصدرت احدى الشركات سندات قيمتها الأسمية ٥٠ ٠٠٠ دينار بمعدل فائدة ٧٪ سنوياً، لمدة عشرة سنوات وقد كان معدل الفائدة السائدة في السوق ١٠٪ سنوياً. علماً أن الفائدة تدفع كل ستة أشهر. فما هي قيمة السندات بعد عشر سنوات.

**الحل:**

١- القيمة الحالية للقيمة الاسمية المتوقع تحصيلها في المستقبل = ٥٠ ٠٠٠ دينار تستحق بعد ٢٠ فترة (لأن الفوائد تدفع كل نصف سنة لمدة ١٠ سنوات ) بسعر فائدة ٥٪ لكل فترة (١٠٪ سعر الفائدة السنوي، اذا النصف سنوي ٥٪ ): =

٥٠ ٠٠٠ × ٠,٣٧ ٦٨٩ (انظر جدول ٢) = ١٨ ٨٤٤,٥ دينار

٢- القيمة الحالية لمدفوعات الفائدة في المستقبل =

٥٠ ٠٠٠ × ٧٪ × $\frac{١}{٢}$ = ١٧٥٠ دينار كل فترة ولمدة ٢٠ فترة نصف سنوية مخصومة بمعدل ٥٪ = ١٧٥٠ × ١٢,٤٦٢٢١(انظر جدول ٤) = ٢١٨٠٨,٨٦٨ دينار سعر الأصدار المتوقع للسندات = القيمة الحالية الأسمية المتوقع تحصيلها في المستقبل + القيمة الحالية الأسمية المتوقع تحصيلها في المستقبل + القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد في المستقبل.

= ١٨٨٤٤,٥ + ٢١٨٠٨،٨٦٨ = ٤٠٦٥٣،٣٦٨ دينار

### ٤- خصم الأوراق التجارية بفوائد مركبة:

كثيراً ما يتم الاتفاق بين المدين والدائن على ضمان الصفقات التجارية اجلة الدفع بسحب كمبيالة على المدين. يحدد فيها كافة شروط طريقة الدفع، وقد يقوم الدائن ولأسباب مختلفة بخصم الكمبيالة لدى أحد البنوك. ولأجل احتساب قيمة الورقة بعد الخصم يتم تطبيق القوانين الخاصة بالقيمة الحالية.

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت فيجس: مصدر سابق ، صفحة ٨٦٠.

**مثال (٥):**

باعت شركة جرش بضاعة على الحساب بقيمة ١٠٠٠٠ دينار وسحبت كمبيالة على المدين تستحق السداد بعد ٥ سنوات مضافاً اليها فوائد بسعر ٤٪ كل ستة أشهر. وبعد سنة من تاريخ سحب الورقة قامت الشركة بخصمها لدى البنك التجاري مقابل سعر خصم بمعدل ١٠٪ . فما هي القيمة التي تتحصل عليها الشركة اذا كانت الفوائد تعلى كل ربع سنة.

**الحل:**

قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق = ١٠٠٠٠ × (١ + ٤٪)$^{١٠}$

وباستخدام جدول رقم (١) نحصل على:

١٠٠٠٠ × ١,٤٨٠٢٤ = ١٢٤٨٠٢,٤ دينار

القيمة الحالية للورقة في تاريخ الخصم = ١٢٤٨٠٢,٤ × (١ + ٢,٥٪)$^{١٢}$

وباستخدام جدول رقم (٢) نحصل على:

١٢٤٨٠٢,٤ × ٠,٧٤٣٥٦ = ٩٢٧٩٨,٠٧٣ دينار.

**٥- استهلاك الأصول بطريقة الفوائد وتكوين مخصص استبدال:**

تلجأ في كثير من الأحيان بعض الوحدات الاقتصادية لتوفير الأموال اللازمة والضرورية للحصول على بعض الأصول طويلة الأجل أو استبدالها عن طريق استثمار قيمة مصاريف الاستهلاك في حسابات البنوك كوديعة مقابل فائدة على مبلغ الاستثمار أو يتم استثمارها في أوراق مالية «قد ترى بعض الشركات أنه من الضروري توفير المال اللازم لاستبدال بعض الآلات واحتساب الاستهلاك على هذا الاساس بحيث تتمكن الشركة في نهاية المدة من توفير المبلغ اللازم لشراء الأصل وقد يكون الاستثمار في حساب وديعة بفائدة أو في استثمارات في أوراق مالية»[١].

**مثل (٦) :**

يملك مصنع الورق الحساس آلة تبلغ تكلفتها ٥٥٠٠٠ دينار ويقدر عمرها الانتاجي أربع سنوات تصبح بعدها خردة قيمتها ٥٥٠٠ دينار. فما هو القسط السنوي الذي يجب استثماره بمعدل ٨٪ سنوياً. علما أن الاستثمار كان في حساب توفير.

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس: مصدر سابق ، صفحة ١٧١.

**الحل:**

جملة المبلغ المخصص للاستثمار = تكلفة الآلة – قيمة الخردة.

= ٥٥٥٠٠ – ٥٥٠٠ = ٥٠٠٠٠ دينار.

∴ جملة الأقساط = م × جـ ع ٨٪

٥٠ ٠٠٠ = م × ٤,٥٠٦١١

م = $\frac{٥٠\ ٠٠٠}{٤,٥٠٦١١}$

= ١١٠٩٦,٠٤٥ دينار

**قيود الاستثمار:**

**١ – في نهاية السنة الأولى:**

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمار لشراء آلة – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى حـ/ البنك

**٢– نهاية السنة الثانية:**

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمارات لشراء أصل – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى حـ/ البنك

جدول الاستثمارات:

| التاريخ | القسط المستثمر | الفائدة على رصيد | رصيد الاستثمارات |
|---|---|---|---|
| نهاية السنة الأولى | ١١٠٩٦,٠٤٥ | – | ١١٠٩٦,٠٤٥ |
| نهاية السنة الثانية | ١١٠٩٦,٠٤٥ | ٨٨٧,٦٨٤ | ٢٣٠٧٩,٧٧٤ |
| نهاية السنة الثالثة | ١١٠٩٦,٠٤٥ | ١٨٤٦,٣٨٢ | ٣٦٠٢٢,٢٠١ |
| نهاية السنة الرابعة | ١١٠٩٦,٠٤٥ | ٢٨٨١,٧٧٦ | ٥٠٠٠٠,٠٠٠ |

**قيد الفائدة على رصيد الاستثمارات في بداية السنة الثانية:**

٨٨٧,٦٨٤ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

٨٨٧,٦٨٤ الى حـ/ ايراد استثمارات

**قيد استثمار القسط الثالث:**

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى حـ/ البنك

**قيد الفائدة على رصيد الاستثمارات في بداية السنة الثالثة:**

١٨٤٦,٣٨٢ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

١٨٤٦,٣٨٢ الى حـ/ ايراد استثمارات

**قيد استثمار القسط الرابع:**

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى جـ/ البنك

**قيد الفائدة على رصيد الاستثمارات في بداية السنة الرابعة:**

٢٨٨١,٧٧٦ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

٢٨٨١,٧٧٦ الى حـ/ ايراد استثمارات

قيد تمويل الاستثمارات من حساب التوفير الى الحساب الجاري لاستخدام القيمة في شراء الأصل:

٥٠٠٠٠ من حـ/ البنك

٥٠٠٠٠ الى حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

حـ/ استثمارات لشراء آلة

| منه | له |
|---|---|
| ١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنة الأولى) | ٥٠٠٠٠,٠٠ حـ/ البنك (نهاية السنة الرابعة) |
| ١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنةالثانية) | |
| ٨٨٧,٦٨٤ حـ/ ايراد استثمارات (السنةالثانية) | |
| ١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنةالثالثة) | |
| ١٨٤٦,٣٨٢ حـ/ ايراد استثمارات (السنة الثالثة) | |
| ١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنة الرابعة) | |
| ٢٨٨١,٧٧٦ حـ/ ايراد استثمارات (السنة الرابعة) | |
| ٥٠٠٠٠,٠٠٠ | ٥٠٠٠٠,٠٠ |

## أسئلة وتمارين الفصل الخامس

(١) عرف الفائدة. ثم بين وجهات النظر التي نادت بها المدارس الاقتصادية المختلفة. وما هي أهميتها في الوقت الحاضر.

(٢) ما المقصود بالفائدة البسيطة والفائدة المركبة. وما هو الاختلاف بينهما.

(٣) قامت احدى الشركات بايداع مبلغ ١٥٠٠٠ دينار في ١٩٩٥/١/١م وذلك لتكوين صندوق لمواجهة حالة التوسعات المستقبلية، وكان سعر الفائدة سنوياً ٨٪. فالمطلوب:

أ - ايجاد رصيد الاستثمار بعد مضي ٤ سنوات علماً أن الفوائد تحسب سنوياً.

ب - صور جدول الاستثمارات خلال الأربع سنوات.

جـ - ثبت القيود اللازمة في دفتر يومية الشركة.

(٤) أصدرت شركة استثمار أموال الشهداء سندات في أول كانون الثاني ١٩٩٥م تبلغ قيمة السندات الاسمية ١٠٠٠٠٠ دينار وذلك في ١٩٩٩/١٢/٣١م، فما هي قيمة الأقساط السنوية التي تودع في حساب توفير ابتداء من ١٩٩٥/١٢/٣١م ولغاية ١٩٩٩/١٢/٣١م بسعر فائدة ١٠٪ سنوياً، على أن يتم ايداع كل قسط في نهاية كل سنة ويتم اضافة فائدة كل قسط الى حساب التوفير في نهاية كل عام. فما هي القيمة المتجمعة.

(٥) لدى شركة صناعية آلة تفكر في استبدالها بآلة أخرى فاذا كان بمقدور الشركة أن تستثمر سنوياً مبلغ ٧٠٠ دينار ابتداء من ١٩٩١/١٢/٣١م بفائدة سنوية ٨٪ فما هو:

١- رصيد الاستثمارات في نهاية سنة ١٩٩٦م

٢- صور جدول الاستثمار.

٣- بين قيود اليومية للسنوات ١٩٩٢م، ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، ١٩٩٥م.

(٦) على فرض استخدام بيانات السؤال رقم (٥) فما هي الاستثمارات اذا كان الاستثمار في بداية كل سنة وليس في نهايتها.

(٧) تفكر جامعة العلوم التطبيقية بانشاء مجمع سكني للعاملين فيها وذلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م مقابل قرض تحصل عليه من بنك الادخار والاستثمار العقاري. فاذا كانت شروط البنك تنص على سداد قيمة القرض البالغة ١٥٠٠٠٠٠ دينار وفوائده على عشرة أقساط متساوية يستحق القسط الأول بعد سنة من تاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١م مع احتساب فوائد مركبة بمعدل ٥٪ سنوياً. فما هو القسط السنوي لسداد القرض وفوائدة. مع تصوير حساب استهلاك الدين.

(٨) اقترضت احدى الشركات مبلغ ٢٥٠٠٠ دينار على أن تدفع أصل الدين في نهاية السنة وأن تدفع الفوائد على عشرة أقساط سنوياً. وكان معدل الفائدة السنوي ٢٪ . والمطلوب ايجاد قيمة ما تدفعه الشركة في نهاية الفترة الأخيرة.

(٩) في ١٩٩٥/٣/١م أودعت شركة مبلغ ٤٥٠٠ دينار في أحد البنوك بفائدة سنوية ٥٪. فما هي القيمة المتجمعة للمبلغ الأول في يوم ١٩٩٩/١/١م.

(١٠) أودعت جمعية تعاونية بتاريخ ١٩٩٥/١/١م مبلغاً وقدره ٣٥٠٠ دينار بحساب خاص في أحد البنوك بفائدة ٧٪ سنوياً. فما هي القيمة المتجمعة بالحساب في ١٩٩٩/٧/١م.

(١١) قررت شركة تكوين مخصص لشراء آلة جديدة بعد عشر سنوات من تاريخ تكوين المخصص، وقد قدر الخبراء قيمة الالة بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار فما هو المبلغ الذي يجب ايداعه لدى أحد البنوك سنوياً ابتداء من ١٩٩٥/١٢/٣١م، بفائدة ٨٪ سنوياً. وما هو المبلغ الذي يتم ايداعه سنوياً لتوفير قيمة الآلة في ١٩٩٩/١٢/٣١.

(١٢) شخص مدين بقيمة خمسة أقساط سنوية لأحد البنوك مقابل ما قام به البنك من تمويل لبناء منزله الشخصي. فاذا كانت قيمة كل قسط ٥٠٠ دينار وان هذه الاقساط تدفع في أول كانون الثاني من كل عام ابتداء من سنة ١٩٩٥م. فما هي القيمة التي يقبلها البنك في أول يناير ١٩٩٤م سداداً لهذه الديون اذا كان سعر الفائدة ٢٪ سنوياً.

(١٣) اقترضت شركة من احد البنوك في أول كانون الثاني ١٩٩٥م مبلغ ٦٠٠٠ دينار وقد تم الاتفاق على سداد القرض وفوائده على خمسة أقساط متساوية تدفع في نهاية كل عام. فما هي قيمة كل قسط اذا كانت الفوائد بمعدل ٧٪ سنوياً.

(١٤) تقوم احدى الشركات بتأجير مولد كهربائي لتوليد الطاقة الكهربئية مقابل مبلغ ٥٠٠ دينار سنوياً. علماً أن تاريخ استحقاق قيمة الايجار السنوي ابتداء من أول كانون الثاني من كل

سنة وذلك اعتباراً من سنة ١٩٩٥م وتنتهي في أول كانون الثاني ١٩٩٩م. فما هو المبلغ الذي تدفعه الشركة المستأجرة الى الشركة المؤجرة في ١/١/١٩٩٥م كتسوية للايجارات مجتمعه اذا كان سعر الفائدة ٥٪.

(١٥) يرغب شخص ان يودع مبلغ ٣٠٠٠ دينار بهدف استثماره بمعدل ٥٪ سنوياً. فما هي جملة المبلغ بعد دفع المبلغ الخامس مباشرة، مع العلم أن المبلغ الأول يدفع بعد مرور ثلاث سنوات من الآن.

(١٦) في ١/١/١٩٩٢م تم الاتفاق بين شركة انتاج المنظفات وشركة الخليل للاستثمارات الخارجية على أن تقوم شركة الخليل للاستثمارات الخارجية بتمويل شركة انتاج المنظفات بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار على خمس دفعات تستحق الأولى منها بتاريخ ١/١/١٩٩٦م. فما هي القيمة التي تطلبها الشركة الممولة الآن اذا كان سعر الفائدة ٨٪ سنوياً.

(١٧) في ١/١/١٩٩٠م قامت احدى الشركات بايداع مبلغ ٣٥٠٠٠دينار في حساب توفير لدى أحد البنوك بفائدة ١٠٪ سنوياً. لتكوين مبلغ يسترد به سندات قيمتها ٣٥٠٠٠ دينار تستحق السداد في ٣١/١٢/١٩٩٦م. على أن يتم اعادة النقدية الزائدة بعد سداد القرض الى الحساب الجاري للشركة. المطلوب:

١- تحديد رصيد الحساب في ٣١/١٢/١٩٩٦.

٢- اعداد جدول تكوين الاستثمارات.

٣- اعداد قيود اليومية خلا السنوات ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

(١٨) اشترت احدى الشركات بضاعة بالتقسيط واصدرت مقابل ذلك ورقة دفع قيمتها الاسمية ٧٥٠٠ دينار، والقيمة الحالية لهذه الورقة مخصومة بمعدل فائدة حقيقي قدره $\frac{1}{2}$٪ شهرياً هو ٦٣٠٠ دينار فما هي:-

١- قيمة المشتريات والعبء المالي عليها.

٢- بين القيود المحاسبية اللازمة لذلك.

(١٩) في ١/١/١٩٩٦م اشترت شركة آلة بموجب ورقة دفع قيمتها ٧٠٠٠ دينار تستحق السداد بعد أربع سنوات وتحمل الورقة فائدة بمعدل ٥٪ سنوياً.

٢- تصوير جدول الديون والفوائد.

٣- قيود اليومية في نهاية السنه الأولى والثانية والثالثة والرابعة وقيود الأقفال.

(٢٠) تملك شركة الة تبلغ تكلفتها. ٧٥٥٠ دينار ويقدر عمرها الانتاجي بسبع سنوات تصبح بعدها خردة قيمتها ٥٥٠٠ دينار. المطلوب:

١- احتساب القسط السنوي الذي يجب استثماره بمعدل ٥٪ سنوياً، في حساب توفير.

٢- اثبات القيود المحاسبية للاستثمار في السنوات السبع.

٣- اعداد جدول تكوين الاستثمارات.

٤- تصوير حساب استاذ الاستثمار.

# الفصل السادس
# النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل

## أولاً: النقدية:

لم يكن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية في بدايات نشوئها، نظراً لأن حجم الفائض من الانتاج الذي يمكن مبادلته مع الآخرين ابتداء كان محدوداً جداً، بحيث كان يمكن أن تتم مثل هذه المبادلة على أساس المقايضة، وقد تم استخدام احدى السلع موضوع التبادل كمقياس للقيمة وأداة للتحاسب في هذه المبادلات.

إلا ان تطور الحياة الاقتصادية عبر الزمن أدى الى عدم قدرة المقايضة على مسايرة مقتضيات هذا التطور وما يتضمنه من زيادة في المبادلات وبشكل واسع خاصة بعد نشوء التخصص وتقسيم العمل، ولهذا ظهرت الحاجة الماسة الى وسيط للمبادلات، وبرزت الحاجة الى النقود حتى تكون هذا الوسيط.

وفي الحياة المعاصرة تؤدي النقود وظائف أساسية عديدة، من بينها كونها مقياساً للقيمة وأداة للتحاسب حيث تستخدم كأداة لقياس قيمة المبادلات وحسابها وتسوية المدفوعات. كما أنها تستخدم أيضاً كمقياس للمدفوعات المؤجلة، ومخزن أو مستودع للقيم، وتبقى الوظيفة الاساسية الأكثر أهمية للنقود وهي كونها وسيطاً للمبادلات.

واستناداً الى ما سبق يمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ويستخدم في الوقت نفسه مقياساً للقيم ومستودعاً لها[1].

ونجد في هذا التعريف تركيزاً خاصاً على وظيفة النقود كوسيلة تتم من خلالها المبادلات نظراً لتطور النشاطات الاقتصادية الذي أدى الى ضرورة هذه الوسيلة وأهميتهاو لأن سعة المبادلات وتطور النشاطات الاقتصادية اقتضى ذلك، ولأن من الممكن ان تستخدم أشياء أخرى

---

(١) صبحي تادرس قريصة : النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٤م صفحة ١٣ -٢١.

لأداء وظائف النقود، إلا أنها من غير المكن ان تصلح كوسيط في المبادلات، فالأوراق المالية تستخدم كمستودع للقيم، ولكنها لا تصلح وسيطاً للمبادلات ، اذ لا يمكن شراء أي شيء بها. ولغرض تحديد كمية النقود (عرض النقد) يجري تصنيفها الى عدة أشكال منها[1]:

١- الشكل الضيق لكمية النقود أو المفهوم الضيق لعرض النقد، والذي يتم فيه اقتصار كمية النقد على الأوراق والمسكوكات النقدية والودائع حين الطلب (الودائع الجارية) وهذا يرتبط بأدائها لوظيفتها الأكثر أهمية باعتبارها وسيلة للمبادلات.

٢- في حين يتم توسيع هذا الشكل لكمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث يضاف اليه الودائع لأجل وودائع الإدخار لدى البنوك التجارية.

٣- ويتم توسيع كمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث تتضمن اضافة لما سبق كافة أشكال الإدخارات وودائع الأجل لدى المؤسسات الأخرى غير البنوك التجارية.

ولا شك أن مفهوم النقود وفقاً لهذه الأشكال، ومدى توسيعها لكمية أو عرض النقد أو تضييقة يعتمد على مدى سيولة الأصول التي يتم التعامل معها في هذا الاطار حيث يقصد بها (أي السيولة) قابلية اي أصل من الأصول لتحويلها الى نقد بيسر وسهولة دون مخاطر، ويتأتى ذلك من كون النقود تمثل السيولة، نظراً لما تتمتع به من قوة وبدون تحمل أي تكاليف من جراء ذلك، وباعتبارها قوة شرائية ناجمة عن القبول العام لها كأداة ووسيلة في المبادلات التي تنفرد بأدائها دون الأصول الأخرى.

وتشمل النقدية العملات الورقية والمعدنية المودعة بخزائن الوحدة الاقتصادية أو بحساباتها في البنوك المختلفة، وكذلك تشمل الشيكات والحوالات المصرفية والودائع باخطار لدى البنوك وبالقيمة الاسمية، ولأجل اعتبار العناصر السابقة نقدية لابد من توفر امكانية استخدامها في دورة التشغيل، بمعنى توفر شروط السيولة فيها. علماً أن هناك بعض الايداعات والمبالغ التي لا تعتبر من عناصر النقدية من وجهة النظر المحاسبية منها[2]:

١- شهادات ادخار أو استثمار لفترة تزيد عن سنة مالية، وتعتبر هذه الأموال من أحد بنود «الاستثمارات طويلة الأجل».

٢- طوابع البريد بصندوق النثرية، وتعتبر ضمن المهمات المكتبية أو مصروفات مدفوعة مقدماً.

---

(١) باري سيجل، ترجمة د. طه عبد اله منصور، د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: النقود والبنوك، دار المريخ ، الملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٧م، صفحة ٥٣ -٥٤.

(٢) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ١٩٥.

٣- سلف مؤقتة ممنوحة للموظفين حيث أنها تعتبر أحد عناصر المدينين.

٤- الصكوك التي تستحق لأمر المنشأة في تواريخ لاحقة حيث تعتبر من أحد عناصر المبالغ تحت التحصيل.

ولأجل تحديد النقدية كونها أحد عناصر الأصول المتداولة يمكن استخدام القاعدة التالية:

«أ - اذا لم يكن في الامكان تحويل المبالغ مباشرة الى عملة نقدية فيجب أن يعتبر ضمن أحد عناصر الاستثمارات أو المبالغ تحت التحصيل أو مصروفات مدفوعة مقدماً.

ب - اذا كان هناك أي عوامل من شأنها ان تحد من استخدام النقدية لسداد الالتزامات المستحقة فيجب أن تبوب هذه النقدية ضمن عناصر الأصول غير المتداولة»[1].

كما أن المبالغ المودعة في خزائن الوحدة الاقتصادية أو في أحد حساباتها لدى البنوك والمخصصة للاستخدام غير المتداول كشراء أصول طويلة الأجل أو محجوزة لأغراض تسديد قروض والتزامات طويلة الأجل فهي الأخرى لا تعتبر من الأصول المتداولة «أما اذا كانت النقدية مخصصة لأغراض أخرى غير متداولة مثل حالات تخصيص مبالغ لشراء أصول ثابتة أو لدفع قرض سندات طويل وغيرها من البنود غير المتداولة فان النقدية تصنف عندئذ ضمن البنود غير المتداولة وبما يتفق وتصنيف الأصل أو الخصم المخصص له»[2].

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف النقدية محاسبياً بأنها النقود المودعة في البنوك وأي عناصر أخرى يتم قبولها في البنوك كإيداع في الحال.

## مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالنقدية:

توجد العديد من المعايير لقياس كفاءة ادارة النقدية بهدف تحقيق ما يلي [3]:

١- المحاسبة الدقيقة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية.

٢- المحاسبة الدقيقة عن الرصيد النقدي.

٣- منع الخسائر الناتجة عن الغش والتزوير والسرقات.

٤- الاحتفاظ برصيد كاف ودائم من النقدية لمواجهة أي مدفوعات ضرورية أو طارئة.

٥- عدم ترك مبالغ كبيرة من النقدية معطلة في البنوك دون استثمارها.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ١٩٧.

(٢) د. خليفة جمعة الحاس وآخرون: مصدر سابق ، صفحة ١٧٩.

(٣) فالتر ميجس، روبرت ميجس: مصدر سابق، صفحة ٤٣٠.

## الرقابة الداخلية على النقدية:

تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضاً للسرقة مقارنه بالأصول الأخرى. ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية من قبل ادارة الوحدة الاقتصادية.

والمقصود بالرقابة الداخلية على النقدية مجموعة الاجراءات والطرق التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لجعل البيانات المحاسبية أكثر دقة في التعبير عن الموجود الفعلي مع المحافظة عليها وتوجد بعض الاجراءات الهامة التي يجب أن تتبعها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الغرض من الرقابة وهذه الاجراءات هي :

١- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم بتسجيلها في الدفاتر الخاصة.

٢- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم باستخدامها ومن يقوم باثباتها بالسجلات الخاصة بها.

٣- ايداع كافة المتحصلات النقدية يومياً في البنوك. للحيلولة دون استخدامها للأغراض الشخصية. كما أنه لا يجوز استخدام المقبوضات النقدية في سداد المدفوعات النقدية.

٤- استخدام الشيكات في عمليات المدفوعات النقدية باستثناء المدفوعات التي تكون مبالغها ضئيلة حيث يتم التصرف فيها باستخدام نظام السلفة المستديمة التي تعهد الى أحد العاملين على أن يتم تسويتها في نهاية كل سنة. ويجب الفصل بين من يقوم بتحرير الشيكات عن من يقوم بالتوقيع عليها، على أن لا يحرر أي شيك إلا بعد التأكد من وجود كافة المستندات الثبوتية لذلك.

## صندوق المصروفات النثرية:

من متطلبات الرقابة الداخلية على النقدية ايداع كافة المتحصلات النقدية بالبنك (بنك المدفوعات النقدية) بشيكات مسحوبة على الحساب الجاري بالبنك. الا أن الحياة العملية اليومية تتطلب انفاق بعض المبالغ الضئيلة لسداد العديد من المصروفات الناجمة عن معاملات الوحدة الاقتصادية الجارية والتي تتصف بالتكرار التي يصعب تسديدها بموجب شيكات، مثل مصروفات تصليح وسائط النقل، مصروفات الطوابع البريدية، مصروفات تنقلات بعض العاملين الداخلية وغيرها من المصروفات المتعددة والمتكررة. ولمعالجة هذه المصروفات يتم اللجوء الى نظام السلفة المستديمة التي بموجبها يتم تخصيص مبلغ معين لكل قسم داخل الوحدة الاقتصادية حسب الحاجة توافقاً مع حجم معاملات هذا النوع، ويتم تغذية صندوق المصروفات النثرية بشيك

مسحوب على البنك، على أن يجري صرف المبالغ الصغيرة من هذا الصندوق سداداً للمصروفات النثرية. ويتولى الإشراف على هذا الصندوق أحد العاملين بالوحدة الاقتصادية التي تسلم اليه السلفة كعهدة مالية ويتم ايداعها في صندوق المصروفات النثرية. وعند سحب المبلغ المخصص لهذا الصندوق من البنك يقوم قسم المحاسبة باثبات القيد التالي:

من حـ/ صندوق المصروفات النثرية

الى حـ/ البنك

ويشرف من تعهد اليه مسؤولية ادارة صندوق المصروفات النثرية على عملية الصرف بموجب اذونات دفع يعززها بكافة المستندات الضرورية واللازمة لعملية الصرف، وتودع أذون الدفع مع المبالغ المتبقية من السلفة في الصندوق بحيث يكون مجموعها مساوياً لقيمة السلفة. وفي نهاية السنة المالية أو عند وصول مبلغ السلفة الى مقدار معين، يقدم مسؤول السلفة أذونات الصرف مع مستنداتها الى قسم الحسابات للحصول على المبلغ المصروف منها. وفي تاريخ صرف مبلغ أذون الدفع يقوم المحاسب باثبات القيد التالي في الدفاتر المحاسبية (وحسب بنود المصروفات الواردة في أذون الدفع):

من مذكورين

حـ/ مصروف التصليح

حـ/ مصروف القرطاسية

حـ/ مصروف الضيافة

حـ/ مصروف طوابع البريد.

حـ/ مصروف نقل داخلي

حـ/ مصروفات أخرى

الى حـ/ البنك

وبذلك يتجدد مبلغ السلفة ويعود الى ما كان عليه عند الصرف أول مرة وتستمر هذه العملية لحين تسوية السلفة نهائياً، أو عدم تجديدها ففي مثل هذه الحالة يكون القيد المحاسبي بالصورة التالية:

من مذكورين

حـ/ مصروف التصليح

حـ/ مصروف القرطاسية

حـ/ مصروف الضيافة

حـ/ مصروف طوابع البريد.

حـ/ مصروف نقل داخلي

حـ/ مصروفات أخرى

الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية

**مثال (١):**

في ١٩٩٦/١/١ أنشئت شركة جربة للملاحة صندوق مصروفات نثرية وتم تكليف أحد الأشخاص العاملين بالشركة بمسؤولية هذا الصندوق. وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٣٠٠ دينار أودع صندوق المصروفات النثرية.

في ١٩٩٦/٩/٢٠ بلغت المبالغ المدفوعة من صندوق المصروفات النثرية ١٨٠ دينار كانت موزعة كالآتي : ٣٠ دينار طوابع بريدية، ٤٠ دينار مصروف تنقلات داخلية، ٥٠ دينار مصروف تصليح سيارة، ١٠ دينار مصروف ضيافة، ٢٠ دينار مصروف قرطاسية، ٣٠ دينار مصروفات أخرى.

**المطلوب** : إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضين المستقلين التاليين:

١- تجديد السلفة.

٢- عدم تجديد السلفة.

**الحل:**

**١- قيد انشاء الصندوق :**

٣٠٠ من حـ/ صندوق المصروفات النثرية ١٩٩٦/١/١

٣٠٠ الى حـ/ البنك

**٢- في حالة تجديد السلفة:**

من مذكورين

٣٠ حـ/ مصروف طوابع بريدية ١٩٩٦/٩/٢٠

٤٠ حـ/ مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـ/ مصروف تصليحات

١٠ حـ/ مصروف ضيافة

٢٠حـ/ مصروف قرطاسية

٣٠ حـ/ مصروفات أخرى

١٨٠ الى حـ/ البنك

**٣- في حالة عدم تجديد السلفة:**

من مذكورين

١٢٠ حـ/ البنك

٣٠ حـ/ مصروف طوابع بريدية ١٩٩٦/٩/٢٠

٤٠ حـ/ مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـ/ مصروف تصليحات

١٠ حـ/ مصروف ضيافة

٢٠حـ/ مصروف قرطاسية

٣٠ حـ/ مصروفات أخرى

٣٠٠ الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية

**العجز والفائض بصندوق المصروفات النثرية:**

في بعض الأحيان وعند جرد صندوق المصروفات النثرية تكون المبالغ الموجودة في الصندوق بالاضافة الى المبالغ المصروفة من السلفة بموجب المستندات أقل أو أكثر من مبلغ السلفة، وفي هذه الحالة يتم معالجتها محاسبياً بموجب القيدين التاليين:

**١- في حالة العجز:**

من حـ/ عجز الصندوق

الى حـ/ البنك

**٢- في حالة الفائض:**

من حـ/ البنك

الى حـ/ فائض الصندوق

**مثال(٢):**

على فرض أن صندوق المصروفات النثرية لاحدى الشركات كان وقت انشائه ٨٠٠ دينار وعند الجرد الفعلي اتضح ان مجموع المبالغ الباقية في الصندوق والمدفوع منه أقل من القيمة الفعلية لسلفة الصندوق بمبلغ ١٥ دينار. وقد قررت الشركة اعادة قيمة العجز الى أمين العهدة لإعادة رصيدها الى ما كانت عليه وقت الانشاء. فما هو القيد المحاسبي الخاص بقيمة العجز:

١٥ من حـ/ عجز الصندوق

١٥ الى حـ/ البنك

ولو فرضنا ان المبلغ السابق كان زيادة وليس عجزاً ففي هذه الحالة يكون القيد كالتالي:

١٥ من حـ/ البنك

١٥ الى حـ/ فائض الصندوق

## حسابات البنك:

تعتبر النقدية المودعة لدى البنوك وبشرط أن لا تكون مقيدة أو محتجزة لمواجهة بعض الالتزامات (كما ذكرنا سابقاً) إحدى عناصر الأصول المتداولة. وعند فتح الحساب بالبنك لابد من بعض الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الوحدة الاقتصادية في مقدمتها ملأ بطاقة خاصة لبيان الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات مع ذكر بعض البيانات الخاصة بالوحدة الاقتصادية صاحبة الحساب.

ولذلك يجب التفرقة بين النقدية بالصندوق والنقدية بكل حساب من حسابات الوحدة الاقتصادية لدى البنوك، عند القيام بأي عملية دفع نقدي أو عند التحصيل النقدي. وعموماً عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بايداع أي مبلغ في البنك تجعل حساب البنك مديناً والمبيعات أو المدينين أو أوراق القبض أو أي حساب آخر تم تحصيل المبلغ عنه دائناً. أما في حالة السحب فيجعل حساب البنك دائناً والطرف المستلم مديناً.

## تسوية حسابات البنك:

تقدم البنوك في نهاية كل فترة معينة ولكل عميل من عملائها كشفاً تفصيلياً توضح فيه مقدار الايداعات والمسحوبات النقدية ورصيد آخر المدة للفترة التي شملها الكشف، والغرض من ذلك مطابقة رصيد النقدية في البنك مع دفاتر العملاء (شخص أو وحدة اقتصادية). ولأجل أن يتطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع حساب النقدية بالبنك لابد من توفر ثلاثة شروط هي [1]:

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ١٩٨.

١- لا توجد اخطاء حسابية في كشف البنك وحساب الاستاذ بسجلات العميل.

٢- لا توجد معاملات نقدية قام البنك بتنفيذها دون علم العميل ولحسابه.

٣- تم تسجيل كافة الايداعات والمسحوبات النقدية بسجلات البنك خلال نفس الفترة التي تم فيها قيد هذه المعاملات بدفاتر الأستاذ.

ومن النادر أن يتطابق الرصيد الظاهر في كشف البنك مع رصيد النقدية لحساب البنك بدفاتر العميل، وهذا يعود لعدة أسباب منها:

**١- ايداعات لم ترد بكشف البنك:**

غالباً ما تكون ايداعات اليوم الأخير للكشف المرسل غير ظاهرة بكشف البنك لأن البنك عادةً ما يقوم بتسجيل ايداعات اليوم الأخير في سجل العميل ضمن ايداعات اليوم الأول للفترة التالية. بينما يقوم العميل باثباتها في السجل الخاص بتاريخ ايداعها وهذان الاجراءان يؤديان الى اختلاف رصيد كشف البنك مع الرصيد الظاهر في سجلات العميل. حيث يكون رصيد النقدية بسجلات العميل أكبر من رصيد النقدية الظاهر بالكشف المرسل من قبل البنك بقيمة الايداعات الغير ظاهرة بالكشف (بإفتراض عدم وجود اختلاف آخر).

**٢- شيكات بالطريق (شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك للصرف):**

وهي عبارة عن شيكات يقوم العميل بتحريرها الى جهة معينة الا أن المستفيد لم يقدمها الى البنك حتى تاريخ اعداد الكشف. بينما العميل وفي تاريخ تحرير الشيك يقوم بتنزيل قيمتها من رصيد النقدية بالبنك، ومثل هذه العمليات تؤدي هي الأخرى الى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجل العميل الخاص، حيث يكون الرصيد الظاهر بكشف البنك أكبر من رصيد النقدية في سجل العميل بقيمة الشيكات المسحوبة والتي لم تقدم للصرف (بإفتراض عدم وجود اختلاف آخر).

**٣- شيكات تحت التحصيل مرفوضة:**

وهي عبارة عن شيكات لصالح العميل يرفضها البنك لأي سبب كان مثل عدم وجود رصيد كاف في حسابات أصحابها لتحصيلها. وفي هذه الحالة يحمل البنك قيمة مثل هذه الشيكات حساب العميل وهذا يعني تخفيض رصيده بقيمتها[1].

**٤- عمولات البنك:**

وهي العمولات التي يحملها البنك على حساب العميل إلا أن الأخير لم يقيدها بدفاتره مما

---

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة علي ضو: مصدر سابق ، صفحة ٣١٦.

يترتب عليه عدم مطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد بدفاتر العميل (بافتراض عدم وجود اختلاف آخر).

### ٥- حدوث الأخطاء المحاسبية بسجلات العميل:

وهي الأخطاء المحاسبية التي تحدث عند اثبات قيود اليومية أو الترحيل لحساب الاستاذ العام ومثل هذه الأخطاء تؤدي الى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بالبنك في سجلات العميل والذي يتطلب اجراء قيد يومية لتصحيح الخطأ.

ولمعالجة عدم التطابق بين رصيد النقدية الوارد في كشف البنك ورصيد النقدية في سجلات العميل لأحد الاسباب يقوم العميل باعداد مذكرة تسمى بمذكرة تسوية حساب البنك ، علماً بأنه من النادر جداً أن يحتوي كشف البنك على الأخطاء السابقة.

### نموذج كشف حساب عميل في أحد البنوك

رقم الحساب Account No. — التاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١

نوع الحساب Account type — اسم العميل:

العملة Currency — عنوان العميل:

رقم الصفحة Page No.

| التاريخ Date | الايضاحات Particulars | تاريخ الحق Value Date | الحركة Movement: منه Debit | الحركة Movement: له Credit | Balance الرصيد C= Credit الدائن =م D= Debit م = مدين |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩١ | | | | | |
| ١/١ | رصيد مدور | | | ٢٥٠٠ | ٢٥٠٠, |
| ٧/٢٤ | دفعة نقدية | ٧/٢٩ | ٥٠٠ | | ٢٠٠٠, |
| ٨/٠٤ | حوالة ٧١٢٠٠ | ٨/١٧ | | ٤٥٠٠ | ٦٥٠٠, |
| ٨/١٧ | شيك سحب ١٧٠ | ٨/٢٠ | ١٠٠٠ | | ٥٥٠٠, |
| ٨/١٩ | ايداع نقدي | ٨/١٩ | | ٥٠٠٠ | ١٠٥٠٠, |
| ٩/٠٩ | شيك سحب ١٧٣ | ١٠/١٠ | ٢٠٠٠ | | ٨٠٠٠, |
| ١٢/١٧ | عمولة | ١٢/١٧ | ٢٠ | | ٧٩٨٠, |
| ١٢/٢٥ | شيكات محصلة | ١٢/٢٦ | | ١٥٠٠ | ٩٤٨٠, |

في حالة عدم ردكم على صحة ماورد في هذا الكشف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرساله سوف تعتبر ادارة البنك أنكم موافقين على صحة الحساب نهائياً.

**مذكرة تسوية حساب البنك:**

إن الأساس من اعداد مذكرة تسوية حساب البنك هو تسوية اختلاف رصيد حساب النقدية بالسجلات المحاسبية للعميل عن الرصيد الوارد بكشف حساب البنك وذلك عن طريق البحث عن أسباب الاختلاف بين الرصيدين لتصحيحة باتباع الخطوات التالية:

١- مقارنة المبالغ المودعة بالبنك كما هي ظاهرة بالكشف مع المبالغ المودعة والمثبتة في دفاتر العميل.

٢- ترتيب الشيكات حسب أرقامها المتسلسلة ومقارنة الشيكات المصروفة مع المبالغ المقيدة في دفتر يومية مدفوعات العميل. وعند وجود أي مبلغ غير مقيد بكشف البنك يطرح من رصيد نقدية كشف البنك.

٣- تطرح جميع المصاريف والعمولات المستحقة للبنك والظاهرة في الكشف والتي لم تثبت في دفاتر العميل من رصيد نقدية دفاتر العميل.

٤- تضاف الى رصيد حساب البنك الظاهر في دفاتر العميل الاشعارات الدائنة المشار اليها بكشف البنك والتي لم يسبق أن تثبت بدفاتر العميل.

٥- تطرح من رصيد النقدية الظاهر بالكشف قيمة الشيكات المسحوبة والتي لم يقدمها أصحابها الى البنك لغاية اعداد كشف البنك.

٦- اضافة أو طرح الأخطاء الحسابية إما الى رصيد كشف البنك أو دفاتر العميل.

٧- بعد اعداد مذكرة التسوية وفق الخطوات السابقة يتم اعداد قيود اليومية اللازمة في دفاتر العيمل لتسجيل العمليات التي لم يسبق لها أن سجلت.

وفي ختام مناقشتنا لمذكرة تسوية البنك لابد من الاشارة الى أنها تعد من قبل العميل خارج السجلات المحاسبية.

**مثال (١):**

اتضح من كشف حساب البنك المرسل الى شركة الجودة أن رصيد حسابها في نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٦ هو ٧٠١٢ دينار في حين كان الرصيد من واقع حساب النقدية بالبنك ٥٤٨٠ دينار في حين كان الرصيد من واقع حساب النقدية بالبنك ٥٤٨٠ دينار كما تظهره سجلات الشركة في ذلك التاريخ.

ومن مقارنة دفاتر الشركة مع كشف حساب البنك اتضحت البيانات التالية:

١- هناك شيكان سحبا خلال شهر اكتوبر لم تقدما بعد الى البنك للتحصيل:

| شيك رقم | تاريخ | المبلغ | |
|---|---|---|---|
| ١٧٥ | ١٩٩٦/١٠/١٧ | ٦٠٠ | دينار |
| ١٨٩ | ١٩٩٦/١٠/٢٥ | ٨٠٠ | دينار |

٢- قامت الشركة في اليوم الاخير من الشهر بايداع مبلغ ٤٨٠ ديناراً نقداً بحسابها بالبنك لم يظهر بكشف البنك.

٣- إشعار دائن بمبلغ ٧٩٢ دينار عن قيمة كمبيالة قام البنك بتحصيلها بتاريخ ١٠ اكتوبر بعد أن احتسب ٨ دينار مصاريف تحصيل غير أن الشركة لم تسجل هذا الاشعار بالدفاتر.

٤- هناك شيك بمبلغ ٨٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل محمد حسن أحد عملاء الشركة قدم للبنك بتاريخ ١٧ اكتوبر لم تضاف قيمته للرصيد من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

٥- هناك شيك بمبلغ ١٠٠ دينار مقدم من العميل عبد الباسط الى الشركة اضافة البنك بطريق الخطأ لحساب عميل آخر لدى البنك بدلاً من حساب الشركة لديه.

**المطلوب :**

**أولاً:** اعداد مذكرة التسوية في ٣١ اكتوبر ١٩٩٦م.

**ثانياً:** اجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد كشف الحساب.

**الحل:**

**أولاً:** مذكرة تسوية حساب البنك:

**مذكرة تسوية حساب البنك**

**في ١٩٩٦/١٠/٣١م**

| | | |
|---|---|---|
| رصيد المصرف من واقع كشف البنك: | | ٧٠١٢ دينار |
| يضاف اليه: | | |
| ايداع بتاريخ ١٠/١٣ | ٤٨٠ دينار | |
| شيك العميل عبد الباسط | ١٠٠ دينار | |
| | | ٥٨٠ دينار |
| | | ٧٥٩٢ دينار |

| | | |
|---|---|---|
| يطرح منه: | | |
| شيك رقم ١٧٥ | ٦٠٠ دينار | |
| شيك رقم ١٨٩ | ٨٠٠ دينار | ١٤٠٠ دينار |
| الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح) | | ٦١٩٢ دينار |
| النقدية بالبنك من واقع دفاتر الشركة | | ٥٤٨٠ دينار |
| يضاف اليه: | | |
| صافي قيمة كمبيالة محصلة | | ٧٩٢ دينار |
| | | ٦٢٧٢ دينار |
| يطرح منه: | | |
| صك محمد حسن لعدم كفاية الرصيد | | ٨٠ دينار |
| الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح) | | ٦١٩٢ دينار |

**ثانياً: قيود اليومية:**

من مذكورين

٧٩٢ حـ/ نقدية بالبنك ١٩٩٦/١٠/٣١

٨ حـ/ مصاريف تحصيل

٨٠٠ الى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل

(اثبات تحصيل الكمبيالة المقدمة للتحصيل)

٨٠ من حـ/ العميل محمد حسن

٨٠ الى حـ/ النقدية بالبنك ١٩٩٦/١٠/٣١

(اثبات رد الصك لعدم كفاية الرصيد)

**مثال (٢):**

١- اتضح من واقع كشف البنك ان رصيد حساب محلات النور التجارية في نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٦ هو ٤٤٧٣٠ دينار، بينما الرصيد الوارد في حساب النقدية بالبنك من واقع حساب الاستاذ العام لمحلات النور في ذلك التاريخ ٤٠٧٧٠ دينار.

٢- هناك إشعار مدين بمبلغ ٤٠ دينار يمثل مصروفات خدمات مصرفية لم تسجل بالدفاتر المحاسبية.

٣- ايداعات نقدية تمت في اليوم الأخير من شهر ديسمبر ١٩٩٦ قامت بها محلات النور لم ترد بكشف البنك وكانت قيمتها ٧٣٦٠ دينار.

٤- ثلاثة شيكات سحبت خلال شهر ديسمبر لم يتقدم بها المستفيدون الى البنك لصرفها:

| شيك رقم | تاريخ | المبلغ | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٥ | ٥ ديسمبر | ٣٢٠ | دينار |
| ٢١٠ | ٢٠ ديسمبر | ٩٦٤٠ | دينار |
| ٢١٨ | ٢٢ ديسمبر | ٤٠٠ | دينار |

٥- حصل البنك مبلغ ١٠٠٠ دينار قيمة كمبيالة مسحوبة على أحد عملاء المحلات وقد أودع هذا المبلغ بحساب المحلات بالبنك غير ان محلات النور التجارية لم تسجل هذا المبلغ بدفاترها.

**المطلوب:**

**أولاً:** اعداد مذكرة التسوية في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

**ثانياً:** اجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد الكشف.

**الحل:**

**أولاً: مذكرة التسوية:**

**مذكرة تسوية حساب البنك**

**في ١٩٩٦/١٠/٣١م**

الرصيد من واقع كشف البنك:

يضاف اليه: ٤٤٧٣٠ دينار

ايداعات بتاريخ ١٢/٣١

٧٣٦٠ دينار

٥٢٠٩٠ دينار

يطرح منه:

| | | |
|---|---|---|
| شيك رقم ٢٠٥ | ٣٢٠ دينار | |
| شيك رقم ٢١٠ | ٩٦٤٠ دينار | |
| شيك رقم ٢١٨ | ٤٠٠ دينار | |
| الرصيد بعد التسوية | | (١٠٣٦٠) دينار |
| الرصيد من واقع السجلات المحاسبية: | | ٤١٧٣٠ دينار |
| يضاف اليه: | | ٤٠٧٧٠ دينار |
| قيمة كمبيالة لصالح المحلات | | ١٠٠٠ دينار |
| | | ٤١٧٧٠ دينار |
| يطرح منه: | | |
| مصروفات خدمات مصرفية | | (٤٠) دينار |
| الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح) | | ٤١٧٣٠ دينار |

**ثانياً: قيود اليومية:**

١٠٠٠ من حـ/ النقدية بالبنك ١٩٩٦/١٢/٣١

١٠٠٠ الى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل

(اثبات تحصيل الكمبيالة المقدمة للتحصيل)

٨٠ من حـ/ مصروفات خدمات مصرفية ١٩٩٦/١٢/٣١

٨٠ الى حـ/ النقدية بالبنك

(قيمة مصروفات الخدمات المصرفية)

**ثانياً: الاستثمارات قصيرة الأجل:**

تتميز الإدارة المالية الرشيدة في الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة. المتمثلة بعدم تعطيل النقدية الفائضة عن الاستثمار، ولذلك غالباً ما يتم اللجوء لاستثمار النقدية الزائدة لفترات قصيرة بهدف تحقيق عائد مالي مع ضمان سرعة اعادتها عند بروز الحاجة اليها.

ويعتبر الاستثمار قصير الأجل عندما يكون لفترة مالية تقل عن السنة أو خلال الدورة التجارية أيهما أطول. وهناك عدة أنواع من الاستثمارات قصيرة الأجل تأخذ في العادة أحد أو بعض الصور التالية:

١- الاستثمارات في أسهم الشركات لفترة تقل عن السنة.

٢- الاستثمارات في السندات لفترة تقل عن السنة.

٣- ايداع النقدية لدى البنوك في حسابات التوفير التي تقل مدته عن السنة.

٤- شهادات الاستثمار لمدد قصيرة لا تتجاوز السنة.

وبناء على ما تقدم فإن الاستثمارات في الأوراق المالية تعتبر من الأصول المتداولة متى توافر فيها الشرطان الأساسيان التاليان[1]:

أ- ان تستطيع الوحدة الاقتصادية من بيع استثماراتها بدون أية صعوبات وبوقت وجيز وبدون التعرض لأي مخاطر مالية ناتجة عن عدم المقدرة على تصفيتها بغرض الحصول على النقدية اللازمة لتشغيل في الوقت المناسب.

ب- ان يكون الغرض من شراء الأوراق المالية هو الاستثمار المؤقت للفائض النقدي والذي لن يستمر لفترة تزيد عن سنة مالية أو دورة التشغيل أيهما أقل.

## المحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية:

يتم الاستثمار قصير الأجل في الأوراق المالية من قبل الوحدة الاقتصادية التي توظف النقدية الفائضة عن طريق المضاربة في هذه الأوراق. وعند اتمام عملية الشراء يجري اثبات القيد التالي في تاريخه:

من حـ/ استثمارات قصيرة الأجل في أسهم أو سندات الشركة....

الى حـ/ النقدية بالبنك

وتشمل تكلفة الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية على سعر الشراء مضافاً اليها كافة المصروفات الأخرى المترتبة عن الشراء مثل عمولة السمسرة ومصاريف التسجيل وما الى ذلك من نفقات تتحملها الوحدة الاقتصادية المشترية. ولابد من التمييز بين الاستثمار في سندات والاستثمار في الأسهم، و هذا التمييز يعود الى الاسباب التالية [1]:

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس : مصدر سابق، صفحة ٤٥٣.

١- ان الفوائد على السندات تستحق يومياً، ولذلك يتحمل المشتري قيمة الفوائد المستحقة منذ تاريخ دفع آخر فائدة وحتى تاريخ الشراء، ويتم اثبات هذه الفائدة في دفاتر المشتري بشكل مستقل عن تكلفة السندات.

٢- أما في حالة الاستثمار قصير الأجل في الاسهم فان التوزيعات لا تستحق ونتيجة لذلك تسجل التكلفة المدفوعة من قبل المستثمر في حساب الأوراق المالية.

«قد لا يعتبر المبلغ المدفوع ثمناً لتكلفة الاستثمارات بالكامل نظراً لشراء الاستثمارات بعد تاريخ دفع الفوائد في حالة السندات أو الشراء بعد الاعلان عن توزيعات الأرباح «هي حالة الأسهم» وقبل تحصيلها ففي حالة السندات نجد أن الشركات المصدرة للسندات تحاول تبسيط اجراءات قيد ودفع الفوائد في التواريخ المحددة لها. فلو أن الفائدة تدفع في أول نيسان وأول أكتوبر من كل عام مثلاً، فان الشركة المصدرة تحاول قيد الفائدة عن كل ٦ شهور وإرسال قيمتها لمن يحمل السند في نيسان واكتوبر. فاذا حدث وان قام احد المستثمرين ببيع سندات بين هذين التاريخين فانه سيطالب المشتري بتعويضة عن الفائدة التي يكون (البائع) قد اكتسبها خلال الفترة ولم يستلم قيمتها بعد. وفي هذه الحالة يقال أن المشتري قام بشراء أصلين في وقت واحد هما الاستثمارات وتسجل بسعر الشراء مضافاً اليها أية مصروفات أخرى والأصل الثاني يتمثل في الفائدة التي سيدفع قيمتها الآن وسيعوض عنها في المستقبل من قبل الشركة المصدرة»[1].

**مثال (٣):**

قامت الشركة الوطنية لانتاج الأثاث بشراء ٥٠٠ سند من سندات شركة الأثاث المصرية بسعر ٢٠٠ دينار للسند الواحد وبالقيمة الإسمية بفائدة ٧٪ تدفع في ٢/١ و ٨/١ من كل عام وان تاريخ الشراء تم في ١٢/١.

**المطلوب :**

١- اثبات عملية الشراء في دفاتر يومية الشركة الوطنية لانتاج الأثاث.

٢- اثبات الفوائد المستحقة.

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس وآخرون: مصدر سابق، صفحة ١٩٤.

**الحل:**

تكلفة الشراء = عدد السندات × قيمة السند الواحد

= ٥٠٠ × ٢٠٠ = ١٠٠٠٠٠ دينار

الفائدة المستحقة في ١/٢ ولغاية ١/١٢

١٠٠٠٠٠ × ٧٪ × $\frac{٤}{١٢}$ = ٢٣٣٣,٣٣٣ دينار

من مذكورين

١٠٠٠٠٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل في سندات ١/٢

شركة الأثاث المصرية

٢٣٣٣,٣٣٣ حـ/ ايراد استثمارات مستحقة

١٠٢٣٣٣,٣٣٣ الى حـ/ البنك

اثبات قيمة شراء سندات عدد ٥٠٠ بقيمة اسمية ٢٠٠ دينار للسهم الواحد وتكلفة الفائدة المستحقة في تاريخ آخر فائدة تم استلامها الى تاريخ الشراء.

٣٥٠٠ من حـ/ البنك

الى مذكورين

٢٣٣٣,٣٣٣ حـ/ ايراد استثمارات مستحقة

١١٦٦,٦٦٧ حـ/ ايراد استثمارات

من القيدين السابقين يمكن أن نلاحظ الآتي:

ان الفائدة في القيد الأول لا تعتبر جزءاً من الاستثمارات بدليل ان الشركة المستثمرة استردت قيمة الفائدة المستحقة في ١/٢.

**مثال (٤):**

في ١/١/ اشترى مستثمر ٢٠ سنداً بمعدل فائدة ٨٪ وكانت القيمة الاسمية للسند الواحد ٣٠٠ دينار ويتم دفع الفوائد في ١/٣ و ١/٩ من كل عام. وقد دفع المستثمر مبلغ ٢٨٩ دينار عن كل سهم بالاضافة الى ٥ دينار عمولة سمسرة والفائدة المستحقة من تاريخ آخر استحقاق فائدة تم استلامها الى تاريخ الشراء.

**المطلوب :** اجراء قيد الاستثمار وقيد الفوائد؟

**تمهيد على الحل:**

يمكن حل هذا المثال بطريقة تختلف عن الحل بالمثال السابق وكما هو مبين ادناه:

٢٠ × ٣٠٠ = ٦٠٠٠ دينار سعر شراء الأسهم

٦٠٠٠ × $\frac{٨}{١٠٠}$ × $\frac{٤}{١٢}$ = ١٦٠ دينار فائدة مستحقة من ١/٩ الى ١/١

٦٠٠٠ – ١٦٠ = ٥٨٤٠ دينار سعر شراء الأسهم بعد طرح الفوائد المستحقة.

٦٠٠٠ × $\frac{٨}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$ = ٢٤٠ دينار فائدة نصف سنوية

من مذكورين

٥٨٤٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل في سندات

١٦٠ حـ/ فوائد استثمارات مستحقة

٦٠٠٠ الى حـ/ البنك

شراء ٢٠ سند بفائدة ٨٪ بسعر ٢٩٨ دينار بالاضافة الى عمولة سمسرة قدرها ٥ دينار. والفائدة المستحقة عن أربعة أشهر

٢٤٠ من حـ/ البنك

الى مذكورين

١٦٠ حـ/ فوائد استثمارات مستحقة

١٦٠ حـ/ ايرادات استثمارات بالسندات

فيما سبق عالجنا الايرادات الناجمة من الاستثمارات قصيرة الأجل بالسندات، أما فيما يتعلق بالايرادات الناجمة من الاستثمارات قصيرة الأجل بالأسهم، فان ايرادات الأسهم لا يجري الاعتراف بها الا بعد أن تتحقق فعلاً وذلك عند اتمام عملية توزيعات الأرباح على المساهمين وسبب ذلك ناجم عن صعوبة التنبؤ بحجم الأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل ومقدار الربح المتحقق فعلاً، وعند توزيع الارباح على حمله الأسهم يجري القيد التالي:–

من حـ/ البنك

الى حـ/ ايراد استثمارات بالأسهم

**مثال(٥):**

قام أحد المستثمرين بشراء ٧٥٠ سهماً من اسهم احدى الشركات بسعر ٢٥ ديناراً للسهم الواحد مضافة اليها قيمة توزيعات الأرباح المعلن عنها قبل تاريخ الشراء وعددها ثلاثة توزيعات بلغت ١٧٠٠ دينار.

**المطلوب:** اثبات العملية السابقة بدفتر اليومية.

**تمهيد الحل:**

١- ملاحظة: المثال المطروح يوضح أن هناك اصليين تم شراؤهما من قبل المستثمر، الأول هو قيمة الأسهم البالغة ١٨٧٥٠ دينار (٢٥ × ٧٥٠)، والثاني توزيعات الأرباح المعلن عنها قبل تاريخ الشراء وعددها ثلاث توزيعات ١٧٠٠ دينار.

**٢- قيد اليومية:**

من مذكورين

١٨٧٥٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

١٧٠٠ حـ/ ايراد استثمارات أسهم مستحقة

٢٠٤٥٠ الى حـ/ البنك

ولو فرضنا انه في تاريخ لاحق تم تحقيق ٢٧٥٠ دينار كايراد من استثمار الأسهم فانه في هذه الحالة يقيد القيد التالي:

٢٧٥٠ من حـ / البنك

الى مذكورين

١٧٠٠ حـ / ايراد استثمارات أسهم مستحقة

١٠٥٠ حـ / ايراد استثمارات بالأسهم

**بيع الأوراق المالية:**

عند حاجة الوحدة الإقتصادية للنقدية التي سبق وأن وظفت في الأوراق المالية غالباً ما تلجأ الى اعادة بيعها، وقد تنجم عن عملية بيع الأوراق المالية احدى الحالات الثلاث التالية:

١ - قيمة الأوراق المالية عند البيع مساوية للمبلغ المستثمر فيها، فهنا يتم اثبات القيد المحاسبي التالي:

من حـ/ البنك

الى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم.

٢- قيمة الأوراق المالية عند البيع أقل من المبلغ المستثمر فيها، ففي مثل هذه الحالة يتم اثبات القيد التالي:

من مذكورين

حـ/ البنك

حـ/ خسائر بيع استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم

الى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الاسهم.

٣- قيمة الأوراق المالية عند بيعها بمبلغ أكبر من المبلغ المستثمر فيها، فهنا يتم اثبات القيد التالي:

من حـ/ البنك

الى مذكورين

حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم

حـ/ أرباح استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم

**مثال (٦):**

في ٧/١ اشترت شركة أسهم احدى الشركات بمبلغ ٧٥٠٠ دينار وفي ١٠/١ من نفس العام باعت الأسهم بمبلغ ٧٠٠٠ دينار. فهنا يتم اثبات القيود التالية:

**قيد الشراء:**

٧٥٠٠ من حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

٧٥٠٠ الى حـ/ البنك

**قيد البيع:**

من مذكورين

٧٠٠٠ حـ/ البنك

٥٠٠ حـ/ خسائر بيع استثمارات قصيرة الأجل

٧٥٠٠ الى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

ولو فرضنا بأن الشركة المستثمرة كانت قد باعت الأسهم بمبلغ ٩٠٠٠ دينار فيعني ذلك أنها حققت أرباح بيع الأسهم بمبلغ ١٥٠٠ دينار ، وعليه يكون قيد البيع بالصورة التالية:

٩٠٠٠ من حـ/ البنك

الى مذكورين

٧٥٠٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

١٥٠٠ حـ/ أرباح بيع استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

وفي تاريخ بيع الاستثمارات قصيرة الأجل بشكل سندات يجب الاعتراف بايراد الفوائد المستحقة لفترات سابقة منذ آخر تاريخ لدفع الفائدة [1]. فعلى سبيل المثال نفترض ان مستثمر سبق وأن اشترى ١٢٠ سنداً بمبلغ ٢٠٠٠ ديناراً، ثم اعاد بيعها بعد فترة بمبلغ ١٨٠٠ دينار وكانت الفوائد المستحقة عن جزء من الفترة السابقة بمبلغ ١٥٠ ديناراً. ففي هذه الحالة يسجل القيد التالي:

من مذكورين

١٨٠٠ حـ/ البنك

٣٥٠ حـ/ خسائر بيع استثمارات قصيرة الأجل بالسندات

الى مذكورين

٢٠٠٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات

١٥٠ حـ/ ايراد استثمارات قصيرة الأجل بالسندات

**تقيم الأستثمارات قصيرة الأجل:**

استناداً لما تقتضيه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتم تقيم الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في الأوراق المالية على أساس التكلفة أو السوق ايهما اقل. وهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية التي تمتلك أوراق مالية قصيرة الأجل تأخذ عند التقيم تكلفتها الإجمالية القابلة للتداول أو قيمتها السوقية أيهما أقل على أن يجري قيد لتخفيض قيمة الأوراق المالية الإجمالي حين تكون التكلفة أقل من القيمة السوقية حتى تتساوى القيمتين وذلك في نهاية الفترة المحاسبية على أن يتم اظهارها بالقيمة السوقية بتاريخ اعداد الميزانية.

ولتوضيح المبدأ السابق (التكلفة أو السوق ايهما أقل) نفترض أن شركة القدس للاستثمارات الخارجية كانت تمتلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م استثمارات مالية قصيرة الأجل في أسهم بعض الشركات الوطنية موضحة كالآتي:

| البيـــــان | التكلفـــة | القيمة السوقية |
|---|---|---|
| اسهم في شركة البوتاس | ٣١٠٠٠ | ٣١٠٠٠ |
| اسهم في شركة النحاس | ٤٠٥٠٠ | ٤١٥٠٠ |
| اسهم في شركة المعادن | ٨٥٠٠٠ | ٨٢٥٠٠ |
| المجموع | ١٥٦٥٠٠ | ١٥٥٠٠٠ |

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس: مصدر سابق ، صفحة ٥٤٤.

تشير البيانات المذكورة في المثال السابق الى أن القيمة السوقية للأوراق المالية التي تمتلكها شركة القدس للاستثمارات الخارجية في ٣١/١٢/١٩٩٦م هي أقل من تكلفتها بمبلغ ١٥٠٠ دينار وهي تمثل خسائر غير محققة لابد من أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد صافي الدخل، مع الافصاح عنها بالميزانية بالقيمة الأقل وهي في مثالنا القيمة السوقية والبالغة ١٥٥٠٠٠ دينار. على أن يتم تخفيض قيمة الأوراق المالية في نهاية السنة المالية بقيد التسوية التالي:

١٥٠٠من حـ/ خسائر غير محققة في الأوراق المالية ٣١/١٢/١٩٩٦

١٥٠٠ الى حـ/ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية

ويجري تحميل قيمة الخسائر غير المحققة في الأوراق المالية على دخل الفترة المالية بموجب قيد الإقفال التالي:

١٥٠٠من حـ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/١٩٩٦

١٥٠٠ الى حـ/ خسائر غير محققة في الأوراق المالية

ويتم الإفصاح عن مخصص تقيم الأوراق المالية (مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية) في نهاية الفترة المالية بالميزانية بالصورة التالية:

**الأصول المتداولة:**

| | |
|---|---|
| استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية | ١٥٦٥٠٠ دينار |
| يطرح مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية | (١٥٠٠) |
| القيمة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل | ١٥٥٠٠٠ |

**الافصاح عن الأوراق المالية في القوائم المالية:**

مما لا شك فيه أن هناك بعض الايرادات التي تعتبر من مكونات دخل العمليات، والبعض الآخر لا يعتبر من دخل العمليات كالمكاسب والخسائر الناتجة عن بيع الاستثمارات، وكذلك ايراد فوائد السندات وتوزيعات الأسهم وعليه عند عرض هذه العناصر في القوائم المالية يجب الفصل بينهما، وهذا ما يتطلب عند اعداد قائمة الدخل آن تحوي عناصر المكاسب والخسائر الناتجة عن عمليات المشروع التشغيلية بشكل منفصل عن عناصر المكاسب والخسائر الناتجة عن العمليات غير التشغيلية . وعادة يتم عرض عناصر العمليات أولاً ثم العناصر الأخرى.

أما الاستثمارات قصيرة الأجل فيتم عرضها بقائمة المركز المالي (الميزانية ) بعد النقدية مباشرة لإرتفاع درجة سيولة هذه الاستثمارات. كما من الضروري ان يفصح عن الاستثمارات والقيمة السوقية لها، فإذا كانت التكلفة الاصلية اقل من قيمتها السوقية فيتم ادراجها ضمن الأصول المتداولة.مع الاشارة الى القيمة السوقية كملاحظة ارشادية مرفقة بقائمة المركز المالي أو كتوضيح يوضع بين قوسين بجانب التكلفة الاصلية. اما اذا كانت القيمة السوقية أقل من التكلفة الاصلية فيتم الافصاح عن ذلك بدلاً من التكلفة الاصلية مع استخدام نفس الملاحظة الارشادية السابقة[1] .

كما يجب الافصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة باستخدام الملاحظات الارشادية المرفقة بالقوائم المالية سواء كانت عادية أو ناجمة عن تقلبات القيمة السوقية أو عن عمليات بيع الاوراق المالية حال انتهاء السنة المالية وقبل اصدار القوائم المالية أو خلال اعدادها.

ولتوضيح فكرة الافصاح عن الاستثمارات قصيرة الاجل نعرض المثال التالي :

| قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١ | |
|---|---|
| الأصول المتداولة: | |
| استثمارات قصيرة الأجل (التكلفة أو السوق أيهما أقل) | |
| (ملحوظة ١) | ٧٥٠٠٠ |

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢٠٩.

**قائمةالدخل في ١٩٩٦/١٢/٣١**

| | | |
|---|---|---|
| الدخل من العمليات | | ١٥٥٠٠٠ دينار |
| ايرادات ومكاسب أخرى: | | |
| مكاسب محققة من بيع استثمارات | | |
| قصيرة الأجل | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ |
| مصروفات وخسائر أخرى: | | |
| خسائر محققة من بيع استثمارات | | |
| قصيرة الأجل | (٢٥٠٠) | |
| خسائر غير محققة لتدهور | | |
| القيمة السوقية | (٣٥٠٠) | (٦٠٠٠) |
| | | ١٥٢٠٠٠ دينار |

ملحوظة ارشادية رقم (٢) : يتم تقيم الاستثمارات قصيرة الأجل على أساس «التكلفة أو السوق أيهما أقل» لاجمالي محتويات حافظة الأوراق المالية.

## حسابات التوفير والودائع لأجل:

تعتبر الاستثمارات في حسابات التوفير والودائع لفترة لا تزيد عن السنة أو خلال فترة اعداد القوائم المالية من الاستثمارات قصيرة الأجل في حالة عدم وجود أي قيود على عملية سحبها في تواريخ استحقاقها. وهي بخلاف عناصر الاستثمارات الأخرى من حيث تميزها بعدم وجود أي مشكلة محاسبية تتعلق في مسألة تقيمها وإنما يتطلب فقط عرضها بقائمة المركز المالي كما هي لدى البنوك مع اثبات قيد الفوائد المستحقة والمتحققة في نهاية الفترة.

# أسـئلة وتمارين الفصل السادس

١- ان تطور الحياة الاقتصادية عبر الزمن ادى الى عدم قدرة المقايضة على مسايرة مقتضيات هذا التطور وما يتضمنه من زيادة في المبادلات وبشكل واسع وخاصة بعد نشوء التخصص وتقسيم العمل، ولهذا ظهرت الحاج الماسة الى وسيط للمبادلات. ناقش هذه العبارة موضحاً العناصر التالية:

أ - النقود ودورها في الحياة الاقتصادية.

ب - وظائف النقود.

جـ - أنواع النقود.

د - التعريف الاقتصادي والمحاسبي للنقود.

٢- درج العرف المحاسبي على اعتبار النقدية من الأصول المتداولة. فما هي القاعدة التي يمكن الاعتماد عليها لاعتبار بعض عناصر النقدية من الأصول المتداولة.

٣- هناك العديد من المعيير لقياس كفاءة ادارة النقدية. حدد هذه المعيير.

٤- تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضاً للسرقة مقارنة بالأصول الأخرى. فما هي الاجراءات الكفيلة برأيك للحد من ذلك. تكلم بالتفصيل موضحاً ذلك بالأمثلة كلما أمكن.

٥- علل ما يأتي باختصار:

أ- لاتعتبر الايرادات المستحقة من ضمن عناصر النقدية.

ب - النقدية تعتبر من الأصول المتداولة متى ما توفر امكانية استخدامها في دورة التشغيل.

جـ - لا تعتبر المبالغ المودعة في خزائن الوحدة الاقتصادية أو في أحد حساباتها لدى البنوك والمخصص لاستخدامات أخرى مثل شراء أصول طويلة الأجل أو لأغراض تسديد قروض طويلة الأجل من الأصول المتدوالة.

د- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم باستخدامها ومن يقوم باثباتها في السجلات الخاصة بها.

هـ – اللجوء الى السلفة المستديمة كعهدة مالية لتسديد بعض المصروفات.

٦– في ١٩٩٦/١/١٠م تم تكوين صندوق مصروفات نثرية في الشركة الوطنية لانتاج الأصباغ وتم تكليف المحاسب عبد الستار بمسؤولية الإشراف عليه. وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٤٥٠ دينار أودع كعهدة لدى المذكور.

وفي ١٩٩٦/١١/١٠ م بلغت المبالغ المدفوعة من قبل عبد الستار لحساب المصروفات النثرية ٤٢٠ ديناراً موزعة كالآتي: ١٥٠ د. مصروف تصليح بعض سيارات الشركة ، ٨٠ د. طوابع بريدية وبرقيات، ١٢٠ د . مصروف تنقلات داخلية، ٧٠ د. مصروفات متنوعة أخرى.

**المطلوب** : اجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضين المستقلين التاليين:

١– تجديد السلفة.

٢– عدم تجديد السلفة.

٧– قامت شركة الجودة بتكوين عهدة صندوق المصروفات النثرية وفي تاريخ لاحق تبين أن هذه المصروفات بلغت ٧٥٠ دينار، والنقدية المتبقية ١٠ دينار فقط، وبعد فحص مستندات الصرف اتضح انها موزعة على المصروفات التالية:

٢٥٠ دينار قرطاسية.

١٥٠ دينار بريد ودمغة.

٣٠٠ دينار تصليح سيارة.

٥٠ دينار تنقلات داخلية.

وعلى ضوء المصروفات السابقة تقرر زيادة قيمة العهدة ١٠٠ دينار.

**المطلوب** : اعداد قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أ – تكوين العهدة.

ب – الاستعاضة.

جـ – رفع قيمة العهدة.

٨– اتضح من كشف حساب البنك الخاص بشركة التضامن التجارية في ١٩٩٦/٨/٣٠م ما يلي :

١– رصيد حساب النقدية بدفاتر أستاذ الشركة ٦٣٨٠,٩٧ دينار بينما يشير كشف البنك بأن الرصيد في نفس التاريخ الى ٤٨٦٧,٣٥ دينار.

٢- ورد شيك الى الشركة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٥ بمبلغ ٢٩٢٣,١٠ دينار أرسل بالبريد الى البنك للتحصيل لم يظهر ضمن الايداعات.

٣- اتضح ان هناك خطأين في سجلات نقدية الشركة:

أ - شيك رقم ١٧٥ بمبلغ ٢٥٢ دينار سجل خطأ في يومية المدفوعات ٢٥,٢٠ دينار.

ب - شيك رقم ١٨٨ بمبلغ ١٢٢,٧٥٠ دينار سجل بمبلغ ١٢٧,٢٥٠ دينار.

٤- هناك شيك بمبلغ ١١٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل العميل عامر الحياري قدم للبنك بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧ رفض من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

٥ - هناك أربعة شيكات سحبت خلال الشهر لم تقدم بعد الى البنك للتحصيل:

| رقم الشيك | التاريخ | المبلغ |
|---|---|---|
| ١٦١ | ٨/٦ | ٩٨,١٢٥ |
| ١٦٩ | ٨/٢٠ | ٤١٠,٥٧٥ |
| ١٧٦ | ٨/٢٢ | ٥٣,٢٣٠ |
| ١٧٩ | ٨/٣٠ | ٤١٣,٣٥٠ |

٦- احتسب البنك مبلغ ١٧٠ ديناراً على الشركة مصروفات خطأ.

٧- هناك مبلغ ٩٤٥ ديناراً يمثل قيمة كمبيالة أرسلت الى البنك للتحصيل قام البنك بتحصيلها وإضافة مبلغها الصافي لصالح الشركة بعد ان احتسب مبلغ ٢,٥ دينار مصاريف تحصيل. لم يتم اثباتها في سجلات الشركة.

٨- سجل البنك خصماً على حساب الشركة مبلغ ٦ دينار مصروفات خدمات مصرفية.

**المطلوب :**

١- اعداد مذكرة تسوية حساب البنك في ١٩٩٦/٨/٣٠م.

٢- اجراء قيود اليومية المطلوبة لمطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجلات الشركة.

٩- العمليات التالية تمت في شركة استثمار أموال الضمان خلال عام ١٩٩٦م:

- في ٤/٣ شراء ٢٥ سند قيمتها الأسمية ٢٠٠٠ دينار مقابل دفع ١٩٠٠ دينار وكان سعر الفائدة السنوي على السندات ٧٪ تدفع في ٢/١ من كل عام.

- في ٤/١٥ تم شراء ١٠٠ سهم من أسهم شركة المعدات الزراعية بسعر ٢٠ ديناراً للسهم الواحد.

- في ٤/٣٠ باعت الشركة ١٥ سهماً من أسهم شركة المعدات الزراعية بسعر ٢٥ دينار للسهم الواحد.

**المطلوب:**

١- اعداد قيود اليومية اللازمة لاثبات عمليات البيع والشراء.

٢- اعداد قيود التسوية اللازمة في ١٩٩٦/١٢/٣١ عن العمليات المالية السابقة. ومن ثم بين كيف يتم عرض الاستثمارات بالميزانية مع العلم بأن أسعار الأسهم والسندات في تاريخ اعداد الميزانية كانت كالآتي:

| الاستثمار | سعر السوق |
|---|---|
| السندات | ٨٠ ديناراً |
| أسهم شركات المعدات الزراعية | ١٥ ديناراً |

١٠- بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ ظهرت الاستثمارات قصيرة الأجل في ميزانية شركة السجاد الوطنية كالآتي:

| البيان | السوق | التكلفة |
|---|---|---|
| أسهم شركة (أ) | ٣٥٠٠ | ٤٠٠٠ |
| أسهم شركة (ب) | ٧٥٠٠ | ٦٩٠٠ |
| سندات | ٨٩٠٠ | ١٠٠٠٠ |

وفي الستة أشهر الأولى لسنة ١٩٩٦ تمت العمليات التالية:

١- تم بيع أسهم شركة (أ) بقيمة صافية قدرها ٤٥٠٠ دينار.

٢- باعت استثماراتها بالسندات بمبلغ ٨٠٠٠ دينار علماً أن مقدار الفائدة المستحقة عليها بلغت ٢٥٠ ديناراً.

**المطلوب :**

اعداد قيود اليومية اللازمة لعمليات البيع والشراء السابقة.

# الفصل السابع
# المَدينون وأوراق القبض

## أولاً : حساب المدينون:

يعبر حساب المدينون عن مبالغ مستحقة للوحدة الاقتصادية قبل الغير أما لفترة تقل أو تزيد عن سنة واحدة، ولذلك يجري تصنيفها الى: حسابات مدينين قصيرة الأجل ، وحسابات مدينين طويلة الأجل، وفقاً لمعيار الفترة الزمنية، وتأسيساً على ما تقدم فان حسابات المدينين المستحقة خلال سنة مالية واحدة أو دورة تشغيل واحدة تعتبر قصيرة الأجل، إما التي تستحق خلال فترة تزيد عن السنة المالية الواحدة أو دورة التشغيل فتعتبر من حسابات المدينين طويلة الأجل.

وغالباً ما تلجأ الجهة الدائنة الطلب من المدين تعزيز مديونيته بورقة تجارية، تعرف بأوراق القبض وتتمثل هذه الأوراق في القيمة الإسمية للكمبيالات أو السندات الأذنية التي تملكها الوحدة الاقتصادية بتاريخ اعداد القوائم المالية .

وتصنف حسابات المدينين الى حسابات المدينين التجارية وحسابات المدينيين غير تجارية:

(أ) حسابات المدينين التجارية: وهي تمثل جميع الديون المستحقة للوحدة الاقتصادية طرف العملاء التجاريين نتيجة عن تعاملهم مع الوحدة في شراء سلع أو خدمات بالأجل، وهذا يعني استحقاق قيمة هذه السلع والخدمات في تاريخ لاحق.يفهم مما سبق بأن المدينون يمثلون الديون الواجب تحصيلها من العملاء التجاريين للمنشأة وهي تمثل جزءاً كبيراً من مجموع حسابات المدينين. علماً بأن هذا النوع من الحسابات لا يتم تعزيزه بورقة تجارية بل يتم الإكتفاء في الغالب بتعهد شفوي من قبل العميل على تسديد قيمته في وقت لاحق يتراوح بين شهر أو شهرين. ولذلك فانها تعتبر من حسابات المدينين قصيرة الأجل والتي صنفت كأصول متداولة.

(ب) حسابات المدينين غير التجارية: وهي الالتزامات النقدية التي تنشأ طرف الغير حيال الوحدة الاقتصادية عن عمليات مختلفة ومتنوعة ومن امثلتها[1]:

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس: مصدر سابق، صفحة ٢١٨.

١- السلف المالية المقدمة للعاملين في الوحدة الاقتصادية.

٢- التأمينات المقدمة لبعض الشركات مثل تأمينات الهاتف والكهرباء والمياه.... الخ. وعادةً تكون هذه الأنواع من التأمينات قابلة للاسترداد عند انتهاء غرضها.

٣- التأمينات المدفوعة لانجاز بعض الأعمال مثل التأمينات المقدمة من قبل متعهدي الأرزاق (الإعاشة).

٤- أرباح مستحقة عن الاستثمارات بالأسهم وفوائد السندات المستحقة.

٥- المبالغ المستحقة على شركات التأمين كتعويض عن خسائر حوادث الأخطار المؤمن عليها. أو على جهات حكومية كمصلحة الضرائب. والتعويض عن البضائع التالفة التي تكون نتيجة سوء نقل الشركات الناقلة وما في حكم ذلك.

٦- الديون الناشئة عن بيع الاستثمارات أو أصول أخرى (باستثناء البضاعة).

من المناقشة السابقة لحسابات المدينين وأوراق القبض يمكن أن يتم تصنيف كافة الديون السابقة الى أصول متداولة وأخرى غير متداولة على أساس فترة استحقاق الدين كما سبق وأن ذكرنا «يتم تصنيف الديون كأصل متداول واذا كان من المنتظر تحصيلها خلال الدورة التجارية أو خلال سنة أيهما أطول. ولذلك فان الديون التجارية (سواء كانت حسابات تحت التحصيل أو أوراق قبض) تصنف على أساس أنها أصول متداولة أما الديون غير التجارية فانه يجب دراستها وتحليلها حسب طبيعة كل عنصر»[1].

واستناداً لما تقدم يكون الدين أصل متداول اذا كان تاريخ استحقاقه خلال فترة تقل عن السنة أو خلال الدورة التجارية أيهما أطول فاذا استحق الدين خلال الفترة المحددة وفق المعيار السابق يعتبر أصلاً متداولاً، وفي حالة عدم استحقاقه وفق المعيار المحدد فيعتبر أصلاً غير متداول.

والمشكلة الأساسية في تقيم حسابات المدينين وأوراق القبض قصيرة الأجل تتركز بالدرجة الأولى على مقدار صافي القيمة القابلة للتحقق أي قيمة الديون المتوقع تحصيلها عند تاريخ الاستحقاق وهذا ما يتطلب معرفة قيمتها الدفترية والمقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقع تحصيلها عند استحقق الدين، ومن ثم التعبير عن أقل القيم في قائمة المركز المالي «المشاكل الأساسية في المحاسبة عن حسابات المدينين تتعلق بتحديد قيمتها وتبويبها بقائمة المركز المالي، ويتم تقويم حسابات المدينين قصيرة الأجل على أساس «صافي القيمة القابلة للتحقق» والتي

(١) المصدر السابق، صفحة ٢١٩.

يمكن قياسها بمقدار صافي النقدية التي يتوقع تحصيلها خلال السنة المالية أو فترة دورة التشغيل أيهما أطول»[1]. وذلك تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي الذي يقضي مراعاة الحيطة والحذر عند تقيم الفتري. أما الدين التجاري فيجب أن يظهر في الدفاتر على أساس القيمة المستحقة وقت الاستحقاق وليس على أساس القيمة الحالية.

## العوامل المؤثرة على المتحصلات الناجمة عن الديون:

عند تسجيل المتحصلات في السجلات المحاسبية لابد من مراعاة ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١- القيمة الاسمية لحسابات المدينين.

٢- احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلاً.

٣- طول الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل حسابات المدينين.

وفيما يلي مناقشة للعوامل السابقة:

## تحديد القيمة الإسمية لحسابات المدينين:

تنشأ حسابات المدينين من مزاولة الوحدة الاقتصادية عملية بيع السلع والخدمات للعملاء على أن يتم تحصيل قيمة السلع والخدمات المباعة وجزء منها خلال فترة زمنية لاحقة لتاريخ اتمام عملية البيع. وقيمة الديون المترتبة على العملاء نتيجة التعامل السابق يتوقف بالدرجة الأولى على تحديد صافي المبيعات، ولأجل تحديد القيمة الصافية للمبيعات لابد من معرفة التسهيلات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية لعملائها والتي تنحصر بالدرجة الأولى بأنواع التسهيلات المقدمة لهم. وهنا لابد من التفرقة بين الخصم التجاري والخصم النقدي مع الأخذ بنظر الإعتبار مردودات ومسموحات المبيعات.

**الخصم التجاري** : يتمثل هذا الخصم في مبلغ معين يكون في الغالب على شكل نسبة مئوية من السعر المحدد للبيع والهدف منه تشجيع المشتري على التعامل مع البائع أو لإنقاص السعر المحدد في قائمة الأسعار لجعلها متفقة مع التغيير في الظروف الاقتصادية، أو لأجل التخلص من بعض أصناف البضاعة الراكدة. علماً أن الخصم التجاري لا يعتبر ربحاً للمشتري ولا خسارة للبائع لأن السعر النهائي للبيع قد تم بعد حذف الخصم. ولذلك فان الصفقة يتم اثباتها في السجلات بالسعر النهائي أي بعد استبعاد الخصم التجاري، بغض النظر عن طريقة البيع نقداً أو على الحساب[2].

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢١٢.

(٢) د. حلمي نمر: مصدر سابق، صفحة ١٢٤-١٢٥.

**مثال(١):**

في ١٩٩٦/٢/١م باعت الشركة الوطنية لمصانع الورق بضاعة الى جمعية الشهداء وفق الشروط التالية:

٢٪ خصم تجاري على بضاعة مشتراه بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

٥٪ خصم تجاري على بضاعة مشتراه بمبلغ ١٥٠٠ دينار.

٧٪ خصم تجاري على بضاعة مشتراه بمبلغ ٢٠٠٠ دينار.

إجمالي الفاتورة ٤٥٠٠ دينار

**المطلوب:** اثبات العملية السابقة في دفتر يومية البائع والمشتري في ظل الفرضين المستقلين التاليين:

١- عملية البيع تمت نقداً.

٢- عملية البيع تمت على الحساب.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

$١٠٠٠ \times \frac{٢}{١٠٠}$ = ٢٠ دينار الخصم التجاري الأول.

$١٥٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠}$ = ٧٥ دينار الخصم التجاري الثاني.

$٢٠٠٠ \times \frac{٧}{١٠٠}$ = ١٤٠ دينار الخصم التجاري الثالث.

٢٣٥ دينار اجمالي قيمة الخصم التجاري.

٤٥٠٠ - ٢٣٥ = ٤٢٦٥ دينار صافي الفاتورة.

٢- قيد اليومية بدفاتر البائع في ظل الفرض الأول (البيع نقداً):

٤٢٦٥ من حـ/ الخزينة أو البنك.

٤٢٦٥ الى حـ/ المبيعات.

- في ظل الفرض الثاني (البيع على الحساب) :

٤٢٦٥ من حـ/ المدينون - جمعية الشهداء

٤٢٦٥ الى حـ/ المبيعات

٣- قيد اليومية بدفاتر المشتري في ظل الفرض الأول:

٤٢٦٥ من حـ/ المشتريات

٤٢٦٥ الى حـ/ الخزينة أو البنك.

- في ظل الفرض الثاني (البيع على الحساب):

٤٢٦٥ من حـ/ المشتريات

٤٢٦٥ الى حـ/ الدائنون - الشركة الوطنية لمصانع الورق

**مثال(٢):**

**في ٦/٥ باعت شركة الأثاث العربية أثاث الى جامعة عمان بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار وبخصم تجاري ١٠٪ . وقد تم تسديد النصف نقداً والباقي بموجب كمبيالة تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخه.**

**المطلوب:** اثبات العملية السابقة في دفاتر يومية شركة الأثاث العربية ودفاتر جامعة عمان.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

٧٠٠٠ × ١٠٪ = ٧٠٠ دينار الخصم التجاري

٧٠٠٠ - ٧٠٠٠ = ٦٣٠٠ دينار صافي قيمة الفاتورة

٢- قيد اليومية بدفاتر شركة الأثاث العربية:

من مذكورين

٣١٥٠ حـ/ الخزينة

٣١٥٠ حـ/ أ. ق.

٦٣٠٠ الى حـ/ المبيعات

٣- قيد اليومية بدفاتر جامعة عمان:

٦٣٠٠ من حـ/ الأثاث

الى مذكورين

٣١٥٠ حـ/ الخزينة

٣١٥٠ حـ/ أ. د .

**الخصم النقدي:**

دأبت الشركات والمنشآت على تشجيع العملاء للتعامل معها والقيام بتسديد ما بذمتهم من ديون قبل تاريخ استحقاق الدين مقابل استنزال نسبة معينة من قيمة الدين، ويسمى هذا التنازل بالخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع ويتم تحديد نسبة الخصم وفترة سريانة في فاتورة البيع وعليه يمكن تعريف الخصم النقدي بأنه الخصم الذي يسمح به البائع للمشتري في حالة البيع بالأجل اذا قام المشتري تسديد ما بذمته قبل تاريخ استحقاق الدين بفترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين أو تاريخ معين يحدده البائع أو المشتري. ويتم التعبير عن الخصم النقدي مثلاً بـ ٢٠/٣ أو ١٠/٤ وهكذا ويعني ذلك في الحالة الأولى أن المشتري سوف يتمتع بخصم نقدي قدره ٣٪ اذا سدد ما بذمته من دين خلال عشرين يوماً من تاريخ أول يوم لسريان مدة الدين. أو يتمتع بخصم نقدي قدره ٤٪ اذا سدد ما بذمته من دين خلال عشرة أيام من تاريخ أول يوم لسريان مدة الدين كما هو في الحالة الثانية. والخصم النقدي يعتبر خسارة للبائع وربح للمشتري ولذلك فانه يظهر بالسجلات المحاسبية لكلا الطرفين. ويطلق عليه الخصم المدين أو الخصم المسموح به بالنسبة للبائع، وبالنسبة للمشتري فيثبت في سجلاته باسم الخصم الدائن أو الخصم المكتسب. وهو يكون مديناً بالنسبة للبائع ودائناً بالنسبة للمشتري.

وقد يمنح البائع المشتري خصماً تجارياً وخصماً نقدياً دفعة واحدة ولصفقة واحدة. فبموجب هذه الحالة يتم أولاً احتساب الخصم التجاري ومن ثم يتم احتساب الخصم النقدي عند استحقاقه من صافي قيمة الفاتورة.

**مثال (٣):**

في ٧/٦ باعت شركة المنظفات الوطنية بضاعة بمبلغ ٧٥٠٠ دينار لمدة شهر من تاريخه على الحساب الى شركة الواحة التجارية وبخصم تجاري ٥٪ وخصم نقدي ٧/٢، ١٠/١.

**المطلوب:** اثبات ذلك في يومية كل من شركة المنظفات الوطنية وشركة الواحة التجارية. علماً ان شركة الواحة التجارية سددت ما بذمتها بتاريخ ٧/٩ بموجب شيك رقم ٧٢٠ مسحوباً على البنك العربي .

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

٧٥٠٠ × ٥٪ = ٣٧٥ دينار الخصم التجاري.

٧٥٠٠ –٣٧٥ = ٧١٢٥ دينار صافي قيمة الفاتورة.

٧١٢٥ × ٢٪ = ١٤٢,٥ دينار الخصم النقدي

٧١٢٥ – ١٤٢,٥ = ٦٩٨٢,٥ دينار المبلغ المستحق بعد استنزال الخصم النقدي.

٢- قيود اليومية:

دفاتر شركة المنظفات:

٧١٢٥ من حـ/ المدينين - شركة الواحة ٧/٦

٧١٢٥ الى حـ/ المبيعات

من مذكورين ٧/٩

٦٩٨٢,٥ حـ/ البنك

١٤٢,٥ حـ/ الخصم المسموح به

٧١٢٥ الى حـ/ المدينين - شركة الواحة.

دفاتر شركة الواحة:

٧١٢٥ من حـ/المشتريات ٧/٦

٧١٢٥ الى حـ/ الدائنين - شركة المنظفات

٧١٢٥ من حـ/ الدائنين - شركة المنظفات ٧/٩

الى مذكورين

٦٩٨٢,٥٨ حـ/ البنك

١٤٢,٥ حـ/ الخصم المكتسب

ولبعض المحاسبين رأي آخر في الخصم النقدي حيث أنهم يعتقدون بأن هذا الخصم في واقع الأمر غرامة تضاف الى سعر البيع بهدف دفع العميل لتعجيل سداد قيمة الفاتورة التي بذمته، بمعنى أن سعر البيع الآجل في حقيقته يتضمن سعر البيع الحقيقي مضافاً اليه قيمة الخصم النقدي، وعلى هذا الأساس فان العميل الذي يتمتع بالخصم النقدي هو في الحقيقة يسدد تكلفة الشراء في حالة التعامل نقداً. ولهذا ينادي أنصار هذا الرأي بتسجيل حساب المدينين بصافي قيمة المبيعات الآجلة. وفي حالة عدم استفادة العميل من الخصم المسموح به، يجب تعديل حسابات المبيعات والمدينين لتعكس هذه الواقعة في السجلات وذلك بجعل حساب المبيعات دائناً وحساب المدينين مديناً بقيمة الخصم الضائع «يرى بعض المحاسبين أن الخصم النقدي ليس مزية ممنوحة للعملاء وإنما هو غرامة مضافة لسعر البيع لتشجيع العميل على تعجيل سداد قيمة الفاتورة، بمعنى أن أسعار البيع الآجل تتضمن هذه الغرامة ومن ثم تكون تلك الأسعار أعلى من سعر البيع النقدي بمقدار نسبة الخصم المسموح به. على تعجيل سداد قيمة الفاتورة، بمعنى أن أسعار البيع الآجل تتضمن هذه الغرامة ومن ثم تكون تلك الأسعار

أعلى من سعر البيع النقدي بمقدار نسبة الخصم المسموح به . وعلى ذلك تعادل تكلفة الشراء للعميل الذي يسدد قيمة الفاتورة خلال فترة الخصم سعر البيع النقدي، أما تكلفة الشراء للعميل الآخر الذي فقد فرصة الخصم النقدي المسموح له به فتعادل سعر البيع الآجل. وطبقاً لذلك يرى هؤلاء المحاسبون بضرورة تسجيل المدينين بصافي قيمة المبيعات الآجلة، وإذا لم يستفد العميل من الخصم المسموح به يتعين على المحاسب تعديل حسابات المدينين لتعكس هذه الواقعة في السجلات المحاسبية بجعل حساب المبيعات دائناً وحساب المدينين مديناً بقيمة الخصم الضائع»[1]. ولتوضيح الفكرة الأخيرة نعرض المثال التالي:

**التسجيل على أساس إجمالي المبيعات:**

١- إجمالي المبيعات = ٦٠٠٠٠ دينار.

٦٠٠٠٠ من حـ/ المدينون

٦٠٠٠٠ الى حـ/ المبيعات

ب - سداد نصف المبلغ خلال فترة الخصم:

من مذكورين

٢٩٠٠٠ حـ/ النقدية

١٠٠٠ حـ/ خصم مسموح به

٣٠٠٠٠ الى حـ/ المدينون

جـ - سدد المتبقي بعد مرور فترة الخصم:

٣٠٠٠ من حـ/ النقدية

٣٠٠٠٠ الى حـ/ المدينون

**التسجيل على أساس صافي المبيعات:**

صافي المبيعات = ٢٥٠٠٠ دينار

٥٨٠٠٠ من حـ/ المدينون

٥٨٠٠٠ الى حـ/ المبيعات

٢٩٠٠٠ من حـ/ النقدية

٢٩٠٠٠ الى حـ/ المدينون

١٠٠٠ من حـ/ المدينون

١٠٠٠ الى حـ/ ايرادات متفرقة

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢١٣.

٣٠٠٠٠ من حـ/ النقدية

٣٠٠٠٠ الى حـ/ المدينون

وبناء على ما تقدم في المثال السابق فان مجموع الايرادات للفترة المحاسبية سوف تتساوى سواء كان تسجيل المبيعات على أساس القيمة الإجمالية أو القيمة الصافية كما هو موضح أدناه:

### قائمة الدخل

| | طريقة إجمالي المبيعات | طريقة صافي المبيعات |
|---|---|---|
| المبيعات | ٦٠٠٠٠ | ٥٨٠٠٠ |
| ناقصاً الخصم المسموح به | ١٠٠٠ | – |
| | ٥٩٠٠٠ | ٥٨٠٠٠ |
| يضاف خصم لم يحصل عليه العملاء | – | ١٠٠٠ |
| مجموع الايرادات | ٥٩٠٠٠ | ٥٩٠٠٠ |

وتجدر الاشارة الى أن طريقة صافي المبيعات لا تستخدم في الحياة العملية وذلك لكثرة التسويات المحاسبية التي تتطلبها وخصوصاً عندما يقوم العميل بسداد رصيد الديون التي بذمته على أقساط.

### مردودات ومسموحات المبيعات:

قد يحدث أن يجد العملاء أو البعض منهم عند استلام البضاعة المشتراة نقصاً أو تلفاً بها أو قد تكون مخالفة للمواصفات المتفق عليها في طلب الشراء. ولذلك فان العميل قد يقوم أما:

١- رد البضاعة كلها أو جزء منها، فتعتبر بالنسبة للبائع مردودات مبيعات، وبالنسبة للمشتري مردودات مشتريات.

٢- الاحتفاظ بها نظير تخفيض جزء من قيمتها وتعتبر عندها مسموحات مبيعات بالنسبة للبائع ومسموحات مشتريات بالنسبة للمشتري.

ولمعالجة الحالتين السابقتين محاسبياً يتم اجراء القيود التالية في دفاتر كل من البائع والمشتري:

**١- معالجة المردودات:**

**دفاتر البائع:**

من حـ/ مردودات المبيعات

الى حـ/ المدينون - اسم العميل

تخفيض رصيد حساب المدينين بمقدار قيمة مردودات العميل........

**دفاتر المشتري:**

من حـ/ الدائنون - اسم المورد

الى حـ/ مردودات المشتريات

تخفيض رصيد حساب الدائنين بمقدار قيمة مردوداتنا الى المورد........

**٢- معالجة المسموحات:**

**دفاتر البائع:**

من حـ/ مسموحات المبيعات

الى حـ/ المدينون - اسم العميل

تخفيض رصيد حساب المدينين بمقدار قيمة السماح المقدم للعميل .....

**دفاتر المشتري:**

من حـ/ الدائنون - اسم المورد

الى حـ/ مسموحات المشتريات

تخفيض رصيد حساب الدائنين بمقدار ما سمح به المورد......

**مثال (٤):**

في ٣/١٥ تعاقدت شركة الاخاء التجارية على شراء بضاعة من شركة النور التجارية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار على أن يتم التسليم بعد أسبوع. وتم الاتفاق بين الطرفين على تسديد قيمة الصفقة بعد استلام البضاعة من قبل المشتري بعشرة أيام.

في ٣/٢٢ أستلمت شركة الاخاء البضاعة وتبين لها أن ما قيمته ٧٥٠ دينار من البضاعة المشتراه لا تتفق مع المواصفات. وهناك بضاعة قيمتها ٣٥٠ دينار معيوبة.

وفي ٣/٢٣ تم الاتفاق بين الطرفين على الآتي:

٢١٠٠ من حـ/ البنك ٣/٢٥

٢١٠٠ الى حـ/ المدينون - شركة الاخاء

(تسديد ما بذمة العميل شركة الاخاء بموجب شيك رقم ٧٠٥ مسحوب على البنك التجاري)

**دفاتر المشتري:**

٣٠٠٠ من حـ/المشتريات ٣/١٥

٣٠٠٠ الى حـ/ الدائنون - شركة النور

(شراء بضاعة على الحساب من شركة النور على أن يتم الاستلام بعد أسبوع وقيمتها تسدد بعد عشرة أيام)

٩٠٠ من حـ/ الدائنون - شركة النور ٣/٢٢

الى مذكورين

٧٥٠ حـ/ مردودات المشتريات

١٥٠ حـ/ مسموحات المشتريات

(رد البضاعة المخالفة للمواصفات والسماح بمبلغ ١٥٠ دينار نظير عدم رد البضاعة المعيوبة)

٢١٠٠ من حـ/ الدائنون - شركة النور ٣/٢٥

٢١٠٠ الى حـ/ البنك

تسديد ما بذمتنا الى شركة النور بموجب شيك رقم ٧٠٥ مسحوب على البنك التجاري

وعندما تتوقع الوحدة الاقتصادية بأن هناك كمية من المبيعات سوف ترد اليها خلال الفترة التي تلي اعداد القوائم المالية (أي بعد انتهاء الدورة التجارية)، وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي فأنه يجب والحالة هذه عمل مخصص مسموحات المبيعات وفق القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

الى حـ/ مخصص مسموحات المبيعات

١- رد البضاعة المخالفة للمواصفات.

٢- السماح للمشتري بنسبة ٥٪ من قيمة البضاعة نظير عدم رد البضاعة المعيوبة.

في ٣/٢٥ سددت شركة الاخاء ما بذمتها الى شركة النور بشيك رقم ٧٠٥ مسحوب على البنك التجاري.

**المطلوب :** اثبات قيود اليومية في دفاتر كل من البائع والمشتري.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

٣٠٠٠ × ٥٪ = ١٥٠ دينار مقدار قيمة المسموحات.

٣٠٠٠ - ٧٥٠ = ٢٢٥٠ دينار قيمة البضاعة بعد خصم قيمة المردودات.

٢٢٥٠ - ١٥٠ = ٢١٠٠ دينار قيمة صافي المبيعات بعد خصم قيمة المسموحات.

**القيود:**

**دفاتر البائع:**

٣٠٠٠ من حـ/ المدينون - شركة الاخاء ٣/١٥

٣٠٠٠ الى حـ/ المبيعات

(مبيعاتنا على الحساب لشركة الأخاء على أن يتم تسليم البضاعة بعد أسبوع وتسدد قيمتها بعد عشرة أيام)

من مذكورين

٧٥٠ حـ/ مردودات المبيعات ٣/٢٢

١٥٠ حـ/ مسموحات المبيعات

٩٠٠ الى حـ/ المدينون - شركة الاخاء

(رد البضاعة المخالفة للمواصفات والسماح بمبلغ ١٥٠ دينار نظير عدم رد البضاعة المعيوبة)

وفي نهاية السنة المالية (الدورة التجارية) يظهر حساب مخصص مسموحات المبيعات بالميزانية مطروحاً من قيمة المدينين.

علماً أن تكوين مخصص مسموحات المبيعات لا يؤثر إطلاقا على رقم المدينين، لأن عمل هذا المخصص لا يمنع من مطالبة المدينين بكامل الدين الذي بذمتهم، إلا أن عمل هذا المخصص يتمشى مع سياسة الحيطة التي تنص بأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان، ويحتسب مخصص المسموحات كنسبة مئوية من رصيد المبيعات الآجلة الظاهر بميزان المراجعة.

وفي حالة وجود مخصص مسموحات المبيعات في ميزان المراجعة فان ذلك يعني أن هذا المخصص تم تكوينه من العام الماضي. ولذلك تتم مقارنة المخصص الجديد بالمخصص القديم لايجاد الفرق السالب أو الموجب بين المخصصين للقيام بمعالجنه حسب الضرورة.

**الديون المعدومة:**

تعتبر طريقة البيع الآجل احدى أساليب البيع التي يتم اللجوء اليها لتسهيل مهمة عقد الصفقات التجارية بهدف ترويج السلع والخدمات التي تتعامل بها الوحدات الاقتصادية. إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من بعض المخاطر التي تتعرض لها الجهة المقدمة لهذا التسهيل مثل امتناع المدين عن تسديد ما بذمته من ديون نتيجة لعسرة المالي أو افلاسه أو لأي سبب آخر مما يترتب على ذلك تحمل الوحدة الاقتصادية لخسائر تسمى الديون المعدومة (د. م .) ويعتبر الدين معدوماً عند التأكد من عدم امكانية تحصيلة بعد اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الدين. ولذلك عند التحقق من عدم امكانية تحصيل الدين يتم استنزال قيمته من رصيد المدينين بموجب القيد التالي:

من حـ/ ديون معدومة (د . م .)

الى حـ/ المدينون – اسم العميل

ويقفل حساب الديون المعدومة في نهاية السنة بقائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الايرادات والمصروفات) كعبء حقيقي على دخل الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وذلك بموجب القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

الى حـ/ الديون المعدومة

وتقسم الديون المعدومة الى قسمين رئيسيين هما:

## أولاً: ديون معدومة محققة على وجة الدقة:

أن الديون المعدومة والمحققة على وجهة الدقة يتم طرحها من رصيد المدينين، إما خلال السنة أو في نهايتها، وفي كلا الحالتين السابقتين يجب اثبات الدين المعدوم بتاريخ اعدامه في دفاتر الوحدة الاقتصادية وفق القيود المشار اليها فيما سبق.

**مثال (٥):**

اظهر ميزان مراجعة شركة البسمة التجارية البيانات التالية:

٢٠٠٠٠ مدينون، ٤٠٠٠ ديون معدومة.

وفي نهاية المدة التجارية أعدم دين قدره ٢٠٠٠ دينار.

**المطلوب:** اجراء قيود التسوية والإقفال.

**الحل:**

**١- قيد التسوية والإقفال:**

٢٠٠٠ من حـ/ الديون المعدومة ١٢/٣١

٢٠٠٠ الى حـ/ المدينون

٦٠٠٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ. خ) ١٢/٣١

٦٠٠٠ الى حـ/ الديون المعدومة

من المثال السابق يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

١- الديون المعدومة خلال السنة والظاهر رصيدها بميزان المراجعة (٤٠٠٠ دينار) سبق وأن تم استنزالها من رصيد حساب المدينين.

ولذلك في نهاية السنة المالية يتم عمل قيد تسوية للديون التي اعدمت فقط في نفس الفترة.

٢- يعمل قيد تحميل الديون المعدومة {خلال السنة (الظاهرة بميزان المراجعة) والديون المعدومة في نهاية السنة} على حساب الأرباح والخسائر (٤٠٠٠ + ٢٠٠٠).

٣- يصبح رصيد المدينين بعد اثبات الدين المعدوم في نهاية السنة (عند الجرد) ١٨٠٠٠ دينار (٢٠٠٠٠ - ٢٠٠٠)، أي رصيد المدينين الظاهر بالميزان - الديون المعدومة في نهاية السنة.

**ثانياً : الديون المعدومة غير المحددة على وجة الدقة:**

وهي تلك الديون التي لم يجر التأكد من اعدامها خلال السنة، ومادامت هي موضع التأكد فلذلك لا يجري طرح مبلغها من رصيد المدينين، الا أنه يجب تحميلها على قائمة الدخل (أو ملخص الايرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) خصماً على ايرادات الفترة تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي. وتأسيساً على ما تقدم يتم عمل مخصص بقيمة الديون غير المحددة على وجة الدقة يسمى بمخصص الديون المعدومة لأنه يعبر عن نقص مؤكد في قيمة المدينين. ولذلك يتم اثبات هذا المخصص في نهاية الفترة بالقيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أ . خ)

الى حـ/ مخصص الديون المعدومة

**مثال (٦):**

في ١٩٩٦/١٢/٣١م وعند اعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات التجارية كون مخصص للديون المعدومة بمبلغ ٧٠٠ دينار وذلك لمقابلة خسارة مؤكدة نتيجة افلاس المدين صلاح العجلوني. ولذلك يكون لهذا المبلغ مخصص للديون المعدومة بالقيد الآتي:

٧٠٠ من حـ/ قائمة الدخل(أ. خ)

٧٠٠ الى حـ/ مخصص الديون المعدومة

ومن القيد السابق يتضح ان رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية سوف لا يتأثر بمخصص الديون المعدومة سواء بالزيادة أو النقصان، وإنما يظهر هذا المخصص بقائمة المركز المالي إما مطروحاً من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم. وعند تحقق الدين غير المحقق على وجهة الدقة في الفترة أو الفترات اللاحقة يتم قفل مبلغة في حساب مخصص الديون المعدومة وأي فرق بالزيادة أو النقصان بالمخصص يرحل الى حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل أو ملخص الايرادات والمصروفات).

فلو فرضنا أنه في سنة ١٩٩٦م تم اعدام ٥٠٠ دينار من ديون العميل صلاح العجلوني فهنا نجري القيد التالي:

٥٠٠ من حـ/ الديون المعدومة

٥٠٠ الى حـ/ المدينون – صلاح العجلوني

٥٠٠ من حـ/ مخصص الديون المعدومة

٥٠٠ الي حـ/الديون المعدومة

٢٠٠ من حـ/ مخصص الديون المعدومة

٢٠٠ الى حـ/ قائمة الدخل (أ. خ) – ايراد سنوات سابقة

وتجدر الاشارة الى أن كثيراً ما يثار جدل بخصوص طبيعة الديون المعدومة مفادة هل أن هذا النوع من الديون يتعلق بوظيفة البيع أم بوظيفة الادارة العامة، فيرى البعض أن هذا الدين يرتبط بسياسة البيع التي تتبعه الادارة وهو المبيعات الآجلة، ولذلك فهو مرتبط بوظيفة البيع. بينما يرى البعض الآخر ان الديون المعدومة لا ترتبط بوظيفة البيع بل هي نتيجة سوء وإهمال الادارة في اختبار العملاء الجيدين أو في سياسة تحصيل الديون في الوقت المناسب.

وأرى ان وجهة النظر الاخيرة هي الاصح لكونها تتفق مع طبيعة الديون المعدومة. باعتبار أن هذه الديون هي نتيجة اتباع الادارة سياسة البيع الآجل التي تأتي بعد عملية البيع مباشرة ولذلك فانها ترتبط بسوء سياسة التحصيل التي تتبعها الادارة.

**تحصيل الديون المعدومة:**

إن اعدام الديون في السجلات المحاسبية لا تعتبر نهائية لأنه قد يحدث أن يتم تحصيلها بالكامل أو تحصيل جزء منها في السنة أو السنوات التي تلي سنة إعدامها، ولذلك فعند تحصيل هذه الديون يتم اثباتها في الدفاتر بالقيد التالي:

من حـ/ الخزينة أو البنك

الى حـ/ ديون معدومة محصلة

وفي نهاية السنة المالية التي حصلت فيها هذه الديون تقفل في قائمة الدخل (ملخص الايرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) كايراد للفترة التي حصلت فيه الديون التي سبق وان عدمت وذلك بموجب القيد التالي:

من حـ/ ديون معدومة محصلة

الى حـ/ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

**مثال (٧):**

في سنة ١٩٩٥م تم اعدام دين لأحد العملاء بمبلغ ٣٠٠ دينار وحمل خصماً على ايرادات تلك الفترة، وفي سنة ١٩٩٦م تم تحصيل مبلغ ١٠٠ دينار من الدين السابق. ففي مثل هذه الحالة يجري اثبات العملية بالدفاتر بالصورة التالية:

١٠٠ من حـ/ الخزينة

١٠٠ الى حـ/ ديون معدومة محصلة

١٠٠ من حـ/ ديون معدومة محصلة

١٠٠ الى حـ/ قائمة الدخل (ملخص الدخل)

### الديون المشكوك في تحصيلها:

الديون المشكوك في تحصيلها ما هي الا ديون محتمل عدم تحصيلها نتيجة الشك في تحصيل الديون التي بذمة أحد العملاء أو مجموعة منهم، ومادام عنصر الشك موجوداً هنا فان المبادئ المحاسبية تتطلب الاحتياط له عن طريق عمل مخصص لمواجهة الخسارة المحتملة، وهذا المخصص يطلق عليه اسم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ويتم معالجته بطريقتين هما:

### ١- الطريقة المباشرة:

تقضي هذه الطريقة بعدم تسجيل أي قيد محاسبي عند الشك في تحصيل الديون، وإنما يجري اثبات الخسائر الناجمة عن ذلك عند التأكد من عدم تحصيل قيمة الدين، وتحميلة على حساب الديون المعدومة خصماً من رصيد المدينين كما هو الحال عند اعدام أي دين آخر، وذلك بموجب القيد التالي:

من حـ/ ديون معدومة

الى حـ/ المدينون - اسم العميل

ويتم تحميل قيمة هذا الدين بالاضافة الى الديون المعدومة الأخرى خصماً على ايرادات الفترة التي أعدم فيه الدين. وذلك في نهاية السنة المالية بموجب القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أرباح وخسائر)

الى حـ/ ديون معدومة

إلا أن هذه الطريقة تتنافى مع مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات الذي يقتضي مقارنة الايرادات (التي يحصل عليها المشروع خلال الفترة المحاسبية، والتي تتحقق محاسبياً طبقاً لعرف التحقق) بالمصروفات التي تمت التضحية بها أو التكاليف التي تم استنفادها في سبيل الحصول على تلك الايرادات. كما أنها تتنافى مع مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي الاحتياط من الخسائر المحتملة. وبالاضافة الى ذلك فان اتباع هذه الطريقة يؤدي الى اظهار المركز المالي للمشروع على غير حقيقته وذلك لعدم دقة رصيد المدينين الذي يكون بقيمة أكبر من حقيقته لعدم وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.

### ٢- الطريقة غير المباشرة:

يتم اتباع هذه الطريقة تطبيقاً للمبادئ المحاسبية التي تقضي بالاحتياط والتحسب للخسائر محتملة الوقوع في المستقبل، كما أنها (أي الطريقة غير المباشرة) تتفادى العيوب

الناجمة عن تطبيق الطريقة المباشرة في معالجة الديون المشكوك في تحصيلها. وعلى هذا الأساس يكون في نهاية الفترة المالية مخصص يحجز من دخل الفترة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ويظهر هذا الحساب مخصوصاً من رصيد المدينين بقائمة المركز المالي أو يظهر ببند مستقل ضمن الخصوم المتداولة. وعند تكوين المخصص المشار اليه يجري المحاسب القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أو الأرباح والخسائر)

الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

مما سبق يتضح أن عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لا يؤثر على رقم المدينين سواء بالزيادة أو النقصان، لأن عمل هذا المخصص لا يمنع من مطالبة المدينين تسديد ما بذمتهم من ديون. وانما جاء تكوين هذا المخصص تحسباً لوقوع خسائر ناجمة عن عدم تمكن أحد المدينين من تسديد ديونه، وذلك انسجاماً مع مبدأ الحيطة والحذر المحاسبي.

ولابد وقبل عمل هذا المخصص من فحص حسابات الاستاذ بغية التعرف فيما اذا كان سبق وان تم عمل مخصص من هذا النوع في السنة السابقة، وهنا يواجهنا أحد الاحتمالين الآتيين:

**أولاً:** عدم وجود رصيد سابق لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومادام الأمر يقضي عمل مخصص، فيتم ولحالة هذه تقدير قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بحيث يكون مساوياً لما يتوقع من عدم تحصيلة من ديون في المستقبل ويتم حجزه من دخل الفترة، ومن ثم يثبت في الدفاتر المحاسبية بجعل حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الايرادات والمصروفات أو قائمة الدخل مديناً وحساب المخصص دائناً.

**ثانياً:** وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها من العام السابق. وهنا يقابلنا أحد الاحتمالات التالية:

أ - يكون رصيد المخصص المعمول في السنة السابقة مساوياً لقيمة المخصص المراد عمله في هذا العام، ولذلك فما دام الرصيد السابق مساوياً لقيمة مخصص السنة الحالية فلا تجري أي تسوية على رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باعتبار أن الرصيد يغطي قيمة الديون المحتمل عدم تحصيلها ومساوياً للنقص المحتمل في رصيد المدينين هذا العام.

ب - يكون رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أقل من قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام. ولمواجهة ذلك يجب زيادة رصيد المخصص حتى يكون مساوياً لقيمة الديون المشكوك في تحصيلها بالقيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر)

الى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

علماً أن تعلية قيمة مخصص هذا العام تتم بالفرق بين رصيد المخصص للسنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية وقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام. فلو فرضنا ان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق والظاهر بميزان المراجعة في السنة المراد الاحتياط من ديونها المشكوك في تحصيلها ٥٠٠ دينار و بينما كانت قيمة هذه الديون تقدر بمبلغ ٧٠٠ دينار. ففي مثل هذه الحالة يكون قيمة تعلية المخصص ٢٠٠ دينار، أي ايجاد الفرق بين رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للسنة السابقة وقيمة الدين المشكوك في تحصيلها هذا العام (٧٠٠ - ٥٠٠) وبقيمة الفرق يتم اجراء القيد التالي في نهاية الفترة المالية:

٢٠٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

٢٠٠ الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ويظهر الرصيد الجديد لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصوماً من حساب المدينين بقائمة المركز المالي بجانب الأصول، أوببند مستقل في جانب الخصوم.

جـ - يكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أكبر من قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام. فبموجب هذه الحالة يتم تخفيض رقم المخصص للسنة السابقة بمقدار قيمة الفرق بين الرصيد السابق وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام، وبالفرق يتم اجراء القيد التالي:

من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

الى حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

ويكون الرصيد الجديد ظاهراً بقائمة المركز المالي مطروحاً من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم كما هو في الحالات السابقة.

**مثال (٨) :**

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر احدى الشركات التجارية : ٦٢٥٠ مدينون، ٢٠٠ ديون معدومة، ٦٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

فاذا علمت بأنه أعدم في نهاية السنة دين قدره ٢٥٠ دينار.

**المطلوب:**

١- اجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وحساب الديون المعدومة، ثم بين أثر العمليات السابقة على القوائم المالية في نهاية الفترة المالية. وذلك في ظل الافتراضات المستقلة التالية:

أ- عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في السنة السابقة ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها هذه السنة بنسبة ٥٪ من رصيد المدينين.

ب - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

جـ - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٨٪ من رصيد المدينين.

د - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٢٪ من رصيد المدينين.

**الحل:**

**الافتراض(أ):**

مخصص الديون المشكوك فيها = رصيد المدينين الصافي (رصيد المدينين بالميزان - الديون المعدومة في نهاية السنة) × النسبة.

= (٦٢٥٠ - ٢٥٠) × ٥٪ = ٣٠٠ دينار.

بما أن الفرض يشير الى عدم وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها من السنة السابقة فإنه والحالة هذه يعتبر المخصص المعمول هذه السنة هو الرصيد الوحيد وعليه يخصم من دخل الفترة ويحمل على قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر).

**١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١**

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدومة

٢٥٠ الى حـ/ المدينون

٧٥٠ من حـ/ أ . خ أو (ملخص الدخل)

الى مذكورين

٤٥٠ حـ/ ديون معدومة

٣٠٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

## ٢- حسابات الأستاذ:

### حـ/ الديون المعدومة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد بالميزان | ٤٥٠ | من حـ/ أ. خ |
| ٢٥٠ | الى حـ/ المدينون | | |
| ٤٥٠ | | ٤٥٠ | |

### حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | رصيد يظهر بقائمة المركز المالي | ٣٠٠ | من حـ/ أ. خ |
| ٣٠٠ | | ٣٠٠ | |

### حـ/ المدينين

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٢٥٠ | رصيد ١٢/٣١ | ٢٥٠ | من حـ/ ديون معدومة |
| | | ٦٠٠٠ | رصيد( يظهر بقائمة المركز المالي ) |
| ٦٢٥٠ | | ٦٢٥٠ | |

### حـ/ أ.خ

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٥٠ | الى حـ/ د. م | | |
| ٣٠٠ | الى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها | | |

### قائمة المركز المالي

| | | |
|---|---|---|
| الأصول المتداولة: | | |
| المدينون | ٦٠٠٠ | |
| - مخصص ديون مشكوك فيها | ٣٠٠٠ | |
| | | ٥٧٠٠ |

**الافتراض (ب):**

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ١٠٪ = ٦٠٠ دينار قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام.

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام = رصيد مخصص السنة السابقة.

اذاً لا يعمل أي قيد تسوية لذلك.

**١- قيود التسوية في ١٢/٣١:**

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدومة

٢٥٠ الى حـ/ المدينون

٤٥٠ من حـ/ أ. خ أو (ملخص الدخل)

٤٥٠ الى حـ/ الديون المعدومة

**٢- حسابات الأستاذ:**

**حـ/ الديون المعدومة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد ١٢/٣١ | ٤٥٠ | من حـ/ أ. خ |
| ٢٥٠ | الى حـ/ المدينون | | |
| ٤٥٠ | | ٤٥٠ | |

**حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٠٠ | رصيد يظهر بقائمة المركز المالي | ٦٠٠ | رصيد بالميزان |
| ٦٠٠ | | ٦٠٠ | |

**حـ / مدينين**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٢٥٠ | رصيدبالميزان | ٢٥٠ | من حـ/ ديون معدومة |
| | | ٦٠٠٠ | رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي) |
| ٦٢٥٠ | | ٦٢٥٠ | |

**٣- القوائم المالية:**

**حـ / أ.خ**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٥٠ | الى حـ / د.م | | |

**قائمة المركز المالي**

| | | |
|---|---|---|
| الأصول المتداولة: | | |
| المدينون | ٦٠٠٠ | |
| - مخصص ديون مشكوك فيها | ٦٠٠ | |
| | | ٥٤٠٠ |

**الافتراض (حـ):**

(٦٢٥٠ - ٢٥٠) × ٨٪ = ٤٨٠ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لهذا العام.

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق = ٦٠٠

اذاً ٦٠٠ - ٤٨٠ = ١٢٠ دينار الزيادة في المخصص والذي يستوجب تنزيله من مخصص العام السابق.

## ١- قيود التسوية والاقفال في ٣١/١٢:

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدمة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

١٢٠ من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢٠ إلى حـ/ أ.خ

٤٥٠ من حـ/ أ.خ

٤٥٠ إلى حـ/ الديون المعدومة

## ٢- حسابات الاستاذ:

حـ/ الديون المعدومة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد بالميزان | ٤٥٠ | من حـ/ أ.خ |
| ٢٥٠ | إلى حـ/المدينون | | |
| ٤٥٠ | | ٤٥٠ | |

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٢٠ | الى حـ/ أ.خ | ٦٠٠ | رصيد بالميزان |
| ٤٨٠ | رصيد يظهر بقائمة المركز المالي | | |
| ٦٠٠ | | ٦٠٠ | |

حـ/ المدينين

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٢٥٠ | رصيد بالميزان | ٢٥٠ | من حـ/ ديون معدومة |
| | | ٦٠٠٠ | رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي) |
| ٦٢٥٠ | | ٦٢٥٠ | |

## ٣- القوائم المالية:

حـ/ أ.خ

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٥٠ | إلى حـ/ د.م | ١٢٠ | من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها |

قائمة المركز المالي

| | | |
|---|---|---|
| الاصول المتداولة: | | |
| المدينون | ٦٠٠٠ | |
| - مخصص ديون مشكوك فيها | ٤٨٠ | |
| | ٥٥٢٠ | |

**الإقتراض (د)**

(٦٢٥٠-٢٥٠) ×١٢٪ = ٧٢٠ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام.

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٦٠٠٠ دينار فإنه إذاً أقل من المخصص المراد عمله لمواجهة هذا العام بمبلغ ١٢٠ دينار.

لذلك من الضروري تعلية رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق بمقدار الفرق السابق.

**١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١:**

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

٥٧٠ من حـ/ أ.خ

إلى مذكورين

٤٥٠حـ/ الديون المعدومة

١٢٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

**٢- حسابات الاستاذ**

حـ/ الديون المعدومة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد بالميزان | ٤٥٠ | من حـ/ أ.خ |
| ٢٥٠ | إلى حـ/ المدينون | | |
| ٤٥٠ | | ٤٥٠ | |

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٢٠ | رصيد يظهر بقائمة المركز المالي | ٦٠٠ | رصيد بالميزانية |
| | | ١٢٠ | من حـ/ أ.خ |
| ٧٢٠ | | ٧٢٠ | |

حـ/ المدينين

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٢٥٠ | رصيد بالميزان | ٢٥٠ | من حـ/ ديون معدومة |
| | | ٦٠٠٠ | رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي) |
| ٦٢٥٠ | | ٦٢٥٠ | |

## ١- القوائم المالية:

حـ/ أ.خ

| ٤٥٠ | إلى حـ/ د.م | ١٢٠ | من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها |
|---|---|---|---|

قائمة المركز المالي

| الأصول المتداولة | | |
|---|---|---|
| المدينون | ٦٠٠٠ | |
| - مخصص ديون مشكوك فيها | ٧٢٠ | |
| | | ٥٢٨٠ |

## طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها:

هناك عدد من الطرق التي بواسطتها يتم تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وأهم هذه الطرق هي:

١- كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة.

٢- كنسبة مئوية من أرصدة العملاء (المدينين)

٣- تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء.

وفي الفقرات التالية سوف نتطرق إلى كل طريقة من هذه الطرق الثلاث بشيء من التفصيل:

### ١- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة:

تستند هذه الطريقة على أساس ما يتوفر لدى الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات عن الديون السابقة وما تتيحه من خبرة واستنتاج مستقبلي لحالة الديون المشكوك في تحصيلها. فلو كانت البيانات السابقة تشير إلى أن ١٪ من صافي المبيعات الآجلة هي ديون مشكوك في تحصيلها كمتوسط، فعلى أساس ذلك يتم أخذ هذه النسبة لإحتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من صافي المبيعات الآجلة للسنة المراد عمل مخصص لها. بمعنى آخر أن هذه الطريقة تقوم على أساس إحتساب متوسط للديون المشكوك في تحصيلها لعدد من السنوات واعتماده كنسبة مئوية من قيمة المبيعات الآجلة في كل سنة يعمل عنها هذا المخصص. فلو فرضنا أن الديون المشكوك في تحصيلها للفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦م كانت ١٪، ٢٪، ٢٪، ١٪، ٢٪، ١٪ من صافي قيمة المبيعات الآجلة للسنوات السابقة على التوالي، ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ١٩٩٧م، ولأجل تحديد المخصص المطلوب يتم استخراج المتوسط الحسابي للنسب السابقة فنحصل على نسبة المخصص لسنة ١٩٩٧م وهو ٥ر١٪ من صافي قيمة المبيعات الآجلة.

### ٢- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من إجمالي أرصدة العملاء:

لا تختلف هذه الطريقة عن سابقتها من حيث أسلوب إستخراج المخصص وإنما الفرق يكمن في إستبدال صافي المبيعات الآجلة بأرصدة العملاء، فإذا وجد أن خبرة السنوات السابقة تشير إلى عدم تحصيل ٦٪ من أرصدة العملاء البالغ رصيدهم الإجمالي لهذه السنة ٧٠٠٠٠ دينار، فإن تحديد المخصص المطلوب يتم بضرب النسبة (٦٪) في رصيد إجمالي العملاء للحصول على قيمة المخصص أي ٧٠٠٠٠×٦٪=٤٢٠٠ دينار.

### ٣- تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء:

تقوم طريقة تحديد أعمار حسابات العملاء على الدراسة التفصيلية لرصيد حساب كل عميل من العملاء ومعرفة حركة وإتجاهات الرصيد خلال الفترة المحاسبية، ومن ثم يتم تحليل أرصدة العملاء إستناداً إلى السياسة الإئتمانية وشروط الإئتمان. وعلى ضوء ذلك يحدد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء هي ثلاثة أشهر، فتجري على ضوء ذلك دراسة وتحليل أرصدة العملاء إلى فئات وفق الجدول التالي:

| اسم العميل | الرصيد | مدة الارصدة (بالاشهر) | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من ٣ | من ٣ إلى ٦ | من ٦ إلى ٩ | اكثر من ٩ |
| خليفة مصباح | ٧٠٠ | | ٧٠٠ | | |
| عبد الباسط مانه | ٣٥٢٠ | ٣٢٥٠ | | | |
| طارق العواملة | ١٢٢٠ | ١٢٢٠ | | | |
| سعود أبو قرين | ٤٢٥٠ | | | | ٤٢٥٠ |
| نور الدين الرقيعي | ٨٥٠ | | | ٨٥٠ | |
| نوري برشان | ٦٠٠ | | ٦٠٠ | | |
| المجموع (افتراضي) | ٨٠٠٠٠ | ٦٤٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٤٠٠٠ |
| احتمال التحصيل | | ١٠٠٪ | ٩٠٪ | ٥٠٪ | ١٠٪ |

وعلى أساس معطيات الجدول السابق واستناداً لخبرة السنوات السابقة يتم تحديد احتمالات تحصيل الديون حيث يطلق على الديون التي يكون احتمالها ١٠٠٪ بالديون الجيدة، والديون التي يكون احتمال تحصيلها ٥٠٪ ديون عادية، أما الديون التي يقل احتمال تحصيلها عن ٥٠٪ فتسمى بالديون الرديئة. ولتحديد المخصص من النسب السابقة يتم عن طريق ضرب كل فئة من الفئات في المتمم الحسابي لاحتمال التحصيل كما هو موضح بالجدول التالي [١]:

| الفئة | القيمة | احتمال التحصيل | احتمال عدم التحصيل | مقدار المخصص |
|---|---|---|---|---|
| | دينار | | | دينار |
| الأولى | ٦٤٠٠ | ١٠٠٪ | صفر | صفر |
| الثانية | ٩٠٠٠ | ٩٠٪ | ١٠٪ | ٩٠٠ |
| الثالثة | ٣٠٠٠ | ٥٠٪ | ٥٠٪ | ١٥٠٠ |
| الرابعة | ٤٠٠٠ | ١٠٪ | ٩٠٪ | ٣٦٠٠ |
| المجموع | ٢٢٤٠٠ | | | ٦٠٠٠ |

وعلى ضوء الجدول السابق يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار ٦٠٠٠ دينار، مع ملاحظة أن رصيد المخصص بموجب طريقة النسبة من صافي المبيعات الآجلة يكون تراكمياً أي أن المبلغ المستخرج كمخصص للديون المشكوك في تحصيلها لهذا العام لا يتم مقارنته مع رصيد السنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة فمثلاً لو كان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الظاهر ميزان المراجعة ٧٠٠ دينار ويراد عمل مخصص لهذه السنة بنسبة ١٠٪ من المبيعات الآجلة البالغ قيمتها ٨٥٠٠ دينار فيكون المخصص عبارة عن ضرب النسبة ١٠٪ في قيمة المبيعات الآجلة ٨٥٠٠ دينا ليساوي ٨٥٠ دينار والمبلغ الأخير يثبت به قيد تسوية بالكامل دون مراعاة الرصيد السابق ولذلك يصبح رصيد المخصص الجديد بعد التسوية ١٥٥٠ دينار، بينما الطريقتان السابقتين (الثانية والثالثة) تأخذ بنظر الاعتبار رصيد السنة السابقة. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن رصيد المخصص الذي يتكون كنسبة من المبيعات الآجلة يكون مرتبطاً بمبيعات السنة الذي كون فيها، أما المخصص المكون كنسبة مئوية من أرصدة العملاء أو عن طريق تحليل أعمار أرصدة العملاء فهو يرتبط برصيد إجمالي العملاء في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية الذي يتم تقيم أرصدة حسابات العملاء فيه [٢].

---

(١) د. عبد الحي مرعي: مصدر سابق، صفح ٥٥٥-٥٥٦.

(٢) المصدر السابق، صفحة ٥٥٧.

**مثال (٩):**

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى الشركات التجارية في ١٩٩٦/١٢/٣١: ٧٥٠٠ مدينون، ٩٥٠٠٠ مبيعات، ٣٠٠ ديون معدومة، ٤٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وعند الجرد أعدم دين قدره ٢٥٠ دينار.

والمطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة، وعلى القوائم المالية، وذلك وفق الطريقتين التاليتين:

أ- إحتساب المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة التي بلغت ٤٠٪ من قيمة المبيعات الإجمالية، ونسبة المخصص المراد عملها تعادل ١٠٪ من صافي المبيعات الآجلة.

ب- إحتساب المخصص بنسبة ٥٪ من رصيد حساب المدينين.

**الحل:**

**تمهيد الحل:**

المبيعات الآجلة = المبيعات الإجمالية × نسبة المبيعات الآجلة

= ٩٥٠٠٠×٤٠٪

= ٣٨٠٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة

= المبيعات الآجلة × نسبة المخصص

=٣٨٠٠٠ × ١٠٪ = ٣٨٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلهاكنسبة مئوية من رصيد المدينين = (٧٥٠٠-٢٥٠) × ٥٪ = ٣٦٢,٥ دينار

**الحل:**

بموجب طريقة النسبة المئوية من صافي المبيعات:

١- قيود اليومية في ١٢/٣١:

٢٥٠ من حـ/ ديون معدومة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

٤٣٥٠ من حـ/ الأرباح والخسائر أو (قائمة الدخل)

إلى مذكورين

٥٥٠حـ/ ديون معدومة

٣٨٠٠حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢- حسابات الأستاذ:

حـ / الديون المعدومة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | رصيد بالميزان | ٥٥٠ | من حـ/ أ.خ |
| ٢٥٠ | الى حـ/ المدينون | | |
| ٥٥٠ | | ٥٥٠ | |

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٢٠٠ | رصيد يظهر بالميزانية | ٤٠٠ | رصيد بالميزان |
| | | ٣٨٠٠ | من حـ/ أ. خ |
| ٤٢٠٠ | | ٤٢٠٠ | |

٣- القوائم المالية:

حـ/ أ . خ

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٥٠ | إلى حـ/ د. م | | |
| ٣٨٠٠ | الى حـ/ مخصصديون مشكوك فيها | | |

الميزانية

| | | |
|---|---|---|
| الاصول المتداولة: | | |
| المدينون | ٧٢٥٠ | |
| - مخصص ديون مشكوك فيها | ٣٨٠٠ | |
| | ٣٤٥٠ | |

الحل:

احتساب المخصص كنسبة مئوية من رصيد المدينين:

١- قيود اليومية في ١٢/٣١:

٢٥٠ من حـ/ الديون معدومة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

٢٧/٥ من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢٧/٥ الى جـ / أ. خ

٥٥٠ من حـ/ أ. خ

٥٥٠ الى حـ/ الديون المعدومة

## ٢- حسابات الاستاذ

حـ/ الديون المعدومة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | رصيد بالميزان | ٥٥٠ | من حـ/ أ.خ |
| ٢٥٠ | الى حـ/ المدينون | | |
| ٥٥٠ | | ٥٥٠ | |

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٧/٥ | الى حـ/ أ.خ | ٤٠٠ | رصيد بالميزان |
| ٣٦٢/٥ | رصيد بالميزانية | | |
| ٤٠٠ | | ٤٠٠ | |

حـ/المدينين

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٥٠٠ | رصيد بالميزان | ٢٥٠ | من حـ/ ديون معدومة |
| | | ٧٢٥٠ | رصيد بالميزانية |
| ٥٥٠ | | ٧٥٠٠ | |

## ٣- القوائم المالية:

حـ/ أ.خ

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٥٠ | الى حـ/ د.م | | |
| ٢٧/٥ | الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها | | |

الميزانية

| | | |
|---|---|---|
| الاصول المتداولة: | | |
| المدينون | ٧٢٥٠ | |
| - مخصص ديون مشكوك فيها | ٣٦٢/٥ | |
| | ٧١٢٧/٥ | |

### ثانياً: أوراق القبض:

تمثل أوراق القبض تعهداً كتابياً موقع من قبل العميل بدفع مبلغ معين في تاريخ معين وذلك سداداً لقيمة خدمات أو أصول تم نقل ملكيتها الى العميل. وهي بذلك تعتبر وسيلة من الوسائل لتسوية الحسابات الناشئة بين المدين والدائن. ويتم التعبير عن أوراق القبض التي تملكها الوحدة الاقتصادية والتي لم تستحق في تاريخ اعداد الحسابات الختامية والميزانية بالقيمة الأسمية. وهذه القيمة تمثل ديوناً للوحدة الاقتصادية طرف الغير. فهي لهذا تعتبر من الحسابات المدينة، وهي كبقية الديون الأخرى قد تتعرض الى احتمال عدم تحصيلها واعتبارها ديوناً معدومة أو مشكوكاً في تحصيلها . وأوراق القبض هي أحد أشكال الأوراق التجارية التي تنقسم الى نوعين هما:

١- الكمبيالة .

٢- السند الأذني.

ويعرف القانون التجاري الكمبيالة بأنها «أمر بالدفع يصدر من الدائن الى المدين يأمره فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لأمر الساحب أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد».

وهي بذلك (أي أوراق القبض) تمثل حقاً يستطيع مالكها من قبض قيمتها في تاريخ استحقاقها ، وقد يكون مالكها لها إما المستفيد الأصلي أو المظهر له. ويعتبر الحصول على الورقة التجارية بمثابة تحويل للدين من حساب شخصي الى حساب غير شخصي ثابت بورقة تجارية، أي انها عملية تغيير في هيكل أصول الوحدة الاقتصادية.

### معالجة العمليات الخاصة بأوراق القبض:

هناك العديد من العمليات المالية الخاصة بأوراق القبض والتي تشمل أيضاً السند الأذني ومن بين هذه العمليات الحالات التالية:

### معالجة العمليات الخاصة بأوراق القبض:

هناك العديد من العمليات المالية الخاصة بأوراق القبض والتي تشمل أيضاً السند الأذني ومن بين هذه العمليات الحالات التالية:

١- العمليات التي تتم عند استحقاقها وتحصيل قيمتها مباشرة أو عن طريق البنك.

٢- العمليات التي تتم قبل تاريخ الاستحقاق، وتشمل الحالات التالية:

أ - تحويل الورقة (تظهيرها) لشخص آخر.

ب - تحصيل قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق.

جـ - خصمها (قطعها أو بيعها) لدى البنوك.

٣- العمليات التي تتعلق برفض الورقة.

٤- العمليات التي تتعلق بتجديد الورقة.

وقبل الحديث عن المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات السابقة لا بد من التطرق الى كيفية نشوء الورقة التجارية، حيث أنها تنشأ من تعامل الوحدة الاقتصادية مع عملاءها بطريقة البيع الآجل (النسيئة)، أي البيع للعملاء دون استلام الثمن نقداً، وبدلاً عن استلام الثمن نقداً يتم استلام ورقة تجارية تستحق كما ذكرنا سابقاً في تاريخ لاحق. وبذلك يتحول الدين الشخصي الى دين ثابت بورقة قبض.

**مثال (١٠):**

في ١/١/١٩٩٦م باعت شركة الهناء التجارية بضاعة الى الجمعية التعاونية الاستهلاكية في حي الأندلس بمبلغ ٢٥٠٠ دينار. وفي نفس اليوم سحبت شركة الهناء كمبيالة على الجمعية بقيمة الدين تستحق في ١/٣/١٩٩٦م.

**والمطلوب:**

١- اثبات قيود اليومية الخاصة بالعمليات السابقة بدفتريومية شركة الهناء بتاريخ ١/١.

٢- اثبات قيود اليومية التي اجريت في ١/٣ اذا قامت الجمعية التعارنية الاستهلاكية في حي الأندلس من تسديد قيمة الورقة نقداً.

**الحل:**

**قيود اليومية:**

٢٥٠٠ من حـ/ المدينون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية

٢٥٠٠ الى حـ/ المبيعات ١/١/١٩٩٦م

٢٥٠٠ من حـ/ أوراق القبض ١/١/١٩٩٦م

٢٥٠٠ الى حـ/ المدينون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية

٢٥٠٠ من حـ/ الخزينة ١/٣/١٩٩٦م

٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق القبض

ومن حل المثال السابق يمكن اثبات الملاحظات التالية:

١- عند نشوء الدين بتاريخ ١/١ تم اثباته في دفاتر يومية شركة الهناء كحساب شخصي بذمة الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس.

٢- عند سحب الورقة التجارية تم تحويل الدين الشخصي الى دين غير شخصي ثابت بورقة تجارية. والذي يؤثر على هيكلية أصول شركة الهناء التجارية، حيث يتم الغاء حساب المدينين بالدفاتر ويظهر بدلاً عنه حساب أوراق القبض.

وورقة القبض بالنسبة للبائع تعتبر ورقة دفع للمشتري وهي التزام عليه بتسديد قيمتها بتاريخ استحقاقها . ولو قمنا بتسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس نلاحظ ظهور القيود التالية:

٢٥٠٠ من حـ/ المشتريات ١٩٩٦/١/١

٢٥٠٠ الى حـ/ الدائنون - شركة الهناء التجارية

٢٥٠٠ من حـ/ الدائنون - شركة الهناء التجارية ١٩٩٦/١/١

٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق الدفع

٢٥٠٠ من حـ/ أوراق الدفع ١٩٩٦/٣/١

٢٥٠٠ الى حـ/ الدائنون - شركة الهناء التجارية

ومن القيود الظاهرة بدفاتر يومية الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس يتضح لنا مايلي:

١- الورقة التجارية تعتبر ورقة قبض للبائع وورقة دفع للمشتري.

٢- حساب أوراق القبض مديناً، وحساب أوراق الدفع دائناً.

٣- تظهر أوراق القبض بالميزانية في نهاية السنة المالية بجانب الأصول ضمن فقرات الأصول المتداولة، أما أوراق الدفع فتظهر بجانب الخصوم ضمن فقرات الخصوم المتداولة.

**تحصيل قيمة الورقة عن طريق البنك:**

عند اختلاف مكان دفع الورقة عن مكان حاملها، أو في حالة وجود حساب لحامل الورقة لدى أحد البنوك، فانه (أي حامل الورقة) يستطيع أن يحصل قيمة الورقة لقاء عمولة يطلق عليها عمولة التحصيل. ففي حالة توسيط البنك بتحصيل قيمة الورقة فان حاملها يقوم بارسالها للبنك خلال مدة كافية ليتسنى للبنك مطالبة المدين في تاريخ الاستحقاق وعند تحصيل قيمتها، يقوم

البنك باعلام المستفيد بذلك وعلى ضوء اشعار البنك يسجل الدائن بدفاتره القيد التالي:

من حـ/ أوراق القبض

الى مذكورين

حـ/ البنك

حـ/ عمولة التحصيل

**خصم الورقة التجارية لدى البنك :**

المقصود بعملية خصم الورقة التجارية لدى البنوك هو بيعها للبنك، وخصوصاً عندما تقدم البنوك التجارية مثل هذه الخدمات لعملائها، فعندما يقبل البنك الورقة على سبيل الخصم فانه مقابل ذلك يدفع له مبلغاً معيناً يكون معادلاً لقيمتها في تاريخ الاستحقاق وهذه القيمة عبارة عن القيمة الاسمية للورقة مضافاً اليها الفائدة المستحقة حتى تاريخ الاستحقاق مطروحاً منها عمولة الخصم. وعندما تستحق الورقة يقوم البنك بتحصيل قيمتها من الدين لتسوية ما دفعه لحامل الورقة.

**مثال (١):**

بفرض أن شركة الهناء التجارية خصمت الكمبيالة التي لديها والمسحوبة على الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس قبل تاريخ استحقاقها. وقد احتسب البنك عمولة خصم ١٪ من قيمة الكمبيالة، وأنه في تاريخ الاستحقاق سددت الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس قيمة الكمبيالة.

**المطلوب:**

اثبات العمليات السابقة بدفاتر كل من شركة الهناء التجارية والجمعية التعاونية الاستهلاكية بحي الأندلس.

**الحل:**

**١- دفاتر شركة الهناء التجارية:**

من مذكورين

٢٤٧٥ حـ/ البنك

٢٥ حـ/ مصاريف الخصم

٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق القبض

**٢- دفاتر الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس:**

أ - عندمـا يقـوم الدائن (شـركـة الهناء التجـارية) بخصم الورقـة لدى البنك فـان المدين (الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس) لا يثبت أي قيد بدفاتره، الا أنه يدفع قيمة الورقة بتاريخ الاستحقاق ويثبت القيد التالي:

٢٥٠٠ من حـ/ أوراق الدفع

٢٥٠٠ الى حـ/ الخزينة أو البنك

دفع قيمة الكمبيالة لشركة الهناء التجارية

وتجدر الاشارة الى أن هناك وسيلتان لخصم ورقة القبض، هما[١]

١- الخـصم بدون حق الرجـوع: وهذا يعني بيع الورقـة للبنك دون أن يكون له الحق بالرجوع الى الشخص الذي خصم الورقة لديه، بمعنى آخر أن البنك يتحمل المخاطرة في حالة امتناع المسحوب عليه من تسديد قيمة الورقة.

٢- الخصم بحق الرجوع: ويعني أن البنك الذي خصمت لديه الورقة له الحق بالرجوع على الشخص الذي قام بخصم الورقة واستحصال قيمتها في حالة امتناع المسحوب عليه من دفع قيمة الورقة بتاريخ الاستحقاق.

ويتم الافصاح عن قيمة الورقة المخصومة (بحق الرجوع) لدى البنك في قائمة المركز المالي مطروحة من أوراق القبض الظاهرة ضمن الأصول المتداولة وبالصورة التالية:

**قائمة المركز المالي**

**لشركة الهناء التجارية**

| | | |
|---|---|---|
| الاصول المتداولة: | | |
| أوراق قبض | ٢٥٠٠ | |
| أوراق قبض مخصومة لدى البنك | (٢٥٠٠) | |

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢٢٢.

**دفع قيمة الورقة التجارية قبل تاريخ الاستحقاق:**

عندما يتوفر المال الازم للشخص الذي سحبت عليه ورقة تجارية قد يقوم بتسديد قيمتها قبل تاريخ استحقاقها ليستفاد من المزايا الناجمة عن هذه العملية والمتمثلة بالخصم الذي يقدمه المستفيد (الدائن)، ويعتبر هذا الخصم خسارة بالنسبة للدائن وربحاً بالنسبة للمدين، ولذلك فانه يعالج معالجة خصم تعجيل الدفع (النقدي).

فلو فرضنا ان الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس سددت قيمة الورقة التجارية المسحوبة عليه من قبل شركة الهناء التجارية قبل تاريخ استحقاقها بشهر وتحصلت نتيجة ذلك على خصم ٢٪ من قيمة الورقة، ففي هذه الحالة تظهر القيود التالية في دفاتر الطرفين:

**شركة الهناء التجارية:**

من مذكورين

٢٤٥٠ حـ/ النقدية

٥٠ حـ/ خصم مسموح به

٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق القبض

**الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس:**

٢٥٠٠ من حـ/ أوراق الدفع

الى مذكورين

٢٤٥٠ حـ/ النقدية

٥٠ حـ/ الخصم المكتسب

**رفض الورقة:**

في حالة رفض المسحوب عليه الورقة من تسديد قيمتها بتاريخ الاستحقاق، فان الدائن يقوم برفع دعوى قضائية ضد المدين ويتحمل لقاء ذلك بعض المصاريف القضائية والتي يطلق عليها مصاريف الاحتجاج (البروتستو).

فلو فرضنا بالمثال السابق ان الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس في تاريخ الاستحقاق امتنعت عن تسديد قيمة الورقة مما اضطر شركة الهناء من رفع دعاوى لدى المحاكم المختصة وتحملت نتيجة ذلك مصاريف احتجاج قدرها ٢٥ ديناراً، لذلك تقوم شركة الهناء باثبات القيد التالي:

٢٥٢٥ من حـ/ المدينون – الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس

الى مذكورين

٢٥٠٠ حـ/ أوراق القبض

٢٥ حـ/ النقدية (مصروف احتجاج)

ونتيجة المحادثات بين الدائن والمدين إما أن يضطر المدين من تسديد قيمة الورقة وكافة المصاريف الناجمة عن اقامة الدعاوي أو قد يتم تجديد الورقة القديمة بورقة جديدة وبقيمة جديدة تشمل (قيمة الورقة السابقة + مصاريف الاحتجاج + فوائد التأخير).

# أسئلة وتمارين الفصل السابع

(أ) أكمل العبارات التالية:

- حسابات المدينين التجارية تمثل جميع .................. الناشئة عن تعاملهم مع الوحدة الاقتصادية.

- حسابات المدينين غير التجارية تمثل الالتزامات النقدية التي تنشأ طرف الغير حيال الوحدة الاقتصادية عن عمليات مختلفة ومتنوعة ومن أمثلتها:

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

- يكون الدين أصلاً متداولاً اذا كان ................ فإذا استحق الدين وفق المعيار السابق يعتبر أصلاً متداولاً.

- المشكلة الأساسية في تقييم حسابات المدينين وأوراق القبض قصيرة الأجل تتركز بالدرجة الأولى على ................

- عند تسجيل المتحصلات في السجلات المحاسبية لابد من مراعاة ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١-

٢-

٣-

- تنشأ حسابات المدينين من مزاولة الوحدة الاقتصادية عملية ..........

- يتمثل الخصم النقدي في .............. من السعر المحدد للبيع.

- الخصم التجاري عبارة عن ......................

- لبعض المحاسبين آراء مختلفة في الخصم النقدي، فالبعض منهم يرى فيه ................ والبعض الآخر يرى أنه ..................

- ان طريقة صافي المبيعات احدى الطرق المتبعة لاستخراج الخصم المسموح به الا أن هذه الطريقة لا يتم استخدامها في الحياة العملية وذلك...................

(٢) كيف تفرق بين الأصول المتداولة والأصول طويلة الآجل (الثابتة) اذكر أمثلة على كل نوع منهما.

(٣) ما الفرق بين الخصم النقدي والخصم التجاري. حددها مع ايراد امثلة محاسبية لتوضيح ذلك.

(٤) ما المقصود بالديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة، وكيف يتم معالجة كل منها محاسبياً.

(٥) يتم معالجة الديون المشكوك في تحصيلها بطريقتين رئيسيتين تحدث عنهما مع ايراد أمثلة محاسبية لكل منهما.

(٦) ظهرت الأرصدة التالية ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة النور التجارية وذلك في ٣١/١٢/ ١٩٩٦م : ٧٥٠٠ مدينون، ٥٠٠ ديون معدومة، ٤٥٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وفي نهاية السنة المالية (عند الجرد) أعدم دين قدره ٢٥٠ ديناراً.

المطلوب:

١- اجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وحساب الديون المعدومة، وحساب المدينين. مع بيان أثر العمليات السابقة على قائمتي الدخل والمركز المالي في نهاية الفترة المالية. وذلك في ظل الفروض المستقلة التالية:

أ - عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في سنة ١٩٩٥م ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ١٩٩٦م بنسبة ٥٪ من رصيد المدينين.

ب - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

جـ - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٣٪ من رصيد المدينين.

د - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

(٧) في ١٩٩٦/١٢/٣١م وعند اعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات التجارية كون مخصص للديون المعدومة بمبلغ ١٤٠٠ دينار وذلك لمقابلة خسارة مؤكدة نتيجة افلاس العميل نوري الرقيعي. وخلال سنة ١٩٩٧م تم اعدام ١٠٠٠ دينار من ديون العميل السابق، وحصل المبلغ المتبقي نقداً.

**المطلوب:**

اجراء قيود اليومية اللازمة في سنتي ١٩٩٦و ١٩٩٧م. وبيان أثرها على الحسابات المختصة.

(٨) الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة لشركة البهجة التجارية وذلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م : ١٥٠٠٠ مدينون، ١٩٠٠٠٠ مبيعات، ٦٠٠ ديون معدومة، ٨٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وعند الجرد أعدم دين قدره ٥٠٠ دينار.

**والمطلوب :**

١- اجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة، وعلى القوائم المالية في ١٩٩٦/١٢/٣١م . باستخدام الطريقتين التاليتين وبشكل مستقل:

أ - طريقة المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة. علماً ان المبيعات الآجلة بلغت ٣٠٪ من قيمة المبيعات الاجمالية، وبناء على قرار مجلس ادارة الشركة تكون نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١٠٪ من صافي المبيعات الآجلة.

ب - احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٥٪ من رصيد المدينين.

(٩) باعتبارك محاسباً في احدى الشركات وكانت حسابات الأستاذ الفرعية للعملاء في ١٩٩٦/١٢/٣١م تشير الى الأرصدة التالية:

| اسم العميل | الرصيد | مدة الأرصدة (بالأشهر) |
|---|---|---|
| محمد خليفة | ٢٥٠٠٠ | من ٣ الي ٦ أشهر |
| صالح رمضان | ١٢٠٠٠ | أقل من ٣ أشهر |
| رمضان السائح | ١١٠٠٠ | أقل من ٣ أشهر |
| عبد الباسط | ١٣٥٠٠ | من ٦ الى ٩ أشهر |
| سعيد المصراتي | ١٧٠٠٠ | أكثر من ٩ أشهر |
| البهلول السحيري | ٤٠٠٠ | أكثر من ٩ أشهر |
| سعود المهدوي | ٣٠٠٠ | من ٣ الى ٦ أشهر |

**المطلوب:**

أ – تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باستخدام البيانات السابقة.

ب – اجراء القيود اللازمة في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

(١٠) علل ما يأتي باختصار:

– تنشأ الأوراق التجارية في الحياة العملية عن طريق التعامل بالأجل.

– لجوء المستفيد من الأوراق التجارية لخصمها لدى البنوك.

– تحصيل قيمة الورقة التجارية عن طريق البنوك.

– تغير هيكل الأصول عند تحويل حسابات المدينين الى حسابات غير شخصية.

– تحمل البنوك مخاطر امتناع الشخص المسحوب عليه الورقة التجارية في حالة خصم الورقة لدى البنك.

– عدم تحمل البنك مخاطر امتناع الشخص المسحوب عليه الورقة التجارية في حالة خصم الورقة لدى البنك.

(١١) كيف يتم الافصاح عن أوراق القبض المخصومة بقائمة المركز المالي في نهاية الفترة التجارية.

(١٢) في ١٩٩٦/١/١ باعت شركة الابتسامة التجارية بضاعة الى العميل سعود أبو قرين بمبلغ ٧٥٠٠ دينار وبخصم تجاري ١٠٪.

في تاريخه سحبت شركة الابتسامة كمبيالة على العميل سعود أبو قرين حق ١٩٩٦/٣/١م قبلها العميل فوراً.

**المطلوب** : اثبات العملية السابقة في كل من دفاتر الساحب المسحوب عليه في ظل الفروض المستقلة التالية:

أ- في ١٥/ ١٩٩٦/١ خصمت شركة الابتسامة الورقة المسحوبة على العميل سعود أبو قرين لقاء عمولة خصم ١٠٪ من قيمة الورقة.

ب - في تاريخ الاستحقاق سدد العميل قيمة الورقة فوراً.

جـ - أرسلت الورقة الى البنك للتحصيل وبتاريخ الاستحقاق سدد العميل الورقة فوراً وقد أضيف مبلغها الى الحساب الجاري لشركة الابتسامة بعد أن احتسب البنك عمولة تحصيل ١٠ دينار.

د- رفض العميل تسديد قيمة الورقة الى البنك بتاريخ الاستحقاق علماً أن الاتفاق بين البنك وشركة الابتسامة عند خصم الورقة كان ينص على تحمل البنك جميع المخاطر الناجمة عن امتناع العميل سعود أبو قرين عن التسديد.

هـ - رفض العميل سعود أبو قرين تسديد الورقة ( في حالة بقاء الورقة لدى شركة الابتسامة) مما أضطرها الى رفع دعوى احتجاج لدى المحكمة المختصة كلفتها مصاريف ٢٥ ديناراً.

# الفصل الثامن
# المخـــزون السِلعي

## أهمية المخزون السلعي وأثره على قياس الربح:

يعتبر المخزون السلعي من أكثر الاصول المتداولة أهميه من حيث ضخامة قيمته بالمقارنة مع الاصول الاخرى، بالاضافة الى أن حدوث أي خطأ في تحديد قيمته ستؤدي الى اخطاء في تحديد مجموع الاصول المتداولة ومجموع حقوق الملكية، كما أن هذا الخطأ سينسحب على أرقام اساسية في قائمة الدخل مثل تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافي الربح. كما أن خطأ تقيم المخزون السلعي في فترة معينة سوف يؤثر على الفترات اللاحقة باعتبار ان المخزون السلعي في أخر المدة في فترة معينة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة التالية وبالتالي فان قيمة الدخل للفترة التالية، ستكون غير صحيحة بمقدار الخطأ الذي يحدث في تحديد قيمة آخر المدة في الفترة السابقة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن ان ندرك أهمية دراسة المخزون السلعي من حيث طرق تقييمه وتأثير ذلك على تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي في تاريخ معين، لأن أثر الخطأ في تقيم المخزون السلعي وكما ذكرنا سوف تمتد الى عناصر أخرى أساسية، وأنه سوف يؤدي الى:

١- اظهار صافي الربح بأعلى من حقيقة وذلك عندما يتم تقيم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى من قيمته الحقيقية.

٢- اظهار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقيم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى من حقيقته.

٣- اظهار صافي الربح بأعلى من قيمته عندما يظهر المخزون السلعي أول المدة بأقل من قيمته الحقيقية.

٤- اظهار صافي الربح بأقل من حقيقته عندما يظهر المخزون السلعي أول المدة بأكثر من حقيقته.

والمثال التالي يوضح أثر الخطأ في تقيم المخزون السلعي على رقم صافي الأعمال وقائمة المركز المالي، وذلك اذا فرضنا أولاً ان المخزون السلعي آخر المدة في احدى المنشآت التجارية ظهر بقوائم الجرد بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار خلافاً لقيمته الحقيقة البالغة ٣٥٠٠٠ دينار، وعليه فان هذا الخطأ سوف يؤدي الى:

أ - يكون صافي الربح في نهاية الفترة التجارية بأقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠دينار.

ب - تكون الأصول المتداولة والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

جـ - تكون حقوق الملكية والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

د- يكون مخزون أول المدة للفترة التالية أقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

واذا فرضنا ثانياً ان المخزون السلعي آخر المدة كان مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار وفق قوائم الجرد وقيمته الحقيقية ٣٠٠٠٠ دينار، لذلك سيؤدي هذا الخطأ الى :

أ- يكون صافي الربح في نهاية الفترة المالية بأعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

ب - تكون الأصول المتداولة أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

جـ - تكون حقوق الملكية أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

د - يكون المخزون السلعي أول المدة للفترة التالية أعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

مما تقدم يمكن أن نتوصل الى أن تحديد قيمة المخزون السلعي أول المدة يعتبر أساس تحديد تكلفة البضاعة المباعة والذي يؤثر أيضاً على تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع والذي يمتد أثره على قيمة ذلك الجزء غير المباع من المخزون السلعي.

### الافصاح عن المخزون السلعي:

تختلف عناصر المخزون السلعي من وحدة اقتصادية الى أخرى، وأساس هذا الاختلاف يرتبط بطبيعة العمل الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية ولذلك نجد ان عناصر المخزون السلعي في المنشأة التجارية يختلف عن عناصره في المنشأة الصناعية. لأن المنشأة التجارية هدفها من شراء السلع هو لاعادة بيعها للجمهور المستهلك بالجملة أو التجزئة لتحقيق ربح من وراء ذلك. وعادة تقوم بعملية بيع السلع المشتراه دون ادخال أي تغييرات في مواصفاتها. ولذلك يظهر

المخزون السلعي بصورة سلع جاهزة للبيع. أما في المنشأة الصناعية فيوجد ثلاثة أنواع من المخزون السلعي هي: مخزون المواد الأولية، ومخزون تحت التصنيع، ثم مخزون البضاعة تامة الصنع. وقد يكون هناك حساب رابع للمخزون السلعي في بعض المنشآت الصناعية وهو حساب مواد ومهمات مستخدمة في عمليات الانتاج مثل وقود تشغيل الماكينات، ومهمات التنظيف، ومواد أخرى لا تعتبر مواد أولية لازمة لاتمام عمليات التصنيع. الا أنه وبغض النظر عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية فان المخزون السلعي يعتبر من عناصر الأصول المتداولة الذي ينتظر أن يتحول الى نقدية خلال الفترة التجارية أو الفترة التي تليها، وهو على هذا الأساس يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول. وفيما يلي طريقة عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي لشركة صناعية:

**قائمة المركز المالي لشركة الجرارات الزراعية**

**في ٣١/١٢/١٩٩٦م**

**الأصول المتداولة:**

| | |
|---|---|
| المخزون السلعي: | ٢٥٠٠٠٠ |
| السلع الجاهزة | ١٥٠٠٠٠ |
| السلع تحت التصنيع | ٢٠٠٠٠٠ |
| المواد الأولية | ١٠٠٠٠٠ |
| مهمات صناعية | ٧٠٠٠٠٠ |

أما في المنشأة التجارية فيتم عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي كما يلي:

**قائمة المركز المالي لشركة البسمة التجارية**

**في ٣١/١٢/١٩٩٦م**

**الأصول المتداولة:**

| | |
|---|---|
| المخزون السلعي | ٧٥٠٠٠ دينار |

لاحظ من العرض الجزئي لقائمتي المركز المالي للشركة الصناعية والتجارية السابقتين، أن المخزون السلعي في الشركة الصناعية يظهر بقائمة المركز المالي بشكل مفصل شامل جميع عناصره، أما في الشركة التجارية ونظراً لوجود حساب واحد للمخزون السلعي فان رصيده يظهر رقم واحد بقائمة المركز المالي ضمن عناصر الأصول المتداولة الأخرى.

**نظام الجرد الدوري والجرد المستمر:**

يوجد نظامين لجرد المخزون السلعي هما: الجرد الدوري، والجرد المستمر، ويختلف كل منهما عن الاخر في المعالجة المحاسبية لهذا العنصر، وسنقوم فيما بعد بتوضيح الطريقتين مع بيان أثرهما على قيود اليومية.

**نظام الجرد الدوري:**

بموجب هذا النظام يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى باسمه (حساب المشتريات) ويسجل فيه تكلفة البضاعة المشتراة خلال الفترة التجارية، علي أن يتم تسجيل المخزون السلعي في أول المدة بحساب مستقل يقفل في نهاية الفترة مع حساب المشتريات بقائمة الدخل (أو حساب المتاجرة) وذلك بهدف تحديد تكلفة البضاعة المباعة. أما رصيد المخزون آخر المدة فيبقي حسابه مفتوحاً حتى بداية السنة المالية الجديدة ليكون حساب المخزون أول المدة للفترة التالية.

ويتم استخدام نظام الجرد الدوري في الغالب في الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بسلع متنوعة ومتعددة وبأسعار منخفضة والتي لا تساعد طبيعة عملها على مسك سجلات محاسبية وفق نظام الجرد المستمر لما يتطلبة ذلك من تكلفة وجهد، ومن أمثلة الوحدات الاقتصادية التي تتبع نظام الجرد الدوري الصيدليات ومنشآت بيع العدد والأدوات الصغيرة.

ولتحديد تكلفة البضاعة المباعة وفق نظام الجرد الدوري يتم استخدام الصيغة التالية:

بضاعة أول المدة + مشتريات الفترة – بضاعة آخر المدة

**مثال (١) :**

من البيانات التالية استخراج تكلفة البضاعة المباعة:

بضاعة أول المدة ٢٥٠٠٠ دينار، مشتريات خلال الفترة ٧٠٠٠٠٠ دينار، وقدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار.

**والحل:**

| | |
|---|---|
| بضاعة أول المدة | ٢٥٠٠٠٠ دينار |
| + المشتريات خلال الفترة | ٧٠٠٠٠ |
| تكلفة البضاعة المتاحة للبيع | ٩٥٠٠٠ |
| – بضاعة آخر المدة | (٣٥٠٠٠) |
| تكلفة البضاعة المباعة | ٦٠٠٠٠ دينار |

**نظام الجرد المستمر:**

بمقتضي نظام الجرد المستمر تسجل المشتريات والبضائع المباعة وتكلفة السلع التي يتم ترحيلها للانتاج في حساب المخزون السلعي، ونتيجة لوجود حساب واحد لكافة أنواع البضائع وفق هذا النطام فلذلك لايستدعي استخدام حساب خاص لتسجيل المشتريات، على أن يتم فتح حساب خاص لتكلفة البضاعة المباعة يسمى باسمه يهدف تسجيل تكلفة المبيعات من السلع خلال الفترة، وعادة يتم استخدام نظام الجرد المستمر في الوحدات الاقتصادية التي تتميز بتعاملها في السلع المرتفعة الاثمان والمعمرة لفترات طويلة كمنشأت بيع السيارات والأجهزة المنزلية كالثلاجات ومكيفات الهواء والأجهزة المرئية (التليفزيونات) وغيرها. ومن متطلبات نظام الجرد المستمر مسك بطاقات صنف لكل نوع من أنواع البضائع أو المواد التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية، توضح فيها كمية وتكلفة ما يتم شراؤه، وكمية وتكلفة ما يتم بيعه، وكمية وتكلفة الرصيد المتبقي عند اتمام كل من هذه العمليات. ويمكن أن تأخذ بطاقة الصنف الشكل التالي (البيانات الواردة في الشكل افتراضية):

| التاريخ | الوارد | | | الصادر | | | الرصيد | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | الكمية | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية | الكمية | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية | الكمية | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية |
| ٥/١ | ١٠٠ | ٢٠ | ٢٠٠٠٠ | | | | ١٠٠ | ٢٠ | ٢٠٠٠ |
| ١٠/١٠ | ٢٠٠ | ٢٠ | ٤٠٠٠ | | | | ٣٠٠ | ٢٠ | ٦٠٠٠ |
| ١١/٣٠ | | | | ١٥٠ | ٢٠ | ٣٠٠٠ | ١٥٠ | ٢٠ | ٣٠٠٠ |

وما دام نظام الجرد المستمر يوفر البيانات المتعلقة بالمخزون السلعي بشكل مستمر، لذلك يمكن معرفة المخزون في أي وقت تظهر الحاجة اليه دون أن يستدعي ذلك للقيام بالجرد الفعلي، الا أن هذا لا يعني عدم القيام بالجرد الفعلي اطلاقاً حين اتباع الجرد المستمر بل يجب القيام به مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من صحة البيانات المثبتة بالسجلات حيث يتم مطابقة رصيد كل صنف من أصناف البضائع المثبت في السجلات وبطاقات الاصناف الخاصة مع نتيجة الجرد الفعلي وعند وجود أي فرق بين بيانات السجلات ونتائج الجرد تجري قيود التسوية اللازمة لمعالجة هذا الفرق في حساب وسيط يطلق عليه حساب العجز أو الزيادة بالمخزون يقفل في نهاية السنة في قائمة دخل الفترة.

**مثال (٢):**

أسفرت نتيجة الجرد الفعلي التي قامت بها لجنة مختصة للمخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١م لاحدي الشركات على النتائج التالية:

| نوع السلعة | الكمية | تكلفة الوحدة | تكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|
| أ | ٢٠٠٠ | ١٠ | ٢٠٠٠٠ |
| ب | ٢٥٠٠ | ١٥ | ٣٧٥٠٠ |
| جـ | ١٥٠٠ | ١٢ | ١٨٠٠٠ |
| المجموع | | | ٧٥٥٠٠ |

وعند مطابقة الموجود الفعلي مع الدفاتر المحاسبية اتضح ما يلي:

| نوع السلعة | الكمية | تكلفة الوحدة | تكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|
| أ | ١٩٠٠ | ١٠ | ١٩٠٠٠ |
| ب | ٢٤٥٠ | ١٥ | ٣٦٧٥٠ |
| جـ | ١٥٠٠ | ١٢ | ١٨٠٠٠ |
| المجموع | | | ٧٣٧٥٠ |

**والمطلوب:**

١- تحديد كمية وقيمة النقص لكل صنف من الأصناف السابقة.

٢- تحديد القيمة الاجمالية للنقص.

٣- اجراء قيد التسوية اللازم في نهاية الفترة.

٤- اجراء قيد الاقفال.

٥- بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الاستاذ المختصة.

**الحل:**

١- كمية النقص حسب الأصناف:

النقص في السلعة (أ) = ٢٠٠٠ - ١٩٠٠ = ١٠٠ وحدة

النقص في السلعة (ب) = ٢٥٠٠ - ٢٤٥٠ = ٥٠ وحدة

٢- قيمة النقص لكل صنف:

قيمة النقص في السلعة (أ) = ١٠٠ وحدة × ١٠ دينار = ١٠٠٠ دينار

قيمة النقص في السلعة (ب) = ٥٠ وحدة × ١٥ دينار = ٧٥٠ دينار.

**٣- القيمة الاجمالية للنقص:**

= قيمة النقص في السلعة (أ) + قيمة النقص في السلعة (ب)

= ١٠٠٠ + ٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

(أو) مجموع التكلفة الاجمالية في قوائم الجرد- مجموع التكلفة الاجمالية في السجلات

= ٧٥٥٠٠ - ٧٣٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

**٤- قيد التسوية:**

١٧٥٠ من حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥٠ الى حـ/ المخزون السلعي

**٥- قيد الاقفال:**

١٧٥٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

١٧٥٠ الى حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

### ٦- حسابات الأستاذ المختصة

حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٧٥٠ | الى حـ/ المخزون السلعي | ١٧٥٠ | من حـ/ قائمة الدخل |
| ١٧٥٠ | | ١٧٥٠ | |

حـ/ المخزون السلعي

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٥٥٠٠ | رصيد ١٢/٣١ | ١٧٥٠ | من حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون |
| | | ٧٣٧٥٠ | رصيد يظهر بقائمة المركز المالي |
| ٧٥٠٠٠ | | ٧٥٥٠٠ | |

علماً ان العجز في المخزون السلعي يحمل على دخل الفترة كما هو موضح بالمثال السابق عندما يثبت بأن سبب ذلك ناجم من عدم تقصير امين المخزن كأن تكون بسبب ظروف قاهرة خارجة عن ارادته. أما اذا كان ذلك بسبب التقصير أو السرقة فإن الشخص المسؤول يتحمل قيمة النقص الذي يجب استرجاعها خلال الفترات اللاحقة، فاذا تم استرجاع قيمتها خلال الفترة وقبل عمل القوائم المالية يكون قيد التسوية بالصورة التالية:

١٧٥٠ من حـ/ النقدية

١٧٥٠ الى حـ/ العجز بالمخزون السلعي

أما اذا تم استرجاع قيمة النقص في المخزون السلعي بعد اعداد القوائم المالية وفي الفترة أو الفترات اللاحقة فيتم اثبات القيد التالي:

١٧٥٠ من حـ/ النقدية

١٧٥٠٠ الى حـ/ مخزون سلعي مسترجع

وفي نهاية الفترة المالية يتم اقفال حساب مخزون سلعي مسترجع بقائمة الدخل بموجب القيد التالي:

١٧٥٠ من حـ/ مخزون سلعي مسترجع

١٧٥٠ الى حـ/ قائمة الدخل

وفي حالة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنه يمكن معالجة النقص المحتمل بعمل مخصص عجز المخزون السلعي وذلك تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي. ويتم تقدير هذا المخصص كنسبة مئوية من اجمالي المخزون السلعي آخر المدة، أو يتم تقدير قيمته بناءاً على خبرة السنوات السابقة، ولذلك فاذا عمل مثل هذا المخصص في سنة من السنوات يجري القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل

الى حـ/ مخصص عجز المخزون السلعي

ويظهر حساب مخصص عجز المخزون السلعي في آخر المدة بقائمة المركز المالي مطروحاً من المخزون السلعي آخر المدة أو بفقرة مستقلة بجانب الخصوم ضمن بنود الاحتياطات والمخصصات. ويتم معاملة هذا المخصص كمعاملة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الرصيد الصافي للمدينين.

**مثال (٣):**

ظهرت ضمن ميزان المراجعة في ١٩٩٦/١٢/٣١م لاحدى الشركات التجارية الأرصدة التالية:

٢٥٠٠٠ مبيعات، ٥٠٠ مخصص عجز المخزون السلعي.

وعند الجرد اتضح ان رصيد المخزون السلعي آخر المدة قدر بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار، ويراد عمل مخصص عجز المخزون السلعي بنسبة ١٪ من قيمة المخزون السلعي آخر المدة.

**المطلوب:**

١- ايجاد قيمة المخصص في ١٩٩٦/١٢/٣١.

٢- اجراء قيود اليومية اللازمة.

٣- بيان أثر العملية السابقة على حسابات الأستاذ المختص والقوائم المالية.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

مخصص عجز المخزون السلعي = ٧٠٠٠٠ × ١٪ = ٧٠٠ دينار

٧٠٠ -٥٠٠ = ٢٠٠ دينار النقص في المخصص

**٢- قيود اليومية في ١٢/٣١:**

٢٠٠ من حـ/ مصروف عجز المخزون السلعي

٢٠٠ الى حـ/ مخصص عجز المخزون السلعي

**قيد الاقفال:**

٢٠٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

٢٠٠ الى حـ/ مصروف عجز المخزون السلعي

**٣- حسابات الأستاذ المختصة:**

حـ/ مخصص عجز المخزون السلعي

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ٧٠٠ | رصيد يظهر بقائمة المركز المالي | ٥٠٠<br>٢٠٠ | رصيد ١٢/٣١<br>من حـ/ قائمة الدخل |
| ٧٠٠ | | ٧٠٠ | |

حـ/ المخزون السلعي

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ٧٠٠٠٠ | رصيد بالميزان | | |

**٤- القوائم المالية**

قائمة الدخل

| البيان | المبلغ | |
|---|---|---|
| الى حـ/ مصروف عجز المخزون | ٢٠٠ | |

قائمة المركز المالي

| البيان | | |
|---|---|---|
| أصول متداولة<br>المخزون السلعي | ٧٠٠٠٠ | |
| مخصص عجز | ٧٠٠ | |
| | | ٦٩٣٠٠ |

ولتطبيق تطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من السجلات والدفاتر المحاسبية لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو الرقابة الفعالة على المخزون السلعي، ألا أن كثرة السجلات والدفاتر المحاسبية المستخدمة في نظام الجرد المستمر يفسر لنا عدم استخدامه من قبل المنشآت الصغيرة توفيراً للجهد والتكاليف مقابل فقدان فاعلية هذا النظام في الرقابة على مخزونها.

ولتوضيح الفرق بين نظامي الجرد الدوري و الجرد المستمر نورد المثال التالي لشركة الوادي التجارية:

المبيعات ٩٠٠ وحدة، تكلفة الوحدة ١٣ دنانير

رصيد المخزون السلعي في أول المدة ٤٥٠ وحدة، تكلفة الوحدة ٩ دنانير.

المشتريات ٩٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٨ دنانير.

رصيد المخزون السلعي في نهاية المدة ٣٥٠ وحدة، تكلفة الوحدة ٩ دنانير.

## نظام الجرد المستمر

**الشراء:**

٧٦٠٠ من جـ / المخزون السلعي

٧٦٠٠ الى حـ/ النقدية أو الدائنين

**البيع:**

١١٧٠٠ من حـ/ النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ الى حـ/ المبيعات

٨٥٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة

٨٥٠٠ الى حـ/ المخزون السلعي

**الاقفال:**

٣٢٠٠ من حـ/ الدخل

٣٢٠٠ الى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة

١١٧٠٠ من حـ/ المبيعات

١١٧٠٠ الى حـ/ الدخل

## نظام الجرد الدوري

**الشراء:**

٧٦٠٠ من حـ/ المشتريات

٧٦٠٠ الى حـ/ النقدية أو الدائنين

**البيع:**

١١٧٠٠ من حـ/ النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ الى حـ/ المبيعات

**الاقفال:**

٧٦٠٠ من حـ/ قائمة الدخل

٧٦٠٠ الى حـ/ المشتريات

٤٠٥٠ من حـ/قائمة الدخل

٤٠٥٠ الى حـ/ بضاعة أول المدة

٣١٥٠ من حـ/ بضاعة آخر المدة

٣١٥٠ الى حـ/ قائمة الدخل

## قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر

| البيان | | |
|---|---|---|
| مبيعات: | | ١١٧٠٠ |
| تكلفة البضاعة المباعة | | |
| بضاعة أول المدة | ٤٠٥٠ | |
| مشتريات | ٧٦٠٠ | |
| تكلفة البضاعة المتاحة للبيع | ١١٦٥٠ | |
| يطرح : بضاعة آخر المدة | ٣١٥٠ | |
| تكلفة البضاعة المباعة | | ٨٥٠٠ |
| مجمل الربح | | ٣٢٠٠ |

## قائمة الدخل وفق نظام الجرد الدوري

| البيان | |
|---|---|
| مبيعات: | ١١٧٠٠ |
| – تكلفة البضاعة المباعة | ٨٥٠٠ |
| مجمل الربح | ٣٢٠٠ |

## الخطوات الاجرائية لتقيم المخزون السلعي:

نادراً ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية المشتريات خلال الفترة، ولذلك فان المخزون السلعي إما أن يكون أكثر أو أقل من حاجة الوحدة الاقتصادية، ونتيجة لذلك لابد من توزيع تكاليف البضاعة المتاحة للبيع بين:

١- المخزون السلعي اخر المدة.

٢- البضاعة المباعة.

علماً أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع هي عبارة عن تكلفة المخزون السلعي في أول المدة مضافاً اليها تكلفة المشتريات أو تكلفة السلع التي تم انتاجها خلال الفترة. أما تكلفة البضاعة المباعة فهي تمثل تكلفة السلع المتاحة للبيع مطروحاً منها المخزون السلعي في نهاية الفترة المالية. وهذا ما أدى الى بروز مشكلتين أساسيتين هما:

١- تحديد كمية المخزون السلعي أول المدة.

٢- تسعير المخزون.

ولذلك تشمل اجراءات تقيم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات التالية:

أ - معرفة عناصر المخزون السلعي.

ب - معرفة عناصر تكلفة المخزون السلعي.

جـ - تدفق المخزون.

وفي الفقرات التالية سوف أقدم شرحاً مفصلاً لهذه العناصر كما يلي:

## عناصر المخزون السلعي:

يشمل المخزون السلعي كافة البضائع التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها. وتتضمن بالاضافة الى ذلك السلع والمواد الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولم تدخل المخازن حتى تاريخ الجرد، كما تشمل أيضاً البضائع الموجودة لدى الوكلاء كبضائع أمانة. والبضائع التي تم الاتفاق على شحنها للعملاء الا أنه والأسباب مختلفة لم تتمكن الوحدة الاقتصادية من شحنها.

ومن عناصر المخزون السلعي ما يلي:

### البضائع بالطريق:

يقصد بالبضائع بالطريق السلع تامة الصنع والنصف مصنعة والمواد الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها خلال الفترة المالية والتي لم تدخل فعلاً في مخازن الوحدة الاقتصادية.

والمشكلة الأساسية التي تثار عن البضائع بالطريق هي هل تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة أم لا، وهذا يتوقف على شروط تسليم البضاعة. فاذا كان الاتفاق بين البائع والمشتري ينص على تسليم البضاعة محل الشحن (F.O.B) يعني ذلك أن البائع يخلي مسئوليته في اللحظة التي يتم فيها شحن البضاعة وهي بالتالي تنتقل الى ملكية المشتري وعليه تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة. أما اذا كان شرط التسليم محل المشتري(CIF) ، والذي يعني انتقال ملكية البضاعة الى المشتري عند وصولها الى مخازنه أو ميناء المستورد ولهذا فان هذه البضائع لا تعتبر من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة. ولذلك عند تحديد ما اذا كانت البضاعة التي لا زالت في الطريق يجب أن تدخل في مخزون آخر المدة أم لا. يجب الرجوع الى شروط الاتفاق بين البائع والمشتري[١].

**بضائع الأمانة:**

تعتبر بضائع الأمانة احدى عناصر المخزون السلعي آخر المدة مادام لم يقم الوكيل ببيعها لحساب المؤكل. وهي بهذا المعنى عبارة عن بضائع تقوم الوحدة الاقتصادية بايداعها لدى جهة ثانية بغرض تصريفها لحسابها، ويطلق على المالك المؤكل ومن يقوم بتصريف البضاعة لحساب المؤكل بالوكيل. وبضاعة الأمانة من الوسائل التسويقية التي تلقي رواجاً كبيراً في الحياة العملية لمساهمتها في زيادة المبيعات. «يتم التعامل في بضائع الأمانة بواسطة نظام الوكالة حيث يقوم مالك البضاعة ويسمى الموكل (Consingee) بايداعها في حيازة شخص أخر يسمى الوكيل (Consigner) بهدف بيعها لحسابه ، وتقتصر التزامات الوكيل طبقاً لهذه العقود على استخدام الحنكة والعناية عند اتخاذ القرارات والاتفاقات التجارية اللازمة لبيع البضائع دون أي التزامات مادية أخرى. وعندما يتم بيع هذه البضائع، يقوم الوكيل بخصم العمولات والسمسرة المستحقة له وكذلك أي مصروفات متعلقة بالمعاملة من قيمة المبيعات وسداد المتبقي للوكيل»[٢].

وبناءً على ما تقدم تعتبر بضاعة الأمانة مملوكة للمؤكل قانوناً لحين بيعها من قبل الوكيل، وفي حالة عدم بيعها لابد من ادراجها ضمن محتويات المخزن السلعي آخر المدة، ويجري الإفصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل من الأصول المتداولة.

**طلبيات العملاء:**

قد يكون في نهاية الفترة التجارية العديد من الطلبيات التي ترد للوحدة الاقتصادية من العملاء للحصول على البضائع الا أنها لم تتمكن من شحنها اليهم. ولذلك فان هذه البضائع

---

(١) د. محمد عباس حجازي: مصدر سابق، صفحة ٥٢٩ .

(٢) دونالد كيسو، جيري ويجانت، مصدر سابق ، صفحة: ٢٥٣ -٢٥٤.

تعتبر من عناصر المخزون السلعي آخر المدة التي يجب ادارجها بقوائم الجرد والافصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون السلعي الأخرى. ويستثني منها فقط البضائع التي يتم ابقاؤها لدى الوحدة الاقتصادية بناءً على طلب من العميل(١).

**الجرد الفعلي للمخزون السلعي:**

يقصد بالجرد الفعلي للمخزون الحصر الفعلي لكمية كل صنف من اصنافه وتحديد القيمة الجزئية والاجمالية للأصناف المختلفة وذلك بعد تحديد الكمية المتبقية من كل نوع مضروبة في تكلفة الوحدة الواحدة وتسمى عملية تحديد الكميات المتبقية بالجرد الفعلي، أما تحديد قيمته فيطلق عليها بتسعير المخزون، ويتم الحصر الفعلي لكمية المخزون بواسطة العد والوزن حسب طبيعته، ويعتبر الجرد الفعلي احدى مقاييس المحاسبة الذي يسمى بالمقياس الطبيعي الذي سبق وأن تحدثنا عنه في الفصل الأول من هذا الكتاب. على أن يجري الجرد الفعلي للمخزون السلعي مرة واحدة على الأقل كل سنة وعلى وجه الخصوص عند اعداد القوائم المالية وما عادا ذلك فان هذه العملية تتم أيضاً عند التسليم والاستلام وفي فترات استبدال الأشخاص ذوي المسؤولية المادية في المخازن والمعارض، وبعد الكوارث الطبيعية، وتتم ايضاً بموجب اجراءات تحقيق الجهات القانونية (المحاكم) وفي حالات أخرى.

وفي جميع حالات الجرد يجب أن يتم بشكل مفاجيء . من قبل الفريق (اللجنة ) المكلف بعملية الجرد. الذي يقوم بالحصر الفعلي الشامل لكافة أصناف المخزون واثبات كميتها بقوائم تسمى بقوائم الجرد متضمنة مواصفات كل صنف منها وسعر الوحدة الواحدة، وعند الانتهاء من حصر البضاعة وادراجها في قائمة الجرد تبدأ عملية تسعير البنود في القائمة على أساس ثمن التكلفة.

وبعد الانتهاء من الحصر الفعلي وتسعير المخزون تجري مقارنة الرصيد الدفتري للبضائع مع الموجود الفعلي بموجب بيانات قوائم الجرد للوصول الى النتائج النهائية للجرد، ثم يتم التوقيع عليها من قبل أعضاء فريق الجرد ومصادقة الشخص الذي بعهدته البضائع الذي يفترض اذا لم يكن أحد أعضاء فريق الجرد ان يكون مرافقاً لهم عند الجرد. وبموجب نتائج الجرد يقدم الشخص ذو المسؤولية المادية توضيحاً عن سبب النقص أو الزيادة في المخزون عند وجودها.

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس : مصدر سابق ، صفحة ٥٦٣.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في هذا الصدد هو تجنب الحصر المزدوج لبعض عناصر المخزون أو السهو عن حصر بعض البنود الأخرى وكذلك الأخطاء التي تؤدي لنتائج غير دقيقة، ولملافات المحاذير السابقة يتم استخدام بطاقات يتم ترقيمها ترقيماً متسلسلاً لكل صنف من أصناف المخزون تملأ من قبل أحد أعضاء الفريق. وعند الانتهاء من عملية الجرد يتم نقل بيانات بطاقات الجرد الى قوائم الجرد التي تأخذ الشكل التالي:

| نوع البضاعة | رقم بطاقة الجرد | الكمية | تكلفة الوحدة | القيمة |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

## عناصر تكلفة المخزون السلعي:

يقصد بعناصر تكلفة المخزون السلعي، المصروفات والنفقات التي تحمل قيمتها على تكلفة المخزون السلعي المتمثلة بعناصر الكلفة التي لها علاقة مباشرة في عمليات الحصول على السلع ونقلها الى محل المشتري واذا كانت هناك عمليات انتاجية اضافية على السلع المشتراه فيضاف اليها كافة تكاليف الانتاج حتي تصبح السلعة جاهزة للبيع. ويمكن أن نحدد عناصر تكاليف المخزون السلعي بالمصروفات التالية:

١- سعر شراء السلع.

٢- مصروفات الشحن والتأمين على المشتريات.

٣- تكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللازمة لانتاج السلع.

ويمكن أن نضيف الى العناصر السابقة مصروفات ادارة المشتريات والمخازن والمصروفات الأخرى. الا أن صعوبة توزيع هذه المصروفات بين المصروفات الادارية ومصروفات المخزون السلعي فقد تم اعتبارها من المصروفات الايرادية التي تحمل بالكامل على دخل الفترة وتقفل في نهاية السنة بقائمة الدخل.

الا أن هناك نوعان من المصروفات لا يزال الجدل قائماً حولهما وهما[1]:

١- مصروفات التسويق Selling Expenses وهي جميع المصروفات اللازمة والضرورية لانتقال السلع من المنتج الى المستهلك، وهي بالتالي لازمة لاعداد السلع للبيع فلذلك يمكن معاملتها معاملة تكاليف المخزون السلعي الأخرى، كمصروفات النقل من المستودعات الى صالات العرض أو العملاء ومصروفات التعبيئة والتغليف لأن هذه المصروفات من الناحية العملية تضيف قيمة جديدة للسلع المنتجة (*).

٢- مصروفات الفوائد Interest Cost تعتبر هذه المصروفات ناجمة عن العمليات التمويلية للحصول على المخزون السلعي وهي بذلك لا يمكن اعتبارها من ضمن عناصر تكلفة المخزون وإنما تعتبر كمصروفات ايرادية تعالج معالجة مصروفات ادارة المشتريات والمخازن، كما أنه ليس من المحبذ الانخراط في العمليات الحسابية المطولة لتحميل المعاملات التجارية اليومية المتعددة بنصيبها من مصروفات الفوائد الضئيلة والتي لا تبرر المنفعة المتوقعة منها.

## تسعير المخزون السلعي:

يعتبر موضوع تسعير المخزون السلعي من المواضيع التي تدرس بشكل موسع في مادة المحاسبة، لكون المخزون السلعي أحد عناصر الأصول المتداولة الهامة والكبيرة بنفس الوقت بالاضافة لكونه من العناصر الرئيسية التي تحدد صافي ربح الفترة باعتبار البضاعة تسجل عند الشراء بسعر التكلفة وعند البيع تسجيل بسعر البيع المتضمن سعر التكلفة (سعر الشراء + مصاريف الشراء) مضافاً اليه هامش الربح الذي يعتبر ايراداً ناجماً عن البيع يقفل بحساب دخل الفترة تطبيقاً لمبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات، ولذلك فانه من المفروض اختيار طريقة تسعير المخزون السلعي المناسبة، ولذلك تعتبر طرق تسعير المخزون السلعي من القضايا المهمة لادارة الوحدة الاقتصادية والمستثمرين.

الا أن تسعير المخزون يرتبط بمشكلتين رئيسيتين هما:

**أولاً:** تحديد الطريقة التي بواسطتها يتم احتساب الوحدات التي يتم صرفها من المخزون السلعي، ومن أهم الطرق التي يتم بواسطتها احتساب الواحدات المنصرفة من المخزون السلعي هي ما يلي:

١- التمييز المحدد.

٢- متوسط التكلفة.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢٥٧ -٢٥٨.

(*) لمزيد من التفصيل راجع د. وليد ناجي الحيالي التحليل المالي في المنشآت التجارية، الفصل الخامس.

٣- الوارد أولاً صادراً أولاً.

٤- الوارد أخيراً صادر أولاً.

**ثانياً:** تحديد الطريقة التي بواسطتها يتم تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي، ولتحديد تكلفة وحدات المخزون تأستخدام احدى الطرق التالية:

١- سعر التكلفة.

٢- سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

٣- صافي القيمة المتحققة.

٤- سعر الاستبدال.

٥- سعر البيع.

**أولاً: تدفق المخزون وفق تطبيقات مبدأ التكلفة:**

كثيراً ما تتعرض أسعار السلع الى تغيرات متعددة أثناء الفترة المحاسبية، وهذا يؤدي الى اختلاف أسعار السلع المشتراة مما نجم عنها مشكلة اختيار أسعار الشراء لتقيم المخزون السلعي في آخر المدة. وللتغلب على هذه المشكلة يتم استخدام عدد من الطرق التي تم الاشارة اليها فيما سبق حيث يمكن بواسطتها معرفة التكلفة الفعلية للسلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة، ولتوضيح كيفية تطبيق هذه الطرق نفترض البيانات التالية:

| التاريخ | البيـــــان | عدد الوحدات | تكلفة الوحدات | التكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|---|
| ١/١ | مخزون أول المدة | ٥٠ | ٤٠ | ٢٠٠٠ |
| ١/٢ | مشتريات | ٢٥ | ٤٥ | ١١٢٥ |
| ١/٣ | مشتريات | ٢٥ | ٥٠ | ١٢٥٠ |
| ١/٧ | مشتريات | ٢٥ | ٦٠ | ١٥٠٠ |
| ١/٩ | مشتريات | ٢٥ | ٦٥ | ١٦٢٥ |
| | البضاعة المتاحة للبيع | ١٥٠ | | ٧٥٠٠ |
| | الوحدات المباعة | ٩٠ | | |
| | المخزون السلعي أخر المدة | ٦٠ | | |

١ –تقيم المخزون السلعي بواسطة طريقة التمييز المحدد:

بموجب هذه الطريقة يتم تحديد أسعار المخزون آخر المدة حسب تواريخ الشراء التي تمت خلال العام كما هي واردة بفاتورة الشراء. فاذا كانت الوحدات المتبقية من المخزون السلعي آخر المدة كما هي بالمثال ٦٠ وحدة واستطعنا أن نميزها على أساس أن ٢٥ وحدة من وحدات المخزون السلعي آخر المدة كانت من المشتريات ٢/١، و ٢٠ وحدة من المشتريات ٣/١، و ١٥ وحدة من مشتريات ٩/١. فان تكلفة المخزون السلعي آخر الفترة يمكن احتسابها وفق الآتي:

| | |
|---|---|
| ٢٥ وحدة من مشتريات ٢/١، سعر الوحدة ٤٥ دينار | ١١٢٥ دينار |
| ٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١، سعر الوحدة ٥٠ دينار | ١٠٠٠ دينار |
| ١٥ وحدة من مشتريات ٩/١، سعر الوحدة ٦٥ دينار | ٩٧٥ دينار |
| تكلفة مخزون آخر الفترة (بطريقة التمييز المحدد) | ٣١٠٠ دينار |
| تكلفة البضاعة المتاحة للبيع | ٧٥٠٠ دينار |
| يطرح : المخزون السلعي آخر المدة | ٣١٠٠ دينار |
| تكلفة البضاعة المبيعة (بطريقة التمييز المحدد) | ٤٤٠٠ دينار |

وبالرغم من جاذبية هذه الطريقة لكن قد يكون من المتعذر تطبيقها في الحياة العملية ان لم تكن مستحيلة لصعوبة تمييز المخزون السلعي المنصرف ارتباطاً بطريقة الخزن والصرف وبالتالي يصعب تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة مخرون آخر الفترة وبالتالي تكلفة البضاعة المبيعة.

٢– طريقة متوسط التكلفة:

بموجب هذه الطريقة يستخرج متوسط التكلفة للمخزون السلعي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{متوسط التكلفة المرجح} = \frac{\text{اجمالي تكلفة البضاعة المتاحه للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحه للبيع}}$$

علماً ان متوسط التكلفة المرجح المستخدم لتحديد تكلفة المخزون السلعي أخر المدة يسمى بهذه التسمية عند اتباع نظام الجرد الدوري، اما في حالة استخدام نظام الجرد المستمر فيطلق عليه بالمتوسط المتحرك. ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

| التاريخ | البيان | عدد الوحدات | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|---|
| ١/١ | مخزون اول المدة | ١٠٠٠ | ٢ | ٢٠٠٠ |
| ٢/١ | مشتريات | ٣٠٠٠ | ٥ | ١٥٠٠٠ |
| ٣/١ | مشتريات | ٥٠٠٠ | ٤ | ٢٠٠٠٠ |
| ٧/١ | مشتريات | ٣٥٠٠ | ٣ | ١٠٥٠٠ |
| ١١/٣٠ | مشتريات | ٢٠٠٠ | ٤ | ٨٠٠٠ |
| | البضاعة المتاحة للبيع | ١٤٥٠٠ | | ٥٥٥٠٠ |
| ٣/٥ | المبيعات | ٧٥٠٠ | | |
| | مخزون اخر المدة | ٧٠٠٠ | | |

**أولاً : بموجب نظام الجرد الدوري :**

١- متوسط التكلفة المرجح = $\frac{\text{اجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحه للبيع}}$

$= \frac{٥٥٥٠٠}{١٤٥٠٠}$

= ٣,٨٢٧ دينار تقريباً

٢- تكلفة المخزون اخر المدة =

متوسط التكلفة المرجح × عدد وحدات مخزون آخر المدة

= ٣,٨٢٧ × ٧٠٠٠

= ٢٦٧٨٩ دينار تقريباً

٣- تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة =

عدد الوحدات المباعة × متوسط التكلفة المرجح

وهو عبارة عن ٤٠٠٠ وحدة تم أستخراجه بجمع عدد وحدات المخزون اول المدة + عدد الوحدات المشتراة في ٢/١ ثم تم احتساب تكلفة مخزون اول المدة واضفنا اليها تكلفة مشتريات ٢/١ اي ١٥٠٠٠ دينار + ٢٠٠٠ دينار فاصبح الناتج لدينا ١٧٠٠٠ دينار وبقسمة ١٧٠٠٠ دينار على ٤٠٠٠ وحدة نحصل على متوسط التكلفة المتغير ٤,٢٥ دينار ونطبق نفس الطريقة على بقية الصفقات لاستخراج المتوسط المتحرك للتكلفة.

وتتميز طريقة متوسط التكلفة بسهولتها وواقعيتها في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة الا انه لا يمكن اتباعها في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي لصعوبة تحديد اسعار السلع المباعة والسلع الباقية اخر المدة.

**د- طريقة الوارد اولاً- صادر اولاً:**

تعتمد طريقة الوارد أولا - صادراً أولاً على اساس ان البضاعة التي يتم الحصول عليها اولاً تباع اولاً، اي الذي يدخل في ملكية الوحدة الاقتصادية من مخزون سلعي اولاً، وبشكل فعلي يتم بيعه اولاً، وبذلك فهي تراعي التسلسل الزمني في عملية صرف المخزون السلعي من المشتريات التي ترد الى المخازن ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي :

| التاريخ | البيان | عدد الوحدات | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|---|
| ١/١ | مخزون اول المدة | ١٠٠ | ٤,٥ | ٤٥٠ |
| ٣/١٠ | مشتريات | ١٥٠ | ٥ | ٧٥٠ |
| ١٠/٢٠ | مشتريات | ٢٠٠ | ٦ | ١٢٠٠ |
| ١٢/١٥ | مشتريات | ١٠٠ | ١٠ | ١٠٠٠ |
| | البضاعة المتاحة للبيع | ٥٥٠ | | ٣٤٠٠ |

وفي ١٢/٣١ كانت نتيجة الجرد الفعلي تشير الى وجود ١٥٠ وحدة متبقية بالمخازن. والمطلوب تحديد تكلفة المخزون السلعي وفق طريقة الوارد اولاً- صادر اولاً.

**الحل :**

**أ- تمهيد الحل :**

بما ان المخزون السلعي اخر المدة كان ١٥٠ وحده فهذا يعني ان عدد الوحدات المباعة خلال السنة كانت ٤٠٠ وحدة اي البضاعة المتاحة للبيع مطروحا منها مخزون اخر المدة (٥٥٠-١٥٠= ٤٠٠) . وبما ان هذه الطريقة تفترض ان الوحدات التي ترد لمخازن الوحدة تباع

= ٣,٨٢٧ × ٧٥٠٠

= ٢٨٧٠٣ دينار تقريباً

٤- تكلفة البضاعة المتاحة للبيع =

تكلفة المخزون اخر المدة + تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة

= ٢٦٧٨٩ + ٢٨٧٠٣

= ٥٥٤٩٢ دينار

٥- الفرق بين تكلفة البضاعة المتاحة للبيع الظاهرة بالجدول والتكلفة المستخرج بموجب الفقرة (٤) والبالغة ٨ دينار (٥٥٥٠٠ - ٥٥٤٩٢) هي نتيجة تقريب متوسط التكلفة المرجح الذي هو في الواقع ٣,٨٢٧٥٨ دينار.

**ثانياً: بموجب نظام الجرد المستمر:**

لتحديد متوسط التكلفة المتحرك (المتغير) في الوحدات الاقتصادية التي تتبع نظام الجرد المستمر نتبع الخطوات التالية لحل المثال السابق:

| البيان | المشتريات والمبيعات | الرصيد |
|---|---|---|
| مخزون أول المدة | | ١٠٠٠ وحدة × ٢ = ٢٠٠٠ دينار |
| مشتريات ٢/١ | ٣٠٠٠ وحدة × ٥ = ١٥٠٠٠ دينار | ٤٠٠٠ وحدة × ٤,٢٥ دينار = ١٧٠٠٠ دينار |
| مشتريات ٣/١ | ٥٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٢٠٠٠٠ دينار | ٩٠٠٠ وحدة × ٤,١١ دينار = ٣٦٩٩٠ دينار |
| مبيعات ٣/٥ | ٧٥٠٠ وحدة × ٤,١١ دينار = ٣٠٨٢٥ دينار | ١٥٠٠وحدة × ٤,١١ دينار = ٦١٦٥ دينار |
| مشتريات ٧/١ | ٣٥٠٠ وحدة × ٣ دينار = ١٠٥٠٠ دينار | ٥٠٠٠ وحدة × ٣,٣٣٣ دينار =١٦٦٦٥ دينار |
| مشتريات ١١/٣٠ | ٢٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٨٠٠٠ دينار | ٧٠٠٠ وحدة × ٣,٥٢ دينار = ٢٤٦٤٠ دينار |

من المثال السابق ولاستخراج متوسط التكلفة المتحرك نلاحظ انه يتم استخراج متوسط جديد لتكلفة الوحدات المتاحة للبيع بعد كل عملية شراء او بيع ويكون المتوسط المتحرك مختلف عن الذي يسبقه او الذي يليه حيث ان المتوسط المتحرك لمخزون اول المدة كان ٢ دينار بينما اصبح لمشتريات ٢/١ بمبلغ ٤,٢٥ دينار وهو عبرة عنعن الذي يسبقه او الذي يليه حيث ان المتوسط المتحرك لمخزون اول المدة كان ٢ دينار بينما اصبح لمشتريات ٢/١ بمبلغ ٤,٢٥ دينار

اولاً ولذلك فان مخزون اول المدة + مشتريات ٣/١٠ +١٥٠ وحدة من مشتريات ١٠/٢٠ هي التي تم بيعها والمتبقي في مخزون اخر المدة هو عبارة عن ٥٠ وحدة من مشتريات ١٠/٢٠ وكامل الوحدات المشتراة في ١٢/١٥.

## اولاً : الحل وفق نظام الجرد الدوري :

### ١- مخزون اخر المدة:

### الوارد أولاً- صادر أولاً

| التاريخ | البيان | عدد الوحدات | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|---|
| ١٠/٢٠ | المتبقي من المشتريات | ٥٠ | ٦ | ٣٠٠ |
| ١٢/١٥ | مشتريات | ١٠٠ | ١٠ | ١٠٠٠ |
| | مخزون آخر المدة | ١٥٠ | | ١٣٠٠ |

### ٢- تكلفة البضاعة المباعة :

تكلفة البضائع المعدة للبيع - مخزون اخر المدة

=٣٤٠٠ - ١٣٠٠

١١٠٠ دينار تكلفة البضاعة المباعة

ويمكن ترتيب الحل بالشكل التالي :

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٣٤٠٠

- تكلفة مخزون اخر المدة (١٣٠٠)

تكلفة البضاعة المباعة ١١٠٠ دينار

## ثانياً: باستخدام نظام الجرد المستمر:

عند استخدام نظام الجرد المستمر فان تكلفة المبيعات تحدد على أساس تكلفة المشتريات التي تم بيعها ووفق تسلسلها الزمني ولذلك تكون تكلفة المخزون السلعي في آخر المدة وتكلفة السلع المباعة كالآتي:

### الوارد أولاً – صادراً أولاً – نظام الجرد المستمر

| البيان | المشتريات والمبيعات | الرصيد |
|---|---|---|
| مخزون أول المدة | | ١٠٠وحدة ×٤,٥= ٤٥٠ دينار |
| مشتريات ٣/١٠ | ١٥٠وحدة × ٥ دينار = ٤٥٠ دينار | ٤٥٠ + ٤٥٠ = ٩٠٠ دينار |
| مبيعات ٣/٢٠ | ١٠٠ وحدة × ٤,٥ دينار = ٤٥٠ دينار | ١٤٠ وحدة ×٥ دينار = ٧٠٠دينار |
| (١١٠ وحدة) | $\frac{١٠}{١١٠}$ وحدة × ٥ دينار = ٥٠ دينار | |
| مشتريات ١٠/٢٠ | ٢٠٠ وحدة × ٦ دينار = ١٢٠٠ دينار | ١٢٠٠ + ٧٠٠ = ١٩٠٠ دينار |
| مبيعات ١٠/١ | ١٤٠ وحدة × ٥ دينار = ٧٠٠ دينار | ١٩٠٠ – ١٤٢٠ = ٤٨٠ دينار |
| (٢٦٠ وحدة) | $\frac{١٢٠}{٢٦٠}$ وحدة × ٦ دينار = ٧٢٠ دينار | |
| مشتريات ١٢/١٥ | ١٠٠وحدة × ١٠ دينار = ١٠٠٠دينار | ٤٨٠ + ١٠٠٠ = ١٤٨٠ دينار |
| مبيعات ١٢/١٧ | ٣٠ وحدة × ٦دينار = ١٨٠ دينار | ١٤٨٠ – ١٨٠ = ١٣٠٠دينار |
| (٣٠ وحدة) | | |

ولذلك عند مطابقة الرصيد وفق نظام الجرد المستمر سوف يكون مطابق لتكلفة بضاعة آخر المدة بموجب الجرد الدوري والذي هو في الطريقتين ١٣٠٠دينار. علماً أن كمية المبيعات المشار اليها بموجب الجرد المستمر تم الحصول عليها من بطاقة صنف المخازن.

**ملاحظات حول طريقة الوارد أولاً – صادراً أولاً بموجب الجرد المستمر:**

أ – بما أن مجموع وحدات المخزون السلعي خلال العام هو ٥٥٠ وحدة والمبيعات الاجمالية خلال العام هي ٤٠٠ وحدة فاذاً الوحدات المتبقية آخر المدة تساوي ١٥٠ وحدة.

ب – مشتريات ٣/١٠ بلغت ١٥٠ وحدة فاذاً التكلفة الاجمالية تساوي عدد وحدات شراء ٣/١٠ × تكلفة شراء الوحدة في نفس التاريخ = ١٥٠×٥ = ٤٥٠ دينار. وبالتالي الرصيد في ٣/١٠ هو عبارة عن تكلفة مخزون أول المدة + تكلفة مشتريات ٣/١٠ = ٤٥٠ + ٤٥٠ = ٩٠٠ دينار.

جـ – في ٣/٢٠ تم بيع ١١٠ وحدة وقد تم بيع ١٠٠ وحدة بسعر ٤,٥ من مخزون أول المدة و ١٠ وحدات من مشتريات ٣/١٠ بسعر ٥ دينار والمتبقي ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ وبالتالي فالرصيد المتبقي في نفس التاريخ هو ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ بتكلفة ٥ دينار للوحدة الواحدة اذاً تكون تكلفة رصيد المخزون في ٣/٢٠ = ١٤٠ × ٥ = ٧٠٠ دينار.

د – رصيد ١٠/٢٠ عبارة عن تكلفة المشتريات بهذا التاريخ + رصيد ٣/٢٠ = ٧٠٠ دينار رصيد ٣/٢٠ + ١٢٠٠ دينار = ١٩٠٠ دينار. ونطبق نفس الخطوات على بقية العمليات حتى نصل الى تكلفة مخزون آخر المدة .

### ٤- طريقة الوارد اخيراً – صادر اولاً:

اساس طريقة الوارد اخيراً – صادر اولاً تقوم على افتراض ان البضاعة التي يتم الحصول عليها أخيرا تباع اولاً، اي ان البضاعة التي تدخل ضمن ملكية الوحدة الاقتصادية اخيرا تخرج من مخازنها اولاً. وهي من حيث التطبيق العملي عكس طريقة الوارد اولاً– صادر اولاً . ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي :

**الوارد اخيراً – صادر اولاً– نظام الجرد الدوري**

| التاريخ | البيـان | عدد الوحدات | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|---|
| ١/١ | مخزون آخر المدة | ٤٠٠ | ٨ | ٣٢٠٠ |
| ٤/١٠ | مشتريات | ٢٠٠ | ١٠ | ٢٠٠٠ |
| ١٠/١٠ | مشتريات | ١٠٠ | ٩ | ٩٠٠ |
| | البضاعة المتاحة للبيع | ٧٠٠ | | ٦١٠٠ |

وعند الجرد اتضح أن هناك ٢٠٠ وحدة بالمخازن ، وتطبيقاً لطريقة الوارد اخيراً– صادر اولاً تكون تكلفة المخزون على النحو التالي:

| التاريخ | البيان | عدد الوحدات | تكلفة الوحدة | التكلفة الاجمالية |
|---|---|---|---|---|
| ١/١ | مخزون أول المدة | ٢٠٠ | | ١٦٠٠ |
| | مخزون آخر المدة | ٢٠٠ | ٨ | ١٦٠٠ |
| | اجمالي البضاعة المتاحة للبيع | ٧٠٠ | | ٦١٠٠ |
| | يطرح مخزون آخر المدة | (٢٠٠) | | ١٦٠٠ |
| | تكلفة البضاعة المباعة | ٥٠٠ | | ٤٥٠٠ |

تعتبر الطريقة الاخيرة من افضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي لان قياس الدخل لا بد من ان يعتمد على الاسعار السائدة في السوق لارتباطها باحدث اسعار مشتريات

البضاعة لغرض قياس الدخل فان تدفق التكلفة قد يكون اكثر معنى من التدفق المادي للبضاعة فالمؤيدين لهذه الطريقة يرون بان قياس الدخل يجب ان يعتمد على الاسعار السائدة في السوق، ومن ثم يجب مقابلة ايراد المبيعات بالتكلفة الجارية للبضاعة المباعة. ففي ظل هذه الطريقة تحدد تكلفة البضاعة المبيعة على اساس الاسعار السائدة في السوق لانها ترتبط في معظمها باحدث المشتريات [1].

وعند اجراء مقارنة بين طرق تسعير المخزون السلعي التي تم شرحها سابقاً نلاحظ ان كل واحدة من الطرق الاربعة تعتمد على فرضية مختلفة لتدفق المخزون، ولو كانت هذه الافتراضات تعطي تكلفة واحدة لتدفق المخزون لكانت جميع الطرق تعطي نفس النتيجة، الا ان الواقع العملي لا يبرر ذلك حيث التغير المستمر بالاسعار، وبالتالي فإن الطرق السابقة تعطي قيماً مختلفة لكل من المخزون اخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تعطي ايضا قيماً مختلفة لصافي دخل الفترة. لان الطريقة التي تعطي اقل قيمة لتكلفة البضاعة المباعة تعطي اعلى قيمة لمجمل الربح وبالتالي لصافي الدخل، مما يظهر مخزون اخر المدة بقيمة اعلى بقائمة المركز المالي اما الطريقة التي تعطي اقل قيمة فتأتي نتائجها مغايرة للطريقة التي تعطي اكبر قيمة على صافي الدخل بقائمة الدخل ومخزون اخر المدة بقائمة المركز المالي [2].

**تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي :**

تتوقف تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون على الطريقة المتبعة في تسعيرها، ففي الحياة العملية توجد العديد من الطرق المستخدمة لهذا الغرض الا ان اكثر الطرق شيوعاً وقبولاً في هذا المجال هي طريقة التكلفة او السوق ايهما اقل لانسجامها مع مبدأ الحيطة والحذر المحاسبي، وبالاضافة الى شيوع هذه الطريقة وقبولها فان التكلفة التاريخية في تسعيرا لمخزون تعتبر اكثر الاسس انسجاماً مع المبادئ المحاسبية. ولكن قد تحدث بعض الظروف التي تجعل من الصواب تقويم المخزون السلعي باقل من تكلفته، والذي يعني تخفيض تكلفة المخزون بالقيمة الجديدة له انسجاما مع الظروف التي دفعت بالوحدة الاقتصادية لهذا التخفيض، مما ينجم عنه خسارة تمثل الفرق بين تكلفة المخزون والقيمة الجديدة. والامر الاساسي الذي يدفع الوحدة الاقتصادية لتخفيض تكلفة المخزون هو هبوط اسعار السلع في الاسواق، هذا الامر يجعل الوحدة الاقتصادية تأخذ مبدأ سعر التكلفة او السوق ايهما اقل ، فلذلك اذا كان سعر السوق اقل من سعر التكلفة يجب والحالة هذه ان تعتمد الوحدة الاقتصادية في تقيم مخزونها على سعر السوق، والمقصود بسعر السوق هو تكلفة استبدال السلع في تاريخ التقيم، وعلى الرغم من ان التكلفة

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس : مصدر سابق، صفحة ٥٦٩.
(٢) د . خالد أمين عبدالله وآخرون: مصدر سابق، صفحة ٢٤٢.

تعد الاساس الاكثر ملاءمة لقياس المخزون السلعي، الا انه في ضوء انخفاض قيمة المخزون نتيجة عوامل معينة مثل التلف، او التقادم، او هبوط مستويات الاسعار، قد تجد الوحدة الاقتصادية انه من الانسب قياس المخزون السلعي على اساس اكثر تحفظاً يتمثل في التكلفة او السوق ايهما اقل. ووفقاً لهذا الاساس يتم تحميل الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة المخزون على ايرادات نفس الفترة التي حدثت بها الخسارة [1].

ومن الامور التي يجب مراعاتها عند تطبيق قاعدة السوق او التكلفة ايهما اقل هما: الالتزام بالحد الاقصى وبالحد الادنى لسعر السوق بحيث لا يزيد ولا يقل عن صافي القيمة المتحققة . فالحد الاقصى الذي يطلق عليه القيمة الصافية المتحققة او القابلة للتحقق تتمثل في الآتي :

**سعر بيع العنصر في دورة النشاط التجاري العادي – التكلفة التقديرية للتسويق**

ولتوضيح ذلك نفترض ان التكلفة التقديرية لتسويق احد عناصر المخزون تبلغ دينار واحد، وسعر بيع هذا العنصر في السوق تبلغ ١٨ دينار، فلذلك تكون القيمة الصافية القابلة للتحقق ١٧ دينار (١٨ دينار سعر البيع في السوق – ١دينار تكلفة التسويق ).

اما الحد الادنى فهو عبارة عن القيمة الصافية القابلة للتحقق مطروحاً منه هامش الربح العادي، فاذا كان معدل هامش الربح ١٠٪ من سعر البيع فيكون الحد الادنى ١٥,٢٠٠ دينار (١٨ دينار سعر البيع – ١دينار تكلفة التسويق– ١,٨٠٠ دينار هامش الربح).

**مثال (٤):**

البيانات التالية لعدد من عناصر المخزون السلعي التي ظهرت في ١٩٩٦/١٢/٣١م في مخازن احدى الشركات التجارية .

| العنصر | الكمية | تكلفة الوحدة بالدينار | |
|---|---|---|---|
| | | الفعلية | السوق |
| أ | ٢٠ | ٢٠٠ | ١٨٠ |
| ب | ١٦ | ٤٠٠ | ٤٥٠ |
| جـ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٢٠ |
| د | ١٦٠ | ١٨٠ | ١٤٠ |

(١) د. خيرت ضيف وأخرون : مصدر سابق ، صفحة ١٦٣.

**المطلوب :** تطبيق قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي اخر المدة لكل عنصر من العناصر اولاً ولإجمالي المخزون ثانياً.

**الحل :**

| العنصر | الكمية | تكلفة الوحدة | | المجموع | | التكلفة أو السوق ايهما أقل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الفعلية | السوق | الفعلية | السوق | |
| أ | ٢٠ | ٢٠٠ | ١٨٠ | ٤٠٠٠ | ٣٦٠٠ | ٣٦٠٠ |
| ب | ١٦ | ٤٠٠ | ٤٥٠ | ٦٤٠٠ | ٧٢٠٠ | ٦٤٠٠ |
| جـ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٢٠ | ١٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| د | ١٦٠ | ١٨٠ | ١٤٠ | ٢٨٨٠٠ | ٢٢٤٠٠ | ٢٢٤٠٠ |
| المجموع | | | | ٤٩٤٠٠ | ٤٥٢٠٠ | ٤٥٢٠٠ |

أ- قيمة المخزون السلعي لكل عنصر:

العنصر أ ٣٦٠٠ دينار

العنصر ب ٦٤٠٠ دينار

العنصر جـ ١٠٠٠٠ دينار

العنصر د ٢٢٤٠٠ دينار

ب - قيمة المخزون السلعي الاجمالي العناصر = ٤٥٢٠٠ دينار

**ملاحظة :**

عند تطبيق قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل تتم المقارنة بين التكلفة الفعلية الاجمالية مع سعر السوق الاجمالي اي يتم مقارنة ٤٩٤٠٠ دينار مع ٤٥٢٠٠ دينار .

**مثال (٥):**

فيما يلي بيانات لثلاثة عناصر من المخزون السلعي، المطلوب تحديد القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون وفقاً لاسعار التكلفة او السوق ايهما اقل :

| عناصر المخزون | تكلفة الاحلال الجارية | الحد الأقصى | الحد الأدني |
|---|---|---|---|
| أ | ١٢ | ١١ | ١٠ |
| ب | ١٠ | ٩ | ٨ |
| جـ | ٧ | ٩ | ٨ |

**الحل :**

الاساس في اختيار القيمة السوقية التي تستخدم في قياس المخزون يجب ان لا تزيد عن الحد الاقصى ولا تقل عن الحد الادنى، وايضاً ان هذه القيمة في ضوء البدائل السوقية الثلاثة تمثل القيمة المتوسطة. وعلى ضوء ذلك تكون القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون للعناصر السابقة وفقاً لاسعار التكلفة او السوق ايهما اقل هي:

| عناصر المخزون | القيمة السوقية للبديل |
|---|---|
| أ | ١١ |
| ب | ٨ |
| جـ | ٧ |

## قواعد قياس المخزون السلعي على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل :

في الحياة العملية توجد ثلاث قواعد يتم بموجبها القياس على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل، وهذه القواعد هي :

١- قياس المخزون على اساس العناصر.

٢- قياس المخزون على اساس المجموعات الرئيسية.

٣- القياس على اساس اجمالي المخزون.

وفيما يلي شرح مفصل لكل قاعدة من القواعد الثلاث السابقة:

### اولاً : قياس المخزون على اساس العناصر:

بموجب هذه القاعدة يتم مقارنة سعر السوق مع سعر التكلفة ويعتمد السعر الاقل بين السعرين، فاذا كان سعر التكلفة اقل من سعر السوق يتم اختيار سعر التكلفة،اما اذا كان سعر السوق اقل من سعر التكلفة فيتم اعتماد سعر السوق.

**مثال (٦):**

فيما يلي بيانات خاصة بالمخزون السلعي لاحدى الشركات وذلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

| الاصناف | الكمية | سعر التكلفة | سعر السوق |
|---|---|---|---|
| | وحدة | دينار | دينار |
| المجموعة الأولى: | | | |
| العنصر (أ) | ٢٠٠ | ١٥ | ١٧ |
| العنصر (ب) | ٣٠٠ | ١٢ | ١١ |
| العنصر (جـ) | ٤٠٠ | ١٤ | ١٣ |
| المجموعة الثانية: | | | |
| العنصر (أ) | ٢٥٠ | ١٠ | ٩ |
| العنصر (ب) | ٣٠٠ | ١١ | ١٢ |
| العنصر (جـ) | ٣٥٠ | ١٣ | ١٤ |

**المطلوب** : قياس المخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١م على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل بالنسبة لعناصر المخزون:

**الحل :**

| الاصناف | الكمية | أسعار الوحدة | | القياس على أساس أقل السعرين | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | التكلفة | السوق | سعر القياس | قيمة المخزون |
| | وحدة | دينار | دينار | دينار | دينار |
| المجموعة الأولى: | | | | | |
| أ | ٢٠٠ | ١٥ | ١٧ | ١٥ | ٣٠٠٠ |
| ب | ٣٠٠ | ١٢ | ١١ | ١١ | ٣٣٠٠ |
| جـ | ٤٠٠ | ١٤ | ١٣ | ١٣ | ٥٢٠٠ |
| المجموعة الثانية: | | | | | |
| أ | ٢٥٠ | ١٠ | ٩ | ٩ | ٢٢٥٠ |
| ب | ٣٠٠ | ١١ | ١٢ | ١١ | ٣٣٠٠ |
| جـ | ٣٥٠ | ١٣ | ١٤ | ١٣ | ٤٥٥٠ |
| المخزون السلعي في ١٢/٣١ | ١٨٠٠ | | | | ٢١٦٠٠ |

## ثانياً : قياس المخزون على اساس المجموعات الرئيسية :

اساس هذه القاعدة تقوم على مقارنة سعر التكلفة او السوق لكل مجموعة رئيسية من مجموعات المخزون السلعي، ويتم اختيار اقل السعرين واعتمادها كأساس لقياس المخزون السلعي. بمعنى اخر اذا كانت اسعار مجموعة احدى العناصر الرئيسية للمخزون السلعي بسعر التكلفة اقل من سعر السوق فيتم اعتماد سعر التكلفة لقياس المخزون، اما اذا كانت اسعار السوق اقل فيتم اعتمادها بدلا من سعر التكلفة. ولتوضيح هذه القاعدة نطبقها على بيانات المثال السابق فنحصل على :

| الاصناف | الكمية | أسعار الوحدة | | اجمالي الاسعار | | القياس على أساس أقل السعرين |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكلفة | السوق | التكلفة | السوق | |
| | وحدة | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| المجموعة الأولى: | | | | | | |
| أ | ٢٠٠ | ١٥ | ١٧ | ٣٠٠٠ | ٣٤٠٠ | |
| ب | ٣٠٠ | ١٢ | ١١ | ٣٦٠٠ | ٣٣٠٠ | |
| جـ | ٤٠٠ | ١٤ | ١٣ | ٥٦٠٠ | ٥٢٠٠ | |
| | | | | ١٢٢٠٠ | ١١٩٠٠ | |
| | | | | | | ١١٩٠٠ |
| المجموعة الثانية: | | | | | | |
| أ | ٢٥٠ | ١٠ | ٩ | ٢٥٠٠ | ٢٢٥٠ | |
| ب | ٣٠٠ | ١١ | ١٢ | ٣٣٠٠ | ٣٦٠٠ | |
| جـ | ٣٥٠ | ١٣ | ١٤ | ٤٥٥٠ | ٤٩٠٠ | |
| | | | | ١٠٣٥٠ | ١٠٧٥٠ | ١٠٣٥٠ |
| المخزون السلعي | ١٨٠٠ | | | ٢٢٥٥٠ | ٢٢٦٥٠ | ٢٢٢٥٠ |

## ثالثاً : القياس على اساس اجمالي المخزون :

يتم قياس المخزون السلعي بموجب هذه القاعدة على اساس مقارنة قيمة اجمالي المخزون السلعي لكلا السعرين (التكلفة او السوق) ويتم اختيار اقلهما. وعند تطبيق هذه القاعدة على المثال السابق يتم اعتماد سعر التكلفة اساساً لتقيم المخزون السعلي في ١٩٩٦ والبالغ ٢٢٥٥٠ دينار لانه يمثل اقل السعرين.

**معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل:**

مما لا شك فيه ان أنخفاض اسعار السوق عن اسعار تكلفة المخزون تكبد الوحدة الاقتصادية خسائر في القيمة الاجمالية للمخزون السلعي تتطلب الأفصاح عن هذه الخسائر في قوائمها المالية. ولمعالجة هذه الواقعة تستخدم احدى الطريقيتين التاليتين :

(١) طريقة التخفيض المباشر للمخزون.

(٢) طريقة مخصص البضاعة.

وسوف نقوم بشرح هاتين الطريقيتين بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي:

**أ- طريقة التخفيض المباشر للمخزون:**

تظهر قيم المخزون السلعي بالقوائم المالية وفق طريقة التخفيض المباشر بالسعر الاقل دون عمل تسوية حسابية مباشرة للخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار. الا ان هذه الخسائر سوف تترك اثرها على المخزون السلعي الظاهر في القوائم المالية اخر المدة وبصورة غير مباشرة وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بمقدار يعادل الفرق بين التكلفة الاصلية للمخزون والقيمة السوقية. بمعنى اخر ان اتباع طريقة التخفيض المباشر للمخزون تؤدي الى عدم اظهار الخسارة الناتجة عن هبوط الاسعار بقائمة الدخل. ولتوضيح ذلك نفترض ان التكلفة الاصلية للمخزون السلعي كانت في احدى المنشآت ١٠٢٠٠ دينار ونتيجة الجرد الفعلي في نهاية الفترة كانت القيمة السوقية ٩٢٠٠ دينار، علما ان المخزون السلعي في اول المدة كان بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار، والمشتريات خلال الفترة بلغت ١٧٠٠٠ دينار، وقيمة المبيعات خلال نفس الفترة بلغت ٤٥٠٠٠ دينار . ولذلك سوف تظهر قائمة الدخل على النحو التالي :

**قائمة الدخل في ١٢/٣١**

| | | |
|---|---|---|
| المبيعات | | ٤٥٠٠٠ دينار |
| تكلفة السلع المباعة: | | |
| المخزون السلعي أول المدة | ٢٥٠٠٠ | |
| المشتريات | ١٧٠٠٠ | |
| السلع المتاحة للبيع | ٤٢٠٠٠ | |
| المخزون السلعي آخر المدة (سعر السوق) | (٩٢٠٠) | |
| تكلفة السلع المباعة | | ٣٢٨٠٠ |
| الربح الاجمالي | | ١٢٢٠٠ |

رغم ان الاجراء الاخير يعتبر اكثر قبولاً من الاجراء الاول، الا انه يبقى ناقصاً بسبب عدم معالجته للتناقض الواضح بين التكلفة الاصلية التي سوف تظهر بقائمة الدخل وقيمة المخزون حسب اسعار السوق التي تظهر بقائمة المركز المالي. ولذلك ولمعالجة هذه الظاهرة يفضل استخدام طريقة مخصص المخزون.

٢- طريقة مخصص المخزون :

بمقتضى هذه الطريقة ولمعالجة الاختلاف بين التكلفة الاصلية والقيمة السوقية في حالة هبوط اسعار البضائع يتم عمل مخصص لهبوط اسعار البضائع يكون مساويا لقيمة الخسارة الناجمة عن هبوط الاسعار. على أن يتم الافصاح عن التكلفة الاصلية وخسائر هبوط البضائع ومخصص هبوط اسعار البضائع بالقوائم المالية. ولذلك تكون المعالجة المحاسبية للمثال السابق وفق القيود التالية :

١٠٠٠ من حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

١٠٠٠ الى حـ/ المخصص هبوط اسعار البضائع

(اثبات خسائر هبوط القيمة السوقية للمخزون اخر الفترة المحاسبية)

١٠٢٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

١٠٢٠٠الى حـ/ الدخل (أ.خ)

( اثبات المخزون السلعي اخر الفترة المحاسبية)

١٠٠٠ من حـ/ الدخل (أ.خ)

١٠٠٠ الى حـ/ خسائر هبوط أسعار البضائع

(قفل حساب خسائر هبوط أسعار البضائع بقائمة الدخل)

وبهذا يتم اظهار المخزون السلعي اخر المدة بقائمتي الدخل والمركز المالي بالتكلفة الاصلية حيث تظهر المخصص بقائمة المركز المالي ببند مستقل مطروحاً من المخزون السلعي بالتكلفة.

ويتم معالجة مخصص هبوط اسعار البضائع في السنة التالية لاعداد القوائم المالية كمعالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

**مثال (٧):**

ظهرت الارصدة التالية بميزان المراجعة لشركة السعادة التجارية كما في ٣١/١٢/ ١٩٩٦م:

وبهذا يتضح ان أعداد قائمة الدخل وفق الطريقة السابقة لا يتم فيها الافصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط اسعار البضائع، وانما تظهر قيمة المخزون السلعي اخر المدة بقيمة السوق مباشرة.

إلا ان بعض المحاسبين يرون بان اثبات قيمة المخزون السلعي بسعر السوق دون الافصاح عن التكلفة الاصلية يتنافى مع مبدا التكلفة، لانه وكما ذكرنا يؤدي الي زيادة تكلفة السلع المباعة بمقدار الانخفاض في سعر السوق. ولمعالجة هذه الحالة يجب ان يتم تقويم المخزون السلعي بالتكلفة الاصلية ويجري اثباتها في السجلات المحاسبية على اساس هذه القيمة، ثم يتم عمل قيد منفصل بمقدار الخسائر الناجمة عن هبوط اسعار المخزون السلعي اخر المدة، وبهذا الاجراء يفصح عن التكلفة الاصلية والقيمة السوقية وخسائر هبوط اسعار المخزون في القوائم المالية. ولبيان اجراءات المعالجة الاخيرة نستخدم بيانات المثال السابق حيث يتم معالجة المخزون السلعي في اخر المدة للمنشأة المذكورة بالقيدين التاليين.

١٠٢٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

١٠٢٠٠الى حـ/ الدخل

( تسجيل المخزون السلعي اخر المدة)

١٠٠٠ من حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

١٠٠٠ الى حـ/ المخزون السلعي

(اثبات هبوط اسعار المخزون السلعي بالاسواق اخر المدة)

وبذلك يتم الافصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط اسعار المخزون السلعي بقائمة الدخل والتكلفة الاصلية للمخزون حيث تظهر قائمة الدخل وفق المعالجة الاخيرة على النحو التالي :

### قائمة الدخل في ١٢/٣١

| البيان | | |
|---|---|---|
| المبيعات | | ٤٥٠٠٠ دينار |
| تكلفة السلع المباعة: | | |
| المخزون السلعي أول المدة | ٢٥٠٠٠ | |
| المشتريات | ١٧٠٠٠ | |
| السلع المتاحة للبيع | ٤٢٠٠٠ | |
| المخزون السلعي آخر المدة (بالتكلفة) | (١٠٢٠٠) | |
| تكلفة السلع المباعة | | ٣١٨٠٠ |
| الربح الاجمالي الأولى | | ١٣٢٠٠ |
| ناقصاً الخسارة الناتجة عن هبوط القيمة | | |
| السوقية للمخزون السلعي | | (١٠٠٠) |
| الربح الاجمالي النهائي | | ١٢٢٠٠ |

٢٥٠٠٠ دينار مخزون اول المدة ، ١٥٠٠٠ دينار مشتريات ، ٤٨٠٠٠ دينار مبيعات، ١٠٠٠ دينار مخصص هبوط اسعار البضائع.

وعند الجرد اتضح ان :

المخزون السلعي اخر المدة بسعر التكلفة ٢٢٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠دينار.

**المطلوب :**

١- اجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي اخر المدة في ١٢/٣١/ ١٩٩٦م.

٢- بيان اثر العمليات السابقة بعد اجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة.

٣- تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ١٢/٣١/ ١٩٩٦م.

**الحل :**

**أ- تمهيد الحل :**

قيمة الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار

= التكلفة الاصلية للمخزون - سعر السوق

= ٢٢٠٠-١٧٠٠= ٥٠٠ دينار

وبما ان الارصدة الظاهرة بميزان المراجعة تشير الي وجود مخصص لهبوط اسعار البضائع بمبلغ ١٠٠٠ دينار لذلك لا داعي من عمل مخصص جديد وإنما تجري عملية تخفيض مبلغ المخصص السابق بمقدار الخسارة الجديدة الناجمة عن هبوط اسعار البضائع والبالغة ٥٠٠ دينار واعتبار الفرق ايراد يرحل لقائمة الدخل.

**٢- قيد التسوية :**

٥٠٠ من حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

٥٠٠ الى حـ/ الدخل

( تخفيض مخصص هبوط اسعار المخزون السلعي بأخر الفترة المحاسبية)

**٣- قيد الإقفال :**

٢٥٠٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

٢٥٠٠ الى حـ/ الدخل

(اثبات المخزون السلعي اخر الفترة المحاسبية)

## ٤-حسابات الاستاذ المختصة :

حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | الى حـ/ الدخل | ١٠٠٠ | رصيد بالميزان |
| ٥٠٠ | رصيد يظهر مطروحاً من المخزون السلعي بقائمة المركز المالي | | |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |

## ٥- قائمة الدخل الجزئية

### قائمة الدخل
### لشركة السعادة التجارية
### في ١٩٩٦/١٢/٣١

| | | |
|---|---|---|
| المبيعات | | ٤٨٠٠٠ دينار |
| تكلفة السلع المباعة: | | |
| المخزون أول المدة | ٢٥٠٠٠ | |
| المشتريات | ١٥٠٠٠ | |
| السلع المتاحة للبيع | ٤٠٠٠٠ | |
| المخزون السلعي آخر المدة | ٢٢٠٠ | |
| تكلفة السلع المباعة | | ٣٧٨٠٠ دينار |
| الربح الاجمالي الأولى | | ١٠٢٠٠ |
| يضاف: فرق مخصص هبوط أسعار البضائع | | ٥٠٠ |
| الربح الاجمالي النهائي | | ١٠٧٠٠ |

٦- قائمة المركز المالي الجزئية

**قائمة المركز المالي**

**لشركة السعادة التجارية**

**في ١٩٩٦/١٢/٣١م**

| | |
|---|---|
| الأصول المتداولة:<br>مخزون آخر المدة<br>يطرح : مخصص هبوط أسعار البضائع | ٢٢٠٠ دينار<br><br>٥٠٠ |
| | ١٧٠٠ |

**مثال (٨):**

ظهرت الارصدة التالية بميزان المراجعة لشركة الاسواق الوطنية كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م

٢٢٠٠٠ دينار مخزون اول المدة، ١٣٠٠٠ دينار مشتريات، ٤٧٠٠٠ دينار مبيعات، وعند الجرد في ١٢/٣١ اتضح الآتي:

قدر المخزون السلعي اخر المدة على اساس سعر التكلفة بمبلغ ٣٥٠٠دينار وبسعر السوق ٢٨٠٠ دينار ، ويراد عمل مخصص لهبوط اسعار البضائع.

**المطلوب :**

١- اجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي اخر المدة.

٢- بيان اثر العمليات السابقة بعد اجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة.

٣- تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ١٩٩٦/١٢/٣١.

**الحل :**

**أ- تمهيد الحل :**

خسائر هبوط اسعار البضائع = ٣٥٠٠ المخزون بالتكلفة - ٢٨٠٠ المخزون بسعر السوق =٧٠٠ دينار

وبما ان الارصدة الظاهرة بميزان المراجعة لا تشير الى وجود مخصص سابق فيجب والحالة هذه عمل مخصص بمبلغ ٧٠٠ دينار يعتبر خسارة هبوط أسعار بضائع يحمل على دخل الفترة .

**٢- قيد التسوية :**

٧٠٠ من حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

٧٠٠ الى حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

( اثبات خسائر هبوط اسعار البضائع)

**٣- قيد الاقفال :**

٣٥٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

٣٥٠٠ الى حـ/ الدخل

(اثبات المخزون السلعي اخر الفترة المحاسبية)

٧٠٠ من حـ/ الدخل

٧٠٠ الى حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

( تحميل خسائر هبوط اسعار البضائع على دخل الفترة )

**٤- حسابات الاستاذ المختصة :**

حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٠٠ | الى حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع | ٧٠٠ | من حـ/ الدخل |
| ٧٠٠ | | ٧٠٠ | |

حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٠٠ | رصيد يظهر بقائمة المركز المالي | ٧٠٠ | من حـ/ خسائر هبوط أسعار البضائع |
| ٧٠٠ | | ٧٠٠ | |

**قائمة الدخل لشركة الأسواق الوطنية**

**في ٣١/١٢/١٩٩٦م**

| | | |
|---|---|---|
| المبيعات | | ٤٧٠٠٠ دينار |
| تكلفة السلع المباعة: | | |
| مخزون أول المدة | ٢٢٠٠٠ دينار | |
| المشتريات | ١٣٠٠٠ | |
| السلع المتاحة للبيع | ٤٥٠٠٠ | |
| المخزون آخر المدة | ٣٥٠٠ | |
| تكلفة السلع المباعة | | |
| الربح الإحمالي الأولى | | ٤١٥٠٠ دينار |
| ناقصاً الخسائر الناتجة عن هبوط | | ٥٥٠٠ |
| الأسعار | | ٧٠٠ |
| الربح الإجمالي النهائي | | ٤٨٠٠ |

**قائمة المركز المالي لشركة الاسواق الوطنية**

**في ٣١/١٢/١٩٩٦م**

| | |
|---|---|
| الاصول المتداولة: | |
| المخزون السلعي بالتكلفة | ٣٥٠٠ دينار |
| يطرح : مخصص هبوط اسعار البضائع | ٧٠٠ |
| المخزون السلعي بسعر السوق | ٢٨٠٠ |

**عيوب قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل :**

بالرغم من شيوع استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل في تقيم المخزون السلعي أخر المدة، لما تتميز بها من بساطة وسهولة الاستخدام في الممارسات المهنية، الا أن هذه القاعدة قد اتسمت ببعض نواحي القصور التي قللت من اهميتـــها، والتي دفعت بالمحاسبي الاستعاضة

عنها أحياناً بالطرق البديلة الاخرى. حيث وجهت الى هذه القاعدة بعض الانتقادات التي برزت عيوبها في التطبيق العملي. ولعل ابرز هذه الانتقادات التي وجهت الى قاعدة التكلفة أو السوق ايهما اقل، هي الانتقادات التالية:

١- تعترف قاعدة التكلفة أو السوق ايهما اقل بالقيمة المنخفضة للمخزون السلعي آخر المدة حينما تكون اسعار السوق أقل من اسعار التكلفة، في الوقت الذي لا يجري الاعتراف بارتفاع الاسعار عندما يكون سعر السوق اكبر من سعر التكلفة. بينما يتم الاعتراف بهذه الزيادة عند بيع الاصل، مما يترتب عليه تخفيض ارباح الفترة التي يجري فيها تقيم المخزون السلعي لصالح الفترة التي يتم فيها البيع.

٢- نظراً لتعدد اسس تحديد القيمة السوقية للمخزون السلعي فإن تقيمه آخر المدة بموجب قاعدة التكلفة أو السوق ايهما اقل سوف يقدم قيماً مختلفة حسب الاساس المستخدم في تحديدها، أذ ان اساس التكلفة الاحلالية للمخزون يختلف عن أساس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي وهذان الاساسان يختلفان عن اساس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي بعد طرح هامش الربح الاعتيادي منه.

وتأسيساً على ما تقدم فانني أجد بأن قاعدة التكلفة أو السوق ايهما أقل تبتعد في التطبيق عن القواعد والمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس والتحقق. الا أنه يبدو بأن هذه القاعدة قد تأثرت بدرجة كبيرة بمبدأ التحفظ في تقيم المخزون السلعي، ولكن هذا لا يمنع من اتباع هذه القاعدة عندما يتوفر دليلاً مادياً ملموساً على هبوط قيمة المخزون السلعي في الاسواق، الذي من شأنه احداث خسائر في الفترات المحاسبية التالية.

**خسائر العقود وأوامر الشراء:**

عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية، قد يكون للوحدة الإقتصادي بعض العقود لشراء بضائع او مواد اولية من الموردين لم يتم تنفيذها ، وبما ان الفترة المحاسبية قد انتهت ولم يتم توريد البضائع فلا بد الإفصاح عن هذه العقود في القوائم طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويجري الإفصاح عن عقود وأوامر الشراء بواسطة الملاحظات التوضيحية المرفقة بالقوائم . مع ذكر اي تعديل على اسعار هذه العقود في حالة وجودها .كما هو موضح ادناه:

> **ملحوظة رقم (٣): تم الإتفاق على شراء بضاعة من المورد ابو بكر الأشهب بموجب العقد المبرم مع المذكور رقم ٢٠ بمبلغ ٨٥٠٠ دينار، وتبلغ القيمة السوقية في ١٢/٣١ مبلغ ٧٨٠٠ دينار.**

كما ان الخسارة الناجمة عن هبوط اسعار البضائع المتعاقد على شرائها يجب اثباتها في دفتر اليومية بموجب القيد التالي :

٧٠٠ من حـ/ خسائر عقود الشراء

٧٠٠ الى حـ/ خسائر عقود الشراء المستحقة

ويتم اقفال رصيد حساب خسائر عقود الشراء في قائمة دخل الفترة، اما خسائر عقود الشراء المستحقة فتظهر كإلتزامات ضمن عناصر الخصوم المتداولة. في قائمة المركز المالي وعندما يقوم المورد بتوريد البضائع في السنة التالية التي تم فيها احتساب خسائر عقود الشراء يسجل القيد التالي :

من مذكورين

٧٨٠٠حـ / المشتريات

٧٠٠حـ / خسائر عقود الشراء المستحقة

٨٥٠٠ الى حـ/ الدائنون او النقدية

## قياس المخزون على اساس التقدير:

في فترات معينة يصعب على الوحدة الاقتصادية اجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي، او يصعب تحديد تكلفة بعض العناصر او مجموعة منها. مما يضطر المحاسب على اثرها الى استخدام القواعد التقديرية لقياس المخزون السلعي، وفي الممارسات المهنية توجد العديد من هذه القواعد الا ان اكثر هذه الطرق شيوعاً هما:

١- قاعدة اجمالي الدخل

٢- قاعدة اسعار التجزئة.

## اولاً : قاعدة اجمالي الدخل:

تستطيع الوحدة الاقتصادية من استخدام قاعدة اجمالي الدخل عندما تكون هناك علاقة ثابتة نسبياً بين المبيعات وتكلفة السلع المباعة في فترات مختلفة لتقيم مخزونها السلعي وذلك عند تعذر اجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي، ولتحقيق استخدام هذه القاعدة لا بد من اتباع الآتي:

١- تحديد معدل هامش الدخل الاجمالي من المبيعات بالاعتماد على بيانات السنوات السابقة.

٢- تقدير تكلفة السلع المباعة وذلك بضرب معدل هامش الدخل الذي تم التوصل اليه في الخطوة السابقة في مبيعات الفترة.

٣- يتم طرح هامش الدخل الناتج من قيمة المبيعات للتوصل الى تكلفة السلع المباعة تقديرياً.

٤- تجري عملية تقدير تكلفة المخزون السلعي وذلك بطرح تكلفة السلع المباعة (التقديرية) من تكلفة السلع المتاحة للبيع.

**مثال (٩):**

ظهرت الارصدة التالية في في ميزان مراجعة احدى الشركات بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١م :

مخزون اول الفترة ٨٠٠٠٠ دينار، المشتريات ٢٨٠٠٠٠ دينار، ٤٠٠٠٠٠ دينار مبيعات.

واذا عملت ان البيانات التاريخية لهذه الشركة تشير الى ان هامش الدخل الاجمالي يشكل ٢٥٪ من المبيعات.

**المطلوب :** تقدير تكلفة المخزون السلعي في نهاية الفترة باستخدام قاعدة اجمالي الدخل.

**الحل:**

هامش الدخل الاجمالي = المبيعات × نسبة هامش الدخل

= ٤٠٠٠٠٠× ٢٥٪ = ١٠٠٠٠٠ دينار

| البيان | | |
|---|---|---|
| مخزون اول المدة (بالتكلفة) | | ٨٠٠٠٠ |
| زائدا: | | |
| المشتريات (بالتكلفة) | | ٢٨٠٠٠٠ |
| تكلفة السلع المتاحة للبيع | | ٣٦٠٠٠٠ |
| ناقصاً: | | |
| تقدير تكلفة السلع المباعة : | | |
| مبيعات | ٤٠٠٠٠٠ | |
| ناقصاً : الدخل الاجمالي (٢٥٪) | (١٠٠٠٠٠) | |
| | | (٣٠٠٠٠٠) |
| التكلفة التقديرية للمخزون السلعي في نهاية المدة | | ٦٠٠٠٠ |

وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد هامش الدخل يمكن أستخراجه بأستخدام معامل نسبة الدخل من تكلفة البضاعة وذلك بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الدخل الى تكلفة البضاعة المباعة} = \frac{\text{نسبة الدخل الى المبيعات}}{\text{١٠٠ – نسبة الدخل على المبيعات}}$$

## ثانياً : قاعدة اسعار التجزئة:

يتم استخدام هذه القاعدة في الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات البيع بالتجزئة وخصوصاً في المنشآت ذات الاقسام، نظراً لملائمة هذه القاعدة وطبيعة عمل هذه المنشآت، لتعاملها في اغلب الاحيان بسلع متجانسة .

وهذه القاعدة لا تختلف من حيث الجوهر الى حد معين عن قاعدة هامش الدخل الاجمالي التي تم التطرق اليها سابقاً، ولتطبيق هذه القاعدة يتم اتباع الخطوات التالية:

١- تحديد قيمة المخزون على اساس اسعار البيع.

٢- يتم تحويل المخزون الى اسعار التكلفة.

واساس هذه القاعدة لقياس قيمة المخزون السلعي اخر المدة التقديري هي النسبة التي يتم اضافتها الى تكلفة المخزون للوصول الى اسعار البيع. ولاجل استخدام هذه القاعدة لا بد من الاحتفاظ ببيانات عن مخزون اول المدة والمشتريات خلال المدة وفق اسعار البيع بالتجزئة بالاضافة الى بيانات اسعار التكلفة. ومتى ما توفرت مثل هذه البيانات في سجلات الوحدة الاقتصادية يمكن تحديد البضاعة المتاحة للبيع لكل من اسعار البيع بالتجزئة واسعار التكلفة . وبعد ذلك يتم طرح قيمة المبيعات من قيمة اسعار البيع بالتجزئة للبضاعة المتاحة للبيع لنحصل على مخزون اخر المدة باسعار البيع ثم يتم تحويل قيمة مخزون اخر المدة من اسعار التجزئة الى اسعار التكلفة وذلك بأستخدام نسبة التكلفة الى سعر التجزئة خلال الفترة الحالية [1]، وبذلك يمكن تقيم المخزون السلعي اخر المدة باسعار التكلفة بصورة تقديرية دون اللجوء الى الجرد الفعلي. وخلاصة هذه القاعدة هي اعتمادها على النسبة التي تضاف الى التكلفة لتحديد اسعار البيع خلال الفترة، وهي تختلف عن قاعدة هامش الدخل فقط من حيث اعتماد الاخيرة على هامش الدخل الاجمالي السائد في السنوات السابقة الذي يفترض ان تكون ثابتة من سنة الى اخرى.

وفيما يلي مثال نبين فيه كيفية تطبيق اسعار التجزئة عند تقدير مخزون اخر المدة:

---

(١) د. محمد عباس حجازي، مصدر سابق ، صفحة ٥٧٨.س

| | اسعار التكلفة دينار | اسعار التجزئة دينار |
|---|---|---|
| مخزون اول المدة | ١٠٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠ |
| صافي المشتريات | ١٩٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ |
| السلع المتاحة للبيع | ٢٩٠٠٠٠ | ٣٤٠٠٠٠ |

$$\text{معدل التكلفة} = \frac{\text{السلع المتاحة للبيع باسعار التكلفة}}{\text{السلع المتاحة للبيع باسعار التجزئة}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢٩٠٠٠٠}{٣٤٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

= ٨٥,٢٩ ٪

| | |
|---|---|
| يطرح مبيعات الفترة | ٢٧٥٠٠٠ |
| مخزون اخر المدة بالتجزئة | ٦٥٠٠٠ |

٦٥٠٠٠ × ٨٥,٢٩٪ = ٥٥٤٣٨,٥ مخزون آخر المدة بالتكلفة

# أسئلة وتمارين الفصل الثامن

(١) ما اهمية دراسة المخزون السلعي، وما هي الاثار المترتبة على تقييمه آخر المدة.

(٢) ما هي العناصر التي يمكن ان تدرج ضمن تكلفة المخزون. وما هي الاعتبارات التي ينبغي اخذها بعين الاعتبار عند تقرير ادراج بعض عناصر التكاليف ضمن تكلفه المخزون من عدمه.

(٣) ما المقصود بنظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر. وما هو الفرق بينهما، مثل لذلك.

(٤) ما هي الصيغة التي بموجبها يتم تحديد تكلفه البضاعة المباعه وفق نظام الجرد الدوري.

(٥) كيف يتم تطبيق اجراءات الجرد الفعلي للمخزون السلعي. وما هي الامور التي يجب مراعاتها لتلافي الاخطاء في عملية الجرد الفعلي.

(٦) ما هي افضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي. ولماذا.

(٧) ما ذا يعني الحد الاقصى والحد الادنى لسعر السوق عند تقيم المخزون السلعي.

(٨) اجب بنعم أو لا عما ياتي مع تبرير وجهة نظرك باختصار شديد:

- لا تختلف طريقة اجمالي الدخل عن طريقة التجزئة كاساس لتقيم المخزون.
- ان أثر الخطأ في تقيم المخزون سوف يمتد الى اكثر من عنصر.
- يعتبر المخزون السلعي من عناصر الاصول المتداولة.
- يتم الافصاح عن المخزون السلعي بقائمة المركز المالي بالنسبة للشركات التجارية بشكل اجمالي.
- بموجب نظام الجرد المستمر لا يستدعي الامر حساباً خاصاً لتسجيل المشتريات.
- حساب العجز او الزيادة بالمخزون السلعي حساب وسيط.

- تعتبر بضاعة الامانة من عناصر المخزون السلعي.

- لا تعتبر طلبيات العملاء من ضمن عناصر المخزون السلعي اخر المده.

- تعتبر مصروفات الفوائد الناجمه عن تمويل الحصول على المخزون احدى عناصر تكلفته.

- لا يمكن اتباع طريقة متوسط التكلفة في احتساب تكلفه المخزون السلعي والبضائع المباعه خلال الفترة في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي.

- تعتبر طريقة الوارد اخيراً صادراً اولاً من افضل الطرق المستخدمه في تسعير المخزون السلعي .

- تعتبر التكلفة التاريخية اكثر الاسس اهمية بالنسبة للمحاسبه عند قياس المخزون السلعي .

- لا يوجد مبرر مقبول للافصاح عن الخسارة الناجمه عن هبوط اسعار البضائع.

- يعتبر اثبات قيمة المخزون بسعر السوق دون الافصاح عن التكلفة الاصلية منافي لمبدأ التكلفه.

- ان قاعدة التكلفه او السوق ايهما اقل تعتبر من القواعد المقبولة لتقيم المخزون السلعي.

- لا ضرورة للافصاح عن عقود شراء المخزون السلعي في اخر المدة.

- تتلائم قاعدة اسعار التجزئة مع المنشأت الاقتصادية ذات الاقسام .

(٩) اكمل العبارات التالية :

- ان أي خطأ في تحديد قيمة المخزون السلعي سيؤدي الى عدم دقة...........................

- بموجب نظام الجرد الدوري يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى ........................

- ان العجز في المخزون اخر الفترة يحمل على ..................... عندما يثبت بأن سبب .................. ناجم عن عدم تقصير امين المستودع كأن يكون ذلك بسبب ........................ اما اذا كان بسبب التقصير او السرقة فان الشخص المسؤول ..........................

- في حالة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فانه يمكن معالجة النقص المحتمل .....................وذلك تطبيقاً لمبدأ.......................

- لتحقيق تطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الامر العديد من ................ لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو ...................... على المخزون السلعي.

- نادراً ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية ....................... خلال الفترة، ولذلك فأن المخزون السلعي اما ان يكون.................... او .............. من حاجة الوحده الاقتصادية . ونتــــيـــــجــــة لذلك لا بد من توزيع تكاليف .....................بين ........ ................ و ........................

- تشمل اجراءات تقيم المخزون السلعي في اخر المدة على الخطوات التالية:

١ -............................

٢- ............................

يشمل المخزون السلعي كافة ....................... التي تعود ملكيتها للوحده الاقتصادية وبصـــرف النظر عن مكان خـــزنهـــا او عـــرضـــهـــا، وتضـــمن بالاضـــافـــة الى ذلك ..................و.................. التي تم التـعـاقـد على شـرائهـا من الموردين ولكن ......................... كما تشمل ايضاً.......................

- قد يكون في نهاية الفترة المحاسبية العديد من الطلبيات التي ترد للوحده الاقتصادية من العمـلاء للحصول على البضائع الا انها لم تتمكن............ ولذلك فأن البضـائع تعتـبر من عناصر ....................... التي يجب ادراجها بقوائم الجرد والافصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون . ويستثني منها فقط .........................

(١٠) البيانات التالية تخص احدى المنشآت الصناعية.

| التاريخ | البيان | عدد الوحدات | تكلفه الوحده |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٦/١/١ | مخزون اول المدة | ١٠٠ | ٢٠ |
| ١٩٩٦/١/٢ | مشتريات | ٥٠ | ١٥ |
| ١٩٩٦/١/١٠ | مشتريات | ١٥٠ | ٢٥ |
| ١٩٩٦/١/١٥ | مشتريات | ٢٥٠ | ٣٢ |
| ١٩٩٦/١/٢٢ | مشتريات | ٣٢٠ | ١٣ |
| ١٩٩٦/١/٢٨ | مشتريات | ٤٢٠ | ١٧ |

وعند الجرد في نهاية شهر كانون الثاني /٩٦ اتضح ان المخزون السلعي اخر المدة بلغ ٢٥٠ وحده وقد استطع المحاسب ان يميزها على اساس ان ١٠٠ وحده من مشتريات ١/٢٢ والباقي من مشتريات ١/٢٨.

**المطلوب :**

١- تحديد تكلفه مخزون اخر الفترة.

٢- تكلفه البضاعة المتاحه للبيع.

٣- تكلفه البضاعة المباعه.

**باستخدام الطرق التالية :**

١- طريقة التميز المحدد.

٢- طريقة متوسط التكلفة (المرجح ، والمتحرك).

٣- طريقة الوارد اولاً صادر اولاً على اساس الجرد الدوري والمستمر.

٤- طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً على اساس نظام الجرد الدوري والمستمر.

(١١) البيانات التالية ظهرت في ١٩٩٦١٢/٣١م:

| العنصر | الكمية | التكلفة الاصلية | تكلفة السوق |
|---|---|---|---|
| ١ | ٢٠٠ | ١٠٠٠ | ١٢٠٠ |
| ٢ | ٣٠٠ | ٢٥٠٠ | ٢٤٠٠ |
| ٣ | ١٦٠ | ٧٥٠ | ٧٤٠ |
| ٤ | ١٢٠ | ١٢٠ | ١١٠ |

**المطلوب :**

تطبيق قاعده التكلفه او السوق ايهما اقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي اخر المدة لكل عنصر ولاجمالي المخزون .

(١٢) ظهرت الارصدة التالية بميزان المراجعة لشركة نونو التجارية كما قي ١٢/٣١/ ١٩٩٦م (٥٥٠٠٠دينار) مخزون اول المده ، ٢١٠٠٠ دينار مشتريات خلال الفترة ، ٦٨٠٠٠٠ دينار مبيعات.

**وعند الجرد في ١٢/٣١ اتضح ما يلي :**

١- قدر المخزون السلعي اخر المدة على اساس سعر التكلفة بمبلغ ٧٨٠٠ دينار وسعر السوق ٧٤٠٠ دينار

**المطلوب :**

١- معالجة هبو ط اسعار المخزون بموجب طريقة التخفيض المباشر.

٢- معالجة هبوط اسعار المخزون بموجب طريقة مخصص البضاعة.

# الفصل التاسع
# الأصول طويلة الأجل "الثابتة" الملموسة

## مفهوم الاصول طويلة الاجل (الاصول الثابتة ) الملموسة :

الاصـول طويلة الاجل مـصطلح يطلق على تلك الاصـول التي تكون ذات طبـيـعـة مـادية ملموسة، يتم اقتنائها من قبل الوحدة الاقتصادية للمساعدة في العملية الانتاجية لعدد من الفترات المحاسبية، ومن العناصر الشائعة لهذه الاصول : الأرض ، المباني، الآلات ، الاثاث، التركيبات، المعدات المكتبية، والسيارات، ولكل منها عمر انتاجي محدد وقد عرف معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز الاصول طويلة الاجل على انها تلك الاصول التي تستخدم من قبل الوحدة الاقتصادية بقصد الحصول على ايراد وليس بقصد بيعها اثناء النشاط العادي. تأسيسا لما تقدم فإن استهلاك هذه الاصول يجرى خلال اكثر من فترة محاسبية توافقا مع توزيع تكلفة الخدمات المستنفذه لكل اصل من هذه الاصول، يستثنى من ذلك الارض غير الزراعية، وأراضي مقالع الحجر وغيرها .

ونستطع ان نميز عددا من الصفات التي تتصف بها الاصول طويلة الاجل منها مساهمتها لفترات طويلة (تزيد عن السنة) في العملية الانتاجية مع المحافظة النسبية على شكلها الطبيعي، وتفقد هذه الاصول اجزاء من قيمتها وعلى مراحل، ويتم احتساب قيمة الاجزاء المفقودة في الحياة العملية وفقاً لطرق معينة من تكلفة الاصل، ويسمى الجزء المفقود بقسط الاستهلاك، وهذا يعني ان تكلفة الاصول طويلة الاجل يتم توزيعها على فترات الاستخدام كعبء دفتري محملاً على دخل كل فترة جرى استخدام الاصل فيها .

الميزة الثانية لهذه الاصول انها تمتلك للمساعدة في العملية الانتاجية التي انشئت الوحدة الاقتصادية من اجلها ، بمعنى اخر تمتلك هذه الاصول ليس بقصد اعادة البيع وتحقيق ربحاً من ذلك، الا انه وفي حالات معينة لا يمنع من اعادة البيع.

والميزة الثالث والاخيرة للاصول طويلة الاجل هي اتسامها بالطابع المادي، اي انها ذات طبيعة مادية ملموسة، والتي تميزها عن بقية الاصول الاخرى التي لا يمكن رؤيتها بالعين ولا يكون لها وجود مادي ملموس كشهر المحل، والعلامة التجارية، وحقوق الطبع... الخ.

**أنواع الأصول طويل الأجل:**

تستخدم في الوحدات الاقتصادية المختلفة العديد من الاصول لإنجاز العملية الإنتاجية تتناسب مع طبيعة عمل كل وحدة ومع حجم النشاط الذى تمارسه ويمكن تقسيم هذه الاصول على النحو التالي :-

**أولاً : الأصول المادية (الملموسة):**

ويقصد بها جميع انواع الاصول ذات الوجود المادي الملموس التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية بهدف استخدامها في العملية الانتاجية التي تمارسها. ومن اهم انواع هذه الاصول الآتي :

**المنشآت والتركيبات:**

يصنف ضمن المنشآت والتركيبات الاصول ذات الطبيعة المادية الملموسة، ويندرج في اطارها ، الاراضي، المباني، والمكاتب والاثاث..الخ. وابرز ما يميزها هو :-

**عمرها الانتاجي:**

ان تقديمها للخدمة دائما يكون اكثر من سنة ولها قيمة دفترية متناقصة مع عمرها الانتاجي بسبب الاستهلاك السنوى الذي يطرأ عليها بطرق مختلفة وبنسب مختلفة ايضا. وكذلك لها قيمتين حقيقيتين الاولى عند شراءها والثانية عند بيعها.

**الغرض من اقتنائها ليس لاعادة بيعها بل لاستخدامها في العملية الانتاجية:**

وهذه الخاصية تعتبر عامة لجميع انواع الاصول طويلة الاجل. وقد تقوم المنشأة الاقتصادية ببيع احد او بعض او جميع عناصرها لأي سبب كان. كأن يكون عدم انسجام الطراز مع التقدم التقني او ظهور اصول حديثة عن تلك التي تملكها الوحدة الاقتصادية، ولكن يبقى ذلك عارضا ولا يتكرر باستمرار.

كما ان المنشأت والتركيبات من الاصول المعمرة التي ينظر على انها مجموعة من الخدمات المتجانسة والتي تقدم خدماتها لفترات زمنية ليست بالقصيرة.

وتتكون هذه الاصول من عنصرين هما :-

أ- الأراضي :

يمكن اعتبار الاراضي من الاصول طويلة الاجل ذات الطابع الخاص الذي يميزها عن باقي انواع الاصول الاخرى التي تنضوي تحت الاصول طويلة الأجل، وذلك لكون عمرها الانتاجي غير محدد على خلاف الاصول الاخرى، وان قيمتها الانتاجية لا تتناقص بمرور الزمن، لذلك فان الاراضي تظهر بالقوائم المالية دون اخضاعها للأستهلاك.

**ب - أصول ذات حياة انتاجية محدودة:**

وهي جميع انواع الاصول الاخرى ذات الطابع المادي الملموس التي يتم استخدامها بشكل مباشر او غير مباشر في العمليات الانتاجية للوحدة الاقتصادية التي تحصل عليها لهذا الغرض، ويستثنى من ذلك الاراضي باعتبارها ذات عمر انتاجي غير محدد كما تم الاشارة اليه سابقاً.

## ثانياً: الأصول القابلة للنفاذ:

المقصود بالاصول القابلة للنفاذ تلك الاصول التي تنتهي بانتهاء كمية العناصر التي تحويها من موارد طبيعية نتيجة الاستخراج، ويتناسب النفاذ طردياً مع كمية المستخرج من عناصر الموارد الطبيعية الاجمالية لهذه الاصول، ومن هذه الاصول حقول البترول ، المناجم ، الغابات... الخ.

## ثالثا: الأصول غير الملموسة :

تشمل جميع انواع الاصول التي تتميز بانعدام كيانها المادي مثل شهرة المحل، العلامات التجارية، حقوق الاختراع ، حقوق التأليف، وسوف نؤجل البحث في هذا الموضوع الى فصل اخر من هذا الكتاب، علماً بان الاصول غير الملموسة تنقسم الى عنصرين هما :

أ- اصول غير ملموسة ذات حياة انتاجية محدودة.

ب - اصول غير ملموسة ذات حياة انتاجية غير محدودة .

ان جميع الاصول طويلة الاجل ينظر اليها على انها مخزون من الخدمات التي يستفاد منها لفترات طويلة ترتبط بالعمر الانتاجي لكل نوع من انواع الاصول وذلك وفقا للقوانين والتعليمات الصادرة في كل بلد والتي تنظم هذا الجانب ، ومن الملائم ان ننظر لهذه الاصول على انها تيار من الخدمات المتوقع ان يحصل عليها المالك.

وللبحث في موضوع تكلفة الاصل طويل الاجل بشكل مفصل وشامل سوف نقوم بتقسيمه الى ثلاث اقسام رئيسية هي : أولاً تحديد العناصر التي تدرج ضمن تكلفة تمكل الاصل، وثانيا قياس تكلفة تملك الاصل طويلة الاجل، واخيراً كيفية معالجة تكاليف تملك الاصل [1].

---

(١) د. احمد نور، د. احمد بيسوني: المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧م ص٤٣٩.

### أ- عناصر تكاليف الأصول طويلة الاجل الملموسة (المعمرة):

لتحديد عناصر تكاليف الاصل طويل الاجل يجب اولاً التمييز بين نوعين من هذه الاصول، الاول منها يعتبر صالح للأستخدام بمجرد شرائه ونقله الى المكان المناسب للعمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية، ولذلك فإن تكلفة الاصل في مثل هذه الحالة عبارة عن سعر شراء الاصل وفقاً لفاتورة الشراء مضافاً اليها تكاليف النقل، ومن امثلة هذا النوع من الاصول الآلات الحاسبة والكاتبة، اما النوع الثاني من الاصول هو ذلك النوع الذي عند شرائه ونقله الى المكان المناسب يحتاج الى بعض النفقات الضرورية واللازمة لعملية التشغيل وعليه فإن تكلفة الاصل لهذا النوع تكون شاملة سعر الشراء وفقاً للفاتورة مضافاً اليها كافة المصاريف اللازمة والضرورية حتى يصل الى مقر العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية والمصاريف بالاضافة الى النفقات الاخرى لاعداده للتشغيل لحين يصبح جاهزاً للإستخدام، مثال ذلك استيراد معصرة زيتون من خارج البلد فإن تكلفة هذا الاصل تكون عبارة عن سعر الشراء مضافا اليها كافة المصاريف لنقلها الى مكان التشغيل ومصاريف اعداد المنصات الخرسانية المرتبطة بعمليات التجميع والقواعد والتركيب والفحص، والتي تعالج على انها جزء من تكلفة الاصل، كما ان النفقات الناجمة عن الإضافات والتحسينات على الاصول طويلة الاجل بعد تشغيلها تعتبر ايضا جزء من تكلفة الاصل، لان الهدف من الإضافات والتحسينات هو زيادة او تحسين القدرة الانتاجية للاصل بقصد تحقيق خدمات اضافية منه في المستقبل ، ولذلك فإن جميع المصروفات السابقة والتي تكون جزء من تكلفة الاصل تعتبر مصروفات رأسمالية، وما عدا ذلك تعتبر مصروفات ايرادية تحمل على الفترة المالية الجارية.

وتأسيسا على ما تقدم فإن التكلفة التاريخية هي الاساس في تقيم هذا النوع من الاصول ويرجع السبب في استخدام التكلفة التاريخية الى ما يلي[1]:-

١- انها تمثل التكلفة الحقيقية وقت الحصول على الاصل .

٢- انها ناتجة عن عملية تبادل حقيقية وليست افتراضية ولذا يمكن الاعتماد عليها.

٣- عند استخدام طرق اخرى لتقيم الاصل ونجم عنها مكاسب او خسارة فيجب ان لا تؤخذ بنظر الإعتبار ما دام الاصل ما زال في حيازة الوحدة الاقتصادية.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: المحاسبة المتوسطة الجزء الاول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعوية ، الرياض ، ١٩٨٨م، ص ٣٨٦.

## تكلفة الأراضي :

تعتبر من الاصول طويلة الاجل، والمتمثلة في الممتلكات الطبيعية الملموسة والمنظورة بالعين وعمرها الانتاجي غير محدد، وتشمل تكلفتها سعر الشراء مضافا اليها المصاريف الاضافية الاخرى المتمثلة بالرسوم القانونية مثل ضرائب، ورسوم تسجيل الملكية، واتعاب السماسرة، واتعاب محاماة وغيرها، وكذلك مصاريف ازالة المباني القديمة والانقاض ان وجدت وتنظيفها لتهيئتها للاستخدام المطلوب. وتحتسب كلفة الاراضي محاسبيا كوحدة منفصلة عن المنشآت التي تقام عليها.

**مثال :**

نفرض ان احدى الشركات قامت بشراء ارض وعليها مبنى قديم وان قيمة الشراء كانت ٨٠٠٠٠ د وقد تم صرف مبالغ اضافية (المصاريف الاضافية) قدرها ٥٠٠٠ د وان تكلفة ازالة المبنى القديم الذي كان عليها بلغت (٧٠٠٠ د) علماً ان الانقاض قد بيعت بمبلغ ٢٠٠٠د فتصبح تكلفة الاراض كالآتي :

| البيان | | |
|---|---|---|
| تكلفة شراء الأرض | | ٨٠٠٠٠ |
| المصاريف الاضافية | ٥٠٠٠ | |
| تكلفة ازالة المبني القديم | ٧٠٠٠ | |
| ناقص : المتحصل من بيع الأنقاض | ٢٠٠٠ (-) | ١٠٠٠٠ |
| تكلفة الأرض | | ٩٠٠٠٠ |

وتجدر الاشارة الى أن الأرض لا تتأثر بالإستخدام ما عدا الاراضي الزراعية التي تفقد من خصوبتها الإنتاجية بالتدريج، او تكون عرضه للتلف او التآكل.

**مثال :**

قامت شركة الجنوب بشراء قطعة ارض لأنشاء مصنع عليها مساحتها ٣٠٠م سعر المتر الواحد ٢٠ د. وقد دفعت عليها المصاريف التالية:

١- ٥٪ من سعر الشراء عمولة مكتب العقارات .

٢-١٠٠ د. رسوم تسجيل الارض.

٣- ٥٠ د. اتعاب المحامي الذي قام بإتمام عملية تسجيل الارض.

٤- ٢٠٠د. ضرائب عقار مستحقة على الارض تحملتها الشركة بموجب الإتفاق مع البائع.

٥- ٥٠٠ د. مصاريف تهديم المبنى القديم المشيد على الارض.

٦- ١٠٠٠د. تكلفة سور حول القطعة وممر يربط الارض مع الشركة .

علماً بأن الشركة بعد تهديم المبنى القديم قامت ببيع انقاضه بمبلغ ٣٥٠ د وبتاريخ ١٩٩٦/١/١م أصبحت الارض جاهزة للإستخدام في اغراض الشركة التشغيلية.

**المطلوب**: احتساب تكلفة الارض.

**الحل :**

٢٠×٣٠٠= ٦٠٠٠ د. سعر شراء الارض،

٦٠٠٠ ×٥٪ =٣٠٠ د. عمولة السمسار

| | | |
|---|---|---|
| سعر الشراء | ٦٠٠٠ | |
| يضاف: | | |
| عمولة سمسرة | ٣٠٠ | |
| رسوم تسجيل | ١٠٠ | |
| أتعاب محاماة | ٥٠ | |
| ضرائب عقار مستحقة | ٢٠٠ | |
| م. تهديم المبني القديم | ٥٠٠ | |
| | | ٧١٥٠ |
| يطرح: مستحصلات نقدية عن بيع أنقاض | | ٣٥٠ |
| تكلفة الأرض | | ٦٨٠٠ دينار |

اما تكلفة السور المقام حول الارض والمر الذي يربط الارض بمقر الشركة البالغة ١٠٠٠ دينار فإنها لا تعتبر من ضمن تكلفة الارض وانما تثبت في حساب يطلق عليه حساب تحسينات الأرض يعامل بشكل مستقل عن حساب الارض. وعليه سوف يظهر لدينا بموجب المثال السابق حسابين لاصلين مستقلين هما :

حـ/ تكلفة الارض ٦٨٠٠ دينار

حـ/ تحسينات الارض ١٠٠٠ دينار

ولو فرضنا ان البلدية فرضت على الشركة مبلغ ٣٠٠ دينار كرسوم تحسينات خاصة اجرتها قرب الارض التي اشترتها الشركة، ففي هذه الحالة تضاف قيمة الرسوم السابقة الى تكلفة الارض لتصبح ٧١٠٠ دينار (٦٨٠٠ + ٣٠٠) .

### تكلفة المباني :

تدخل في تكلفة المباني كل ما ينفق نقداً او عيناً او ما يعادلهما في سبيل الحصول على المباني بقصد الامتلاك سواء كان ذلك يتم بواسطة التشييد او الشراء وغالبا تشمل تكلفة المباني على جميع المصاريف اللازمة والضرورية لامتلاك المباني لغاية ان تصبح معدة للإستخدام مثل : اجور العمال، مواد البناء الاولية، رسوم التسجيل وغيرها. أما اذا عهدت مسؤولية تشييد المباني الى مقاول، ففي هذه الحالة تكون تكلفة المباني متمثلة بقيمة العقد المبرم بين الطرفين.

اما مصاريف الصيانة بعد تشييد واستخدام المبنى فهي تعتبر مصروفات ايرادية تحمل بها الفترة التي حدثت فيها.

ومن المشاكل المحاسبية التي تصادف المحاسب في الحياة العملية هي معالجة المبنى القديم الذي سيتم استبداله بالمبنى الجديد. فكيف يتم معالجة تكلفة إزالة المبنى او المباني القديمة من حيث اعتباره من عناصر تكلفة الاراضي او تكاليف المباني الجديدة. وتتم معالجة هذه المشكلة وفق الرأيين التاليين [1]:

١- اذا كان الغرض الاساسي من شراء الاراضي هو تشييد بناء جديد يختلف عن المبنى القديم، فتعتبر جميع التكاليف المتعلقة بإزالة المبنى القديم جزء من تكلفة الاراضى ولذلك تحمل لحساب الاراضي.

٢- اما اذا كان إزالة المبنى القديم بهدف انشاء مبنى جديد بدلا عنه يستخدم في الاغراض التشغيلية فإن تكاليف الإزالة تعتبر مصروفات ايرادية تحمل على الفترة التي نفذت خلالها عملية الإزالة وبنفس الطريقة تعالج الإيرادات الناجمة عن بيع الانقاض، حيث هي الاخرى تعتبر ايرادات تخص الفترة التي تحققت فيها.

والاساس في المعالجة السابقة هو البحث عن العلاقة السببية بين النفقة وتكلفة الاصول، اي ايجاد الرابطة بين النفقة وتكلفة الاصل « ان المعيار الاساسي الذي يستخدم في مثل هذه الحالات هو هل توجد علاقة سببية بين النفقة واحد عناصر الاصول، بمعنى انه ينبغي البحث في مدى ارتباط النفقة بالاصل الذي تمتلكه المنشأة، وبناء على ذلك فإنه اذا حصلت المنشأة على قطعة ارض لأستخدامها في اغراض البناء، فإن جميع التكاليف المتعلقة بوضع الاراضي في حالة تمكن من استخدامها في الغرض المشتراه من اجلة تعتبر جزء من تكلفة الاراضي، ولكن من ناحية اخرى فان تكاليف تحليل وفحص التربة اللازمة لتحديد نوع الاساس المطلوب لا تعتبر جزء من تكلفة الاراضي» [2].

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ص ٣٨٨.

(٢) د. خيرت ضيف، د احمد نور، د. احمد بسيوني: مصدر سابق ص ٤٠٠.

والمسألة الاخرى التي يمكن ان نشير اليها هنا هي كيف يتم معالجة تكلفة المباني عند الشراء؟ وما الحكم على نفقات الإصلاحات والصيانة الضرورية واللازمة لإستكمال المبنى لاغراض تهيئته للاستخدام الفعلي في العمليات التشغيلية؟ من عرض المشكلة الاخيرة يمكن تقسيم الاجابة عليها الى شقتين: الاول هو تكلفة المبنى عند الشراء وهو جاهز للأستعمال بعد توقيع عقد الشراء ففى هذه الحالة تكون عناصر التكلفة سعر الشراء مضافاً اليه كافة المصروفات الضرورية واللازمة لانتقال ملكيته الى المشترى كرسوم التسجيل ، أتعاب المحامي، عمولة السماسرة، الضرائب المستحقة. اما مصروفات الصيانة والإصلاحات التي يتم انفاقها بعد انتقال ملكيته للمشترى واستخدامه في العمليات التشغيلية فهي تعتبر من المصروفات الايرادية التي تحمل على الفترة التي تمت فيها هذه المصروفات. ولكن اذا كانت هذه المصروفات هي لاستكمال تجهيز المبنى للإستخدام الفعلي في العمليات التشغيلية ففي هذه الحالة تعتبر جزء من تكلفة المبنى [1].

**مثال (٢) :**

بتاريخ ١٩٩٥/١/١٥ م قررت احدى الشركات تشييد مبنى يستخدم في الاغراض الإنتاجية للشركة ولهذا الغرض قامت وبنفس التاريخ شراء ارض بلغت تكلفتها ٦٠٠٠٠ دينار، ثم باشرت تحت اشراف مجموعة من المهندسين المختصين في تنفيذ البناء وخلال فترة التشييد التي استمرت لغاية ١٩٩٦/١/١٥ انفقت المبالغ التالية:

| | |
|---|---|
| ١- أجور عمال بناء | ١٠٠٠٠٠ دينار |
| ٢- مواد بناء | ٢٥٠٠٠٠ دينار |
| ٣- أتعاب المهندسين | ٥٠٠٠٠ دينار |
| ٤- رسوم تسجيل المبنى | ١٥٠٠ دينار |

**المطلوب** / احتساب تكلفة المبنى .

---

(٢) د. احمد نور ، د. احمد بسيوني : مصدر سابق ص ٤٤٣-٤٤٤ بتصرف.

**الحل:**

| | |
|---|---|
| تكلفة الأرض | ٦٠٠٠٠ دينار |
| **يضاف:** | |
| أجور عمال البناء | ١٠٠٠٠٠دينار |
| مواد بناء | ٢٥٠٠٠٠دينار |
| أتعاب المهندسين | ٥٠٠٠٠ دينار |
| رسوم تسجيل | ١٥٠٠ دينار |
| تكلفة المبنى | ٤٦١٥٠٠ دينار |

ملاحظة / عند احتساب استهلاك المبنى اعتبارا من تاريخ استخدامه في ١٩٩٦/١/١٥م يتم فصل تكلفة الارض عن التكلفة الاجمالية للمبنى، بمعنى اخر يحتسب الاستهلاك على مبلغ ٤٠١٥٠٠ دينار باعتبار ان تكلفة الارض ٦٠ ٠٠٠ دينار لا تخضع الى الاستهلاك.

**مثال (٣) :**

فلو قررت الشركة في مثالنا رقم (١) بتشييد مبنى لاغراض اعمال الشركة وقد اعطى هذا المبنى لاحد المقاولين واتفقت الشركة مع المقاول على تشييد المبنى بكلفة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ د. فيكون تكلفة المبنى هي :-

٣٠٠٠٠٠ دينار وحسب شروط الاتفاق مع المقاول

**مثال (٤) :**

اشترت شركة مبنى قديم بمبلغ ٢٥٥٠٠٠ دينار بهدف استخدامه بما يخدم العمليات التشغيلية للمشروع وبعد الانتهاء من اجراءات نقل الملكية اجرت الشركة بعض الاصلاحات الضرورية على المبنى وقد انفقت في سبيل ذلك مبلغ ١٥٠٠٠ دينار حتى امكن ان يكون جاهزاً للإستخدام .

**المطلوب** / احتساب تكلفة المبنى :

**الحل :**

| | |
|---|---|
| سعر الشراء | ٢٥٥٠٠٠ |
| **يضاف :** | |
| مصاريف اصلاحات | ١٥٠٠٠ |
| تكلفة المبنى | ٢٧٠٠٠٠ |

### تكلفة الآلات والتركيبات :

تشتمل الآلات على مجموعة من العناصر مثل الآلات والمعدات المكتبية ووسائط النقل المختلفة والأثاث والمفروشات والحاسبات الالكترونية والتركيبات المكتبية وغيرها من العناصر التي تدخل ضمن هذه المجموعة من الاصول. ويتم اثبات تكلفة كل عنصر من هذه العناصر بحساب مستقل يسمى باسم الاصل وتشمل تكلفة هذه الاصول على ثمن الشراء مضافا اليه كافة المصروفات الضرورية واللازمة للحصول عليه واعداده للتشغيل مثل مصاريف النقل والتأمين وكافة التكاليف اللازمة لتركيبه وتشغيله وأي مصروفات أخرى لازمة لادخال أي تعديلات عليه.

### تكلفة التحسينات (التجهيزات ):

ويقصد بالتحسينات او التجهيزات الإضافات الرأسمالية التي يتم أدخالها على أي أصل ثابت بقصد زيادة مقدرته الانتاجية او استكمال غايات استخدامه مثل اضافة مصعد كهربائي لمبنى يستخدم في المهمات التشغيلية غير مملوك للوحدة الاقتصادية او يتم تضمينه بعض الاضافات الضرورية مثل اقامة ارفف في بعض المحلات غير المملوكة للوحدة الاقتصادية ، ولذلك فإن هذه التحسينات او التجهيزات الإضافية تسجل بحساب مستقل ويتم استهلاكها حسب العمر الإنتاجي المتوقع لها. وعند تأجير المبنى والتجهيزات يتم استهلاكها خلال مدة الايجار او خلال العمر الاقتصادي للأصل ايهما اقصر(١).

### ب – قياس تكلفة تملك الأصول طويلة الاجل :

الهدف من قياس تكلفة تملك الاصول طويلة الاجل هو تحديد القيمة النقدية او المقابل النقدي الذي تتحمله الوحدة الاقتصادية في سبيل تملك أصل من الأصول طويلة الاجل، وتحدد القيمة على اساس مقدار المقابل النقدي او ما يعادله والتي تم التضحية به مقابل الحصول على الاصل او القيمة السوقية للاصل ايهما اكثر وضوحاً «يجب تحديد قيمة الاصل في تاريخ الحصول عليه على اساس القيمة «السوقية العادلة» Fair Market value للأصل الذي تم التضحية به مقابل الحصول على ذلك الاصل، او القيمة السوقية العادلة للاصل الذي تم الحصول عليه ايهما اكثر وضوحاً (٢).

ان تحديد القيمة السوقية بتاريخ الحصول على الاصل تثير كثيراً من المشاكل المتعلقة بمعني لفظ المقابل النقدي، ولمعالجة هذه الموضوعة لا بد مناقشة بعض الامور المهمة ذات العلاقات وهي(٣):

---

(١) د. جمعة خليفة الحاسي، د. محمد مفتاح بيت المال، د. سالم محمد بن غربية: المحاسبة المتوسطة، منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة الثانية، الجماهيرية الليبية بنغازي صفحة ٤٠٠.

(٢) دونالد كيسو ، جيري ويجانت : مصدر سابق صفحة ٣٩١.

(٣) المصدر سابق الذكر.

١- الخصم النقدي .

٢- الشراء بالاجل .

٣- الاستبدال باصول غير نقدية.

٤- الهبات والتبرعات.

**الخصم النقدي :**

كثيراً ما يحدث في الحياة العملية شراء اصل بخصم نقدي نتيجة لدفع الوحدة الاقتصادية قيمة الاصل خلال فترة زمنية معينة، ولذلك فإن قيمة الاصل يظهر في هذه الحالة على اساس سعر الشراء مطروحاً منه قيمة الخصم النقدي المكتسب فعلاً، ففي حالة شراء آلة بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار وبخصم نقدي ٢٪ -١٠ او ن -٣٠ فإذا استفادت الوحدة الإقتصادية من الخصم النقدي تكون تكلفة الالة بالصورة التالية:

سعر الشراء ١٥٠٠٠ دينار

يطرح:

الخصم النقدي ٣٠٠ = ١٥٠٠٠× ٢٪

تكلفة الاصل ١٤٧٠٠ دينار

وهناك من يرى تخفيض الخصم النقدي من سعر الشراء سواء استفادت الوحدة الاقتصادية منه او لم تستفد، واعتبارا مبلغ الخصم النقدي غير المكتسب نتيجة عدم الإستفادة من شروط تعجيل الدفع خسارة يحمل على مصروفات الفترة الجارية.

**مثال (٤):**

بتاريخ ٥/١ اشترت شركة صناعية الة بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار بشروط دفع ٥٪ -٥ ايام او ن -١٠ تسليم محل المشتري، وينص الاتفاق على تحمل البائع كافة مصاريف التركيب والتشغيل حتى تصبح صالحة للإستخدام.

**المطلوب /** إحتساب تكلفة الاصل على اساس الفرضين المستقلين التاليين:

١- استفادت الشركة من الخصم النقدي، وهي تتبع سياسة اثبات الخصم النقدي عند الاستفادة منه فقط (طريقة اجمالي الفاتورة).

٢- لم تستفد الشركة من الخصم النقدي ، وهي تتبع سياسة اثبات الخصم النقدي عند الاستفادة منه فقط (طريقة صافي الفاتورة).

**الحل :**

١- احتساب تكلفة الالة بموجب الفرض الاول:

سعر الشراء ٢٥٠٠٠ دينار

يطرح:

الخصم النقدي ٢٥٠٠٠ × ٥٪ = ١٢٥٠

تكلفة الاصل ٢٣٧٥٠ دينار

ويتم القيد في الدفاتر كالآتي :

٢٥٠٠٠ من حـ/ الآلة

الى مذكورين :

٢٣٧٥٠ حـ/ النقدية

١٢٥٠ حـ/ خصم مكتسب

٢- إحتساب تكلفة الآلة بموجب الفرض الثاني :

سعر الشراء ٢٥٠٠٠ دينار

يطرح:

الخصم النقدي ٢٥٠٠٠ ×٥٪ ١٢٥٠

تكلفة الاصل ٢٣٧٥٠ دينار

٢٣٧٥٠ من حـ/ الآلة

٢٣٧٥٠ الى حـ/ النقدية

من المثال السابق نلاحظ ان كلا الطريقتين تأخذ بنظر الاعتبار عند احتساب تكلفة الاصل قيمة الخصم النقدي، الا ان الافتراض الثاني (عند عدم استفادة الوحدة الإقتصادية من قيمة الخصم النقدي المتاح) فيعتبر خسارة يحمل على ايرادات الفترة الجارية.

اي :

١٢٥٠ من حـ/ خصم نقدي

١٢٥٠ الى حـ/ الصندوق

١٢٥٠ من حـ/ أ . خ

١٢٥٠ الى حـ/ خصم نقدي (مفقود).

**الشراء الأجل :**

عند شراء اصل بموجب شروط الدفع المؤجل فإن قيمة الاصل تحتسب على اساس ايجاد المقابل النقدي للأصل في تاريخ الشراء، او يتم احتسابه على اساس الأخذ بنظر الاعتبار سعر الفائدة الضمني الذي يشير اليه عقد الشراء.

فعلى سبيل المثال قد تحصل شركة على اصل مقابل دفع مبلغ ٢٥٠٠ دينار في نهاية كل سنة اعتباراً من السنة الاولى ولمدة عشرة سنوات. فإذا تجاهلنا الفوائد الضمنية المحتسبة عند الاتفاق فمعني ذلك ان تكلفة الاصل هي عبارة عن قيمة القسط السنوي مضروباً في عدد الاقساط (٢٥٠٠×١٠)، الا ان هذه الطريقة لا تبين التكلفة الحقيقية للأصل نظراً لتجاهلها قيمة الفائدة وهي بالتالي تعتبر غير مقبولة، ولمعالجة هذه المسألة يتم البحث عن المقابل النقدي لقيمة الاصل في تاريخ الشراء، فإذا كانت القيمة عند الشراء بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار، فإن المبلغ الاخير يعتبر تكلفة الاصل الذي يتم اثباته بالسجلات، واعتبار الفرق بين السعر الاول ٢٥٠٠٠ دينار والتكلفة الحقيقية ٢٠٠٠٠ دينار مصاريف فوائد تحمل على دخل الفترة التي تخصها . وفي حالة عدم امكانية احتساب التكلفة بالطريقة السابقة فإنه يجب تقدير سعر الفائدة الضمني لعقد الشراء ، فلو فرضنا ان سعر الفائدة بموجب عقد الشراء يبلغ ٥٪ فتكون القيمة الحالية لعشرة دفعات بمبلغ ٢٥٠٠ دينار هي ٢٠٠٠٠ دينار تقريبا، ولذلك فإن تسجيل تكلفة تملك الاصل، وسداد القسط الاول والثاني على سبيل المثال تكون كالآتي:

٢٠٠٠٠ من حـ/ الآلات تاريخ الحصول على الأصل

٢٠٠٠٠ الى حـ/ الدائنين (او عقد توريد الآلات المتسحقة)

(اثبات شراء الآلات بعقد يتطلب دفع مبلغ ٢٥٠٠ دينار سنوياً لمدة عشر سنوات، بسعر فائدة ٥٪ قيمتها المالية هي ٢٠٠٠٠ دينار).

وعند سداد قسط العقد في نهاية السنة الاولى يظهر القيد على النحو التالي:

من مذكورين

١٠٠٠ حـ/ مصاريف فوائد

١٥٠٠ حـ/ الدائنين (او عقد توريد الآلات المستحقة)

٢٥٠٠ الى حـ/ البنك (او النقدية )

(اثبات الفائدة المستحقة على مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار لمدة سنة وسداد جزء من الالتزام المستحق من عقد توريد الآلات)

اما في نهاية السنة الثانية فيظهر القيد على الصورة التالية :

من مذكورين

٩٢٥ حـ/ مصاريف فوائد

١٥٧٥ حـ/ الدائنين (أو عقد توريد الالات المستحقة )

٢٥٠٠ الى حـ/ البنك (او النقدية )

[اثبات سداد القسط المستحق من عقد توريد الآلات والفائدة على مبلغ (٢٠٠٠٠-١٥٠٠)]

وهكذا يتم احتساب فائدة الاقساط المتبقية بنفس الطريقة السابقة اي من الرصيد المستحق بعد استبعاد القسط المسدد في السنة السابقة [١].

**مثال (٥):**

اشترت شركة آلة خراطة بمبلغ ١٥٠٨٠ دينار على ان يتم تسديد قيمتها على أربعة اقساط سنوية متساوية. قيمة كل قسط ٣٧٧٠ دينار علماً بان القيمة السوقية لهذه الآلة تبلغ ١٤٠٠٠ دينار.

**المطلوب :**

١- اثبات قيمة الالة في دفتر يومية الشركة.

٢- اثبات اقساط تسديد قيمة الآلة والفوائد المترتبة عليها.

٣- بيان تأثير العمليات السابقة على الحسابات المختصة.

---

(١) د. خيرت ضيف، د. احمد نور، د. احمد بسيوني: مصدر سابق صفحة ٤٠٧-٤٠٨.

في نهاية السنة الثانية :

من مذكورين

٣٤٥٠,٥ حـ/ الدائنين

٣١٩,٥ حـ/ مصاريف الفوائد

٣٧٧٠ الى حـ/ البنك (او النقدية )

اثبات سداد القسط المستحق من عقد شراء آلة الخراطة والفائدة على المبلغ (١٤٠٠٠-٣٣٥٠) × ٣٪ .

في نهاية السنة الثالثة :

من مذكورين

٣٥٥٠,٠١٥ حـ/ الدائنين

٢١٩,٩٨٥ حـ/ مصاريف الفوائد

٣٧٧٠ الى حـ/ البنك (او النقدية )

اثبات سداد القسط المستحق من عقد شراء آلة الخراطة والفائدة على المبلغ (١٤٠٠٠-٦٨٠٠,٥) ٣٪.

في نهاية السنة الرابعة :

من مذكورين

٣٦٤٩,٤٨٥ حـ/ الدائنين

١٢٠,٥١٥ حـ/ مصاريف الفوائد

٣٧٧٠ الى حـ/ البنك (او النقدية )

(إثبات سداد القسط المستحق من عقد شراء آلة الخراطة والفائدة على المبلغ (١٤٠٠٠-١٠٣٥٠,٠١٥) × ٣٪ ).

**ثانياً حسابات الاستاذ :**

حـ/ الدائنين

| منه | له |
|---|---|
| ٣٣٥٠ الى حـ/ البنك | ١٤٠٠٠ من حـ/ الآلات |
| ٣٤٥٠,٥ الى حـ/ البنك | |
| ٣٥٥٠,٠١٥ الى حـ/ البنك | |
| ٣٦٤٩,٤٨٥ الى حـ/ البنك | |
| ١٤٠٠٠ | ١٤٠٠٠ |

**الحل :**

من المعلومات الواردة في المثال يتضح ان القيمة السوقية للآلة تبلغ ١٤٠٠٠ دينار وهو يمثل قيمة الالة التي يجب ان يثبت بالدفاتر لان سعر الشراء ١٥٠٨٠ دينار يشمل على فوائد تأخير ضمنية.

**أولاً – قيود اليومية :**

١٤٠٠٠ من حـ/ الآلات تاريخ الحصول على الاصل

١٤٠٠٠ الى حـ/ الدائنين .

وفي نهاية كل سنة من السنوات الاربعة عند دفع القسط المستحق يتم احتساب الفوائد المتعلقة بتلك الفترة ويتم تحميله على حساب الدخل. وتحتسب الفوائد على اساس سعر الفائدة الضمني باستخدام جداول القيمة الحالية بواسطة المعادلة التالية:

القيمة الحالية = معامل القيمة الحالية لدينار × قيمة القسط

١٤٠٠٠ = معامل القيمة الحالية × ٣٧٧٠

معامل القيمة الحالية = ١٤٠٠٠

٣٧٧٠

= ٣,٧١٣٥

وبالنظر الى جدول القيمة الحالية نلاحظ ان هذا المعامل يقع تحت عمود ٣٪ تقريباً.

وبذلك يكون نصيب السنة الاولى من الفوائد :

١٤٠٠٠ × ٣٪ = ٤٢٠ دينار

وعليه يكون قيد القسط الاول مع الفوائد بالصوردة التالية:

من مذكورين نهاية السنة الأولى

٣٣٥٠ حـ/ الدائنين

٤٢٠ حـ/ مصاريف الفوائد

٣٧٧٠ الى حـ/ البنك (او النقدية )

اثبات سداد القسط المستحق من عقد شراء آلة الخراطة والفائدة على المبلغ (١٤٠٠٠ ×٣٪).

| منه | حـ/ مصاريف الفوائد | له |
|---|---|---|
| ٤٢٠ الى حـ/ البنك | | ٤٢٠ من حـ/ أ.خ السنة الأولى |
| ٣١٩,٥ الى حـ/ البنك | | ٣١٩,٥ من حـ/ أ.خ السنة الثانية |
| ٢١٩,٩٨٥ الى حـ/ البنك | | ٢١٩,٩٨٥ من حـ/ أ.خ السنة الثالثة |
| ١٢٠,٥١٥ الى حـ/ البنك | | ١٢٠,٥١٥ من حـ/ أ.خ السنة الرابعة |
| ١٠٨٠ | | ١٠٨٠ |

من الارصدة الظاهرة في حسابي الدائنين ومصاريف الفوائد يتبين ان مجموع الحسابين السابقين (١٤٠٠٠+ ١٠٨٠) هي مساوية لقيمة شراء الماكينة البالغ ١٥٠٨٠ دينار.

**مثال (٦):**

اشترت شركة آلة بمبلغ ١٠٥٠٠ وتعهدت بدفع قيمتها على ثلاثة اقساط قيمة كل قسط ٣٥٠٠ دينار وسحبت مقابل ذلك ثلاث اوراق دفع كل ورقة مساوية لقيمة القسط علماً ان القيمة السوقية لهذه الآلة تبلغ ٩٠٢٠ دينار.

**المطلوب /**

١- اثبات قيد الشراء.

٢- اثبات قيود تسديد اوراق الدفع.

**الحل :**

**تمهيد الحل :**

أ- القيمة الحالية = معامل القيمة الحالية لدينار × قيمة القسط

٩٠٢٠ = معامل القيمة الحالية لدينار × ٣٥٠٠

معامل القيمة الحالية لدينار = $\frac{٩٠٢٠}{٣٥٠٠}$

= ٢,٥٧٧١

وعند مطابقة المعامل السابق مع جداول القيمة الحالية لدفعة تحت ن = ٣ نجده انه يقع تحت عمود ٨٪.

٢- قيمة الشراء - القيمة السوقية للآلة = قيمة الفوائد مدفوعة مقدماً

١٠٥٠٠ - ٩٠٢٠ = ١٤٨٠ دينار

**قيد الشراء :**

من مذكورين

٩٠٢٠ حـ/ الآلات

١٤٨٠ حـ/ فوائد مدفوعة مقدماً

١٠٥٠٠ الى حـ/ اوراق الدفع

نهاية السنة الاولى:

من مذكورين

٣٥٠٠ حـ/ اوراق دفع

٧٢١,٦ حـ/ مصروف فوائد

الى مذكورين

٧٢١,٦ حـ/ فوائد مدفوعة مقدماً

٣٥٠٠ حـ/ النقدية

اثبات سداد ورقة الدفع المستحقة من عقد شراء الآلة والفائدة على الورقة (٩٠٢٠×٨٪)

نهاية السنة الثانية :

اصل الدين – صافي القسط المسدد = الرصيد المتبقي ×٨٪.

٩٠٢٠– (٣٥٠٠ + ٧٢١,٦) × ٨٪ = ٣٨٣,٨٧٢ دينار مصروف الفوائد.

من مذكورين

٣٥٠٠ حـ/ اوراق الدفع

٣٨٣,٨٧٢ حـ/ مصروف فوائد

الى مذكورين

٣٥٠٠ حـ/ النقدية

٣٨٣,٨٧٢ حـ/ فوائد مدفوعة مقدماً

اثبات سداد ورقة الدفع المستحقة (الثانية) من عقد شراء الآلة والفائدة على الورقة.

وفي نهاية السنة الثالثة يتم اتباع نفس الخطوات المتبعة في نهاية السنة الثانية في احتساب الفوائد على رصيد الدين.

## الإستبدال بأصول غير نقدية:

قد يحدث لدى بعض الوحدات الإقتصادية استبدال الأصول او احدهما بأصول أو أصل أخر وقد يتم الاتفاق على تساوي قيمة الأصل القديم بالاصل الجديد او دفع او استلام مبلغ نقدي مقابل الأصل المتنازل عنه، ويتم التقيم بين الأصل المستبدل والأصل المتنازل عنه بالقيمة السوقية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، على ان تكون قيمة التقيم واضحة، وفي حالة تعذر تحديد القيمة السوقية يستعاض عنها بالقيمة الدفترية للأصل المستبدل لتقيم الاصل البديل. والمشكلة التي تواجه المحاسب عند استخدام القيمة السوقية للأصل المستبدل هي كيف يتم معالجة الفرق بين القيمتين؟ حيث اذا كانت القيمة الدفترية اكبر من القيمة السوقية يعنى ذلك تحقيق مكاسب، أما اذا كانت اقل من القيمة السوقية فإن ذلك يؤدي الى حدوث خسائر. وذلك انسجاماًمع تطبيق مبدأ «التحقق» عند مقايضة اصل باخر غير متماثل معه. والأمر يختلف تماماً عند مبادلة اصلين متماثلين حيث هنا يتم استبعاد الزيادة او النقص في القيمة النقدية للأصلين المتبادلين لطرفي التبادل «طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يجب ان يقوم الأصل المشتري على اساس القيمة السوقية للأصل الذي تم استبداله او الأصل الذي تم الحصول عليه، ايهما اكثر وضوحاً. اما اذا تعذر تحديد القيمة السوقية لاي من الاصلين. فيجب استخدام القيمة الدفترية للأصل المستبدل لتقويم الاصل البديل. واذا ما استخدمنا القيمة السوقية للأصل المستبدل فهذا قد يؤدي الى تحقيق مكاسب او خسائر عن عملية الإستبدال (الفرق بين القيمة الدفترية والسوقية). وهذا يتمشى مع تطبيق مبدأ «التحقق» عندما تكتمل عملية المبادلة وخاصة اذا كان الاصلان المتبادلان غير متماثلين Dissimilar مثل مقايضة قطعة أرض مع مبنى أو معدات مع مخزون سلعي.

ويعدل تطبيق هذه القاعدة عندما يتم تبادل اصلين (مع استبعاد النقدية) متماثلين (Similar Nanmonetar) مثل مخزون السلعي مع مخزون شركة اخرى مختلف اللون او الحجم. ولا نستطيع ان نقول ان هناك ارباحاً قد تحققت نظراً لعدم حدوث واقعة بيع او شراء فعلية. وكذلك اذا كان التبادل يشمل اصول ثابتة متماثلة (اصول مملوكة بغرض استخدامها في انتاج الإيرادات مثل مبادلة قطعة ارض باخرى او ألة بألة مماثلة)، فانه لا يجب ان يعترف باى مكاسب قد تتحقق عن هذه العملية نظراً لان هذه المبادلة لا تمثل عملية اقتصادية كاملة (لتوقع عدم زيادة المنفعة)،

.. وعلى العكس من ذلك

فيجب ان نعترف بأية خسارة قد تحدث وتحمل فوراً على دخل الفترة الجارية طبقاً لمبدأ (الحيطة والحذر). وقد تتضمن بعض عمليات مبادلة الاصول المتماثلة نقدية واصولا اخرى غير نقدية معاً، فيفترض ان الشخص الذي استلم نقدية واصلا غير نقدي نظير الاصل الممنوح للشخص الاخر قد قام بعمليتين اقتصاديتين مختلفتين في ان واحد، وهما (١) استبدال جزءاً من الاصل الذي كان يمتلكه باصل اخر (٢) وباع الجزء الاخر من هذا الاصل نظير نقدية. وعليه قد تتحقق مكاسب او خسائر نتيجة لاستغنائه عن هذا الجزء من الاصل الذي تم بيعه (١).

ومما تقدم يمكن ان نخلص باستنتاج مختصر لعملية الاستبدال بأصول غير نقدية مفاده الآتي :

١- يتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن المقايضة، سواء كانت ناجمة عن اصول متماثلة او اصول غير متماثلة. وما دام تم الإعتراف بهذه الخسائر فلا بد والحالة هذه من اثباتها بالدفاتر المحاسبية.

٢- اذا كانت نتيجة المقايضة بالاصول المتماثلة تحقيق ارباح فلا يجب الإعتراف بها. ونظراً لعدم الإعتراف بالمكاسب الناجمة عن مثل هذه العمليات فإنه يجب اثبات الاصول المتبادلة لطرفي العملية (المستبدل والمتنازل) على اساس القيمة الدفترية للأصل.

٣- اذا كانت المبادلة باصول نقدية وغير نقدية معاً ينتج عنها ارباح فيجب والحالة هذه الإعتراف بالأرباح المتحققة بالنسبة للوحدة الإقتصادية التي استلمت فعلاً نقدية بالإضافة الى الاصل غير النقدي المماثل.

٤- يتم الاعتراف بالارباح والخسائر الناجمة عن مبادلة الاصول غير المتماثلة.

وزيادة في توضيح الخلاصة السابقة نجملها بالصورة التالية :

| العملية | النتيجة | الاستنتاج |
|---|---|---|
| ١- مقايضة أصول متماثلة | خسائر | يعترف بها |
| ٢- مقايضة أصول متماثلة | أرباح | لا يعترف بها |
| ٣- مبادلة بأصول نقدية وغير نقدية متماثلة | أرباح نقدية + أصل | يعترف بها بالنسبة للجهة التي استلمت النقدية |
| ٤- مبادلة أصول غير متماثلة | أرباح أو خسائر | يعترف بها. |

(١) دونالد كسو، جيري ويجانت، مصدر سابق صفحة ٣٩٣-٣٩٤.

**مثال (٧) عن تبادل اصول غير مماثلة :**

اتفقت شركة الجودة مع الشركة الوطنية للنحاس على استبدال آلة مع دفع مبلغاً نقدياً مقابل قطعة ارض فضاء تستخدم في العمليات الانتاجية لشركة الجودة. وقد كانت القيمة الدفترية للآلة تبلغ ٨٤٠٠٠ دينار (التكلفة الاصلية للآلة ١٢٨٠٠٠ دينار مطروحا منها ٤٤٠٠٠ دينار مخصص استهلاك). بالإضافة الى ذلك دفعت للشركة الوطنية للنحاس مبلغ ٣٤٠٠٠ دينار. علما ان القيمة السوقية للآلة قدرت بمبلغ ٩٨٠٠٠ دينار.

**المطلوب /**

١- تحديد قيمة قطعة الارض.

٢- تحديد الارباح المتحققة عن استبدال الآلة.

٣- اثبات قيد اليومية الخاص بالعملية السابقة في دفتر يومية شركة الجودة.

**الحل :**

١- سعر قطعة الارض:

| | |
|---|---|
| القيمة السوقية المعادل للآلة | ٩٨٠٠٠ دينار |
| النقدية المدفوعة | ٣٤٠٠٠ |
| | ١٣٢٠٠٠ دينار |

٢- الارباح المتحققة من استبدال الآلة :

| | | |
|---|---|---|
| القيمة السوقية المعادلة للآلة | | ٩٨٠٠٠ |
| ناقصا: | | |
| التكلفة الاصلية للآلة | ١٢٨٠٠٠ | |
| - مخصص الإستهلاك | (٤٤٠٠٠) | |
| القيمة الدفترية للآلة | | ٨٤٠٠٠ |
| الارباح المحققة عن عملية الاستبدال | | ١٤٠٠٠ |

٣- قيد اليومية الخاص بعملية الاسبتدال في دفتر يومية تشاركية الجودة:

من مذكورين

١٣٢٠٠٠ حـ/ الأراضي

٤٤٠٠٠ حـ/ مخصص الاستهلا ك (الآلة )

الى مذكورين

١٢٨٠٠٠ حـ/ الآلة

١٤٠٠٠ حـ/ الارباح (استبدال الآلة )

٣٤٠٠٠ حـ/ النقدية

**مثال (٨) عن تبادل اصول متماثلة ( مع وجود خسائر):**

استبدلت شركة الحديد والصلب ثلاث سيارات نقل كبيرة بأربع سيارات نقل متوسطة وقد بلغت القيمة الدفترية للسيارات القديمة ١٠٠٠٠٠ دينار، علماً ان تكلفتها الاصلية ١٥٠ ٠٠٠ دينار، ومخصص الاستهلاك ٥٠ ٠٠٠ دينار، اما القيمة السوقية لها فقد بلغت ٧٥٠٠٠ دينار، اما القيمة السوقية للسيارات الجديدة فقد بلغت ٢٠٠٠٠٠ دينار. وقد اتفق الطرفان على ان تكون قيمة السيارات القديمة ١١٢٥٠٠ دينار. والفارق يدفع نقداً.

**المطلوب /**

١- تحديد تكلفة شراء السيارات الجديدة .

٢- احتساب الخسائر الناجمة عن عملية الاستبدال .

٣- اثبات قيد يومية الاستبدال في دفتر يومية شركة الحديد والصلب.

**الحل :**

١- تكلفة شراء السيارات الجديدة :

| | |
|---|---|
| القيمة السوقية المعادلة للسيارات الجديدة | ٢٠٠ ٠٠٠ دينار |
| ناقصا : قيمة المبادلة للسيارات القديمة | ١١٢٥٠٠ |
| النقدية المستحقة على شركة الحديد والصلب | ٨٧٥٠٠ دينار |
| تضاف : القيمة السوقية المعادلة للسيارات القديمة | ٧٥٠٠٠ |
| تكلفة شراء السيارات الجديدة | ١٦٢٥٠٠ دينار |

٢- احتساب الخسائر الناجمة عن عملية الاستبدال :

| | |
|---|---|
| القيمة الدفترية للسيارات القديمة | ١٠٠٠٠٠ دينار |
| ناقصاً : القيمة السوقية المعادلة للسيارات القديمة | ٧٥٠٠٠ |
| الخسائر الناتجة عن استبدال السيارات القديمة | ٢٥٠٠٠ دينار |

٣- القيد المحاسبي بدفتر يومية شركة الحديد والصلب:

من مذكورين

١٦٢٥٠٠ حـ/ السيارات الجديدة

٥٠٠٠٠ حـ/ مخصص استهلاك السيارات القديمة

٢٥٠٠٠ حـ/ خسارة استبدال السيارات

الى مذكورين

١٥٠٠٠٠ حـ/ السيارات القديمة

٨٧٥٠٠ حـ/ النقدية

**مثال (٩) : عن تبادل الاصول المتماثلة ( مع وجود مكاسب ودفع نقدية)**

قررت الجمعية التعاونية الزراعية في عين الباشا زيادة عدد جراراتها وتنويعها فقررت مبادلة جرارين نوع الجدع ١٣٠٠ بجرارين صناعة ايطالية، وقد بلغت القيمة السوقية لجرارات الجدع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار والقيمة الدفترية لهما ١٦٨٧٥٠ دينار علماً ان تكلفتها تبلغ ١٨٧٥٠٠ دينار ومخصص الاستهلاك حتى تاريخ المبادلة بلغ ١٨٧٥٠ دينار. اما القيمة السوقية للجرارين الايطاليين فقد بلغت ٢١٢٥٠٠ دينار. وقد تمت الموافقة على المبادلة شريطة ان تدفع الجمعية التعاونية مبلغ وقدره ١٢٥٠٠ دينار بالاضافة الى الجرارين نوع جدع.

**المطلوب :**

١- احتساب مجموع المكاسب .

٢- احتساب قيمة الجرارين الجديدين .

٣- اجراد قيد اليومية اللازم بدفتر يومية جمعية عين الباشا الزراعية.

**الحل :**

١- احتساب مجموع المكاسب غير المحققة :

| | |
|---|---|
| القيمة السوقية للجرارين القديمين | ٢٠٠٠٠٠ دينار |
| ناقصاً : القيمة الدفترية للجرارين القديمين | ١٦٨٧٥٠ |
| المكاسب غير المحققة | ٣١٢٥٠ دينار |

٢- احتساب قيمة الجرارين الجديدين :

| | |
|---|---|
| القيمة السوقية للجرارين الجديدين | ٢١٢٥٠٠ دينار |
| ناقصاً : المكاسب غير المحققة | ٣١٢٥٠ |
| قيمة الجرارين الجديدين | ١٨١٢٥٠ دينار |

ويمكن احتساب قيمة الجرارين الجديدين بالاضافة الى الطريقة السابقة وذلك بموجب الطريقة التالية :

| | |
|---|---|
| القيمة الدفترية للجرارين القديمين | ١٦٨٧٥٠ دينار |
| تضاف : النقدية المدفوعة | ١٢٥٠٠ |
| قيمة الجرارين الجديدين | ١٨١٢٥٠ دينار |

٣- قيد اليومية اللازم :

من مذكورين

١٨١٢٥٠ حـ/ الجرارين الجديدين

١٨٧٥٠ حـ/ مخصص استهلاك الجرارين القديمين

الى مذكوين

١٨٧٥٠٠ حـ/ الجرارين القديمين

١٢٥٠٠ حـ/ النقدية

**مثال (١٠)** : المحاسبة عن تبادل الاصول المتماثلة ( مع وجود ارباح واستلام نقدية ) :

لدى شركة النسر لنقل الركاب سيارة فولفو قديمة تبلغ تكلفتها عند الشراء ١٦٠٠٠ دينار وقد قدر عمرها الانتاجي بعشر سنوات تصبح بعدها صفراً ( بدون قيمة خردة) وفي نهاية السنة الثالثة تم الاتفاق مع شركة الصقر للنقليات باستبدالها بسيارة بيجو صالون تبلغ تكلفتها ١١٠٠٠ ديناراً ومخصص الاستهلاك ٢٠٠٠ دينار بالاضافة الى استلام مبلغ نقدي قدره ٢٥٠٠ دينار.

**المطلوب** : اثبات العمليات السابقة بدفتر يومية شركة نقليات الصقر.

**الحل :**

١- تحديد المكاسب المحققة :

| | |
|---|---|
| أ- تكلفة السيارة الجديدة | ١٦٠٠٠ دينار |
| ناقصاً - مجمع الاستهلاك | ٤٨٠٠ دينار |
| القيمة الدفترية | ١١٢٠٠ دينار |
| يضاف - المبلغ المدفوع نقداً | ٢٥٠٠ دينار |
| قيمة السيارة الجديدة | ١٣٧٠٠ دينار |
| ب - تكلفة السيارة القديمة | ١١٠٠٠ دينار |
| ناقصاً - مجمع الاستهلاك | ٢٠٠٠ دينار |
| قيمة السيارة القديمة | ٩٠٠٠ دينار |

جـ- المكاسب المحققة = قيمة السيارة الجديدة - قيمة السيارة القديمة

= ١٣٧٠٠ - ٩٠٠٠ = ٤٧٠٠ دينار

٢- القيود المحاسبية :

من مذكورين

٢٥٠٠ حـ / النقدية

١١٢٠٠ حـ/ السيارة الفولفو

٢٠٠٠ حـ/ مخصص استهلاك السيارة البيجو

الى مذكورين

١١٠٠٠ حـ/ السيارة البيجو

٤٧٠٠ حـ/ مكاسب استبدال السيارة الفولفو

**الهبات والتبرعات :**

عندما تحصل الوحدة الاقتصادية على اصل من الاصول طويلة الاجل على شكل هبة او تبرع دون ان تدفع عنه اي مقابل سواء كان نقدي او عيني، فإن الاصل او الاصول هذه تقيم بسعر السوق ويجري اثباتها في دفتر اليومية بالقيد الآتي:

xx من حـ/ الاصل ( اسم الاصل)

xx الى حـ/ رأس مال الهبات والتبرعات

اما اذا قامت الوحدة الاقتصادية بالإهداء او التبرع وبدون مقابل فإن القيد المحاسبي يأخذ الصورة التالية : -

xx من حـ/ التبرعات والهبات

xx الى حـ/ الأصل (اسم الاصل ).

**مثال (١)** : في ١٩٩٦/٥/١ قامت شركة الهناء بالعمليتين التاليتين : -

١- تحصلت على مبنى من الدولة مجاناً وقد قدر سعر السوق للمبنى بمبلغ ٨٥٠٠٠ د.

٢- اهدت الشركة سيارة تكلفتها ١٠٠٠٠ د. الى الجمعية الاستهلاكية الكائن عملها في مقر عمل الشركة، وعليه فإن الحالتين السابقتين يتم اثباتهما بدفتر يومية شركة الهناء بموجب القيدين الأتيين :

٨٥٠٠٠ من حـ/ المباني

٨٥٠٠٠ الى حـ/ رأسمال الهبات والتبرعات

الحصول على مبني كاعانة من الدولة بالسعر السائد بالسوق

١٠٠٠٠ من حـ/ الهبات

١٠٠٠٠ الى حـ / السيارات

اهداء سيارة الى الجمعية التعاونية في الشركة .

**الغاء الأصل طويل الأجل او التنازل عنه بدون مقابل :**

في بعض الاحيان ولأي سبب من الاسباب يتم الاستغناء عن الاصل طويل الاجل اما بتركه او رصده او التنازل عنه بدون مقابل ففي مثل هذه الحالة تكون الخسارة الناجمة من جراء ذلك محصورة فقط بالقيمة الدفترية للاصل [1].

**مثال :**

تملك شركة صناعية آلة بلغت تكلفة تشغيلها مبلغ ٢٥٠٠٠د. وقد قدر العمر الانتاجي للآلة بعشرة سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستعمال بدون قيمة خردة. وفي نهاية السنة الثامنة تم شطب الآلة من سجلات الشركة.

**والمطلوب** / اثبات عملية الشطب في دفاتر الشركة المذكورة .

**الحل :**

**١- تمهيد الحل :**

يتضح مما سبق ان قسط الاستهلاك السنوى للآله هو $\frac{٢٥٠٠٠}{١٠}$

= ٢٥٠٠ د.

∴ مجموع مخصص الاستهلاك خلال ثمان سنوات

=٢٥٠٠×٨ =٢٠٠٠٠ د.

وبذلك تكون خسارة شطب الآلة = تكلفة الآلة – مخصص الاستهلاك

= ٢٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ د.

---

(١) د. خالد امين عبد الله، د. سليمان حسن عطية واخرون. اصول المحاسبة، مركز الكتب الاردني ، الاردن- عمان، ١٩٩٠م . ص ٢٨٨.

٢- قيد اليومية          من مذكورين

٢٠٠٠٠ حـ/ مخصص استهلاك الآلة

٥٠٠٠ حـ/ خسارة شطب الآلة

٢٥٠٠٠ الى حـ/ الآلة

**التكاليف الاضافية بعد الاقتناء :**

عندما يتم اقتناء الاصول طويلة الاجل واعدادها حتى تصبح جاهزة للاستخدام الفعلي قد يحدث، ان تقوم الوحدة الاقتصادية وبعد سنوات من استخدام الاصل الانفاق على الاصل لأسباب مختلفة، ونتيجة لذلك تنشأ مشكلة تمييز هذه النفقات من حيث اعتبارها اضافة على تكاليف الاصل او اعتبارها جزء من مصاريف الصيانة الدورية. وللتغلب على هذا الاجراء يتم الاستعانة بمعيار الغرض الذي تم من اجله الانفاق. فإذا كانت النفقات بهدف زيادة المنافع المتوقع تحقيقها من الاصل مستقبلاً فهي تعتبر نفقات رأسمالية يستوجب تحميلها على حساب الاصل، أما اذا كان الغرض من الانفاق هو المحافظة على الأصل، فإن هذه النفقات تعتبر مصروفات ايرادية تخص الفترة المالية التي انفقت فيها المصروفات. ولاعتبار النفقة مصروفاً رأسمالياً لا بد من توفر احد الشروط الاربعة التالية :

١- اذا كان المصروف مخصصاً لاكثر من فترة محاسبية واحدة.

٢- ان تؤدي النفقة الى زيادة القدرة الانتاجية للاصل.

٣- ان تؤدي النفقة الى زيادة العمر الانتاجي للاصل .

٤- ان تؤدي الى تحسين جودة السلع او الخدمات التي يقدمها الاصل .

وتأسيساً على ماسبق يمكن ان نعرف المصروفات الرأسمالية، بانها «المصروفات التي يتم انفاقها من قبل الوحدة الاقتصادية لاضافة شيئاً جديداً الى اصولها او لزيادة كفاءتها او عمرها الانتاجي». اما المصروفات التي تنفق بقصد الابقاء على الاصل في حالة صالحة للاستخدام دون ان تترك اي اثر على كفاءته او عمره الانتاجي فانها تعتبر مصروفات ايرادية، كمصروفات الوقود والزيوت والقوى المحركة لتشغيل الاصل او تكاليف الصيانة العادية والدورية والاصلاحات وقطع الغيار وغيرها . علماً ان جميع النفقات تتحول الى مصروفات عندما يتم استنفاذ خدمات الاصول التي من اجلها تم انفاق النفقة، وهذا يتم اما بأهلاكها او استخدامها. وتلجأ الكثير من الوحدات الاقتصادية الى وضع بعض المعايير بغرض التمييز بين النفقات الرأسمالية والايرادية ومن هذه المعايير هو تحديد حد ادنى للنفقات الرأسمالية (مثل ١٠٠ او ١٥٠ دينار). وذلك حسب طبيعة وحجم عملها.

## جـ-المعالجات المحاسبية لتكاليف تملك الأصول طويلة الأجل :

لكل اصل من الاصول طويلة الاجل عمر انتاجي محدد باستثناء الاراضي، وعادة يتم تحديد العمر الانتاجي بعدد معين من السنوات يصبح بعدها غير صالح للإستخدام (مستهلك). ولذلك يتم توزيع تكلفة الاصل كمصروف على السنوات التي يستخدم فيها الاصل. ويسمى الجزء المستنفذ من تكاليف الاصل نتيجة استخدام الاصل بالعملية الانتاجية بقسط الاهلاك او الاستهلاك، والاستهلاك يعني عملية تخصيص تكلفة الاصل طويل الاجل على الفترات المحاسبية التي استفادت من خدماته. وفي الواقع فإن موضوع استهلاك الاصول طويلة الاجل يرتبط محاسبياً بعملية قياس الدخل المحاسبي، لان الجزء المستنفذ من تكلفة الاصول خلال دوره محاسبية معينة يساهم في عملية خلق ايرادات تلك الفترة، وهذا يستدعي خصم قسط استهلاك الفترة من ايرادتها لاجل قياس الدخل الدوري «ترتبط المحاسبة على اهلاك الاصول طويلة الاجل ارتباطاً وثيقا بعملية قياس الدخل، لذلك لان جزء من الاصول يستنفذ في عملية خلق الايرادات في كل فترة محاسبية، وبناء عليه فان تكلفة الجزء المستنفذ من الاصول ينبغي ان تخصم من تلك الايرادات بصرف النظر عن مدى ملائمتها وذلك حتى يمكن قياس الدخل الدوري اي انه يمكن القول بعبارة اخرى ان قيمة الجزء المستنفذ من الاصول في خلق الايرادات ينبغى ان يسترد اولاً حتى يمكن القول ان المنشأة في نفس درجة الثراء التي كانت عليها في بداية الفترة [1].

ومصروف الاستهلاك يختلف عن اي مصروف اخر وذلك من حيث كونه لا يتطلب دفع مبالغ نقدية في الوقت الذي يتم اثباته بالدفاتر المحاسبية بمعنى ان اثبات مصروف استهلاك الاصول طويلة الاجل سوف لا يترك اثره على الاصول المتداولة او الالتزامات.

ولاجل دراسة وافية لكيفية معالجة تكاليف تملك الاصول طويلة الاجل سوف نقوم بتقسيم هذا الموضوع الى جزئين، هما اولاً كيفية اثبات تكاليف الاصول بالدفاتر المحاسبية ، وثانياً مشاكل الاستهلاك وطرق احتسابها.

### اولاً : اثبات الاصول طويلة الاجل بالدفاتر المحاسبية:

بعد الحصول على الاصول طويلة الاجل وتحديد تكلفتها النهائية وفق المعايير المحاسبية التي تم استعراضها في الفقرات السابقة يقوم محاسب الوحدة الاقتصادية وبتاريخ صلاحيتها للاستخدام الفعلي اثبات تكلفة الاصل في دفتر اليومية بحساب يسمى باسم الاصل ويجعل مديناً والنقدية او الدائنين او كلاهما دائناً حسب طريقة تسديد تكلفته وذلك بموجب القيد التالي :

---

(١) د. خيرت ضيف، د. احمد نور ، د. احمد بسيوني: مصدر سابق صفحة ٤٢٨.

xx من حـ/ الاصل

xx الى حـ/ النقدية

او :

xx من حـ/ الاصل

الى مذكورين

xx حـ/ النقدية

xx حـ/ الدائنين

**مثال(١):**

بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٦م قررت احدى الشركات الصناعية تشييد مبنى يستخدم في الاغراض الانتاجية للشركة. وبنفس التاريخ قامت الشركة بشراء ارض بلغت تكلفتها ١٢٠٠٠٠ دينار، ثم باشرت اعمال التشييد وخلال فترة البناء التي استمرت لغاية ١٤/٢/ ١٩٩٧انفقت المبالغ التالية : اجور عمال بناء ٥٠٠٠٠ دينار، مواد بناء ٢٠٠٠٠٠ دينار، اتعاب المهندسين ٦٠٠٠٠ دنيار، رسوم تسجيل المبنى ٢٠٠٠ دينار. علماً ان جميع المبالغ السابقة دفعت نقداً في حينه .

**المطلوب** / ١- احتساب تكلفة المبنى .

٢- اثبات ذلك بالدفاتر المحاسبية.

**الحل :**

١- احتساب تكلفة المبنى :

| | | |
|---|---|---|
| تكلفة الارض | ١٢٠٠٠٠ | دينار |

تكلفة المبنى:

| | | |
|---|---|---|
| اجور عمال البناء | ٥٠٠٠٠ | دينار |
| مواد البناء | ٢٠٠٠٠٠ | دينار |
| اتعاب المهندسين | ٦٠٠٠٠ | دينار |
| رسوم تسجيل | ٢٠٠٠ | دينار |
| تكلفة البناء | ٣١٢٠٠٠ | دينار |

٢- اثبات تكلفة المبنى بدفتر اليومية :

من مذكورين

١٢٠٠٠٠ حـ/ الأراضي

٣١٢٠٠٠ حـ/ المبنى

٤٣٢٠٠٠ الى حـ/ النقدية

وتجدر الاشارة هنا الى ان قسط استهلاك المبني يحتسب في نهاية سنة ١٩٩٧ عن الفترة من ١٩٩٧/٢/١٤ ولغاية ١٩٩٧/١٢/٣١م اما السنوات التالية فيحتسب قسط استهلاك سنوي كامل حتى تصبح قيمته صفراً على جميع تكاليف المبنى مطروحاً منه تكلفة الارض اي (٤٣٢٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠) فقط.

**معالجة التكاليف الأضافية للأصول طويلة الأجل :**

تعالج التكاليف الاضافية للاصول طويلة الاجل من حيث اثباتها في السجلات المحاسبية بنفس الطريقة التي عالجنا بها تكاليف هذه الاصول عند اقتنائها اول مرة. وذلك باضافة قيمة تكاليف الاضافة الى حساب الاصل، وهذا ما يستدعى تعديل العمر الانتاجي للاصل بالكامل، لان احد اهداف الاضافات الرأسمالية كما بينا سابقاً هي زيادة العمر الانتاجي والذي يستدعي معالجة الاضافات على الاصل بنفس نسب الاستهلاك التي يتحملها مع مراعاة تاريخ الاضافة .

**مثال (٢) :**

على فرض ان الشركة في المثال السابق وبعد سنتين من استخدام المبنى قررت اجراء توسعات على المبنى وقد كلفت مبلغاً قدره ١٥٠٠٠ دينار، ففي مثل هذه الحالة يقوم المحاسب باثبات القيد التالي :

١٥٠٠٠ من حـ/ المبنى

١٥٠٠٠ الى حـ/ النقدية

قيمة تكاليف التوسعات على المبنى

**ثانياً : الطرق المحاسبية لأستهلاك الأصول طويلة الأجل :**

الاستهلاك هو ذلك الجزء الذي يخصم من تكلفة الاصل نظير خدماته المستنفذه في عمليات المشروع، ويرى المحاسبون بان الاستهلاك هو توزيع تكلفة الاصل على عمره الانتاجي مع تحميل كل فترة محاسبية بتكاليف خدمات الاصول المستنفذه، وفقاً لمبدأ مقابلة الايرادات

بالمصروفات، باعتبار الاستهلاك احد العناصر المهمة لقياس دخل الفترة، وعلى هذا الاساس يعرف الاستهلاك على انه قيمة الاصل طويل الاجل المستنفذ في الانتاج خلال فترة قياس الدخل. ويعتبر الاستهلاك احد عناصر تكاليف الانتاج شأنه شأن تكلفة المواد الاولية او تكلفة العمل، التي يتم خصمها من قيمة ايرادات الفترة «الاستهلاك السنوى للأصول الثابتة هو تكلفة من تكاليف الانتاج مقابل النقص الفعلى في قيمة الاصول الثابتة والناتج عن استعمالها او مضي المدة او ظهور اختراعات حديثة تقلل من القيمة الانتاجية للأصل. ومن هنا فالاستهلاك لا يختلف في طبيعته عن تكلفة المواد الاولية او تكلفة العمل، حيث ان كل هذه البنود تعتبر جزء من تكلفة كلية يجب خصمها من قيمة الايرادات للوصول الى صافي الربح القابل للتوزيع»[1].

وقبل البحث في اهم الطرق المستخدمة في حساب الاستهلاك لا بد من اعطاء فكرة عن العوامل المؤثرة على تحديد الاستهلاك حيث هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على تحديد قيمة الاستهلاك الدوري للاصول طويلة الاجل هي :

أ - تقدير الحياة الانتاجية للاصل.

ب- تقدير القيمة الاستهلاكية للاصل.

جـ- اختيار طريقة توزيع الاستهلاك على العمر الانتاجي للاصل .

**تقدير الحياة الأنتاجية للأصل** : ويعتمد هذا العامل على تحديد وحدات قياس الحياة الانتاجية للاصل وفق معايير مقبولة ومتعارف عليها وذلك حسب طبيعة الاصل نفسه. والشائع منها في الحياة العملية هي :

١- عدد سنوات استخدام الاصل.

٢- عدد ساعات استخدام الاصل.

٣- عدد الكيلومترات المستنفذة في الاصل.

وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة التفرقة بين العمر الانتاجي للاصل والعمر الطبيعي له، لانه غالباً ما يتم استهلاك القيمة الدفترية للاصل في الوقت الذي يكون فيه الاصل مستمراً في العمليات الانتاجية، الا انه قد يكون الاستمرار في استخدام الاصل خلال سنوات ما بعد العمر الانتاجي عملية غير اقتصادية لارتباط ذلك بارتفاع تكلفة تشغيل الاصل او انخفاض جودة المنتج.

وتتوقف انتاجية اي اصل من الاصول طويلة الاجل من حيث تقديم خدماته على عوامل مختلفة، ابرزها عوامل طبيعية واخرى اقتصادية، حيث ان العوامل الاقتصادية تشمل على ما يحدث من تطور وتقدم في صناعة الاصول المماثلة بعد حصول الوحدة الاقتصادية على الاصل

---

(١) د. حلمي نمر، المدخل في المحاسبة المالية، دار النهظة العربية ، مصر - القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٣٧٥.

وادخاله في عملية الانتاج مما يؤدي الي حيلولة استخدام الاصول القديمة بنفس كفاءة وقدرة الاصول المستحدثة. ومن الامثلة علي ذلك دخول الآلات الجديدة في الاسواق بديلة عن الآلات المستخدمة من حيث مواصفاتها الفنية وكفاءتها في الانتاج واقتصادها في تكاليف الانتاج. اما العوامل الطبيعية فهي تتعلق بالتلف والتآكل والتقادم الذي يصيب الاصول. ولذلك عند تقدير العمر الانتاجي للاصول لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار العمر الطبيعي للاصل والعمر الاقتصادي، حيث ان افضل طريقة لتقدير حياة الاصل هو ان يكون بين العمر الطبيعي كحد اعلى وعمره الاقتصادي كحد ادنى.

**تقدير القيمة الأستهلاكية للأصل :**

ان اساس احتساب القيمة الاستهلاكية للاصل (تكلفة الاهلاك) يتم عادة بواسطة احتساب تكلفته التي تحمل على الايرادات خلال الحياة الانتاجية للاصل. ويكون ذلك بتحديد الفرق بين تكلفة الحصول على الاصل وقيمته عندما يصبح نفاية في نهاية حياته الانتاجية او عند الاستغناء عنه، وللوصول الى الاساس السابق نطبق المعادلة التالي :

اساس الاستهلاك = تكلفة تملك الاصل + تكاليف ازالة الاصل – النفاية

**مثال (١)** : اذا كانت تكلفة آلة ٢٥٠٠٠ دينار وبعد انتهاء حياتها الانتاجية قدرت قيمة الخردة بمبلغ ٢٠٠٠ دينار. فان اساس استهلاك الآلة سيكون ٢٣٠٠٠ دينار (٢٥٠٠٠–٢٠٠٠). اما اذا تكبدت الوحدة الاقتصادية نفقات معينة لازالة الاصل ففي مثل هذه الحالة فان هذه النفقات تضاف الى تكلفة الاصل. فلو افترضنا ان تكلفة ازالة الآلة في المثال السابق تكلف ٣٠٠٠ دينار، فإن اساس الاستهلاك يكون ٢٦٠٠٠ دينار (٢٥٠٠٠+٣٠٠٠–٢٠٠٠).

في الممارسات المهنية ان معظم الوحدات الاقتصادية لا تحتسب قيمة للنفاية في نهاية العمر الانتاجي المقدر، ولذلك فإن بعض المحاسبين يتجاهلون احتساب قيمة النفاية ، ففي مثل هذه الحالة يكون اساس القيمة الاستهلاكية للاصل هو تكلفة تملك الاصل فقط، كما انه هناك بعض الاصول تكون تكاليف ازالتها ضئيلاً وغير مؤكد لذلك يتم تجاهل هذه النفقات ايضاً. وعليه توجد ثلاث حالات لاحتساب القيمة الاستهلاكية للاصل هي :

اساس الاستهلاك (القيمة الاستهلاكية) = تكلفة تملك الاصل

اساس الاستهلاك (القيمة الاستهلاكية) = تكلفة تملك الاصل – النفاية

اساس الاستهلاك (القيمة الاستهلاكية) = تكلفة تملك الاصل + تكاليف ازالة الاصل – النفاية

## اختيار طريقة توزيع قيمة الاستهلاك على العمر الانتاجي للأصل :

بعد ان يتم اختيار تقدير الحياة الانتاجية للاصل واساس احتساب الاستهلاك الخطوة الاخيرة في موضوع تحديد الاستهلاك السنوي للاصل هو تحديد تكلفة الاصل الذي يتوقع ان يستنفذ خلال السنة المالية. وهذا يتوقف على الطريقة التي سيتم اتباعها في توزيع القيمة الاستهلاكية على فترات خدمة الاصل وذلك بتطبيق احدى طرق الاستهلاك التي تنسجم مع طبيعة الاصل وتحقق في هذا الصدد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باسلوب منطقي ومنظم في عملية توزيع الاستهلاك. وسوف نقوم باستعراض اهم الطرق المطبقة في احتساب الاستهلاك وهي :

١- طريقة القسط الثابت.

٢- طريقة القسط المتناقص.

٣- طريقة مجموع ارقام سنوات استخدام الاصل .

٤- طريقة ضعف نسبة القسط الثابت في رصيد الاصل.

٥- طريقة عدد ساعات التشغيل .

٦- طريقة اعادة التقدير .

### طريقة القسط الثابت :

اساس هذه الطريقة قائم على افتراض ان جميع الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها الاصل متساوية في معدل الخدمات المتوقع تحقيقها من الاصل. ويعني هذا الافتراض ان كفاءة الاصل في اداء هذه الخدمات تظل ثابتة على مدار الفترات المحاسبية ولا تتناقص بمرور الزمن او بتوالي الاستخدام [1]. ولذلك سوف تكون جميع اقساط الاستهلاك خلال العمر الانتاجي للاصل متساوية. وتعتبر هذه الطريقة من الطرق شائعة الاستخدام في كثير من البلدان النامية عموماً والعربية خصوصاً لسهولة تطبيقها ووضوح استخداماتها.

ويتم احتساب الاستهلاك السنوي للاصل القابل للاستهلاك وفق هذه الطريقة بموجب المعادلة التالية :

$$س = \frac{ت - ق}{ع}$$

(١) الدكتور عبد الحي مرعي: مقدمة في اصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية للطباعة وانشر، بيروت ١٩٩١م ، ص ٦١٣.

تكلفة الاصل – القيمة المتوقعة كخردة ÷ عدد سنوات العمر الانتاجي المقدر للاصل = الاستهلاك السنوي.

ويتم احتساب قسط الاستهلاك السنوى ايضاً في حالة اعتماد اسلوب النسب المئوية للاستهلاك بموجب المعادلة التالية :

تكلفة الاصل – القيمة المتوقعة كخردة × نسبة الاستهلاك السنوية للاصل٪.

ولهذه الطريقة بعض المساوئ كما لها بعض المحاسن كما اشرنا الى ذلك سابقا حيث من مساوئها:

١- ان هذه الطريقة لا تمثل الاستخدام الامثل للاصل .

٢- ان معظم الاصول طويلة الاجل لا تحتاج الى كثير من مصاريف الصيانة في بداية عمرها الانتاجي .

**مثال (١):**

اشترت احدى المنشآت اصل معمر في ١٩٩٥/١/١ بتكلفة قدره (١٢٠٠٠) د. ومن المتوقع ان يكون له قيمة النفايات الباقية (الخردة) في نهاية عمرها الانتاجي بعد خمس سنوات قدرها ٨٠٠ د. وان المنشأة تعتمد الفترة المالية المنتهية في ١٢/٣١ من كل عام.

**الحل :**

$$\text{الاستهلاك للفترة الواحدة} = \frac{\text{تكلفة الاصل – قيمة الخردة}}{\text{عدد السنوات (العمر الانتاجي)}}$$

$$= \frac{١٢٠٠٠ - ٨٠٠}{٥} = \frac{١١٢٠٠}{٥}$$

$$= ٢٢٤٠ \text{ ديناراً}$$

وعلى اساس هذه الطريقة سوف تكون مصاريف أستهلاك كل فترة محاسبية ثابته خلال العمر الانتاجي. والجدول التالي يوضح ذلك:

| السنة | الاستهلاك | مجمع الاستهلاك | القيمة الدفترية في نهايك كل فترة مالية |
|---|---|---|---|
| الأولي | ٢٢٤٠ | ٢٢٤٠ | ٩٧٦٠ |
| الثانية | ٢٢٤٠ | ٤٤٨٠ | ٧٥٢٠ |
| الثالثة | ٢٢٤٠ | ٦٧٢٠ | ٥٢٨٠ |
| الرابعة | ٢٢٤٠ | ٨٩٦٠ | ٣٠٤٠ |
| الخامسة | ٢٢٤٠ | ١١٢٠٠ | ٨٠٠ |

ويمكن تحويل العمر الانتاجي للأصل المحدد بالسنوات الى نسبة مئوية وذلك بقسمة تكلفة الاصل المعادل الى ١٠٠٪ على العمر الانتاجي للأصل كما هو موضح ادناه:

$$\frac{١٠٠٪}{٥} = ٢٠٪$$

فيكون القيد في نهاية سنة

٢٢٤٠ من حـ/ م. الاستهلاك

٢٢٤٠ الى حـ/ مجمع الاستهلاك

ويمكن ان نصور جدول الاستهلاك السابق بالصورة التالية:

| البيان | سنة ١ | سنة ٢ | سنة ٣ | سنة ٤ | سنة ٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصل بقيمة الفاتورة | ١٢٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ١٢٠٠٠ |
| (-)الاستهلاك المتراكم ( نهاية كل ستة) | ٢٢٤٠ | ٤٤٨٠ | ٦٧٢٠ | ٨٩٦٠ | ١١٢٠٠ |
| قيمة الاصل الدفترية ( نهاية كل ستة) | ٩٧٦٠ | ٧٥٢٠ | ٥٢٨٠ | ٣٠٤٠ | ٨٠٠ |

**مثال (٢) :**

اشترت منشأة الوادي الأخضر الصناعية آلات بلغت تكلفتها ١٦٢٠٠ دينار وتم تقدير عمرها الانتاجي بخمس سنوات وقيمة الخردة الباقية في نهاية السنة الاخيرة بمبلغ ١٢٠٠ دينار.

**المطلوب /** تحديد قسط الاستهلاك السنوى وفق طريقة القسط الثابت.

**الحل :**

**اولاً :** احتساب قسط الاستهلاك :

$$\text{قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{تكلفة الآلات} - \text{قيمة الخردة}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

$$= \frac{١٦٢٠٠ - ١٢٠٠}{٥} = ٣٠٠٠ \text{ دينار}$$

مثال (٣) :

اشترت الشركة الوطنية للمنظفات والصابون آلة خاصة بانتاج الصابون بلغت تكلفتها ٧٥٠٠٠ دينار وقد قدر العمر الانتاجي للالة بست سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستعمال وبدون انقاض. علماً ان الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاستهلاك.

**المطلوب/** ١- احتساب قسط الاستهلاك السنوي وذلك اعتبارا من ١/١/١٩٩٦م.

٢- تصوير جدول الاستهلاك للسنوات الست.

**الحل :**

**اولاً:** قسط الاستهلاك السنوي .

$$\frac{٧٥٠٠٠}{٦} = ١٢٥٠٠ \text{ دينار}$$

**ثانياً :** جدول الاستهلاك السنوي :

| السنـــة | التكلفة الاصلية | قسط الاستهلاك السنوي | مجمع الاستهلاك | القيمة الدفترية |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦/١/١ | ٧٥٠٠٠ | - | - | ٧٥٠٠٠ |
| ١٩٩٦/١٢/٣١ | ٧٥٠٠٠ | ١٢٥٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٦٢٥٠٠ |
| ١٩٩٧/١٢/٣١ | ٧٥٠٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| ١٩٩٨/١٢/٣١ | ٧٥٠٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٣٧٥٠٠ | ٣٧٥٠٠ |
| ١٩٩٨/١٢/٣١ | ٧٥٠٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ |
| ١٩٩٩/١٢/٣١ | ٧٥٠٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٦٢٥٠٠ | ١٢٥٠٠ |
| ٢٠٠٠/١٢/٣١ | ٧٥٠٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٧٥٠٠٠ | صفر |

## مصروف الأستهلاك لأجزاء من الفترة المحاسبية:

تنشأ مشكلة احتساب مصروف الاستهلاك لجزء من الفترة المحاسبية عندما يتم اضافة أو استبعاد أصل من الاصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية. في مثل هذه الحالة يصبح من الضروري تحديد مصروف الاستهلاك للأصل عن جزء من السنة وليس لسنة كاملة [1].

(١) د. محمد مطر: المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل، دار حنين ، عمان ١٩٩٣ . ص ٤٦١.

فعلى سبيل المثال نفترض ان احدى المنشآت الاقتصادية قد اشترت اصل معمر في ٤/١/ ١٩٩٥ قيمته عند الشراء ١٢٦٠٠ د. وقد قدر عمره الانتاجي بـ ٥ سنوات يصبح بعدها خردة بمبلغ ٦٠٠ د.، وان المنشأة تستخدم الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ لكل سنة فيكون القيد في نهاية السنة الاولى :

$$\frac{١٢٦٠٠ - ٦٠٠}{٥} \times \frac{٩}{١٢} = ١٨٠٠ \text{ د. الاستهلاك}$$

١٨٠٠ من حـ/ م. الاستهلاك

١٨٠٠ الى حـ/ مجمع الاستهلاك (للاصل المعمر)

نهاية السنة الثانية، تكون مصاريف الاستهلاك لمدة سنة كاملة وهي ٢٤٠٠ د. ويكون القيد:

٢٤٠٠ من حـ/ الاستهلاك

٢٤٠٠ الى حـ/ مجمع الاستهلاك (للأصل المعمر)

وفي نهاية السنة الاخيرة او نهاية عمر الاصل يكون عن ثلاث شهور فقط

$$٢٤٠٠ \times \frac{٣}{١٢} = ٦٠٠ \text{ دينار}$$

أو ٢٤٠٠ − ١٨٠٠ = ٦٠٠ دينار

٦٠٠ من حـ/ م. استهلاك

٦٠٠ الى حـ/ مجمع استهلاك (للأصل المعمر)

**طريقة القسط المتناقص:**

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب قسط الاستهلاك بصورة متناقصة من سنة الى أخرى. بحيث تتحمل السنة الاولى قسطاً أكبر من السنة الثانية، والسنة الثالثة قسطاً أقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية العمر الانتاجي للأصل. وتتميز هذه الطريقة بعدالتها في توزيع عبء الاستهلاك على الفترات المحاسبية المختلفة بطريقة تنسجم مع القدرة الانتاجية للأصل. باعتبار ان الطاقة الانتاجية للأصل تتناقص من فترة محاسبية الى أخرى، لذلك يرى انصار هذه الطريقة ضرورة تحميل كل فترة بنصيبها من مصروف الاستهلاك الذي يتناسب مع طاقة الاصل على تحقيق الايراد.

ولتحديد قسط الاستهلاك السنوي بموجب هذه الطريقة يتم استخدام المعادلة التالية:

مصروف الاستهلاك السنوي = تكلفة الاصل × نسبة الاستهلاك = مجمع الاستهلاك٪

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض ان شركة اشترت آله بلغت تكلفتها ٩٠٠٠ دينار وذلك في ١٩٩٥/١/١ وقد قدر الخبراء عمرها الانتاجي بأربعة سنوات، تستهلك بنسبة ٥٠٪ سنوياً وفق طريقة القسط المتناقص، لتصبح في نهاية السنة الرابعة خردة قيمتها ٥٦٢,٥ دينار.

**الحل:**

قسط استهلاك السنة الاولى = ٩٠٠٠×٥٠٪ = ٤٥٠٠ دينار

قسط استهلاك السنة الثانية =٤٥٠٠× ٥٠٪ = ٢٢٥٠ دينار

قسط استهلاك السنة الثالثة = ٢٢٥٠×٥٠٪ = ١١٢٥ دينار

قسط استهلاك السنة الرابعة = ١١٢٥×٥٠٪ = ٥٦٢,٥ دينار

الرصيد في نهاية السنة الرابعة = ١١٢٥– ٥٦٢,٥ = ٥٦٢,٥ دينار

ويمكن ان نصور تسلسل الحل السابق بالطريقة التالية :

**دينـــــار**

٩٠٠٠ المبلغ الواجب الاستهلاك

٤٥٠٠ – قسط استهلاك السنة الاولى بنسبة ٥٠٪ من رصيد – ٩٠٠٠ دينار

٤٥٠٠ الرصيد في نهاية السنة الاولى

٢٢٥٠ – قسط استهلاك السنة الثانية بنسبة ٥٠٪ من رصيد ٤٥٠٠ دينار

٢٢٥٠ الرصيد في نهاية السنة السانية

١١٢٥ – قسط استهلاك السنة الثالثة بنسبة ٥٠٪ من رصيد ٢٢٥٠ دينار

١١٢٥ الرصيد في نهاية السنة الثالثة

٥٦٢,٥ – قسط استهلاك السنة الرابعة بنسبة ٥٠٪ من رصيد ١١٢٥ دينار

٥٦٢,٥ الرصيد في نهاية السنة الرابعة .

## طريقة مجموع أرقام سنوات استخدم الأصل:

مفاد هذه الطريقة احتساب اقساط استهلاك السنوات الاولى من تكلفة الاصل بعد استبعاد قيمة الانقاض بمعدلات مرتفعة عن السنوات الاخيرة بحيث يكون قسط استهلاك السنة الثانية اقل من قسط استهلاك السنة الاولى والسنة الثالثة اقل من السنة الثانية وهكذا حتى نهاية السنة الاخيرة من عمر الاصل الانتاجي واساس هذه الطريقة التعجيل في الاستهلاك في السنوات الاولى من استخدام الاصل انسجاماً مع ظاهرة تضخم وارتفاع الاسعار.

**ويتم احتساب اقساط الاستهلاك وفق هذه الطريقة باتباع الخطوات التالية:**

١- يتم تحديد مجموع ارقام سنين استخدام الاصل. فإذا كان العمر الانتاجي للاصل خمس سنوات. فتكون مجموع ارقام سنوات استخدام الاستخدام هي :

١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ = ١٥ وهو يمثل مقام عدد سنوات الحياة الانتاجية.

٢- تحديد مجموع ارقام سنوات الفترة المحاسبية. وذلك وفق الصيغة التالية:

السنـــة الاولى $\frac{٥}{١٥}$

السنـــة الثانية $\frac{٤}{١٥}$

السنـــة الثالثة $\frac{٣}{١٥}$

السنـــة الرابعة $\frac{٢}{١٥}$

السنة الخامسة $\frac{١}{١٥}$

٣- تحديد قسط الاستهلاك السنوي وذلك بضرب التكلفة التاريخية للاصل بعد استبعاد قيمة الانقاض في مجموع ارقام سني الفترة المحاسبية.

ويكون الاستهلاك بموجب هذه الطريقة على اساس:

مجمل تكلفة الاصل – الانقاض (القيمة المتبقية من الاصل) × $\frac{\text{عدد السنوات الباقية}}{\text{سنوات الأصل}}$

ولو افترضنا ان قيمة احدى الآلات الثقيلة في احدى المنشأت الحديثة كان ١٢٦٠٠ د. وان عمرها الانتاجي ٤ سنوات وقدرت قيمتها عند نهاية العمر الانتاجي بـ ٦٠٠ د. فيكون الاستهلاك وفق هذه الطريقة كالآتي :

١ + ٢ + ٣ + ٤ = ١٠

١٢٦٠٠ – ٦٠٠ × $\frac{٤}{١٠}$ =٤٨٠٠ مصروف استهلاك السنة الأولى

ويذلك تكون أقساط الاستهلاك بموجب طريقة مجموع ارقام سنوات الاستخدام كما يلي:

| السنة | احتساب الاستهلاك | الاستهلاك | الاستهلاك المتراكم | القيمة الدفترية |
|---|---|---|---|---|
| الأولى | $12000 \times \frac{4}{10}$ | ٤٨٠٠ | ٤٨٠٠ | ٧٢٠٠ |
| الثانية | $12000 \times \frac{3}{10}$ | ٣٦٠٠ | ٨٤٠٠ | ٣٦٠٠ |
| الثالثة | $12000 \times \frac{2}{10}$ | ٢٤٠٠ | ١٠٨٠٠ | ١٢٠٠ |
| الرابعة | $12000 \times \frac{1}{10}$ | ١٢٠٠ | ١٢٠٠٠ | ٦٠٠ |

**مثال (٥)**

فلو افترضنا ان تكلفة آلة بلغت ١٢٥٠٠ دينار وقيمة الانقاض بعد نهاية عمرها الانتاجي البالغة ٥ سنوات هي ٥٠٠ دينار فإن اقساط استهلاك الآلة للسنوات الخمس تكون كالآتي :

تكلفة الآلة القابلة للاستهلاك = تكلفة الآلة – قيمة الانقاض

= ١٢٥٠٠ – ٥٠٠ = ١٢٠٠٠ دينار

قسط استهلاك السنة الاولى = ١٢٠٠٠ × $\frac{5}{15}$ = ٤٠٠٠ دينار

قسط استهلاك السنة الثانية = ١٢٠٠٠ × $\frac{4}{15}$ = ٣٢٠٠ دينار

قسط استهلاك السنة الثالثة = ١٢٠٠٠ × $\frac{3}{15}$ = ٢٤٠٠ دينار

قسط استهلاك السنة الرابعة = ١٢٠٠٠× $\frac{2}{15}$ = ١٦٠٠ دينار

قسط استهلاك السنة الخامسة = ١٢٠٠٠ × $\frac{1}{15}$ = ٨٠٠ دينار

مجمع الاستهلاك في نهاية العمر الانتاجي = ١٢٠٠٠ دينار

**طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل:**

تقوم هذه الطريقة في احتساب قسط الاستهلاك السنوي للاصل على اساس طريقة القسط الثابت للرصيد الدفتري المتناقص للاصل بعد مضاعفة نسبة الاستهلاك، وهي بذلك تشبه الى حد ما طريقة النسب الثابتة على الرصيد المتناقص، وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد قسط الاستهلاك السنوي وفق الخطوات التالية:

١– يتم تحديد نسبة الاستهلاك السنوى على اساس طريقة القسط الثابت $\left( \frac{1}{\text{العمر الانتاجي}} \right) \times 100$

٢- تضاعف النسبة المستخرجة في الفقرة السابقة ( $\frac{١}{\text{العمر الانتاجي}}$ )× ١٠٠×٢

٣- يستخرج قسط استهلاك السنة الاولى بضرب النسبة المستخرجة في الفقرة (٢) في تكلفة الاصل، دون استبعاد قيمة الانقاض من تكلفة الأصل.

٤- يتم استخراج قسط الاستهلاك السنة الثانية بنفس الطريقة المتبعة في الفقرة (٣) بعد خصم قسط استهلاك السنة الاولى من تكلفة الاصل. وهكذا بالنسبة لبقية العمر الانتاجي.

ويتم اتباع هذه الطريقة في بعض البلدان لكونها مقبولة من الناحية الضريبية. الا ان المشكلة المحاسبية التي تظهر عند استخدام طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل هي ان قيمة الانقاض في نهاية السنة الاخيرة قد تكون غير مساوية للقيمة الدفترية مما يستدعي تعديل قسط استهلاك السنة الاخيرة.

**مثال (٦):**

اشترت منشأة بتاريخ ١٩٩٥/١/١م آلة بلغت تكلفتها ٦٠٠٠٠ دينار وقد قدر العمر الانتاجي للآلة بخمس سنوات تصبح بعدها انقاض تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٠٠ دينار. المطلوب احتساب اقساط استهلاك السنوات الخمس وفق طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الاصل.

**الحل:** نسبة الاستهلاك السنوية = $\frac{١}{٥}$ × ١٠٠ = ٢٠٪.

ضعف نسبة الاستهلاك السنوي = ٢٠٪ × ٢ = ٤٠٪.

| التاريخ | قسط الاستهلاك | مجمع الاستهلاك | القيمة الدفترية |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ / ١٢/٣١ | ٦٠٠٠٠×٤٠٪=٢٤٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ | ٦٠٠٠٠-٢٤٠٠٠=٣٦٠٠٠ |
| ١٩٩٦ /١٢/٣١ | ٣٦٠٠٠×٤٠٪=١٤٤٠٠ | ٣٨٤٠٠ | ٦٠٠٠٠-٣٨٤٠٠=٢١٦٠٠ |
| ١٩٩٧/١٢/٣١ | ٢١٦٠٠×٤٠٪=٨٦٤٠ | ٤٧٠٤٠ | ٦٠٠٠٠-٤٧٠٤٠=١٢٩٦٠ |
| ١٩٩٨/١٢/٣١ | ١٢٩٦٠×٤٠٪=٥١٨٤ | ٥٢٢٢٤ | ٦٠٠٠٠-٥٢٢٢٤=٧٧٧٦ |
| ١٩٩٩/١٢/٣١ | ٧٧٧٦ -١٥٠٠*=٦٢٧٦ | ٥٨٥٠٠ | ٦٠٠٠٠-٥٨٥٠٠=١٥٠٠ |

* تم تعديل استهلاك السنة الخامسة لكي تكون القيمة الدفترية مساوية لقيمة الأنقاض وهي ١٥٠٠ دينار.

**طريقة عدد ساعات التشغيل:**

تعتمد هذه الطريقة في احتساب قسط الاستهلاك على عدد ساعات تشغيل الاصل ويجري تطبيقها فقط على الالات والمعدات التي يتناقص عمرها الانتاجي بمقدار ساعات استخدامها مثل الطائرات والقطارات الكهرومغناطيسية والبواخر ... الخ. .تتماشى هذه الطريقة مع مبدأ اساس الاستحقاق اذ يتم تحميل السنة المالية بقسط استهلاك يتناسب تناسبا طردياً مع عدد تشغيل الاصل.

ولتطبيق هذه الطريقة نستخدم المعادلات التالية:

(١) معدل استهلاك الساعة الواحدة = $\frac{\text{تكلفة الآلة القابلة للاستهلاك}}{\text{عدد ساعات تشغيل الآلة}}$

(٢) قسط الاستهلاك = $\frac{\text{تكلفة الاصل – قيمة الخردة}}{\text{عدد ساعات التشغيل}}$ × عدد الوحدات المنتجة

**مثال :**

اشترت منشأة بتاريخ ١٩٩٦/١/١ آلة بلغت تكلفتها ٢٤٠٠٠ د. وان عدد ساعات تشغيلها حتى نهاية عمرها البالغة ٥ سنوات كانت ١٥٠٠٠ ساعة وقد شغلت خلال السنة الاولى ٤٠٠٠ ساعة وخلال السنة الثانية ٤٥٠٠ ساعة وخلال السنة الثالثة ٣٥٠٠ ساعة وخلال السنة الرابعة ٢٠٠٠ وخلال السنة الخامسة ١٠٠٠ ساعة.

**المطلوب :** احتساب اقساط الاستهلاك السنوي.

**الحل :**

$\frac{٢٤٠٠٠}{١٥٠٠٠}$ = ١,٦ دينار قيمة استهلاك الساعة الواحدة

| السنة | ساعة | | قيمة استهلاك الساعة الواحدة | | الاستهلاك السنوي |
|---|---|---|---|---|---|
| الأولى | ٤٠٠٠ | × | ١,٦ | = | ٦٤٠٠ |
| الثانية | ٤٥٠٠ | × | ١,٦ | = | ٧٢٠٠ |
| الثالثة | ٣٥٠٠ | × | ١,٦ | = | ٥٦٠٠ |
| الرابعة | ٢٠٠٠ | × | ١,٦ | = | ٣٢٠٠ |
| الخامسة | ١٠٠٠ | × | ١,٦ | = | ١٦٠٠ |
| | ١٥٠٠٠ | | | | ٢٤٠٠٠ |

### طريقة اعادة التقدير :

يجري استخدام طريقة اعادة التقدير على الاصول التي يصعب تحديد معدلات استهلاكها، وخصوصاً الاصول التي تتكون من اعداد كبيرة واثمان ضئيلة. مثل المواشي والخيول والدواجن وغيرها من الاصول القابلة لزوال أثناء الفترة المحاسبية ويتم احتساب قسط استهلاك هذه الأنواع من الاصول عن طريق حصر عددها في نهاية الفترة المحاسبية ومقارنته مع رصيد أول المدة والفرق بين الرصيدين يعتبر قسط استهلاك الفترة.

**مثال (٨):**

بلغ رصيد العدد والادوات في بداية عام ١٩٩٦م ١٧٠٠ دينار وقد اشترت الشركة المالكة عدد جديدة خلال العام بمبلغ ٧٥٠ دينار. وقد قدرت قيمة العدد في نهاية العام بمبلغ ٢١٥٠ دينار.

**المطلوب** / تحديد استهلاك العدد في نهاية عام ١٩٩٦م.

**الحل:**

العدد المستهلكة خلال عام ١٩٩٦ = العدد والادوات في بداية السنة + العدد والادوات المشتراه خلال السنة - قيمة العدد والادوات في نهاية السنة

= ١٧٠٠ + ٧٥٠ - ٢١٥٠ = ٣٠٠ دينار استهلاك العدد والادوات خلال سنة ١٩٩٦م والذي يعتبر قسط استهلاك ينزل من القيمة الاجمالية والذي يحمل على حساب الارباح وخسائر نفس السنة.

### طرق أثبات الأستهلاك بالدفاتر المحاسبية:

يعتبر استهلاك الاصول طويلة الاجل من الاعباء الدفترية التي يجب ان تخصم من الربح الاجمالي للفترة قبل تحديد الربح الصافي. ويحمل عبء الاستهلاك على الحساب الختامي المختص حسب طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية، خصماً على ايراد الفترة.

وقد شاعت في الحياة العملية ثلاث طرق محاسبية لاثبات الاستهلاك وهي:

١- اثبات عبء الاستهلاك السنوي بحساب الاستهلاك مباشرة.

٢- اثبات عبء الاستهلاك السنوي بحساب الاستهلاك ومخصص الاستهلاك.

٣- اثبات عبء الاستهلاك السنوي مباشرة بمخصص الاستهلاك دون توسيط حساب الاستهلاك.

### اثبات عبء الاستهلاك السنوي بحساب الاستهلاك مباشرة :

بموجب هذه الطريقة يتم تحميل الاصل بعبء الاستهلاك السنوي مباشرة دون توسيط اي حساب اخر، مما تؤدي الى تخفيض قيمة الاصل بمقدار قسط الاستهلاك السنوي ثم يقفل

حساب الاستهلاك سنويا بعبئه في حساب الارباح والخسائر، على ان يتم اظهار الاصل بالميزانية في نهاية الفترة المالية بالقيمة الصافية بعد خصم عبء الاستهلاك. وهذه الطريقة عادة ما تطبق فقط في الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمتلك عددا محدودا من الاصول طويلة الاجل.

**مثال (١)**

اشترت منشأة في ١/١/١٩٩٦م سيارة لتوزيع منتجات المنشأة بلغت تكلفتها ٦٥٠٠ دينار وقد قدر العمر الانتاجي لها باربعة سنوات تصبح بعدها انقاض بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

**والمطلوب :**

١- اثبات عبء الاستهلاك السنوي للسنوات للسنة الأولى فقط علماً أن المنشأة تتبع طريقة الاثبات المباشر للاستهلاك بالدفاتر.

**الحل :**

١- احتساب قسط الاستهلاك السنوي :

التكلفة القابلة للاستهلاك = التكلفة الاصلية للاصل – قيمة الانقاض .

قسط الاستهلاك السنوي = التكلفة القابلة للاستهلاك ÷ العمر الانتاجي .

= ٦٥٠٠ – ١٠٠٠ = ٥٥٠٠ دينار التكلفة القابلة للاستهلاك.

٥٥٠٠ ÷ ٤ = ١٣٧٥ دينار قسط الاستهلاك السنوي .

أو قسط الاستهلاك السنوي = $\frac{\text{التكلفة الاصلية للأصل – قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$

= $\frac{٦٥٠٠ - ١٠٠٠}{٤}$ = ١٣٧٥ دينار

٢- اثبات الاستهلاك بالدفاتر :

أ- قيمة اجراد القيدين التاليين سنويا في دفتر اليومية :

١٣٧٥ من حـ/ قسط استهلاك السيارات

١٣٧٥ الى حـ/ السيارات

١٣٧٥ من حـ/ الارباح والخسائر

١٣٧٥ الى حـ/ قسط استهلاك السيارات

**اثبات عبء الاستهلاك السنوي بحساب الاستهلاك ومخصص الاستهلاك:**

اساس هذه الطريقة قائم على توسيط حساب يطلق عليه مخصص او متراكم الاصل والذي يتم اقتطاع قيمته من ارباح الفترة ويكون مساوياً لقيمة استهلاك الفترة المحاسبية التي نحن بصدد اعداد حساباتها الختامية، وذلك بجعل حساب عبء استهلاك الفترة مدينا وحساب مخصص استهلاك الاصل دائناً. أن استخدام هذه الطريقة تؤدي الى بقاء تكلفة الاصل ثابتة في الدفاتر طوال عمره الانتاجي بينما يتزايد مخصص الاستهلاك من فترة محاسبية الى اخرى بمقدار قسط الاستهلاك السنوي. ونتيجة لذلك تظهر تكلفة الاصل بالميزانية خلال عمره الانتاجي له بشكل ثابت ويظهر بجانب الاصول منها ، بينما مخصص الاستهلاك يظهر اما مطروحاً من تكلفة الاصل او بجانب الخصوم تحت بند الاحتياطات والمخصصات وتختلف قيمته من سنة الى اخرى بمقدار اقساط الاستهلاك السنوية. تعتبر هذه الطريقة من افضل الطرق المستخدمة في اثبات عبء الاستهلاك لانسجامها مع مبدأ الافصاح المحاسبي ولذلك دأب المحاسبون على تطبيقها في الحياة العملية.

**مثال (٢):**

اشترت منشأة آلة بمبلغ ٩٥٠٠ دينار وذلك في ١٩٩٦/١/١م وقد قدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها انقاض بمبلغ ٥٠٠ دينار.

**والمطلوب /**

١- اثبات اقساط الاستهلاك السنوية، بتوسيط حساب مخصص الاستهلاك.

**الحل :**

١- قسط الاستهلاك السنوي = $\frac{\text{التكلفة الاصلية للالة – قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$

= $\frac{9500 - 500}{3}$ = ٣٠٠٠ دينار

٢- اثبات قسط الاستهلاك في دفتر اليومية :

**نهاية السنة الاولى :**

٣٠٠٠ من حـ/ قسط استهلاك الآلات

٣٠٠٠ الى حـ/ مخصص استهلاك الالات

٣٠٠٠ من حـ/ أ.خ

٣٠٠٠ الى حـ/ قسط استهلاك الآلات

**اثبات عبء الاستهلاك السنوي مباشرة بمخصص الاستهلاك دون توسيط حساب الاستهلاك :**

لا تختلف هذه الطريقة كثيراً عن الطريقة السابقة من حيث تكوين حساب وسيط هو حساب مخصص استهلاك الاصل، الا انها تختلف عنها من ناحية واحدة فقط، وهي اختصار قيود اليومية، اذ بمقتضاها يتم إقفال حساب مخصص الاستهلاك السنوي للاصل مباشرة بحساب الأرباح والخسائر دون اظهار اثر لحساب الاستهلاك. و يعاب على هذه الطريقة باعتبارها لا تتماشى ومبدأ الافصاح المحاسبي.

**مثال (٣) :**

اشترت شركة ماكينة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار وذلك في اول سنة ١٩٩٥م. وقد قدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها انقاض بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

**المطلوب :**

١- اثبات الاقساط السنوية بتوسيط مخصص الاستهلاك السنوي دون توسيط حساب الاستهلاك.

**الحل :**

$$\text{١- قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{التكلفة الماكينة الاصلية - قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

$$= \frac{\text{٧٠٠٠ - ١٠٠٠}}{\text{٣}} = \text{٢٠٠٠ دينار}$$

٢- اثبات الاستهلاك بدفتر اليومية في نهاية السنة الاولى:

٢٠٠٠ من حـ/ أ.خ

٢٠٠٠ الى حـ/ مخصص استهلاك المكائن.

وفي نهاية السنتين التاليتين نطبق نفس القيد السابق.

# أسئلة وتمارين الفصل التاسع

١- ما المقصود بالاصول طويلة الاجل الملموسة. وما هو الفرق بينها وبين الاصول المتداولة والاصول غير الملموسة.

٢- ما هي خصائص الاصول طويلة الاجل. عددها ثم اشرح كل واحدة منها بالتفصيل.

٣- تعتبر الاراضي من الاصول طويلة الاجل. الا انها تتميز عن بقية الاصول الاخرى. ما هي ميزاتها التي يمكن ان تجعلها ذات صفات تختلف فيها عن بقية الاصول الاخرى. تكلم عن ذلك بالتفصيل.

٤- يقال ان جميع الاصول طويلة الاجل تعتبر مصدراً للخدمات المستقبلية. تكلم عن ذلك مبيناً ما يأتي :

- علاقة تكلفة هذه الاصول بخدماتها المستقبلية .
- تكلفة الاصول طويلة الاجل والعمر الانتاجي للاصل والعلاقة بينهما .

٥- عند تحديد تكلفة الاصول طويلة الاجل لا بد من التأكد من معقولية وضرورية النفقات التي تدخل ضمن تكلفة الاصل. ماذا نعني بذلك. وكيف نتحقق من هذه المعقولية والضرورية.

٦- حدد عناصر تكلفة اصل طويلة الاجل تم شراءه من قبل احدى الوحدات الاقتصادية، واخرى قامت بالإشراف على تصنيعه حتى اصبح جاهزاً للاستعمال.

٧- فسر المعادلة التالية محاسبياً:

تكلفة الارض = (ثمن الشراء + العمولات + المصروفات القانونية + تكاليف الاعداد + نفقات الاضافة والتحسين ) - المتحصلات النقدية الناجمة عن الاعداد.

٨- اشترت الشركة الأردنية بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٥م قطعة ارض مساحتها ٢٥٠م بسعر ٣٠٠ دينار للمتر الواحد، وكان على الارض مبنى شيد قديماً. وانفقت الشركة المصاريف التالية لكي تصبح الارض صالحة للاستخدام:

١- ١٠٪ من سعر الشراء عمولة مكتب العقارات لقاء وساطته في شراء الارض.

٢- ٤٠٠ دينار رسوم تسجيل الارض.

٣- ٢٥٠ دينار اتعاب المحامي المختص باتمام المعاملات المتعلقة بالتسجيل.

٤- ٣٥٠ دينار ضرائب عقارية مستحقة على الارض تحملتها الشركة بموجب العقد.

٥- ٢٠٠٠ دينار تكلفة ممر يربط الارض بمقر الشركة.

**المطلوب :**

أ- احتساب تكلفة الارض واثباتها بالدفاتر علما ان الشركة باعت انقاض المبنى المشيد على الارض بمبلغ ١٥٠٠ دينار، كما دفعت مبلغ ٣٠٠ دينار الى الجهة المختصة عن تحسينات قامت بها الاخيرة قرب الارض .

ب - بعد فترة سنة من استخدام المبنى انفقت الشركة مبلغ ٣٠٠٠ دينار اصلاحات صيانة على المبنى نتيجة بعض العيوب الفنية في مواصفات البناء.

٩- اشترت شركة ماكنة بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار وبشروط دفع ٢٪ -١٠ ايام ، ن١٥ يوم، بشرط تسليم محل المشتري، وقد انفقت الشركة مبلغ ٣٥٠٠ دينار مصاريف تركيب وتشغيل، اصبحت الماكنة بعدها صالحة للاستخدام بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٤م، وقد قدر العمر الانتاجي للماكنة بخمس سنوات تصبح بعدها انقاض بمبلغ ٥٠٠ دينار.

**المطلوب :**

أ- احتساب تكلفة الماكنة علما ان الشركة استفادت من الخصم النقدي وهي تتبع سياسة اثبات الخصم النقدي عند الاستفادة منه، ثم احتسب قسط الاستهلاك السنوي وفق الطرق التالية :

١- طريقة القسط الثابت .

٢- طريقة مجموع ارقام سنوات الاستخدام.

٣- طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الاصل.

ب - اجراء القيود اللازمة بالاستهلاك طوال العمر الانتاجي وبين اثرها على حسابات الاستاذ المختصة والحسابات الختامية والميزانية.

١٠- اشترت شركة آلات بمبلغ ٤٥٢٤٠ دينار وقد تم الاتفاق مع الشركة الموردة على تسديد قيمة الآلات على اربعة اقساط سنوية. قيمة كل قسط ١١٣١٠ دينار. وكانت القيمة السوقية لهذه الآلات ٤٢٠٠٠ دينار.

**المطلوب:**

١- اثبات قيمة الآلات بدفاتر الشركة المشترية.

٢- اثبات اقساط سداد قيمة الآلات والفوائد المترتبة عليها.

٣- بيان تأثير العمليات السابقة على حسابات الاستاذ المختصة.

١١- اشترت احدى الشركات التجارية سيارة حمل بمبلغ ٢١٠٠٠ دينار وتعهدت بدفع قيمتها على ست اقساط سنوية متساوية قيمة كل قسط ٣٥٠٠ دينار وسحبت مقابل ذلك اوراق دفع تعادل كل ورقة قيمة كل قسط . علماً ان القيمة السوقية للسيارة كانت ١٨٠٤٠ دينار.

**المطلوب :**

١- اثبات قيد الشراء.

٢- اثبات قيود تسديد اوراق الدفع.

١٢- اتفقت شركة الصابون والمنظفات الوطنية مع شركة اجنبية على استبدال آلة مع دفع مبلغ نقدي مقابل ارض فضاء تستخدم في العمليات الانتاجية لشركة الصابون وقد كانت القيمة الدفترية للآلة ٤٢٠٠٠ دينار ( التكلفة الاصلية للآلة تبلغ ٦٤٠٠٠ دينار مطروحا منها ٢٢٠٠٠ دينار مخصص استهلاك) بالاضافة الى ذلك دفعت شركة الصابون الى الشركة المستبدلة مبلغ ١٧٠٠٠ دينار. علماً ان القيمة السوقية للآلة قدرت بمبلغ ٤٩٠٠٠ دينار.

**المطلوب :**

١- تحديد قيمة قطعة الارض.

٢- تحديد المكاسب المتحققة عن استبدال الآلة .

٣- اثبات قيد اليومية الخاص بالعملية السابقة في دفتر يومية شركة الصابون.

١٣- استبدلت شركة النور للنقليات اربعة سيارات نقل كبيرة بخمس سيارات نقل متوسطة الحجم وقد بلغت القيمة الدفترية للسيارات القديمة مبلغ ١٥٠٠٠٠ دينار، علما ان تكلفتها

الاصلية كانت ٢٢٥٠٠٠ دينار ومخصص استهلاكها ٧٥٠٠٠ دينار. اما القيمة السوقية لها فقد بلغ ١١٢٥٠٠ دينار. وقد بلغت القيمة السوقية للسيارات الجديدة مبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار. واتفق الطرفان على تحديد مبلغ ١٦٨٧٥٠ دينار كقيمة للسيارات القديمة.

**المطلوب :**

١- تحديد تكلفة شراء السيارات الجديدة.

٢- احتساب الخسائر الناجمة عن عملية الاستبدال .

٣- اثبات قيد الاستبدال في دفتر يومية شركة النور.

١٤- لدى جمعية تعاونية زراعية معصرة زيتون نوع فرنسي قديمة تبلغ تكلفتها الاصلية عند الشراء ٤٨٠٠٠ دينار وقد قدر عمرها الانتاجي بسبعة سنوات تصبح بعدها انقاض بدون قيمة. وفي نهاية السنة الثانية تم الاتفاق مع شركة ايطالية باستبدال المعصرة القديمة بمعصرة جديدة تبلغ تكلفتها ٣٣٠٠٠ دينارا وكان مقدار مخصص استهلاك المعصرة الجديدة ٦٠٠٠ دينار. على ان تقوم الجمعية بالاضافة الى تسليم المعصرة القديمة بدفع مبلغ نقدي قدره ٧٥٠٠ دينار.

**المطلوب :**

اثبات العمليات السابقة بدفتر يومية الجمعية التعاونية بعد تحديد المكاسب او الخسائر المتحققة عن هذه العملية .

١٥- تملك احدى الشركات الوطنية سيارة بلغت تكلفتها عند الشراء ٧٥٠٠ دينار وقدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها انقاض بدون قيمة وفي نهاية السنة الاولى تم شطب الآلة من سجلات الشركة.

**المطلوب :**

اثبات عملية الشطب بدفاتر الشركة.

١٦- كثيرا ما يحدث وبعد اقتناء الاصل الثابت واستخدامه تضطر الوحدة الاقتصادية الى انفاق بعض المصاريف لاسباب متعددة. فما هو الحكم المحاسبي امام هذه الحالة ؟

تكلم عن ذلك موضحاً مع الامثلة ما يلي :

- معيار تفرقة هذا النوع من المصاريف.

- شروط اعتبار النفقة السابقة مصروفاً رأسمالية.

- المصروفات الايرادية .

١٧- ما المقصود بالاستهلاك، وكيف يتم معالجته محاسبياً، وما هي العوامل التي تؤثر على تحديده، وماذا يعني بالعمر الانتاجي للاصل طويل الاجل وعمره الطبيعي، وما هي العوامل التي تؤثر على انتاجية الاصل.

١٨- ناقش المعادلة التالية محاسبياً مع ايراد امثلة لتفسيرك.

اساس الاستهلاك = تكلفة تملك الاصل + تكاليف ازالة الاصل - النفاية

١٩- اشترت منشأة آلات بلغت تكلفتها ٤٨٦٠٠ دينار وتم تقدير عمرها الانتاجي بعشرة سنوات تصبح بعدها انقاض بمبلغ ٣٦٠٠ دينار.

**المطلوب :**

١- تحديد قسط الاستهلاك السنوي وفق طريقة القسط الثابت.

٢- صور جدول الاستهلاك طوال العمر الانتاجي للآلات .

٣- اثبات قسط الاستهلاك في الدفاتر المحاسبية للسنوات الاولى والثانية والاخيرة مع بيان اثرها على حسابات الاستاذ المختصة والحسابات الختامية والميزانية.

٢٠- باستخدام بيانات السوال رقم (١٩) وعلى فرض عدم وجود انقاض للآلات والمطلوب احتساب قسط الاستهلاك السنوي مع تصوير جدول الاستهلاك.

٢١- اشترت منشأة سيارة بمبلغ ٢٧٠٠٠ دينار لاستخدامها في نقل المنتجات التي تنتجها المنشأة وذلك في ١٩٩٦/١/١م وقد قدرت قيمتها بعد نهاية عمرها الانتاجي بمبلغ ١٠٠٠ دينار، ورأت المنشأة استهلاك السيارة بموجب طريقة القسط المتناقص بنسبة ٢٥٪ علما ان عمرها النتاجي هو اربع سنوات.

**المطلوب :**

١- احتساب قسط الاستهلاك لسنوات عمر السيارة الانتاجي .

٢- اثبات اقساط الاستهلاك بالدفاتر المحاسبية.

٣- استخدام نفس البيانات السابقة واستخراج اقساط الاستهلاك بموجب طريقة مجموع ارقام سنوات استخدام الاصل، ثم قارن بين الطريقتين .

٢٢- اشترت شركة آلة بلغت تكلفتها الاجمالية ٥٠٠٠٠ دينار وقد تم تقدير ساعات تشغيلها الاجمالية بـ ٢٠٠٠٠ ساعة وقد تم استخدام الآلة خلال عمرها الانتاجي على النحوالتالي :

السنة الاولى ٢٥٪ من عدد ساعات التشغيل الاجمالية.

السنة الثانية ٢٠٪ من عدد ساعات التشغيل الاجمالية.

السنة الثالثة ٣٠٪ من عدد ساعات التشغيل الاجمالية.

السنة الرابعة ١٥٪ من عدد ساعات التشغيل الاجمالية.

السنة الخامسة ١٠٪ من عدد ساعات التشغيل الاجمالية.

**المطلوب :**

أ- احتساب قسط استهلاك الآلة خلا ل عمرها الانتاجي علما ان الآلة ليس لها انقاض في نهاية السنة الخامسة.

ب - اثبات قيود اليومية اللازمة وبيان اثرها على الحسابات الختامية والميزانية.

٢٣- تكلم عن طريقة اعادة تقدير لاحتساب الاستهلاك، مع ايراد الامثلة المحاسبية اللازمة لاثبات صحة شرحك.

# الفصل العاشر
# الأصول غير الملموسة

**المقدمة:**

يقصد بالاصول غير الملموسة الاصول التي لا يكون لها وجود مادي ملموس ولا يمكن التأكد من منافعها المستقبلية المحتملة عند استخدامها في العمليات التشغيلية، ومن امثلتها شهرة المحل، والعلامات التجارية، وحقوق النشر، وبراءات الإختراع وغيرها. وهي بذلك تختلف عن الاصول الملموسة التي تتميز بامكانية التحقق المادي لكونها تتميز بالوجود المادي الحقيقي، كما انها تتميز بالعمر الانتاجي المحدود غالباً على عكس الاصول الملموسة، علماً انها وفي معظم الحالات لا يكون لها قيمة سوقية واضحة مما تخلق صعوبة تقدير قيمتها، اذا اضفنا الى ما تقدم خاصية اخرى وهي عدم استقرار قيمتها الحقيقية وخضوعها لتقلبات حادة في الحياة العملية، نستطيع في النهاية ان نحدد ابرز سمات هذا النوع من الاصول وهي :-

أ- انعدام كيانها المادي الملموس.

ب – عدم امكانية التأكد وبدرجات عالية من منافعها المستقبلية المحتملة.

جـ- محدودية عمرها الانتاجي.

د- صعوبة معرفة قيمتها الحقيقية مسبقاً.

هـ – خضوع قيمتها للتقلبات الحادة.

و- صعوبة تقدير قيمتها السوقية لانعدام الوجود المادي الحقيقي لها.

وبناءاً على ما تقدم يمكن ان نعرف الاصول غير الملموسة ( على انها الاصول التي لا يكون لها كيان مادي ملموس، وتستفاد الوحدة الاقتصادية منها من خلال استغلال حقوقها ومزاياها بصرف النظر عن طريقة حيازتها).

ويجري تصنيف الاصول غير الملموسة على اساس خصائصها التالية :[1]

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ٤٧٠، تصرف.

١- الاصول غير الملموسة القابلة لتحقيق ذاتها بصورة منفصلة عن الوحدة الاقتصادية واصول غير ملموسة غير قابلة لتحقيق ذاتها بصورة منفصلة عن الوحدة الاقتصادية. وهذه الخاصية يطلق عليها خاصية تحقيق الذاتية.

٢- هناك البعض منها يمكن الحصول عليها بشكل منفرد او مع مجموعة من الاصول، او نتيجة اندماج وحدة اقتصادية باخرى او يحصل عليها نتيجة اكتشافها وتطويرها داخل الوحدة الاقتصادية. وتسمى هذه الخاصية بخاصية الحصول على الاصل.

٣- كما أنها تتميز بخاصية تحديد عمرها الانتاجي اما بواسطة القانون او الاتفاق او وفقاً لعوامل اقتصادية. وهناك الكثير منها لا يمكن تحديد عمرها الانتاجي ولذلك يسمى النوع الاول منها بالاصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدود، والثانية بالاصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي غير المحدود.

٤- تتميز بعض الاصول غير الملموسة بقابلية الإنفصال عن الوحدة الاقتصادية وبالتالي تتاح امكانية التصرف بها كالبيع او التأجير، والبعض الاخر لا يمكن فصله عن الوحدة الاقتصادية وبالتالي لا يمكن التصرف بها دون الكيان الكلي للوحدة الاقتصادية. ويطلق على هذه الخاصية قابلية الاصول غير الملموسة على الانفصال.

**تحديد تكلفة الأصول غير الملموسة :**

تتكون الاصول غير الملموسة من نوعين الاول منها يمكن تمييزه عن بقية اصول الوحدة الاقتصادية، لذلك يطلق على النوع الاول بالأصول غير الملموسة المحددة مثل شهرة المحل، اما الثاني فيطلق عليه بالأصول غير المحددة. فبالنسبة للاصول غير الملموسة المحددة يتم عادةً اما بشرائها من الغير، او عن طريق اكتشافها وتطويرها داخل الوحدة الاقتصادية، ولذلك فعند شراء الاصل غير الملموس يتم قيده في دفاتر الوحدة الاقتصادية بتكلفة شراءه وفق الصيغة التالية:-

تكلفة الشراء = سعر الشراء + المصروفات الضرورية واللازمة لاعداد الاصل للاستخدام.

وعند شراء هذا النوع من الاصول بموجب اسهم او مقابل اصول نقدية، يتطلب تحديد القيمة السوقية المعادلة للاسهم او الاصول الممنوحة ايهما اكثر وضوحاً، وفي حالة عدم امكانية تحديد القيمة السوقية للاصول، فإنه يلجأ الى الخبراء والاستشاريين في هذا المجال لتقويم الاصول.

اما اذا اشترت الوحدة الاقتصادية مجموعة من الاصول غير الملموسة في صفقة واحدة، فيجب توزيع تكلفة الصفقة على وحداتها طبقاً للعلاقة النسبية للقيمة السوقية لهذه الاصول. وفي

حالة اكتشاف الاصل وتطويره داخلياً فإن تكلفته تحدد على اساس مقدار النفقات التي انفقت عليه حتى يصبح جاهزاً للاستعمال، هذا ما يتعلق بالاصول غير الملموسة المحددة، ولكن فيما يتعلق بالاصول غير المحددة والتي يتم انتاجها داخلياً فإن جميع المصروفات اللازمة لانتاجها تعتبر مصاريف ايرادية تحمل على ايراد الفترة المحاسبية. وتأسيساً على ما تقدم نستطيع ان نلخص احتساب تكلفة الاصول غير الملموسة بالصورة التالية :-

**اصول ملموسة محددة:**

١- عند الشراء النقدي يثبت بالدفاتر تكلفة الشراء محسوبة على اساسا مجموع القيم النقدية المدفوعة للحصول على الاصل مضافاً كافة المصروفات الضرورية الآخرى.

٢- عند الاكتشاف والتطوير الداخلي فيثبت بالدفاتر على اساس مجموع القيم النقدية المدفوعة لاكتشاف وتطوير الاصل حتى يكون جاهزاً للاستخدام.

٣- عند دفع اسهم او مقابل اصول غير نقدية فيحتسب على اساس القيمة السوقية العادلة للاسهم او الاصول الممنوحة ايهما اكثر وضوحاً.

**اصول ملموسة غير محددة:**

يتم اثبات كافة المصاريف المتعلقة بهذا النوع من الاصول على اساس انها مصاريف ايرادية تحمل على ايراد الفترة المحاسبية.

**مثال (١):**

لدى شركة البهجة الصناعية صافي اصول قيمتها ٣٠٠٠٠٠ دينار منها اصول غير ملموسة قيمتها ٥٠٠٠٠ دينار. وقد وافقت شركة اخرى على شراء شركة البهجة، بدفع القيمة الدفترية لصافي الاصول، وقيمة شهرة المحل بعد حساب قيمتها الرأسمالية بمعدل ٣٠٪ ويعتمد حساب الشهرة على الارباح الزائدة عن ١٢٪ وقد كانت الارباح السنوية في المتوسط ١٤٪ بالنسبة الى صافي الاصول الملموسة. فما هي قيمة الشهرة.

**الحل :**

صافي الاصول الملموسة = صافي الاصول الاجمالية - الاصول غير الملموسة

= ٣٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠ دينار

متوسط الأرباح السنوية (٢٥٠٠٠٠ × ١٤٪) = ٣٥٠٠٠

الارباح العادية (٢٥٠٠٠٠ × ١٢٪) = ٣٠٠٠٠

الارباح الزائدة السنوية = ٥٠٠٠ دينار

القيمة الرأسمالية للشهرة بمعدل ٣٠٪ ( ٥٠٠٠ / ٣٠٪ ) = ١٦٦٦٧دينار تقريبا.

علماً ان القواعد المحاسبية العامة المتعلقة بكيفية معالجة الاصول غير الملموسة وردت بالرأي رقم (١٧) لمجلس الاصول المحاسبية، حيث بين الرأي السابق طرق وقواعد معالجة قيمة الشهرة وبالصورة التالية :

الاصول غير الملموسة المشتراه تسجل بالتكلفة وتشمل: شهرة المحل المشتراه نتيجة ارباح الشركات. فإذا تم الحصول على الاصل غير الملموس بمقابل غير نقدي، فإن تكلفة هذا الاصل تمثل القيمة السوقية للمقابل المدفوع او القيمة السوقية العادلة للحق المكتسب ايهما اكثر وضوحاً.

الاصول غير الملموسة التي تم بناؤها داخلياً والتي يمكن تمييزها تسجل كأصول، اما التي لا يمكن تمييزها بشكل خاص فتسجل على انها مصروفات.

الاصول غير الملموسة الممكن تمييزها يجب قيدها بالتكلفة مثل حقوق الاختراع، وحقوق الاستخدام والعلامات التجارية. أما الاصول غير الملموسة والتي لا يمكن تمييزها فتسجل بالتكلفة في حال شرائها من الخارج وتظهر ضمن الاصول، اما اذا كانت منشأة داخلياً فتسجل كمصروفات. واهم انواع الاصول غير الملموسة والتي لا يمكن تمييزها هي شهرة المحل، والتي تمثل الفرق بين التكلفة المدفوعة لشراء شركة وقيمة الاصول غير الملموسة التي يمكن تمييزها. ومثل هذه الاصول لا يمكن حيازتها بمفردها بل يجب ان تكون ضمن مجموعة من الاصول او كجزء من قيمة شركة كاملة [١].

**الإستنفاد:**

يعرف الاستنفاد على انه تحويل تكلفة الاصول غير الملموسة الى مصروفات وذلك خلال عمر الاصل الانتاجي. وبالرغم من صعوبة تحديد العمر الانتاجي لهذه الاصول الا ان مجلس الاصول المحاسبية في الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٩٧٠ قد حدد فترة استنفاذ هذه الاصول بفترة لا تزيد عن اربعين سنة وخلالها يتم جعل مصروفات الاستنفاذ مديناً وحساب الاصل دائناً وهناك من يجعل مجمع الاستهلاك دائناً بدلا من الاصل رغم ندرة تطبيق هذا الاسلوب .. وتوجد بعض العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد العمر الانتاجي للاصل غير الملموس، وهذه العوامل هي :

١- بنود عقد شراء الاصل وتعديلاته .

---

(١) جيمس أ. كاشين، جويل. ح ليرنر: اصول المحاسبة (١) الطبعة الثانية، سلسلة شوم، دار ماكجروهيل للنشر، المملكة العربية السعودية – الرياض، ١٩٤٨.ص ٣٢٥-٣٥٣.

٢- العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر على العمر الانتاجي للاصل.

٣- منافسة الشركات الاخرى.

**الشهرة :**

توجد في الحياة العملية تعريفين للشهرة : الاول غير محاسبي يرى اصحابه بانها عبارة عن المنافع التي تولدها الشهرة نتيجة ما تتمتع به الوحدة الاقتصادية من سمعة طيبة وسط الجمهور نتيجة العلاقات الحسنة التي كونتها مع العملاء.

اما الثاني فهو محاسبي ويعني القيمة الحالية للارباح المستقبلية التي تزيد عن مقدار العائد العادي على صافي الاصول والذي يمكن تحديده، على اساس ان سمعة اي وحدة اقتصادية لا تحددها فقط العلاقات الطيبة مع العملاء وانما هناك عوامل اخرى منها : وجود الإدارة المتميزة، والكفاءة في الانتاج والاعمال الاخرى، او ضعف المنافسة التي تواجهها، بالاضافة الى الموقع الجغرافي المميز.

وتعتبر الشهرة اصل ذو طابع متميز يختلف كثيراً عن بقية الاصول الأخرى وهذا الاختلاف قائم على اساس ان الشهرة لا يمكن اقتناؤها او تداولها، الا في حالة واحدة فقط وهي شراء الوحدة الاقتصادية بالكامل. وتسجل قيمة الشهرة في دفاتر الوحدة الاقتصادية عند شراء وحدة اقتصادية مستقلة عن الوحدة المشترية، وذلك باحتساب الفرق بين قيمة الاصول المشتراه والقيمة الفعلية المدفوعة. فمثلاً لو اشترت شركة (أ) شركة (ب). بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دينار بينما كانت قيمة الاصول لشركة (ب) ٢٥٠٠٠٠٠ دينار فان الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة الحقيقية للاصول يعتبر قيمة الشهرة لشركة (ب). وعليه فإن قيمة الشهرة عبارة عن قيمة كافة الاصول ما عدا الشهرة مطروحاً منها الالتزامات.

**تقدير الشهرة :**

في الواقع لا توجد طريقة مثلى لتقدير قيمة الشهرة نظراً لدخول المحاكمة الشخصية في عملية التقيم، وبالتالي فإن ذلك ينعكس على قيمة الشهرة الحقيقية. ومما يصعب تقدير الشهرة ايضاً عدم وجود قيمة سوقية لمثل هذه الاصول، وعليه توجد وجهتي نظر مختلفتين حول موضوع تقدير الشهرة، هما :

وجهة النظر الاولى: يرى اصحابها ان الشهرة التجارية هي عبارة عن موارد غير ملموسة وبالتالي لا يمكن ان يتم التعرف على كل وحدة منها بشكل منفصل عن الاخرى. مما يترتب عليه صعوبة تقويمها، وهذه الموارد هي في حقيقة الامر ناجمة عن ارتفاع كفاءة الوحدة الاقتصادية في مجالات الادارة وبحوث التسويق، والترويج وغيرها .

وجهة النظر الثانية : قائمة على ان اي زيادة في الارباح المستقبلية عن مستوى الارباح العادية والناجم عن ممارسة الوحدة الاقتصادية نشاطها المعتاد يمثل ما تحققه الشهرة التجارية [1].

واذا اعتمدنا وجهة النظر الاولى، فإن تقدير قيمة الشهرة ستكون بالشكل التالي :

الشهرة التجارية = سعر شراء الوحدة الاقتصادية - مجموع القيم السوقية لصافي الاصول الملموسة وغير الملموسة، ويطلق على هذه الطريقة اسم التقويم الشامل.

أما اذا اعتمدنا على وجهة النظر الثانية فإن قيمة الشهرة التجارية سيتم تقويمها على اساس مقدار قيمة الارباح فوق العادية التي من المتوقع ان تتحقق في المستقبل، ولذلك تسمى هذه الطريقة بطريقة الدخل فوق العادي. ولزيادة في ايضاح الطريقتين السابقتين سوف نقوم بشرح كل منهما بشكل مفصل فيما يلي :

**طريقة التقويم الشامل :**

بموجب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة الشهرة التجارية على اساس الفرق بين سعر شراء الوحدة الاقتصادية والقيمة السوقية لصافي اصول الوحدة الاقتصادية المشتراه. وهذا ما يتطلب القيام بالخطوات التالية :

١- تحديد قيمة الاصول الصافية للوحدة الاقتصادية المشتراه من قبل خبراء متخصصون.

٢- فحص ومراجعة حساب العملاء بشكل مفصل مع استبعاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

٣- فحص ومراجعة حسابات الخصوم المتداولة .

٤- فحص ومراجعة السجلات المحاسبية للتأكد من صحة رأس المال والفائض المحتجز وباقي عناصر قائمة المركز المالي .

**مثال (٢):**

قررت شركة الابتسامة لصناعة الاثاث المنزلي شراء شركة الامل لصناعة الاثاث وادماجها بشركتها، وقد تم الشراء نقدا في ١٥/١/١٩٩٦م وكانت قائمة المركز المالي لشركة الامل في ٣١/١٢/١٩٩٥م كالآتي :

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ٤٧٦.

## شركة الامل لصناعة الاثاث المنزلي

## قائمة المركز المالي كما في ٣١/١٢/١٩٩٥

| الأصول | | الخصوم وحقوق الملكية | |
|---|---|---|---|
| الصندوق | ٥٠٠٠٠ | خصوم متداولة | ٨٠٠٠٠٠ |
| البنك | ٢٥٠٠٠٠ | رأس المال | ١٧٠٠٠٠٠ |
| المدينون | ٣٥٠٠٠٠ | فائض الأرباح المحتجز | ٨٠٠٠٠٠ |
| مخزون سلعي | ٧٥٠٠٠٠ | | |
| الأصول طويلة الأجل | ١٩٠٠٠٠٠ | | |
| | ٣٣٠٠٠٠٠ دينار | | ٣٣٠٠٠٠٠ دينار |

وتم اتفاق بين الشركتين على ان تقوم شركة الابتسامة بدفع مبلغ ٤٥٠٠٠٠ دينار الى شركة الامل. فما هي قيمة الشهرة التجارية، وذلك باستخدام طريقة التقيم الشامل؟ علماً ان تقديرات الخبراء للقيمة السوقية لأصول شركة الأمل كانت كالآتي :

### القيمة السوقية العادلة لشركة الامل

### وفق تقديرات الخبراء المتخصصون بهذا المجال

| البيـــــان | |
|---|---|
| الصندوق | ٥٠٠٠٠ |
| البنك | ٢٥٠٠٠٠ |
| المدينون | ٣٥٠٠٠٠ |
| المخزون السلعي | ٧٢٠٠٠٠ |
| مجموع الاصول المتداولة | ١٣٧٠٠٠٠ |
| أصول طويلة الأجل: | |
| أراضي | ٧٥٠٠٠ |
| مباني | ٥٠٠٠٠٠ |
| مكائن | ٤٠٠٠٠٠ |
| معدات | ٥٠٠٠٠ |
| مجموع الاصول: | ٢٣٩٥٠٠٠ |

**الخصوم المتداولة** (٨٠٠٠٠٠)

القيمة السوقية لصافي أصول الشركة ١٥٩٥٠٠٠ دينار

**الحل**

قيمة الشهرة = القيمة السوقية الصافية لاصول شركة الامل – سعر الشراء

= ١٥٩٥٠٠٠ – ٤٥٠٠٠٠

= ١١٤٥٠٠٠ دينار

**طريقة الدخل فوق العادي :**

تستند هذه الطريقة في تقدير قيمة الشهرة التجارية على اساس مقدرة الوحدة الاقتصادية المشتراه على تحقيق ارباح تفوق الدخل العادي المتحقق مستقبلاً نتيجة ممارسة الوحدة المشتراه نشاطها الاقتصادي العادي. ويتم تحديد قيمة الشهرة بموجب طريقة الدخل فوق العادي باتباع الخطوات التالية :

١- اجراء دراسة مقارنة لارباح الشركة المشتراه لعدد من السنوات السابقة.

٢- التنبؤ بمقدار الارباح التي يمكن ان تحققها الشركة المشتراه في السنوات اللاحقة على ضوء معطيات السنوات السابقة.

٣- تقدير متوسط الربحية (الارباح الصافية ÷ صافي الاصول المستقلة المشتراه) باستخدام ما يتوفر من مؤشرات قياسية بهذا الصدد.

٤- ايجاد الفرق بين الارباح المتوقعة مستقبلاً وبين متوسط الربحية.

**تسجيل الشهرة في الدفاتر المحاسبية:**

تسجل الشهرة التجارية بدفاتر الوحدة الاقتصادية في حالة واحدة فقط وهي عند شراء الشهرة، ولا يجوز محاسبياً وباي حال من الاحوال تسجيل الشهرة في حالة عدم شراء الشهرة او تطويرها داخلياً او لأي سبب من الاسباب الاخرى. وذلك لعدم وجود الوسائل الموضوعية لتحديد قيمتها، الا اذا بيعت كامل الوحدة الاقتصادية «لا تسجل الشهرة في السجلات المحاسبية الا عند شرائها فقط. ويحدث ذلك عند شراء وحدة اقتصادية قائمة فعلا، وبعد تسجيل كل الاصول بقيمتها السوقية العادلة في السجلات المحاسبية للمالك الجديد، فأن اي مبلغ اضافي يدفع يسجل مديناً في حساب اصل يطلق عليه الشهرة، ويجب بعد ذلك استنفاذ هذا الاصل غير الملموس على مدى عدة فترات لا تزيد عن اربعين سنة ومع ذلك فإن تقصير فترة

الاسترداد يكون اكثر ملائمة.. ولأنه لا توجد وسائل موضوعية لتحديد قيمة الشهرة الا اذا بيعت الوحدة الاقتصادية فان الشهرة التي تنشأ من عوامل داخلية لا تثبت في السجلات المحاسبية. ويعني هذا ان الشهرة قد تكون من اهم اصول الوحدة الاقتصادية ولكنها قد لا تظهر في ميزانيتها العمومية» [1].

استنفاد الشهرة :

في الحياة العملية لمهنة المحاسبة ووفق اعرافها تم الاتفاق حالياً على ثلاث طرق لاستنفاد الشهرة التجارية في الوحدات الاقتصادية والتي تتمتع بملكية هذا الاصل، وهذه الطرق هي :

١- استنفاذ الشهرة التجارية حال اتمام عملية شراء الوحدة الاقتصادية، وذلك بجعل حساب مصروف استنفاذ الشهرة مديناً بكامل قيمة الشهرة وحساب الشهرة دائناً بنفس القيمة. ويرى انصار هذه الطريقة بان تطبيق المعالجة السابقة تؤدي لاجراءات محاسبية موحدة في هذا الجانب، وخصوصاً فيما يتصل واجراءات استنفاذ الشهرة التي يتم خلقها داخلياً وبالاضافة الى ذلك ان عملية الاستنفاذ على اكثر من فترة محاسبية واحدة سوف يؤدي الى تحميل ايرادات الفترة بنوعين من النفقات وهي الاستنفاذ والمصروفات الجارية اللازمة للمحافظة على الشهرة. ومثل هذا الإجراء يؤثر بالضرورة على دخل الفترة. ثم هناك عامل مهم وضروري وهو صعوبة تقدير العمر الانتاجي المتوقع لخدمات الشهرة . ولذلك واستناداً الى الاسباب السابقة يرى اصحاب هذه الطريقة بإزالة الشهرة بالكامل فور شرائها.

٢- ازالة الشهرة فقط في حالة التأكد من عدم جدواها في تحقيق الدخل فوق العادي وهذا يعني الاحتفاظ بالشهرة بكامل قيمتها لحين ازالتها من اصول الوحدة الاقتصادية.

٣- استنفاذ الشهرة خلال العمر الانتاجي الافتراضي لها وذلك بتحميل كل فترة محاسبية بقسط من قيمة الاستنفاذ، وحتي تصبح صفراًفي نهاية العمر الانتاجي.

**براءات الإختراع :**

تعتبر براءات الاختراع احدى الاصول غير الملموسة التي تتمتع بالإستقلال الذاتي وامكانية التحقق، وهذا الاصل في حقيقة امره عبارة عن رخصة أو أجازة تحصل عليها الوحدة الإقتصادية من جهة رسمية مخولة بمنح هذا الحق بغرض تصنيع منتج معين او بيعه او استخدامه، وقد جرت العادة وبحكم القوانين الصادرة في كل بلد أن يصبح هذا الحق ملكاً للوحدة الاقتصادية المخترعة لا يجوز استخدامه من قبل جهة ثانية الا بعد موافقة الطرف الأول

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس : مصدر سابق ، ص ٦٤٤.

وفق شروط يتم الاتفاق عليها. وعند شراء براءة الاختراع من المخترع الأصلي أو من أي طرف آخر يجري تسجيلها في السجلات المحاسبية بجعل حساب براءة الاختراع مديناً، على أن يتضمن كافة المصاريف الضرورية واللازمة للحصول عليه، وهي تشمل سعر الشراء وكافة التسجيل والإشهار. والنقدية أو الدائنين دائناً.

ويتم تحديد العمر الانتاجي لبراءة الاختراع بموجب نصوص القوانين الصادرة في كل بلد، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الامريكية يكون عمرها سبعة عشر عاماً لا يجوز زيادتها، الا أنه يجوز تقليل عمرها الى أقل من الفترة المحددة في حالة فقدانها جزء من المنافع المتوقع تحقيقها نتيجة لاستخدام سابق. ومثال على ذلك شراء براءة اختراع من وحدة اقتصادية مستقلة بعد استخدامها لعدد من السنين لذلك فان الفترة التي استخدمت فيها براءة الاختراع تطرح من العمر الانتاجي الاجمالي، فلو كانت المدة التي استخدم فيها هذا الأصل ثلاث سنوات فمعنى ذلك ان العمر المتبقي هو أربعة عشر سنة يتم توزيع تكلفته على العمر الباقي.

**مثال (٣)**

اشترت شركة النور الصناعية براءة اختراع منتج معين من شركة اخرى وقد بلغت تكلفة هذا الأصل ٢٠٠٠٠ دينار عماً أن براءة الاختراع المذكورة كانت قد استخدمت لمدة سبعة سنوات قبل بيعها لشركة النور.

**المطلوب:**

تحديد قسط الاستنفاد السنوي واثبات عملية الشراء وقسط الاستنفاد في دفتر يومية شركة النور الصناعية.

**الحل:**

١- العمر الانتاجي لبراءة الاختراع = ١٧ سنة

العمر الانتاجي في تاريخ البيع = العمر الانتاجي الاجمالي - سنوات الاستخدام السابقة.

= ١٧ - ٧ = ١٠ سنوات.

٢- قسط الاستنفاد السنوي = $\frac{\text{تكلفة الأصل}}{\text{العمر الانتاجي}}$

= $\frac{\text{٢٠٠٠٠ دينار}}{\text{١٠ سنوات}}$ = ٢٠٠٠ دينار

**٣- الاثبات بدفتر اليومية:**

**ا- عند الشراء:**

٢٠٠٠٠ من حـ/ براءة الاختراع

٢٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

(شراء براءة اختراع منتج نقدا)

**ب- اثبات قسط الاستنفاد في نهاية الفترة المالية:**

٢٠٠٠ من حـ/ مصروفات استنفاذ براءة الاختراع

٢٠٠٠ الى حـ/ براءة الاختراع

اثبات استنفاذ براءة الاختراع على أساس القسط الثابت.

وفي ختام مناقشتنا لبراءة الاختراع يجب الاشارة الى أن المصروفات التي يتم انفاقها داخلياً سواء كانت لتطوير براءة اختراع قديمة أو لغرض اكتشافها فإنها لا تعتبر جزء من براءة الاختراع السابقة وانما تعتبر مصروفات ايرادية تحمل على دخل الفترة التي أنفقت خلالها.

**مثال (٤):**

في بداية كانون الثاني ١٩٩٥ اشترت شركة الجنوب الصناعية براءة اختراع خط انتاجي من شركة الشرق الصناعية بسعر شراء ١٩٥٠٠ دينارا لم يستخدم وقد انفقت مصاريف تسجيل بمبلغ ١٥٠٠ ديناراً. وقد قدر السعر الانتاجي لبراءة الاختراع وفق القوانين المعمول بها بـ ١٧ سنة وفي سنة ١٩٩٦ م طورت شركة الجنوب براءة الاختراع المشتراه من شركة الشرق وانفقت لقاء هذا التطوير بمبلغ ٢٥٠٠ ديناراً كما أنها وبنفس السنة اكتشفت داخلياً براءة اختراع لمنتوج معين انفقت في سبيل تحقيقه مبلغ ١٠٠٠٠ ديناراً.

**المطلوب:**

١- اثبات القيود اللازمة المتعلقة بشراء براءة الاختراع والتطوير والاكتشاف بدفاتر شركة الجنوب.

٢- اجراء قيود استنفاذ في نهاية ١٩٩٥م وعام ١٩٩٦م. وبيان أثرها على الحسابا الختامية.

الحل:

١- تكلفة شراء براءة الاختراع = سعر الشراء + المصاريف الضرورية واللازمة للحصول على الأصل.

= ١٩٥٠٠ + ١٥٠٠

= ٢١٠٠٠ دينار.

٢- قيود اليومية اللازمة بالشراء:

٢١٠٠٠ من حـ/ براءة اختراع خط انتاجي

٢١٠٠٠ الى حـ/ النقدية

٣- قيد استنفاد في نهاية عام ١٩٩٥

قيد الاستنفاد السنوي = تكلفة براءة الاختراع / العمر الانتاجي

= ٢١٠٠٠ / ١٧

= ١٢٣٥,٣٠٠ دينار

١٢٣٥,٣٠٠ من حـ/ مصاريف استنفاد براءة اختراع خط انتاجي

١٢٣٥,٣٠٠ الى حـ/ براءة اختراع خط انتاجي.

(اثبات استنفاد براءة اختراع خط انتاجي على اساس القسط الثابت)

٤- اثبات قيد تطوير براءة الاختراع المشتراه من شركة الشرق في ١٩٩٦م:

٢٥٠٠ من حـ/ مصاريف تطوير برادة اختراع الخط الانتاجي

٢٥٠٠ الى حـ/ النقدية

(اثبات مصاريف تطوير براءة اختراع الخط الانتاجي)

٥- اثبات قيد اكتشاف براءة اختراع منتوج معين في ١٩٩٦م:

١٠٠٠٠ من حـ/ مصاريف اكتشاف براءة اختراع منتوج

١٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

(اثبات مصاريف اكتشاف براءة اختراع لمنتوج معين داخلياً)

٦- اثبات استنفاذ براءة الاختراع في نهاية عام ١٩٩٦م

٣٠٠, ١٢٣٥ من حـ/ مصاريف استنفاد براءة اختراع خط انتاجي

٣٠٠, ١٢٣٥ الى حـ/ براءة اختراع خط انتاجي.

(اثبات استنفاد براءة اختراع خط انتاجي على اساس القسط الثابت)

٧- قيود الاقفال في نهاية عام ١٩٩٦م:

٣٠٠, ١٣٧٣٥ من حـ/ أ. خ

الى مذكورين

٣٠٠, ١٢٣٥ حـ/ مصاريف استنفاد برادة اختراع خط انتاجي

٢٥٠٠ حـ/ مصاريف تطوير براءة اختراع الخط الانتاجي

١٠٠٠٠ حـ/ مصاريف اكتشاف براءة اختراع منتوج

(تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف استنفاد وتطوير براءة اختراع الخط الانتاجي المشتراه من شركة الشرق ومصاريف اكتشاف براءة اختراع منتوج)

وأخيراً لا بد من الاشارة الى أن الطريقة المتعارف عليها في احتساب عبء استنفاد الأصول غير الملموسة ذات الاستقلالية الذاتية (الشهرة التجارية ، براءة الاختراع، حقوق النشر والتأليف، مصاريف التأسيس، العلامات التجارية) هي طريقة القسط الثابت، ومن النادر جداً استخدام طريقة أخرى من الطرق الشائعة في احتساب أقساط الاستهلاك التي تم التطرق اليها بالتفصيل سابقاً، الا أنه في حالة استخدام طريقة أخرى فيجب في الحالة هذه مراعاة توزيع عبء الاستنفاد وفق القواعد والأعراف المحاسبية المعمول بها في هذا المجال.

**العلامات التجارية:**

هي عبارة عن حرف أو كلمة أو رمز أو أية وسيلة يلجأ اليها المنتج أو الموزع بغرض تمييز سلعته أو سلعة عن سلع الآخرين. وتعتبر العلامة التجارية أصل غير ملموس تعود ملكيته لمن يقوم باكتشافها أو شراءها وفق الأصول المعتداة، ولا يجوز لأي جهة استغلالها بدون اذن مسبق من قبل المالك الأصلي، وبخلافه يتعرض للمسائلة المدنية والجزائية وفق التشريعات القانون التجاري النافذة في كل بلد، وتسوي أحكام القانون على العلامات التجارية المسجلة وغير المسجلة لدى الجهات الرسمية مادام مالكها مستمر في نشاطه الاقتصادي، وتعتبر العلامة التجارية من الأصول غير محددة العمر مالم يصدر قانون أو تعليمات من قبل جهة رسمية

معترف بها بخلاف ذلك. وتحدد تكلفة العلامات التجارية على أساس سعر شرائها مضافاً اليها كافة المصاريف الضرورية للحصول عليها، مثل النفقات القانونية ورسوم التسجيل وتكلفة اعداد النموذج. ويتم معالجة تكلفة العلامة التجارية عند الشراء عن طريق رسملتها واستنفادها كمصروف على الفترات المحاسبية، على أن لا تزيد المدة عن أربعين سنة. وذلك بجعل حساب مصروف استنفاد العلامة التجارية مديناً وحساب العلامة التجارية دائناً. أما في حالة التوقف عن استخدامها لأي سبب فيجب استنفاد كافة التكاليف المتبقية وتحميلها على ايرادات الفترة التي تم التوقف خلالها عن الاستخدام. أما المصروفات التي تنفقها الوحدة الاقتصادية في سبيل تعزيز سمعة العلامة التجارية كالحملات الاعلانية فتعالج في اغلب الأحيان كمصاريف ايرادية، باستنفاد الحملات الاعلانية الثابتة مثل استخدام الوسائل الضوئية والاكترونية التي تعمر لفترة طويلة فيمكن معالجتها كمصروفات رأسمالية بشكل مستقل عن العلامة التجارية.

**مثال (٥):**

في بداية سنة ١٩٩٥ اشترت شركة علامة تجارية لأحد منتوجاتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار وانفقت لاجل تسجليها واشهارها مبلغ ٥٠٠ دينار، وقد قدر عمرها بأربعين سنة. وخلال نفس السنه صرفت الشركة مبلغ ١٠٠٠٠ دينار كحملة اعلانية عن العلامة التجارية في الصحف والمجلات والاذاعة المرئية والمسموعة الا أنه في نهاية السنة العاشرة توقفت الشركة عن استخدام العلامة التجارية نتيجة توقفها عن الاسهام في تحقيق الأرباح.

**المطلوب:**

١- احتساب تكلفة العلامة التجارية واثباتها في دفتر اليومية.

٢- احتساب قسط الاستنفاد السنوي واثباتها في دفتر اليومية، في نهاية السنة الأولى ونهاية السنة العاشرة. مع بيان العمليات المالية التي تمت لتعزيز العلامة التجارية خلال السنة الأولى.

**الحل:**

١- احتساب تكلفة العلامة التجارية واثباتها في دفتر اليومية:

تكلفة العلامة التجارية = سعر الشراء + المصاريف الضرورية

= ٥٠٠٠ + ٥٠٠

= ٥٥٠٠ ينار

٥٥٠٠ من حـ/ العلامة التجارية

٥٥٠٠ الى حـ/ النقدية

(اثبات مصاريف الاعلان خلال السنة)

٢- اثبات مصاريف تعزيز العلامة التجارية:

١٠٠٠ من حـ/ مصروفات الاعلان

١٠٠٠ الى حـ/ النقدية

(اثبات مصاريف الاعلان خلال السنة)

٣- احتساب مصاريف استنفاد العلامة التجارية:

$$\text{مصاريف الاستنفاد السنوية} = \frac{\text{تكلفة العلامة التجارية}}{\text{العمر المقدر}}$$

$$= \frac{\text{٥٥٠٠ دينار}}{\text{٤٠ سنة}}$$

= ١٣٧,٥ دينار

٤- اثبات مصاريف الاستنفاد في الدفاتر المحاسبية في نهاية السنة الأولى:

١٣٧,٥٠٠ من حـ/ مصاريف استنفاد العلامة التجارية

١٣٧,٥٠٠ الى حـ/ العلامة التجارية

(اثبات استنفاد العلامة التجارية)

٥- اقفال المصاريف في حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة الأولى:

١١٣٧,٥٠٠ من جـ / أ. خ

الى مذكورين

١٣٧,٥٠٠ حـ/ استنفاد العلامة التجارية

١٠٠٠ حـ/ مصاريف الاعلان

(تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف الاستنفاد والاعلان)

٦- نهاية السنة العاشرة:

٤١٢٥ من حـ/ مصاريف استنفاد العلامة التجارية

٤١٢٥ الى حـ/ العلامة التجارية

(اثبات استنفاد المتبقي من تكلفة العلامة التجارية)

٤١٢٥ من حـ/ أ. خ

٤١٢٥ من حـ/ مصاريف استنفاد العلامة التجارية

(تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف استنفاد العلامة التجارية)

ملاحظة : لقد تم استنفاد المتبقي من تكلفة العلامة التجارية بالكامل في نهاية السنة العاشرة بالكامل وفق الآتي:-

١٣٧,٥٠٠ × ١٠ سنوات = ١٣٧٥ دينار استنفاد لمدة عشر سنوات.

٥٥٠٠ دينار تكلفة العلامة التجارية - ١٣٧٥ = ٤١٢٥ دينار التكلفة المتبقية للاستنفاد.

## حقوق النشر:

هو ضمان قانوني من قبل الدولة للمؤلفين والبحاث والاساتذة والفنانين والأدباء لمؤلفاتهم وأبحاثهم وابداعاتهم الأدبية والفنية لحقوقهم في النشر وانتاج وبيع ما تجود بها قريحتهم من انتاج علمي وأدبي وفني، كما تضمن لهم الحق في بيع حقهم في التأليف الى دور النشر والمؤسسات المتخصصة الأخرى، وقد دأبت جميع دول العالم على اصدار تشريعات قانونية تنظم العلاقة بين الناشر والمؤلف، ويحق للجهة التي تتبنى عملية نشر المؤلفات والابداعات تنظيم العلاقة بينها وبين المؤلف بموجب عقد يتضمن الحقوق والواجبات لكلا الطرفين (الناشر والمؤلف) وتتكون تكلفة حقوق النشر من سعر الشراء ونفقات التسجيل والاشهار ولا يدخل في قيمة التكلفة المصاريف التي تنفق على اعداد وانتاج السلعة موضع التسجيل فيما اذا تم عن طريق رسملتها أي توزيعها على عدد سنوات الاستفادة من هذا الحق، وفق الاتفاق المبرم بين الناشر والمؤلف وخصوصا في حالة اذا كانت التكلفة مرتفعة، أما اذا كانت منخفضة فيجوز في هذه الحالة استنفادها بالكامل في نفس سنة انفاقها.

**مصروفات التأسيس:**

وهي عبارة عن النفقات والمصاريف التي تنشأ قبل تواجد الشخصية المعنوية للوحدة الاقتصادية كمصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية ومصاريف التسجيل والنشر والاعلان وأي مصروفات أخرى تدفع الى جهات متعددة نظير بعض الخدمات التي تقدم لأجل انشاء الوحدة الاقتصادية، وتعالج مصاريف التأسيس محاسبياً كمصاريف رأسمالية تظهر بقائمة المركز المالي كأصل غير ملموس ويجوز محاسبياً استنفادها خلال فترة افتراضية قصيرة الأجل وفي الغالب لا تزيد عن الخمس سنوات.

وتأسيساً على ما تقدم فان مصروفات التأسيس هي في حقيقة أمرها اعباء مؤجلة تمثل تياراً من الخدمات على شكل مدفوعات مقدمة.

**الأفصاح عن الأصول غير الملموسة بالقوائم المالية:**

يتم الافصاح عن الأصول غير الملموسة بقائمة المركز المالي بفقرة مستقلة بجانب الأصول تحت تسمية الأصول غير الملموسة وبالقيمة الصافية بعد طرح أعباء الاستنفاد السنوي بدون مقابل لمخصص الاستنفاد نظراً لأن عملية الاستنفاد تتم مباشرةً على تكلفة الأصل دون توسيط حساب المخصص، كما تم الاشارة اليه في الفقرات السابقة من هذا الفصل، مع الافصاح بملاحظة ترفق مع ملاحظات القوائم المالية تبين الطريقة المتبعة في الاستنفاد مع ذكر الفترة المقدرة للعمر الافتراضي للأصل. علماً أنه في حالة وصول قيمة هذه الأصول الى الصفر مع استمرار الوحدة الاقتصادية في الاستفادة من خدماته فيجب والحالة هذه وضع قيمة افتراضية رمزية ثابتة دون استنفادها في الفترات اللاحقة لغرض اظهارها بالقوائم المالية لحين التوقف عن استخدام الأصل نهائياً.

# أسئلة وتمارين الفصل العاشر

١- ما المقصود بالأصول غير الملموسة، وكيف يمكن تمييزها عن الأصول الأخرى.

٢- الاستنفاد هو مصطلح يطلق على تحويل تكلفة الأصل غير الملموس الى مصروفات خلال العمر الانتاجي للأصل. فما هي الشروط التي يجب الاستناد عليها لتحديد الاستنفاد.

٣- متى تعالج تكلفة الأصول غير الملموسة كمصروفات ايرادية أو كمصروفات رأسمالية.

٤- عرّف ما يلي:

- الشهرة التجارية.
- العلامة التجارية.
- مصاريف التأسيس.
- براءة الاختراع.
- حقوق النشر.

٥- ما هي أنسب الطرق لاستنفاد الأصول غير الملموسة، ولماذا.

٦- في أي حالة يتم الابقاء على الأصول غير الملموسة معروضاً بقائمة المركز المالي. ولماذا.

٧- اشترت شركة النور الصناعية شركة اليمامة الصناعية بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ دينار وهي عبارة عن قيمة صافي اصولها متضمنة أصول غير ملموسة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ديناراً. وقد وافقت الأخيرة على العرض ونفذ فعلا. وقد تم احتساب قيمة الشهرة بمعدل ٢٥٪ من الأرباح التي تزيد عن ١٥٪ ، وقد كانت الأرباح السنوية الصافية لشركة اليمامة بمعدل ١٣٪ من صافي الأصول الملموسة.

**والمطلوب** / تحديد قيمة الشهرة.

٨- اشترت شركة نونو الصناعية اصول شركة الزينة وتم ادماجها في الشركة المشترية، وقامت شركة الزينة بتقديم قائمة المركز المالي لها كما في ١٩٩٦/١٢/٣١ م وكانت كالآتي:-

**شركة الزينة**

**قائمة المركز المالي في**

**١٩٩٦/١٢/٣١م**

| الاصول: | دينار | دينار | الخصوم وحقوق الملكية: |
|---|---|---|---|
| النقدية | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | خصوم متداولة |
| مدينون | ١٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | رأس المال |
| أوراق القبض | ٧٠٠٠ | ١٤٠٠٠ | فائض الأرباح المحتجزة |
| مخزون سلعي | ٢٥٠٠٠ | | |
| أصول ثابتة ( صافي ) | ٣٥٠٠٠ | | |
| | ٨٤٠٠٠ | ٨٤٠٠٠ | |

ولقاء الأصول والخصوم السابقة دفعت شركة نونو مبلغا نقديا وقدره ٨٢٠٠٠ دينار. علماً أن تقديرات الخبراء للقيمة السوقية لأصول شركة نونو كانت كالآتي:-

| | |
|---|---|
| نقدية | ٢٠٠٠ |
| مدينون | ١٥٠٠٠ |
| أوراق القبض | ٧٠٠٠ |
| مخزون سلعي | ٢٤٠٠٠ |
| أصول ثابتة | ٣٠٠٠٠ |
| | ٧٨٠٠٠ دينار |

**المطلوب :**

١- تحديد قيمة الشهرة باستخدام طريقة التقويم الشامل علماً أن الشراء تم في ١٩٩٦/٦/١م.

٢- اثبات قيمة الشهرة بدفاتر شركة نونو.

٣- احتساب قسط الاستنفاد السنوي للشهرة، مع اثباته في دفتر اليومية وبيان اثره على الحسابات المتخصصة بدفتر لاستاذ والحسابات الختامية وقائمة المركز المالي في نهاية سنة ١٩٩٦م.

٩- اشترت شركة لينا براءة اختراع لخط انتاجي معين من شركة الأنوار بمبلغ ١٥٠٠٠ دينارا نقداً، كما دفعت مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً مصاريف قانونية ورسوم تسجيل، علماً ان البراءة المذكورة كانت قد استخدمت لمدة ثلاث سنوات كاملة قبل بيعها من قبل الشركة المخترعة.

**المطلوب :**

١- اثبات عملية الشراء في دفتر يومية شركة لينا.

٢- احتساب قسط الاستنفاد السنوي واثباته بدفتر اليومية وبيان اثره في ١٢/٣١ (السنة الأولى).

٣- تصوير قائمة المركز المالي.

١٠ - اشترت شركة الشموس التجارية علامة تجارية بمبلغ ١٠٠٠٠ ديناراً نقداً من شركة الشمس التجارية بلغت تكلفتها ٣٥٠٠ ديناراً، وقد قدر عمرها الانتاجي بعشرين سنة، الا انه في نهاية السنة السابعة تم التوقف عن استخدام العلامة التجارية المشتراه من شركة الشمس لاكتشاف عدم جدواها في تحقيق الأرباح.

**المطلوب :**

١- اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية شركة الشموس.

٢- احتساب قسط الاستنفاد السنوي للسنة الأولى والأخيرة مع بيان اثرها على الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ العام، والحسابات الختامية، مع تصوير قائمة المركز المالي.

# الفصل الحادي عشر

# الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات

المقدمة:

يقصد بالأستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات توظيف الأموال النقدية العائدة لوحدة اقتصادية معنية ولأهداف معينة ولفترة زمنية طويلة (أكثر من سنة) في أسهم أو سندات شركة أو عدة شركات أخرى. ومن التعريف السابق يتضح لنا بإن السياسة الاستثمارية في هذا المجال تسعى لتحقيق أحد أو بعض الأهداف التالية:[1].

١- تحقيق عائد ثابت كما في حالة الاستثمارات في السندات والأسهم الممتازة، أو الحصول على توزيعات في الأرباح نقدية أو غير نقدية كما في حالة الاستثمارات في الأسهم العادية.

٢- ايجاد أسواق لمنتجات الشركة المستثمرة أو الحصول على مواد خام.

٣- السيطرة على اسواق معينة من خلال السيطرة على رأس مال بعض الشركات.

٤- وقد يكون الهدف من الاستثمارات طويلة الأجل في اسهم وسندات شركات تابعة لدولة ثانية هو سياسي أو انساني، من خلال خلق حالة من الضغوط المالية لتوجيه سياسة دولة معينة كما هو في حالة الشركات متعددة الجنسية التي تمارس نشاطها التمويلي في العديد من دول العالم وخصوصاً الدول التي تعاني من عجز كبير في الأموال، أو يكون الهدف من بعض عمليات الاستثمار مساعدة الدول الفقيرة.

كما تختلف أن الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات تختلف عن الاستثمارات قصيرة الأجل (المتداولة) حيث أساس التفرقة بين الاستثمارين يكمن في الفترة الزمنية التي تستثمر فيها هذه الأموال، اذ أن الاستثمارات قصيرة الأجل بالأسهم والسندات تكون مؤقتة لا

---

(١) د. جمعة خليفة الحاسي، وآخرين: مصدر سابق صفحة ٢٥٣، بتصرف.

تزيد فترتها عن السنة وبالتالي تتحول الى نقدية خلال الفترة الزمنية للاستثمار، بينما لا يستطيع المستثمر تحويل الأموال الموظفة في الأسهم والسندات طويلة الأجل الا بعد انقضاء الفترة الزمنية للاستثمار، كما أنه ما يميز الاستثمارات قصيرة الأجل بالأوراق المالية هو وجود سوقاً جاهزة يحدد أسعارها، على خلاف ذلك نجد أن الكثير من دول العالم تنعدم فيها الأسواق الخاصة للأسهم والسندات طويلة الأجل.

وسوف أقوم في الفقرات التالية شرح كل من الأستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات:

**أولاً- الاستثمارات طويلة الأجل بالأسهم:**

تعتبر أسواق الاوراق المالية (البورصة) والشركات المساهمة مصدرين اساسيين لشراء الاسهم للشركات والمؤسسات والأفراد الراغبين في استثمار أموالهم استثماراً طويل الاجل في هذا المجال. وتحتسب تكلفة شراء الأسهم على اساس سعر الشراء مضافاً اليها كافة العمولات والمصاريف الازمة للحصول عليها كعمولة السمسرة والرسوم، وأي مصروفات ضرورية أخرى لاقتناء الاسهم، وتثبت تكلفة الأسهم في دفتر يومية المشتري في حالة دفع كامل قيمتها نقداً وذلك بموجب القيد التالي:

xxx من حـ/ استثمارات طوية الأجل بالاسهم.

xxx الى حـ/ النقدية

**مثال:**

في ١٩٩٦/١/١ اشترت احدى الشركات ١٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الواحد ١٠ دنانير وان مصاريف وعمولة السمسار بلغت $\frac{١}{٤}$ دينار عن كل سهم.

١٠٠٠ × ١٠ = ١٠,٠٠٠ دينار قيمة الأسهم (ثمن الشراء)

١٠٠٠ × $\frac{١}{٤}$ = ٢٥٠ دينار مصاريف وعمولة السمسار

تكلفة الاسهم = ١٠٢٥٠

١٠٢٥٠ من حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالأسهم

١٠٢٥٠ الى حـ/ النقدية (خزينة أو البنك)

الا أنه قد يتم دفع جزء من قيمة الاسهم نقداً والجزء المتبقي على شكل اقساط ضمن فترات زمنية محددة، ففي هذه الحالة يتم اثبات الاستثمارات في الدفاتر وذلك بجعل تكلفة شراء الاسهم مدينة بالكامل. واثبات المستحقات المتبقية مع المدفوع فعلاً في الجانب الدائن بموجب القيد التالي:

xx من حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم

الى مذكورين

xx حـ/ النقدية

xx حـ/ مستحقات الاسهم أو (أقساط الأسهم)

ولنفرض في مثالنا السابق أنه قد تم دفع نصف المبلغ نقداً والنصف الباقي يدفع بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ فيكون القيد عند الشراء كالآتي:

١٠٢٥٠ من حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالأسهم

الى مذكورين ١٩٩٦/١/١

٥٢٥٠ حـ/ النقدية

٥٠٠٠ حـ/ مستحقات الاسهم (اقساط الاسهم)

(تم شراء ١٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠ دنانير دفع ٥٠٪ نقداً والباقي على أقساط مع مصاريف عمولة ٥٠ دينار)

وتظهر مستحقات الاسهم بقائمة المركز المالي من ضمن الالتزامات اما طويلة أو قصيرة الأجل وفق الاتفاق بين البائع والمشتري، الا أنه في الغالب تكون فترة تسديد الأقساط المستحقة عن شراء الأسهم خلال السنة المالية التي اشتريت فيها الأسهم أو بداية السنة المالية التالية لتاريخ الشراء. ولكن في مثالنا أعلاه أن الفترة المالية للمشتري تبدأ في ٤/١ وتنتهي في ٣/٣١ من السنة التي تليها بينما للبائع تبدأ في ١/١/ وتنتهي في ١٢/٣١ من نفس السنة. ولذلك فان مستحقات الأسهم تظهر بقائمة المركز المالي في جانب الخصوم ضمن بنود الإلتزامات قصيرة الأجل اذا ما استحقت بعد اعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وبالصورة التالية:

## قائمة المركز المالي في ١٩٩٧/١٢/٣١م

جانب الخصوم

الالتزامات قصيرة الأجل:

| | |
|---|---|
| دائنون | xx |
| أوراق دفع | xx |
| مصروفات مستحقة | xx |
| ايرادات مقدمة | xx |
| مستحقات الأسهم | xx |

وعندما يتم تسديد قيمة مستحقات الاسهم يقوم المحاسب بجعل حساب مستحقات الأسهم مديناً والنقدية دائنة بالجزء الذي يتم دفعه وفق القيد التالي:

xx من حـ/ مستحقات الاسهم

xx الى حـ/ النقدية

ففي مثالنا السابق يكون القيد بتاريخ الدفع ١٩٩٧/٦/١ كالآتي:

٥٠٠٠ من حـ/ مستحقات الأسهم (أقساط الأسهم)

٥٠٠٠ الى حـ/ النقدية

ولوفرضنا ان المبلغ المتبقي في المثال السابق يدفع على قسطين متساويين الأول في ١٩٩٧/٦/١ والثاني في ١٩٩٧/٨/١ فيكون القيد في ١٩٩٧/٦/١:

٢٥٠٠ من حـ/ مستحقات الاسهم (أقساط الاسهم)

٢٥٠٠ الى حـ/ النقدية

أي نجعل مستحقات الاسهم مدينه بالمبلغ الذي دفع فعلاً أما مبلغ القسط الأخير يكون ديناً في ذمة الشركة لحين تسديده.

وقد يترتب (على عدم دفع كامل قيمة الأسهم) تحقيق فوائد مستحقة على مستحقات الأسهم ، ففي هذه الحالة تعتبر هذه المصروفات ايرادية تحمل على دخل الفترة التي اشترت فيها الأسهم و يحمل على حساب / أ. خ الفترة المالية نفسها.

**مثال (١) :**

اشترت شركة السلام التجارية اسهم ممتازة من شركة استثمارات الخليج بمبلغ ١٠٠٠٠ ديناراً تسترد قيمتها بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشراء. وقد دفعت شركة السلام مبلغ ٨٠٠٠ ديناراً نقداً والباقي يسدد بعد أربعة أشهر من تاريخ الشراء علماً أن:

١- احتسب فائدة على الاسهم بمعدل ١٠٪ تحتسب في نهاية كل سنة.

٢- احتسبت فائدة على مستحقات الأسهم بمعدل ٥٪ سنوياً.

٣- كان تاريخ الشراء ١٩٩٥/١١/١م.

٤- كانت سياسة شركة استثمارات الخليج تنص على احتساب ارباح عن الاسهم المسددة قيمتها بالكامل فقط.

**المطلوب:**

اثبات قيد الشراء وتسديد قيمة المستحقات على الاسهم فقط في دفتر يومية شركة السلام التجارية. وبيان أثر العمليات السابقة على حسابات الاستاذ المختصة، والحسابات الختامية والميزانية في نهاية السنة الأولى والثانية.

**الحل:**

**أ – تمهيد الحل:**

١– قيمة المستحقات على الاسهم = تكلفة شراء الاسهم – المدفوع نقدا

= ١٠٠٠٠ – ٨٠٠٠

= ٢٠٠٠ دينار

٢– الفائدة المستحقة على مستحقات الأسهم:

$$= \frac{٢٠٠٠ \times ٥ \times ٤}{١٢ \times ١٠٠}$$

= ٣٣,٣٣٣ دينار

**ب – قيود اليومية لسنة ١٩٩٥م:**

١٠٠٠٠ من حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم ١٩٩٥/١١/١

الى مذكورين

٨٠٠٠ حـ/ النقدية

٢٠٠٠ حـ/ مستحقات أسهم

**جـ – ايرادات الأسهم لسنة ١٩٩٥م:**

$$\frac{٨٠٠٠ \times ١٠ \times ٢}{١٠٠ \times ١٢}$$

= ١٣٣,٣٣٣ دينار أرباح الاسهم لمدة شهرين لسنة ١٩٩٥م عن قيمة الأسهم المسدد قيمتها .

١٣٣,٣٣ من حـ/ ايرادات اسهم مستحقة ١٩٩٥/١٢/٣١م

١٣٣,٣٣٣ الى حـ/ ايرادات الاسهم

(اثبات ايرادات اسهم شركة الاستثمارات المستحقة ولمدة شهرين فقط)

**د- فوائد مستحقات الأسهم لسنة ١٩٩٥م:**

٣٣,٣٣٣ من حـ/ مصروفات فوائد مدينة ١٩٩٥/١٢/٣١م

٣٣,٣٣٣ الى حـ/ مصروفات فوائد مستحقة

(اثبات مصروفات فوائد عن مستحقات الاسهم لمدة أربعة اشهر وبفائدة ٥٪ سنويا)

**هـ- قيود اقفال لسنة ١٩٩٥م:**

١- قيد اقفال ايرادات الأسهم:

١٣٣,٣٣٣ من حـ/ ايرادات الأسهم ١٩٩٥/١٢/٣١م

١٣٣,٣٣٣ الى حـ/ ملخص الدخل (أ، خ)

(قفل ايرادات الأسهم لهذه السنة بحساب ملخص الدخل)

٢- قيد اقفال مصروفات فوائد مستحقات الأسهم:

٣٣,٣٣٣ من حـ/ ملخص الدخل (أ.خ)

٣٣,٣٣٣ الى حـ/ مصروفات فوائد مدينة

(قفل مصروفات فوائد مستحقات الأسهم بحساب ملخص الدخل)

و - الترحيل لحسابات الاستاذ المختصة في ٣١/١٢/١٩٩٥ وبيان أثرها على الحسابات الختامية والميزانية بنفس التاريخ:

| منه | حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم | | له |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠ | الى مذكورين | | |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | رصيد ١٩٩٥/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ | رصيد ١٩٩٦/١/١ | ١٠٠٠٠ | |

### حـ/ مستحقات الأسهم

| منه | له |
|---|---|
| | ٢٠٠٠ من حـ/ استثمارات طويلة بالاسهم |
| ٢٠٠٠٠ رصيد ١٩٩٥/١٢/٣١ | ٢٠٠٠ |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١/١ |

### حـ/ ايرادات اسهم مستحقة

| منه | له |
|---|---|
| ١٣٣,٣٣٣ الى حـ/ ايرادات الأسهم | |
| | ١٣٣,٣٣٣ رصيد ١٩٩٥/١٢/٣١ |
| ١٣٣,٣٣٣ | ١٣٣,٣٣٣ |
| ١٣٣,٣٣٣ رصيد ١٩٩٦/١/١ | |

### حـ/ ايرادات الاسهم

| منه | له |
|---|---|
| ١٣٣,٣٣٣ الى حـ/ أ.خ | ١٣٣,٣٣٣ من حـ/ ايرادات أسهم مستحقة |
| ١٣٣,٣٣٣ | ١٣٣,٣٣٣ |

### حـ/ مصروف فوائد

| منه | له |
|---|---|
| ٣٣,٣٣٣ الى حـ م. فوائد مستحقة | ٣٣,٣٣٣ من حـ/ ا.خ |
| ٣٣,٣٣٣ | ٣٣,٣٣٣ |

### حـ/ مصروف فوائد مستحقة

| منه | له |
|---|---|
| ٣٣,٣٣٣ رصيد ١٩٩٥/١٢/٣١ | ٣٣,٣٣٣ من حـ/ مصروف فوائد |
| ٣٣,٣٣٣ | ٣٣,٣٣٣ |
| | ٣٣,٣٣٣ رصيد ١٩٩٦/١/١ |

| منه | حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ | له |
|---|---|---|
| ٣٣,٣٣٣ حـ/ مصروف فوائد | | ١٣٣,٣٣٣ حـ/ ايرادات اسهم |

| اصول | الميزانية في ١٩٩٥/١٢/٣١ | | خصوم |
|---|---|---|---|
| استثمارات طويلة الأجل: | | | |
| استثمارات بأسهم شركة | | | |
| الاستثمارات | ١٠٠٠٠ | التزامات قصيرة الأجل: | |
| أصول متداولة: | | مستحقات اسهم شركة الاستثمارات | ٢٠٠٠ |
| ايرادات اسهم مستحقة | ١٣٣,٣٣٣ | مصروف فوائد مستحقة | ٣٣,٣٣٣ |

**قيود اليومية لعام ١٩٩٦م:**

**أ- تسديد قيمة مستحقات الأسهم وفوائدها:**

من مذكورين ١٩٩٦/٣/١م

٢٠٠٠ حـ/ مستحقات أسهم

٣٣,٣٣٣ حـ/ مصروف فوائد مستحقة

٢٠٣٣,٣٣٣ الى حـ/ النقدية

(تسدد قيمة ما بذمتنا من مستحقات أسهم شركة الاستثمارات وفوائدها)

**ب - ايرادات الأسهم:**

$$\frac{٨٠٠٠ \times ١٠ \times ٢}{١٠٠ \times ١٢}$$ = ١٣٣,٣٣٣ دينار أرباح الاسهم المدفوع قيمتها نقدا ولمدة شهرين فقط.

$$\frac{١٠٠٠٠ \times ١٠ \times ١٠}{١٠٠ \times ١٢}$$ = ٨٣٣,٣٣٣ دينار أرباح الاسهم عن كامل قيمة الاسهم لمدة عشرة أشهر.

١٣٣.٣٣٣ + ٨٣٣.٣٣٣ = ٩٦٦.٦٦٦ دينار أرباح أسهم سنة ١٩٩٦م

٩٦٦.٦٦٦ من حـ/ ايرادات مستحقة ١٩٩٦/١٢/٣١

٩٦٦,٦٦٦ الى حـ/ ايراد الأسهم

(اثبات ايرادات الاسهم لسنة ١٩٩٦م)

**جـ – قيد الاقفال:**

٩٦٦,٦٦ من حـ/ ايرادات الاسهم ١٩٩٦/١٢/٣١

٩٦٦,٦٦٦ الى حـ/ ملخص الدخل (أ.خ)

(قفل ايرادات الاسهم لسنة ١٩٩٦م بملخص الدخل)

د – الترحيل للاستاذ وعمل الحسابات الختامية والميزانية في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

منه — حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم — له

| منه | له |
| --- | --- |
| ١٠٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١/١ | |
| ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ | ١٠٠٠٠ |

منه — حـ/ مستحقات الأسهم — له

| منه | له |
| --- | --- |
| ٢٠٠٠ الى حـ النقدية | ٢٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١/١ |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ |

منه — حـ/ ايرادات اسهم مستحقة — له

| منه | له |
| --- | --- |
| ١٣٣,٣٣٣ رصيد ١٩٩٦/١/١ | |
| ٩٦٦,٦٦٦ الى حـ/ ايرادات الاسهم | ١.٩٩,٩٩ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ |
| ١.٩٩,٩٩٩ | ١.٩٩,٩٩٩ |
| ١.٩٩,٩٩٩ رصيد ١٩٩٧/١/١ | |

| منه | حـ/ ايرادات الاسهم | له |
|---|---|---|
| ٩٦٦,٦٦٦ الى حـ أ.خ | | ٩٦٦,٦٦٦ الى حـ/ ايرادات مستحقة |
| ٩٦٦,٦٦٦ | | ٩٦٦,٦٦٦ |

| منه | حـ/ مصروف فوائد مستحقة | له |
|---|---|---|
| ٣٣,٣٣٣ الى حـ/ النقدية | | ٣٣,٣٣٣ رصيد ١٩٩٦/١/١ |
| ٣٣,٣٣٣ | | ٣٣,٣٣٣ |

| منه | حـ/ أ.خ في ١٩٩٦/١٢/٣١ | له |
|---|---|---|
| | | ٩٦٦,٦٦٦ جـ / ايرادات اسهم |

| اصول | الميزانية في ١٩٩٦/١٢/٣١ | خصوم |
|---|---|---|
| استثمارات طويلة الأجل: | | |
| استثمارات اسهم شركة الاستثمارات | ١٠٠٠٠ | |
| أصول متداولة: | | |
| ايرادات اسهم مستحقة | ٩٦٦,٦٦٦ | |

استكمالاً لبعض الجوانب التي تطرقت اليها في بداية هذا الفصل نشير الى أنه قد يتم شراء الاسهم مقابل تقديم اصول عينية ففي هذه الحالة يجب أن يتم تقيم تكلفة الاستثمارات على أساس القيمة السوقية للأصول المقدمة مقابل الأسهم المشتراه بعد مقابلتها بالقيمة السوقية للأسهم ويستند في تحديد القيمة السوقية للاصول والاسهم الى اصحاب الخبرة والدراية في هذا المضمار.

وقد يحدث ان يتم شراء عدة اسهم صفقة واحدة لقاء مبلغ اجمالي لجميع الاسهم المشتراه، وهذا ما يتطلب تحديد قيمة كل نوع من انواع الاسهم على اساس القيمة السوقية وفق طريقة «القيم السوقية التناسبية» وعندما يصعب تحديد القيم السوقية لبعض انواع الاسهم فانه يتم اخذ القيم السوقية المعروفة للأنواع الأخرى وتطرح من القيمة الاجمالية للاسهم المشتراه لتحديد تكلفة الانواع الاخرى[1].

فمثلاً لو تم شراء مجموعتين من الاسهم (أ. ب) بمبلغ ٣٥٠٠٠ ديناراً، وأنه تم التوصل للقيمة السوقية للنوع (أ) حيث بلغت ٢٠٠٠٠ ديناراً ومن طرح القيمة الأخيرة من المبلغ الاجمالي (٣٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) نحصل على تكلفة النوع (ب) وهي ١٥٠٠٠ ديناراً حيث ان نسبة تكلفة النوع (أ) تشكل ٥٧,١٤٣٪ من الصفقة الاجمالية ( $\frac{٢٠٠٠٠}{٣٥٠٠٠٠}$ ×١٠٠).

## الطرق المحاسبية عن الأستثمارات في الأسهم:

تعتمد الطريقة المستخدمة في العمليات المحاسبية عن الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم على نسبة ملكية الجهة المستثمرة في الشركة المستثمر فيها، وعلى أساس نسبة الملكية تتحدد الطريقة المحاسبية لمعالجة الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم وفقاً لما توفره الأسهم المملوكة من حق التصويت التي تتناسب مع عدد الأسهم المملوكة وبالتالي التأثير على ادارة السياسة المالية للشركة المستثمر فيها، اذ من المعلوم ان شركات الأموال توفر انصبة بادارة الشركة وفق المساهمة بمقدار راس المال المطروح على شكل اسهم للمساهمين فكلما تزداد حصة المساهم في رأسمال الشركة يزداد معها حقوقهم في عملية التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة، ومن خلال ذلك يستطيع المساهم ان يلعب دورا في عملية رسم القرار المالي والاداري للشركة. وعموماً هناك عدد من الطرق المحاسبية عن الاستثمارات في الاسهم، سنقوم بدراسة اكثر الطرق شيوعاً في هذا المجال.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ٤٥٨ -٤٨٥ بتصرف.

وهذه الطرق هي :

أ – طريقة التكلفة.

ب– طريقة الملكية أو نسبة الملكية.

جـ – طريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل.

د – طريقة القوائم المالية الموحدة:

**طريقة التكلفة:**

بموجب هذه الطريقة تثبت الأسهم المشتراه في دفاتر الشركة المستثمرة بالتكلفة الأصلية للاسهم ، وتظهر بنفس القيمة بالقوائم المالية طوال ملكيتها من قبل المالك أو لحين ثبوت عدم صلاحية التقيم بسعر التكلفة، وتجري تخفيض قيمة الاستثمارات في الاسهم بمبلغ توزيعات الأرباح التدريجية في حالة التصفية، أما توزيعات الأرباح النقدية فإنها تثبت في دفاتر المستثمر كجزء من ايرادات الاستثمارات. أما الأرباح غير الموزعة وأرباح ارتفاع اسعار الأسهم فلا يجري الاعتراف بها. وتطبق طريقة التكلفة للاستثمارات طويلة الأجل بالأسهم عندما تكون نسبة ملكية الشركة المستثمرة تقل عن ٢٠٪ من الأسهم التي له حق التصويت بها ولا يوجد دليل آخر على السيطرة والتحكم في الشركة المستثمر فيها[١].

**مثال (٢):**

في ١٩٩٥/١/١م اشترت شركة الجودة عدد ٣٠٠٠ سهم عادي من اسهم شركة الراية التجارية بسعر ١٥ ديناراً للسهم الواحد، علماً أن القيمة الاسمية للسهم الواحد بتاريخ الشراء بلغ ١١ دينار وفي ١٩٩٥/١٢/٣م قامت شركة الراية بتوزيع ارباح على المساهمين بواقع ٣ دينار للسهم الواحد، وقد بلغت نسبة ما تملكه الشركة المستثمرة من اسهم شركة الراية ١٥٪ من مجموع الاسهم العادية المصدرة والمتداولة.

**المطلوب :**

اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية شركة الجودة وفق طريقة التكلفة. وبيان اثرها على قائمتين الدخل والمركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١م.

---

(١) د. فوزي دميان، د . خليفة ضو: مقدمة في المحاسبة المالية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، طرابلس – الجماهيرية الليبية ، الطبعة الثانية. ١٩٨٣م، ص ٣٨٠.

**الحل:**

**١- قيود اليومية**

٤٥٠٠٠ من حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم العادية لشركة الراية التجارية ٩٥/١/١

٤٥٠٠٠ الى حـ/ النقدية

(شراء ٣٠٠٠ سهم عادي من اسهم شركة الراية بسعر ١٥ دينار للسهم الواحد)

٩٠٠٠ من حـ/ نقدية ١٩٩٥/١٢/٣

٩٠٠٠ الى حـ/ ايراد استثمارات بالاسهم

(اثبات المستلم من ايراد استثمارات اسهم شركة الراية التجارية)

**٢- قائمة الدخل في ١٩٩٥/٢/٣١**

ايراد الاستثمارات ٩٠٠٠ دينار

**٣- قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١م**

استثمارات طويلة الأجل:

استثمارات في الأسهم العادية لشركة الراية:

٣٠٠٠ سهم عادي، قيمة سوقية في ١٩٩٥/١٢/٣١ ١٨ دينار للسهم بسعر التكلفة ١٥ دينار ٤٥٠٠٠ دينار.

**طريقة الملكية (نسبة الملكية):**

تطبق هذه الطريقة عندما تكون هناك علاقة اقتصادية وثيقة بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها، وقد تأخذ هذه العلاقة اشكال متعددة من العمل المشترك بين الطرفين مثل علاقات تجارية مشتركة، أو علاقات علمية وتكنولوجية مشتركة وما الى ذلك، ولذلك فان الاجراء المحاسبي الذي يتبعه المستثمر هو تسجيل الاستثمارات بسعر التكلفة مع اجراء التسويات اللازمة في نهاية الفترة المحاسبية على التكلفة لتعكس قيمة التغيرات في قيمة صافي اصول الشركة المستثمر فيها وعليه يجب اتباع الخطوات التالية عند تطبيق طريقة الملكية:

١- تسجيل الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم بسعر التكلفة متضمنة سعر شراء الاسهم مضافاً اليها كافة المصروفات الضرورية والازمة للحصول عليها.

٢- تضاف أو تخفض القيمة الدفترية للاستثمارات في الأسهم بصورة دورية بمقدار نصيب الشركة المستثمرة في صافي الأرباح أو الخسائر التي تحققها الشركة المستثمر فيها.

٣- تخفض القيمة الدفترية للاستثمارات في الاسهم بمقدار اجمالي توزيعات الأرباح التي استلمها المستثمر من الشركة المستثمر فيها. وهي تمثل تخفيض في حقوق الشركة المستثمرة .

٤- التغيرات السوقية في اسعار الأسهم التي تؤدي الى تخفيض طفيف بقيمتها لا يتم الاعتراف بها وبالتالي لا تظهر بالقوائم المالية وانما يشار اليها على شكل ملاحظة أما اذا كان الانخفاض كبير ومستمر في الاسهم فيعتبر خسارة، يجب ان يخفض من قيمة الاستثمارات.

**مثال (٣):**

في ١٩٩٦/١/١م اشترت شركة السفير ٩٠٠٠ سهم عادي من اسهم الشركة بغداد بسعر ٦ ديناراً للسهم. بقيمة أسمية ٥ ديناراً للسهم، وقد بلغت الاسهم العادية المصدرة لشركة بغداد ٢٦٠٠٠ سهم. وفي نهاية عام ١٩٩٦م حققت الشركة ارباح صافية قدرها ١٥٠٠٠٠ ديناراً. ونتيجة لذلك وزعت الأرباح على حملة الاسهم العادية بلغت ٨٠٠٠٠ ديناراً نقداً.

**المطلوب :**

١- اثبات قيود اليومية اللازمة في شركة السفير، علماً انها تتبع طريقة الملكية عند المعالجة المحاسبية للاستثمارات بالاسهم . حيث تملك ٣٥٪ من اسهم شركة بغداد.

٢- بيان اثر العمليات السابقة على حسابات الاستاذ المختصة والقوائم المالية في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

**الحل:**

٥٤٠٠٠ من حـ/ الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم

٥٤٠٠٠ الى حـ/ النقدية ١٩٩٦/١/١م

(شراء ٩٠٠٠ سهم عادي من اسهم شركة بغداد بسعر ٦ دينار للسهم)

٥٢٥٠٠ من حـ/ استثمارات طويلة الاجل بالاسهم

٥٢٥٠٠ الى حـ/ ايرادات استثمارات ١٩٩٦/١٢/٣١

(حصة الشركة من الأرباح الصافية لشركة بغداد١٥٠٠٠٠×٣٥٪)

٢٨٠٠٠ من حـ/ النقدية

٢٨٠٠٠ الى حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم

(توزيعات ارباح نقدية عن الاستثمارات باسهم شركة بغداد ٨٠٠٠٠ × ٣٥٪).

٥٢٥٠٠ من حـ/ ايرادات استثمارات

٥٢٥٠٠ الى حـ/ ملخص الدخل (أ.خ) ١٩٩٦/١٢/٣١م

(قفل ايرادات الاستثمارات بقائمة الدخل)

**حسابات الاستاذ المختصة:**

| منه | حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالأسهم | له |
|---|---|---|
| ٥٤٠٠٠ الى حـ/ النقدية | | ٢٨٠٠٠ من حـ/ النقدية |
| ٥٢٥٠٠ الى حـ/ ايرادات استثمارات | | ٧٨٥٠٠ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ |
| ١٠٦٥٠٠ | | ١٠٦٥٠٠ |
| ٧٨٥٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ | | |

| منه | ايرادات الاستثمارات | له |
|---|---|---|
| ٥٢٥٠٠ الى حـ/ أ.خ | | ٥٢٥٠٠ من حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم |
| ٥٢٥٠٠ | | ٥٢٥٠٠ |

## قائمة المركز المالي لشركة السفير

## في ١٩٩٦/١٢/٣١

استثمارات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| تكلفة شراء اسهم عادية عدد ٩٠٠٠ سهم | |
| من شركة بغداد بسعر ٦ دينار للسهم | ٥٤٠٠٠ دينار |
| قيمة اسمية ٥ دينار للسهم في ١٩٩٦/١/١ | |
| يضاف ٣٥ ٪ من ارباح شركة بغداد | ٥٢٥٠٠ دينار |
| يطرح: توزيعات ارباح شركة بغداد | ١٠٦٥٠٠ دينار |
| | ٢٨٠٠٠ دينار |
| صافي القيمة الدفترية للاستثمارات طويلة الأجل بالأسهم ١٩٩٦/١٢/٣١ | ٧٨٥٠٠ دينار |

**طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل:**

يتم اتباع طريقة التكلفة أو السوق ايهما اقل في معالجة الاستثمارات طويلة الاجل بالاسهم عندما يمتلك المستثمر نسبة تقل عن ٢٠٪ من رأسمال الشركة المستثمر فيها، وتقوم هذه الطريقة على أخذ التكلفة الاصلية للأسهم بصورة اجمالية اخر الفترة المحاسبية وتقارن بالسعر السوقي لها بنفس التاريخ لتحديد القيمة الاجمالية الأقل ثم يتم اظهارها بقائمة المركز المالي، فاذا كانت القيمة السوقية أقل من التكلفة يعمل مخصص لهبوط أسعار الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم لتسوية الخسائر الناجمة عن هبوط اسعار الاستثمار على أن يتم طرح قيمة الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار من اجمالي حقوق الملكية بقائمة المركز المالي ويطلق عليها اسم حسابات الخسائر غير المحققة عن الاستثمارات طويلة الأجل، وبهذا فان هذه الطريقة لا تختلف كثيرا عند معالجتها للاستثمارات قصيرة الأجل وانما الاختلاف الوحيد هو في معالجة الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار

مما تقدم يمكن ان نضع خلاصة لهذه الطريقة وفق الخطوات التالية:

١- في تاريخ اعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي يتم تحديد التكلفة الاجمالية للاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم.

٢- في نفس التاريخ المشار اليه سابقاً يتم حصر القيمة السوقية الاجمالية للاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم.

٣- تقارن تكلفة الاسهم بقيمتها السوقية فاذا كان سعر السوق اقل يفتح حساب مدين يسمى خسائر هبوط اسعار الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم غير المحققة ويعمل له مقابل باسم مخصص هبوط اسعار الاستثمارات طولة الأجل غير المحققة بالاسهم.

٤- يظهر حساب خسائر هبوط اسعار الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم غير المحققة مطروحاً من حقوق الملكية بقائمة المركز المالي اما حساب المخصص فيتم مقابلته برصيد حساب تكلفة الاستثمارات طويلة الأجل ضمن عناصر الأصول بقائمة المركز المالي، وذلك لتحديد القيمة السوقية لهذه الاستثمارات، دون خصم الخسائر غير المحققة عن هبوط اسعار الاستثمارات طويلة الأجل من ايرادات الفترة .

**مثال (٤)**

اشترت شركة الاستثمارات الخارجية في ١٩٩٦/٥/٢٠ ٥٠٠٠ سهم عادي من اسهم شركة الريان المصرية وتمثل ١٠٪ من الأسهم المتداولة للشركة المصدرة. وقد بلغت تكلفة الاسهم المشتراه ٧٥٠٠٠ ديناراً وبنفس التاريخ اشترت ٣٠٠٠ سهم عادي من اسهم الشركة التونسية للسياحة وتمثل ٧٪ من الاسهم المتداولة للشركة المصدرة. وقد بلغت تكلفتها ٣٠٠٠٠ ديناراً كما اشترت وبنفس التاريخ السابق ٢٠٠٠ سهم عادي من اسهم الشركة المغربية للسياحة وتمثل ٦٪ من الاسهم المتداولة. وبلغت تكلفتها ١٨٠٠٠ ديناراً. وفي ١٩٩٦/١٢/٣١م اتضح ان القيمة السوقية لاسهم الشركات السابقة المشتراه من قبل شركة الاستثمارات الخارجية كما يلي:

| البيان | القيمة السوقية |
| --- | --- |
| الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم: | |
| شركة الريان المصرية | ٧١٠٠٠ دينار |
| الشركة التونسية للسياحة | ٣٢٠٠٠ دينار |
| الشركة المغربية للسياحة | ١٣٠٠٠ دينار |
| مجموع الاستثمارات طويلة الأجل | ١١٦٠٠٠ دينار |

**المطلوب:**

١- اجراء قيود الشراء بدفاتر شركة الاستثمارات الخارجية.

٢- اجراءات قيود التسوية اللازمة في نهاية السنة المالية لعام ١٩٩٦م.

٣- بيان أثر تلك العمليات على قائمة المركز المالي . علماً ان الشركة تتبع طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل في معالجة الاستثمارات السابقة.

**الحل:**

**١- قيود الشراء**

١٢٣٠٠٠ من حـ/ الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم

٧٥٠٠٠ حـ/ أسهم شركة الريان. ٢٠/٥/١٩٩٦م

٣٠٠٠٠ حـ/ أسهم الشركة التونسية

١٨٠٠٠ حـ/ أسهم الشركة المغربية

١٢٣٠٠٠ الى حـ/ النقدية

(اثبات استثمارات طويلة الأجل بالأسهم)

**٢- قيود التسوية في ٣١/١٢/١٩٩٦م:**

**أ- احتساب خسائر أو أرباح الاستثمارات بالاسهم:**

| البيـــــــان | التكلفة | السوق | الارباح والخسائر |
|---|---|---|---|
| شركة الريان المصرية | ٧٥٠٠٠ | ٧١٠٠٠ | (٤٠٠٠) |
| الشركة التونسية للسياحة | ٣٠٠٠٠ | ٣٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ |
| الشركة المغربية للسياحة | ١٨٠٠٠ | ١٣٠٠٠ | (٥٠٠٠) |
| مجموع حافظة الأوراق المالية | ١٢٣٠٠٠ | ١١٦٠٠٠ | (٧٠٠٠) |

ب – قيد التسوية:

٧٠٠٠ من حـ/ الخسائر غير المحققة عن الاستثمارات طويلة الأجل

٧٠٠٠ الى حـ/ مخصص هبوط القيمة السوقية للاستثمارات طويلة الأجل.

٣– اثر العمليات السابقة على حسابات الاستاذ المختصة:

حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالاسهم

| منه | له |
|---|---|
| ١٢٣٠٠٠ الى حـ/ النقدية | |
| | ١٢٣٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ |
| ١٢٣٠٠٠ | ١٢٣٠٠٠ |
| ١٢٣٠٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ | |

حـ/ الخسائر غير المحققة عن الاستثمارات طويلة الأجل

| منه | له |
|---|---|
| ٧٠٠٠ حـ/ مخصص هبوط القيمة السوقية | |
| | ٧٠٠٠ رصيد ١٩٩٩٦/١٢/٣١ |
| ٧٠٠٠ | ٧٠٠٠ |
| ٧٠٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ | |

حـ/ مخصص هبوط القيمة السوقية لاستثمارات طويلة الأجل

| منه | له |
|---|---|
| | ٧٠٠٠ من حـ/ الخسائر غير المحققة عن الاستثمارات طويلة الاجل |
| ٧٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ | |
| ٧٠٠٠ | ٧٠٠٠ |
| | ٧٠٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ |

٤- قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

**الاستثمارات طويلة الأجل:**

| | |
|---|---|
| اسهم عادية بالقيمة السوقية | ١١٦٠٠٠ |
| حقوق الملكية: | |
| رأس المال - اسهم عادية | ٧٠٠٠٠٠ |
| علاوة اصدار | ١٥٠٠٠٠ |
| الارباح المحتجزة | ٢٠٠٠٠٠ |
| مجموع حقوق الملكية | ١٠٥٠٠٠٠ |
| ناقصاً: خسائر غير محققة عن الاستثمارات طويلة الأجل | (٧٠٠٠) |
| صافي حقوق الملكية | ١٠٤٣٠٠٠ |

ملاحظة (١): قومت الاستثمارات طويلة الأجل وفق القيمة السوقية لحافظة الأوراق المالية على أساس طريقة «التكلفة أو السوق ايهما أقل» وبلغت التكلفة ١٢٣٠٠٠ ديناراً. وبلغ اجمالي المكاسب غير المحققة من اجمالي حافظة الأوراق المالية ٢٠٠٠ ديناراً. أما الخسائر غير المحققة فقد بلغت ٩٠٠٠ ديناراً. وقد كانت اجمالي الخسائر في حافظة الأوراق المالية ٧٠٠٠ دينارا، لم تحمل على قائمة الدخل نظراً لعدم تحقق البيع الفعلي للاستثمارات خلال العام.

**طريقة القوائم المالية الموحدة:**

يطلق الاقتصاديون ومفكري المحاسبة والمهتمين بشؤون المال وادارته على الشركات المالكة لأكثر من ٥٠٪ من اسهم شركة أو شركات أخرى تسمية الشركات أو الشركة القابضة، أما المستثمرة في أموال الشركة القابضة فتسمى بالشركة التابعة وأساس هذه التسميتين ناجمة كما يبدو آنفاً من سيطرة الشركة القابضة على السياسات المالية والادارية للشركة التابعة بحكم نسبة استثمارات الشركة الأولى بالثانية. واستناداً للأدب المحاسبي تعتبر أموال الشركة القابضة المستثمرة بأسهم الشركة التابعة استثمارات طويلة الأجل يجري اظهارها بقائمة المركز

المالي مقيمة بطريقة نسبة الملكية لكلا الشركتين (القابضة والتابعة) وأساس هذه الطريقة قائمة على اعتبار أن الشركتين القابضة والتابعة وحدة محاسبية واحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تتطلب اعداد قوائم مالية موحدة تسمى بالقوائم المالية المجمعة أو الموحدة التي يجب ان تعبر بشكل صادق عن ما للشركتين من موارد اقتصادية وما عليها من الالتزامات. ولغرض تطبيق هذه الطريقة (طريقة القوائم المالية المجمعة) يشترط بالدرجة الأولى تماثل العمليات الاقتصادية للشركتين (القابضة والتابعة) ، مع تشابه بدرجة معقولة لأصولهما، مع قيام الشركة القابضة باستثمار أموالاً تزيد عن ٥٠٪ من اسهم الشركة التابعة.

وفي الفقرات التالية سنوضح اعداد القوائم المالية الموحدة بموجب طريقتي الملكية.

**أ- القوائم المالية الموحدة عند الشراء الكلي للملكية:**

عند قيام شركة من الشركات بشراء الملكية الكاملة لشركة ثانية فقد يتم تقويم ممتلكات الشركة المشتراه بالقيمة الدفترية في حالة عدم وجود فرق كبير في معظم عناصر الملكية عن القيمة السوقية. أو يتم التقويم على أساس القيمة السوقية عندما تكون الأخيرة أكبر من القيمة الدفترية بشكل واضح، ولذلك فان قائمة المركز المالي الموحدة سوف تختلف عند اعدادها على أساس القيمة الدفترية عن اعدادها بالقيمة السوقية من حيث القيم المالية المعبر عنها بالقائمة، وذلك بالشكل التالي:

**١- قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة الدفترية:**

عند اتباع طريقة القوائم المالية الموحدة في حالة شراء شركة قابضة جميع ملكية شركة تابعة وفق القيمة الدفترية، فإن قائمة المركز المالي الجديدة تتطلب القيام بالخطوات التالية:

أ - دمج عناصر الأصول المتداولة والثابتة الظاهرة بميزانية الشركة التابعة بعناصر الأصول المتداولة والثابتة بميزانية الشركة القابضة كلاً حسب طبيعة الأصل.

ب - الغاء حسابي راس المال والأرباح المحتجزة الظاهرين بميزانية الشركة التابعة من الميزانية الموحدة والاكتفاء فقط بما يقابلهما بميزانية الشركة القابضة.

ج - الغاء حساب استثمارات الشركة القابضة بالشركة التابعة وعدم اظهاره بقائمة المركز المالي الموحدة.

ولأجل تحقيق الخطوات السابقة لغرض اعداد قائمة المركز المالي الموحد يتطلب الأمر عمل قائمة تسوية تكون ملحقة بالميزانيتين الأخيرتين للشركتين (القابضة والتابعة)، وفق الصورة التالية:

**قائمة التسوية لأعداد قائمة مركز مالي موحدة**

| اسم الحساب | ميزانية الشركة القابضة | ميزانية الشركة التابعة | التسويات | قائمة المركز المالي الموحدة |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**مثال (٥):**

اشترت شركة الخليج جميع الاسهم العادية لشركة الوادي وقد دفعت مقابل ذلك مبلغاً قدره ٧٥٠٠٠ ديناراً. وكانت الميزانيتين الأخيرتين للشركتين المذكورتين في تاريخ الشراء كما يلي:

| | شركة الخليج | شركة الوادي |
|---|---|---|
| أصول متداولة: | | |
| بضاعة | ٧٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| أوراق مالية | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠ |
| **مجموع الأصول المتداولة** | ٨٠٠٠٠ | ٥٤٠٠٠ |
| استثمارات طويلة الأجل: | | |
| أسهم شركة الوادي | ٧٥٠٠٠ | ـــــــ |
| اصول ثابتة: | | |
| مباني | ١٠٠٠٠٠ | ٨٥٠٠ |
| أراضي | ٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| **مجموع الأصول الثابتة:** | ١٠٩٠٠٠ | ٢٣٥٠٠ |
| **مجموع الأصول:** | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ |
| التزامات متداولة | ٩٠٠٠٠ | ٢٥٠٠ |
| رأس المال | ١٢٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٥٤٠٠٠ | ٣٥٠٠٠ |
| **مجموع الخصوم:** | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ |

**المطلوب/** اعداد الميزانية (قائمة المركز المالي )الموحدة.

## قائمة التسوية

| اسم الحساب | ميزانية شركة الخليج | ميزانية شركة الوادي | التسويات مدين | التسويات دائن | قائمة المركز المالي الموحدة |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول متداولة: | | | | | |
| بضاعة | ٧٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | | ١٢٠٠٠٠ |
| أوراق مالية | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠ | | | ١٤٠٠٠ |
| مجموع أصول متداولة | ٨٠٠٠٠ | ٥٤٠٠٠ | | | ١٣٤٠٠٠ |
| أصول ثابتة: | | | | | |
| مباني | ١٠٠٠٠٠ | ٨٥٠٠ | | | ١٠٨٥٠٠ |
| أراضي | ٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | | | ٢٤٠٠٠ |
| مجموع الأصول الثابتة | ١٠٩٠٠٠ | ٢٣٥٠٠ | | | ١٣٢٥٠٠ |
| استثمارات طويلة الأجل: | | | | | |
| أسهم شركة الوادي | ٧٥٠٠٠ | | | ٧٥٠٠٠(١) | |
| مجموع الأصول | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ | | | ٢٦٦٥٠٠ |
| التزامات متداولة | ٩٠٠٠٠ | ٢٥٠٠ | | | ٩٢٥٠٠ |
| رأس المال | ١٢٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠(٢) | | ١٢٠٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٥٤٠٠٠ | ٣٥٠٠٠ | ٣٥٠٠٠(٣) | | ٥٤٠٠٠ |
| المجموع: | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ | | | ٢٦٦٥٠٠ |

اصول — **الميزانية الموحدة لشركة الخليج ولشركة الوادي** — خصوم

| أصول | | | خصوم | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول متداولة: | | | التزامات متداولة | | ٩٢٥٠٠ |
| بضاعة | ١٢٠٠٠٠ | | حقوق أصحاب المشروع: | | |
| أوراق مالية | ١٤٠٠٠ | | رأس المال | ١٢٠٠٠٠ | |
| مجموع أصول متداولة | | ١٣٤٠٠٠ | أرباح محتجزة | ٥٤٠٠٠ | |
| أصول ثابتة: | | | | | ١٧٤٠٠٠ |
| مباني | ١٠٨٥٠٠ | | | | |
| أراضي | ٢٤٠٠٠ | | | | |
| مجموع الأصول الثابتة | | ١٣٢٥٠٠ | | | |
| مجموع الاصول | | ٢٦٦٥٠٠ | مجموع الالتزامات وحقوق أصحاب المشروع | | ٢٦٦٥٠٠ |

## ٢- اعداد قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة السوقية عندما تكون أكبر من القيمة الدفترية:

عندما تشتري الشركة القابضة أصول الشركة التابعة مقابل مبلغ يزيد عن القيمة الصافية للاصول، في هذه الحالة فان الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المدفوع فعلاً يعتبر قيمة شهرة يفتح بها حساب ويجري الافصاح عنه بقائمة المركز المالي الموحدة.

**مثال (٦):**

باستخدام بيانات المثال رقم (٥) مع تعديل قيمة ما دفعته شركة الخليج، الى شركة الوادي عند الشراء وافتراضه ٨٧٠٠٠ ديناراً بدلاً من ٧٥٠٠٠ ديناراً. وقد اعتبر الفرق بين سعر الشراء والقيمة الدفترية للأسهم والبالغ ١٢٠٠٠ دينارا شهرة محل. علماً ان رصيد البضاعة لشركة الخليج كان ٦٠٠٠٠ ديناراً والأوراق المالية ٨٠٠٠ ديناراً.

**والمطلوب:** اعداد قائمة المركز المالي الموحدة.

**الحل:** **قائمة التسوية**

| اسم الحساب | ميزانية شركة الخليج | ميزانية شركة الوادي | التسويات مدين | التسويات دائن | قائمة المركز المالي الموحدة |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول متداولة: | | | | | |
| بضاعة | ٦٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | | ١١٠٠٠٠ |
| أوراق مالية | ٨٠٠٠ | ٤٠٠٠ | | | ١٢٠٠٠ |
| مجموع أصول متداولة | ٦٨٠٠٠ | ٥٤٠٠٠ | | | ١٢٢٠٠٠ |
| أصول ثابتة: | | | | | |
| مباني | ١٠٠٠٠٠ | ٨٥٠٠ | | | ١٠٨٥٠٠ |
| أراضي | ٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | | | ٢٤٠٠٠ |
| مجموع الأصول الثابتة | ١٠٩٠٠٠ | ٢٣٥٠٠ | | | ١٣٢٥٠٠ |
| استثمارات طويلة الأجل: | | | | | |
| أسهم شركة الوادي | ٨٧٠٠٠ | | | ٨٧٠٠٠(١) | |
| شهرة المحل | | | ١٢٠٠٠(٢) | | ١٢٠٠٠ |
| | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ | | | ٢٦٦٥٠٠ |
| التزامات متداولة | ٩٠٠٠٠ | ٢٥٠٠ | ٤٠٠٠٠(٣) | | ٩٢٥٠٠ |
| رأس المال | ١٢٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | | | ١٢٠٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٥٤٠٠٠ | ٣٥٠٠٠ | ٣٥٠٠٠(٤) | | ٥٤٠٠٠ |
| المجموع: | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ | | | ٢٦٦٥٠٠ |

**ملاحظات توضيحية على طريقة الحل:**

١- ان ابرز ما يميز طريقة حل لمثالين السابقين هو الغاء قيمة استثمارات الشركة القابضة وعدم اظهار رصيدة بقائمة المركز المالي الموحدة أو (الميزانية ) وكذلك ما يعادله دائماً بحقوق ملكية الشركة التابعة. في حالة تقيم اصول الشركة التابعة بالقيم الدفترية.

٢- عند تقيم اصول الشركة التابعة بقيمة اكبر من القيمة الدفترية فان الفرق بين حقوق الملكية للشركة التابعة مع استثمارات الشركة القابضة يعتبر في الغالب شهرة محل تتضمنه قائمة المركز المالي الموحدة مع الغاء رصيد الاستثمارات في الشركة التابعة وحقوق ملكيتها من القائمة الجديدة.

**ب- قائمة المركز المالي الموحدة عند شراء ملكية غير كاملة (جزئية):**

لقد اشرنا عند مناقشتنا لأعداد قائمة المركز المالي في حالة الشراء الكلي للشركة التابعة بان هذا الاجراء يؤدي الى انتقال كامل حقوق ملكية الشركة الى الشركة القابضة، الا أنه قد يحدث ايضاً قيام الشركة القابضة بشراء الجزء الكبير من اسهم شركة ثانية (تابعة)، ولذلك فان الشركة القابضة هنا يطلق عليها الشركة ذات حقوق ملكية الأكثرية، أما الشركة التابعة فتسمى بحقوق ملكية الأقلية. ولذلك فان قائمة المركز المالي الموحدة تلغي فقط نسبة حقوق ملكية الشركة القابضة بالشركة التابعة والتي تكون مساوية لاستثمارات الشركة القابضة بالتابعة، وبالتالي تظهر النسبة المتبقية بالقائمة الموحدة كحقوق اقلية المساهمين بالشركة التابعة.

**مثال (٧):**

لو افترضنا ان شركة الخليج في المثال رقم (٥) قامت بشراء ٧٠٪ من الاسهم العادية لشركة الوادي لقاء مبلغ قدره ٥٢٥٠٠ ديناراً بالقيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة الاخيرة. مع اعتبار ان البضاعة بالمخازن بتاريخ اعداد قائمة المركز المالي لشركة الخليج كانت بمبلغ ٩٢٥٠٠ ديناراً.

**المطلوب:** اعداد قائمة المركز المالي الموحدة.

## ٢- قائمة التسوية

| اسم الحساب | قائمة المركز المالي لشركة الخليج | قائمة المركز المالي لشركة الوادي | التسويات مدين | التسويات دائن | قائمة المركز المالي الموحدة |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول متداولة: | | | | | |
| بضاعة | ٩٢٥٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | | ١٤٢٥٠٠ |
| أوراق مالية | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠ | | | ١٤٠٠٠ |
| مجموع أصول متداولة | ١٠٢٥٠٠ | ٥٤٠٠٠ | | | ١٥٦٥٠٠ |
| أصول ثابتة: | | | | | |
| مباني | ١٠٠٠٠٠ | ٨٥٠٠ | | | ١٠٨٥٠٠ |
| أراضي | ٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | | | ٢٤٠٠٠ |
| مجموع الأصول الثابتة | ١٠٩٠٠٠ | ٢٣٥٠٠ | | | ١٣٢٥٠٠ |
| استثمارات طويلة الأجل: | | | | | |
| أسهم شركة الوادي | ٥٢٥٠٠ | | | ٥٢٥٠٠(١) | |
| | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ | | | ٢٨٩٠٠٠ |
| التزامات متداولة | ٩٠٠٠٠ | ٢٥٠٠ | | | ٩٢٥٠٠ |
| رأس المال | ١٢٠٠٠٠ | | | | ١٢٠٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٥٤٠٠٠ | | | | ٥٤٠٠٠ |
| حقوق الأقلية «رأس المال» | | ٤٠٠٠٠ | ٢٨٠٠٠(٢) | | ١٢٠٠٠ |
| حقوق الأقلية «أرباح محتجزة» | | ٣٥٠٠٠ | ٢٤٥٠٠(٣) | | ١٠٥٠٠ |
| المجموع: | ٢٦٤٠٠٠ | ٧٧٥٠٠ | | ٥٢٥٠٠ | ٢٨٩٠٠٠ |

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

**ان حقوق ملكية الشركة التابعة (الوادي) هي عبارة عن:**

رأس المال + الأرباح المحتجزة .

٤٠٠٠٠ + ٣٥٠٠٠ = ٧٥٠٠٠ دينار.

٧٠٪ × ٧٥٠٠٠ = ٥٢٥٠٠ دينار قيمة ما دفعته شركة الخليج الى شركة الوادي. وهي متمثلة بالشكل التالي:

٤٠٠٠٠ دينار رأس المال × ٧٠٪ = ٢٨٠٠٠ دينار.

٣٥٠٠٠ دينار أرباح محتجزة × ٧٠٪ = ٢٤٥٠٠ دينار

= ٥٢٥٠٠ دينار حصة شركة الخليج

المتبقي من حصة شركة الوادي في حقوق ملكيتها هي:

٤٠٠٠٠ ×٣٠ =١٢٠٠٠ دينار في رأس المال

٣٥٠٠٠ × ٣٠٪ = ١٠٥٠٠ دينار في الأرباح المحتجزة

١٢٠٠٠ + ١٠٥٠٠= ٢٢٥٠٠ دينار

وعليه فان قائمة المركز المالي الموحدة يجب أن:

١- تستبعد قيمة استثمارات شركة الخليج بالكامل والبالغة ٥٢٥٠٠ ديناراً.

٢- تستبعد قيمة ٧٠٪ من رأسمال شركة الوادي (٢٨٠٠٠ دينار) وكذلك ٧٠٪ من الأرباح المحتجزة لشركة الوادي (٢٤٥٠٠ دينار).

٣- تظهر بالقائمة الموحدة ما قيمته ٣٠٪ من رأسمال شركة الوادي و ٣٠٪ من الأرباح المحتجزة **كحقوق الأقلية وذلك بجانب الالتزامات.**

## قائمة المركز المالي الموحدة

| | | |
|---|---|---|
| **اصول متداولة:** | | |
| بضاعة | ١٤٢٥٠٠ | |
| أوراق مالية | ١٤٠٠٠ | |
| مجموع الاصول المتداولة | | ١٥٦٥٠٠ |
| **أصول ثابتة:** | | |
| مباني | ١٠٨٥٠٠ | |
| أراضي | ٢٤٠٠٠ | |
| مجموع الأصول الثابتة | | ١٣٢٥٠٠ |
| مجموع الأصول | | ٢٨٩٠٠٠ |
| التزامات متداولة | ٩٢٥٠٠ | |
| حقوق الاقلية بشركة الوادي | ٢٢٥٠٠ | |
| رأس المال | ١٢٠٠٠٠ | |
| الأرباح المحتجزة | ٥٤٠٠٠ | |
| **المجموع** | | ٢٨٩٠٠٠ |

**قائمة الدخل الموحدة:**

عند اعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب الأمر بالاضافة الى اصدار قائمة مركز مالي موحدة أو ميزانية موحدة الى اصدار قائمة دخل موحدة كما هو الحال بالنسبة لبقية المشاريع الاقتصادية.

ولاعداد قائمة الدخل الموحدة للشركتين القابض والتابعة فان الخطوات المتبعة لانجاز هذا الأمر يتطلب الاتي:

١- دمج ايرادات الشركتين مع استبعاد الايرادات التي تمت بين الشركتين عند اعداد قائمة الدخل الموحدة للشركتين (القابضة والتابعة).

٢- دمج مصروفات الشركتين مع استبعاد المصروفات التي تمت بين الشركتين عند اعداد قائمة الدخل الموحدة.

٣- اظهار حقوق الأقلية في صافي الربح عند وجودها ( في حالة شراء الملكية الجزئي) في بند مستقل بقائمة الدخل الموحدة.

**مثال (٨):**

بافتراض ان شركة الخليج عند شرائها لـ ٧٠٪ من أسهم شركة الوادي في المثال رقم (٧) كانت قائمتي الدخل للشركتين عند الشراء كما يلي:

| البنود | قائمة الدخل لشركة الخليج | | قائمة الدخل لشركة الوادي | |
|---|---|---|---|---|
| مبيعات | ١٠٠٠٠٠ | | | |
| فوائد | ١٠٠٠ | | | ٢٨٠٠٠ |
| دخل الشركة التابعة | ١١٧٦٠ | | | |
| مصروفات: | | ١١٢٧٦٠ | | |
| تكلفة المبيعات | ٦٥٠٠٠ | | ١١٠٠٠ | |
| مصروفات التشغيل | ١٣٧٠٠ | ٧٨٧٠٠ | ٩٠٠٠ | |
| فوائد مدينة | | | ١٢٠٠ | ٢١٢٠٠ |
| صافي الربح | | ٣٤٠٦٠ | | ١٦٨٠٠ |

وقد حصلت على المعلومات الاضافية التالية:

١- من ضمن رقم المبيعات الظاهر بقائمة الدخل لشركة الوادي مبلغ ١٠٠٠ دينار عبارة عن مبيعات تمت الى شركة الوادي.

٢- من الفوائد المدينة لشركة الخليج مبلغ ٣٠٠ دينار عن فوائد قرض منح الى شركة الوادي.

٣- من ضمن صافي الربح شركة الوادي ٧٠٪ يعود الى شركة الخليج ١٦٨٠٠ × ٧٠٪ = ١١٧٦٠ دينار وهو يمثل نسبة استثمارات الشركة القابضة بالشركة التابعة.

**المطلوب:** اعداد قائمة الدخل الموحدة؟

**الحل:**

## قائمة التسوية

| اسم الحساب | قائمة الدخل شركة الخليج | قائمة الدخل شركة الوادي | التسويات مدين | التسويات دائن | قائمة الدخل الموحدة |
|---|---|---|---|---|---|
| ايرادات ومبيعات | ١٠٠٠٠٠ | ٣٨٠٠٠ | (١)١٠٠٠ | | ١٣٧٠٠٠ |
| ايرادات و فوائد | ١٠٠٠ | | (٢) ٣٠٠ | | ٧٠٠ |
| ربح الشركة التابعة | ١١٧٦٠ | | (٣)١١٧٦٠ | | |
| | ١١٢٧٦٠ | ٣٨٠٠٠ | | | ١٣٧٧٠٠ |
| مصروفات: | | | | | |
| تكلفة المبيعات | ٦٥٠٠٠ | ١١٠٠٠ | | | ٧٥٠٠٠ |
| م. التشغيل | ١٣٧٠٠ | ٩٠٠٠ | | (١)١٠٠٠ | ٢٢٧٠٠ |
| فوائد مدينة | | ١٢٠٠ | | (٢) ٣٠٠ | ٩٠٠ |
| ربح شركة الخليج | ٣٤٠٦٠ | | | | ٣٤٠٦٠ |
| ربح شركة الوادي | | ١٦٨٠٠ | | (٣)١٦٨٠٠ | |
| حقوق الأقلية في الربح | | | (٤) ٥٠٤٠ | | ٥٠٤٠ |
| المجموع | ١١٢٧٦٠ | ٣٨٠٠٠ | ١٨١٠٠ | ١٨١٠٠ | ١٣٧٧٠٠ |

## قائمة الدخل الموحدة

| | |
|---|---|
| ايرادات التشغيل: | |
| المبيعات | ١٣٧٠٠٠ |
| يطرح : تكلفة المبيعات | (٧٥٠٠٠) |
| مجمل الربح | ٦٢٠٠٠ |
| يطرح : مصروفات التشغيل | (٢٢٧٠٠) |
| | ٣٩٣٠٠ |
| يضاف : ايراد فوائد | ٧٠٠ |
| | ٤٠٠٠٠ |
| يطرح : مصروف فوائد | (٩٠٠) |
| صافي الربح | ٣٩١٠٠ |
| يطرح : نصيب الأقلية في الربح | (٥٠٤٠) |
| صافي الربح الموحد | ٣٤٠٦٠ |

**ثانياً – الأستثمارات طويلة الأجل بالسندات:**

يعرف السند بأنه صك محرر من المصدر يتعهد بموجبة بدفع قيمته الاسمية في تاريخ الاستحقاق ويعطي الحق لحامله نصيب في الأرباح يتمثل في الفوائد المستحقة طوال مدة السند، وكما يعطي نصيب في الأصول يتمثل في الأصول المرهونة لصالح جملة السندات أو في الأصول بصفة عامة وذلك في حالة الافلاس أو التصفية(١). ويصنف السند من ضمن الاستثمارات المالية طويلة الأجل من وجهة نظر المستثمر. وكإلتزام طويل الأجل من وجهة نظر المصدر، وذلك لكون السندات في الغالب تصدر لفترات تتراوح بين الخمس سنوات والعشرين سنة. ويتم اصداره اما بخصم أو بعلاوة أو بالقيمة الاسمية، وتختلف قيمة السندات في معظم الأحيان عند الشراء عن قيمتها الاسمية، ويرجع ذلك لاختلاف سعر الفائدة الاسمي عن سعر الفائدة السائد في السوق وقت الإصدار.

وللدراسة المنظمة للسندات فإن هذا الموضوع ينظر اليه من زاويتين: الأولى من وجهة نظر المصدر وعليه تعتبر ضمن بنود الالتزامات طويلة الأجل، والثانية تدرس من وجهة نظر المستثمر ويتم اعتبارها من ضمن بنود الاستثمارات طويلة الأجل. وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة وجهة النظر الثانية على أن نقوم باستكمال دراستها من وجهة نظر المصدر كالتزام طويلة الأجل في فصل لاحق من هذا الكتاب.

**العمليات المحاسبية المتعلقة بشراء السندات:**

للحصول على السندات بقصد الاستثمار يلجأ المستثمر إما الى سوق الأوراق المالية أو الى المصدر مباشرةً وذلك بهدف تحقيق أرباح من العملية والمتمثلة في الفوائد الدورية التي تدرها السندات. على ان يتم اثبات شراء السندات من قبل المستثمر بالسجلات المحاسبية بتاريخ الشراء على أساس التكلفة، والتي تشمل سعر الشراء والعمولات وأي مصروفات أخرى ضرورية لتحقيق عملية الشراء وانتقال ملكية السندات الى المشتري، وسعر شراء السندات في معظم الأحيان يكون متمثلاً بالسعر السائد في سوق الأوراق المالية وهو بالتالي يختلف عن القيمة الاسمية التي تتحقق عند تاريخ الاستحقاق، وجوهر الاختلاف بين السعرين ناجم عن اختلاف سعر الفائدة المثبت على السند وبين سعر الفائدة السائد بالسوق، فاذا كان سعر الفائدة السائد بالسوق أقل من سعر فائدة السندات يتحمل المشتري الفرق، بمعنى أنه يقوم بدفع سعر شراء أعلى من القيمة الاسمية، ويطلق على زيادة السعر اسم العلاوة، والعكس

---

(١) د. منير ابراهيم هندي: الأوراق المالية وأسواق رأس المال، اصدار دار نشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، جمهورية مصر العربية . ١٩٩٢م. ص ٥.

صحيح بحيث يحصل المستثمر على خصم نتيجة لحصوله على فائدة تقل عن فائدة الأوراق المالية المماثلة في السوق يمثل سعر شراء السندات قيمتها السوقية التي تعكس مدى العلاقة بين معدل الفائدة الاسمية للسندات والمخاطرة الناجمة عن تلك السندات. ويتم احتساب قيمة ايراد الفوائد النقدية على أساس معدل الفائدة الاسمي الوارد على وجهة السند. واذا كان معدل العائد على الاستثمار الذي يستهدفه المستثمر يساوي معدل الفائدة الاسمي للسندات فيكون سعر شراء تلك السندات مساوياً لقيمة السند الاسمية. أما اذا كان معدل العائد يفوق المعدل الاسمي. فيكون سعر شراء السند أقل من القيمة الاسمية، ويمثل الفرق قيمة خصم شراء السندات، والعكس صحيح عندما تقوم الشركة بشراء سندات بسعر يزيد على قيمتها الاسمية نظراً لارتفاع معدل الفائدة الاسمي عن معدل الفائدة على الاستثمار(١).

ومن الأمور الأخرى المهمة المتعلقة بالعمليات الخاصة بشراء السندات احتساب تاريخ استحقاق الفوائد الذي قد يكون في بعض الأحيان له علاقة في تحديد سعر السند ولذلك يجب مراعاة تاريخ آخر فائدة دفعت وتاريخ الشراء لأنه اذا تم شراء السندات خلال تاريخ دفع الفوائد فإنه والحالة هذه يتحمل المشتري قيمة الفوائد المستحقة وذلك لكون هذه الفوائد سوف يحصل عليها المشتري مستقبلاً وأساس ذلك ان المشتري عند الشراء في الحالة الأخيرة، فانه سوف يشتري السندات مضافاً اليها الفوائد المستحقة على ان يتم تخصيص حساب مستقل بدفاتر المشتري للفوائد المستحقة، وفي الفقرات التالية سوف نقوم بمعالجة عمليات شراء السندات وكيفية اثباتها في سجلات المشتري وفق كل حالة من حالات الشراء والتي هي : الشراء بالقيمة الاسمية، الشراء بخصم، الشراء بعلاوة.

**أ- شراء السندات بالقيمة الاسمية:**

لقد ذكرت سابقاً ان المشتري عندما يدفع مبلغاً مساوي لقيمة السند فإن ذلك يعني أن معدل عائد الاستثمار في السندات يكون مساوياً لمعدل الفائدة الاسمي ففي مثل هذه الحالة يجعل حساب الاستثمارات طويلة الأجل بالسندات مديناً وحساب النقدية دائناً.

**مثال (١):**

أصدرت شركة الوادي الجميل بتاريخ ١٩٨٩/٧/١ سندات قيمة السند الواحد ١٥٠٠ ديناراً بسعر فائدة ١٠٪ تدفع الفوائد مرتين بالسنة في ٦/١ و ١٢/١من كل عام على أن تستحق قيمة السندات بعد ستة سنوات من تاريخ الشراء أي في ١٩٩٦/٦/٣٠ . وقد قامت شركة الجزيرة شراء ١٠٠ سند بتاريخ الإصدار ودفعت مبلغاً قدره ١٥٠٠٠٠ ديناراً نقداً.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، ص ٥٧٥.

**المطلوب :**

١- اثبات عملية الشراء بدفاتر شركة الجزيرة، وتحصيل الفوائد المستحقة.

٢- اجراء قيود التسوية والاقفال المتعلقة بالفوائد في ١٩٨٩/١٢/٣١.

٣- اثبات عملية قيود الاسترداد في ١٩٩٦/٦/٣٠م.

٤- بيان طريقة الافصاح بقائمة المركز المالي للسندات في ١٩٨٩/١٢/٣١م.

**الحل:**

**١- اثبات قيد الشراء:**

١٥٠٠٠٠ من حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالسندات

١٥٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية ١٩٨٩/٧/١م

(شراء ١٠٠ سند من سندات شركة الوادي الجميل بسعر ١٠٠ دينار للسند الواحد بفائدة ١٠٪ استحقاق ١٩٩٦/٦/٣٠م)

**٢- قيد الفوائد المتحصلة:**

١٢٥٠ من حـ/ نقدية ١٩٨٩/١٢/١

١٢٥٠ الى حـ/ فوائد استمارات طويلة الأجل بالسندات

(اثبات استلام قيمة فوائد سندات للفترة الأولى(١٥٠٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ × $\frac{١}{١٢}$ )

**٤- قيد الاقفال:**

٧٥٠٠ من حـ/ فوائد استثمارات طويلة لأجل بالسندات

٧٥٠٠ الى حـ/ ملخص الدخل ٨٩/١٢/٣١

(اقفال ايراد استثمارات لهذه السنة بقائمة الدخل)

قائمة المركز المالي لشركة الجزيرة في ١٩٨٩/١٢/٣١

اصول متداولة:

١٢٥٠ فوائد استمثارات طويلة الأجل بالسندات مستحقة

استثمارات طولة الأجل:

١٥٠٠٠٠ سندات شركة الوادي الجميل ١٠٪.

٦- قيد استرداد قيمة الاستثمارات بالسندات:

١٥٠٠٠٠ من حـ/ النقدية ١٩٩٦/٦/٣٠م

١٥٠٠٠٠ الى حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالسندات

(استرداد قيمة الاستثمارات في سندات شركة الوادي الجميل نقدا)

**ب - شراء السندات بخصم:**

المقصود هنا شراء السندات بسعر يقل عن القيمة الاسمية نتيجة انخفاض معدل فائدة السندات المشتراه في سوق الأوراق المالية والفرق بين القيمتين (قيمة الشراء والقيمة الأسمية) يعرف بالخصم وهو في جوهرة تعويضاً للمستثمر عن الخسائر التي تصيب استثماراته عن هبوط معدل اسعارالفائدة السائدة في السوق بتاريخ الشراء.

**جـ- شراء السندات بعلاوة:**

عندما يكون معدل الفائدة في سوق الأوراق المالية أقل من الفائدة الاسمية للسندات يتم اصدار السندات بسعر أعلى من القيمة الاسمية ، أي ان السندات تصدر بعلاوة تمثل الفرق بين القيمة الاسمية للسندات وقيمتها حسب اسعار السوق. ولمعالجة استنفاد وعلاوة السندات يتم اتباع احدى الطريقتين التاليتين:

١- طريقة القسط الثابت.

٢- طريقة معدل الفائدة الفعلي.

**طريقة القسط الثابت:**

يستنفذ خصم وعلاوة السندات بموجب هذه الطريقة بتوزيع قيمة الخصم أو العلاوة بالتساوي على عمر السندات، وأبرز ما يميز هذه الطريقة هو بساطتها وسهولة تطبيقها في الحياة العملية. ولتوضيح هذه الطريقة نقدم الأمثلة التالية:

**مثال (٢) شراء سندات بخصم:**

في ١٩٩١/٥/١م اشترت شركة الاردن للسياحة والسفر سندات بقيمة اسمية قدرها ٢٥٠٠٠٠ ديناراً، بفائدة ٧٪ سنوياً تدفع في ٧/٣٠، و ١/٣١ من كل سنة وقد دفعت لقاء استثماراتها بالسندات مبلغ ٢٤١٢٥٠ ديناراً. علماً أن تاريخ استحقاق السندات هو ١٩٩٦/١٢/٣١م.

**المطلوب:**

اثبات قيود شراء السندات وتحصيل الفوائد مع استنفاد الخصم بموجب طريقة القسط الثابت.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

مقدار الخصم الممنوح = القيمة الاسمية - المبلغ المدفوع فعلا

= ٢٥٠٠٠٠ - ٢٤١٢٥٠

= ٨٧٥٠ دينار وهو عبارة عن مقدار الفائدة الممنوحة على القيمة الاسمية للسندات للفترة من ١٩٩١/١/٣١ ولغاية ١٩٩١/٧/٣٠م ٢٥٠٠٠٠ × $\frac{٧}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$

وهو تاريخ شراء السندات من قبل شركة الاردن للسياحة والسفر، مضافاً اليها فائدة الفترة من تاريخ الشراء في ١٩٩١/٥/١م ولغاية ١٩٩١/٧/٣٠م وهو تاريخ دفع الفائدة للفترة الأولى. وعليه فان فائدة الفترة من ١٩٩١/١/٣١ ولغاية ١٩٩١/٥/١م تساوي ثلاثة أشهر يكون مقدار الفائدة عليها:

٢٥٠٠٠٠ × $\frac{٧}{١٠٠}$ × $\frac{٣}{١٢}$ = ٤٣٧٥ دينار فائدة مستحقة

عن فائدة الفترة من ١٩٩١/٥/١م ولغاية ١٩٩١/٧/٣٠ تكون:

٢٥٠٠٠٠ × $\frac{٧}{١٠٠}$ × $\frac{٣}{١٢}$ = ٤٣٧٥ دينار.

٤٣٧٥ + ٤٣٧٥ = ٨٧٥٠ دينار مقدار الخصم الممنوح على السندات.

**٢- قيد اقتناء السندات:**

من مذكورين

٢٤١٢٥٠ حـ/ استثمارات طويلة الأجل بالسندات

٤٣٧٥ حـ/ فائدة استثمارات طويلة الأجل بالسندات. ١٩٨٩/٥/١م

٢٤٥٦٢٥ الى حـ/ النقدية

٣- استنفاد الخصم:

بما أن مدة الاستثمار خمس سنوات وتدفع الفوائد على فترتين خلال كل سنة من سنوات الاستثمار فان مدة الاستنفاد تكون عشرة فترات ولذلك فان مبلغ الخصم ٨٧٥٠ ÷ ١٠= ٨٧٥ دينار قسط استنفاد الفترة الواحدة. وعليه ستكون قيود تحصيل فائدة الفترة كما يلي:

من مذكورين

٨٣١٢,٥ حـ/ النقدية

٤٣٧,٥ حـ/ الاستثمارات طويلة الأجل بالسندات. ١٩٩١/٧/٣٠م

٨٧٥٠ الى حـ/ فائدة استثمارات طويلة الأجل بالسندات

(اثبات تحصيل فائدة الفترة الأولى)

**يلاحظ في القيد السابق الآتي:**

أنه تم تحميل استنفاد نصف قسط الخصم على حساب الاستثمارات طويلة الأجل نظرا لكون الفترة بين شراء السندات واستحقاق أول فائدة هي ثلاثة اشهر (٨٧٥ ÷ ٢)

**٤- فائدة الفترة الثانية:**

من مذكورين

٨٠٠٠ حـ/ النقدية ١٩٩٢/١٢/٣١

٨٧٥ حـ/ الاستثمارات طويلة الأجل بالسندات.

٨٧٥٠ الى حـ/ فائدة استثمارات طويلة الأجل

(اثبات تحصيل فائدة الفترة الثانية)

وهكذا نستمر في اثبات القيد الأخير لحين استحقاق قيمة السندات حيث نجري القيد التالي:

٢٥٠٠٠٠ من حـ/ النقدية

٢٥٠٠٠٠ الى حـ/ الاستثمارات طويلة الأجل بالسندات

(اثبات عملية تحصيل قيمة الاستثمارات في السندات)

**مثال (٣) شراء السندات بعلاوة:**

في ١٩٩١/٧/١م اشترت شركة البرايق سندات ٦٪ اصدرتها شركة الوادي الأخضر قيمتها الاسمية ٢٠٠٠٠ ديناراً بمبلغ ٢٠٤٠٠ ديناراً وتستحق بعد خمس سنوات . المطلوب اثبات قيود يومية شراء السندات وتحصيل الفوائد مع استنفاد العلاوة باستخدام طريقة القسط الثابت.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

| | |
|---|---|
| قيمة السندات عند الاستحقاق ١٩٩٦/٦/٣٠م | ٢٠٠٠٠ دينار |
| يضاف: فوائد على الاستثمارات لمدة ٥ سنوات | |
| $(٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times ٥) =$ | ٦٠٠٠ دينار |
| مجموع النقدية الواردة | ٢٦٠٠٠ دينار |
| يطرح ثمن شراء السندات في ١٩٩١/٧/١ | (٢٠٤٠٠) |
| صافي الايراد | ٥٦٠٠ دينار |

الايراد السنوي للاستثمارات = ٥٦٠٠ ÷ ٥ سنوات

= ١١٢٠ دينار.

علاوة الإصدار = ثمن الشراء – القيمة الاسمية

= ٢٠٤٠٠ – ٢٠٠٠٠

= ٤٠٠ دينار

قسط الاستهلاك السنوي = ٤٠٠ ÷ ٥ سنوات

= ٨٠ دينار

**٢- قيود اليومية :**

**أ- قيد الشراء:**

٢٠٤٠٠ من حـ/ استثمارات طويلة الاجل بالسندات

٢٠٤٠٠ الى حـ/ النقدية ١٩٩١/٧/١

( شراء سندات بقيمة اسمية ٢٠٠٠٠ دينار تستحق بعد ٥ سنوات وبفائدة ٦٪ سنوياً)

**ب – عند استحقاق الفائدة في ١٢/٣١/١٩٩١م:**

١٩٩١/١٢/٣١

٦٠٠ من حـ/ فائدة استثمارات طويلة الاجل بالسندات مستحقة

الى مذكورين

٤٠ حـ/ استثمارات طويلة الاجل بالسندات

٥٦٠ حـ/ النقدية

(تسوية الفوائد المستحقة عن السندات واستنفاذ علاوة الإصدار لمدة ٦ اشهر)

**جـ– عند استحقاق الفوائد السنوية :**

١٢٠٠ من حـ/ النقدية ١٩٩١/٧/١

الى مذكورين

٦٠٠ حـ/ فائدة استثمارات طويلة الاجل بالسندات مستحقة

٤٠ حـ/ استثمارات طويلة الاجل بالسندات

٥٦٠ حـ/ فائدة الاستثمارات طويلة الاجل بالسندات

(استلام ايراد الاستثمارات السنوية المتحققة عن فوائد السندات)

ويتم تكرار القيدين السابقين (ب، جـ) سنوياً لحين تاريخ استحقاق السندات.

**د– استحقاق السندات في ٣٠/٦/١٩٩٦:**

٢٠٠٠٠من حـ النقدية

٢٠٠٠٠ الى حـ/ استثمارات طويلة الاجل بالسندات

(استلام قيمة الاستثمارات بالسندات نقدا)

**الخلاصة** : عند استنفاذ خصم او علاوة شراء السندات فإنه يتم اتباع نفس الاجراءات المحاسبية مع فارق بسيط جداً وهو أنه في حالة الخصم يتم اضافة مقدار الاستنفاد الدوري الى مبلغ فائدة الاستثمارات، بينما في حالة العلاوة يتم طرح مقدار الاستنفاد الدوري من مبلغ فائدة الاستثمارات.

**طريقة معدل الفائدة الفعلي:**

عند اتباع طريقة معدل الفائدة الفعلي لاستنفاد خصم أو علاوة السندات فانه يتم توزيع الخصم أو العلاوة على عمر السندات بحيث يكون قسط كل فترة عبارة عن الفرق بين الفائدة المدفوعة فعلاً والفائدة المحسوبة على الأوراق المالية المماثلة حيث يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي في تاريخ شراء السندات مضروباً في قيمة السندات الدفترية في بداية كل فترة.

**مثال (٤):**

في ١٩٩٥/١/١ اشترت شركة نونو للتجارة سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ دينار بمبلغ ٩٣٣٧٥,٧٨٠ ديناراً وتدفع على هذه السندات فائدة قدرها ٦٪ علماً أن تاريخ استحقاق السندات هو ٤ سنوات من تاريخ شرائها.

**والمطلوب:**

١- اعداد جدول لبيان استنفاد قيمة الخصم باتباع طريقة معدل الفائدة الفعلي الذي يبلغ ٨٪ سنوياً.

**الحل:**

قيمة خصم السندات = القيمة الاسمية - ثمن الشراء

= ١٠٠٠٠٠ - ٩٣٣٧٥,٧٨٠

= ٦٦٢٤,٢٢٠ دينار

| التاريخ (١) | الفائدة المدفوعة (٢) | الفائدة بالسعر السائد (٣) | الخصم المستنفذ (٤) | رصيد الخصم غير المستنفذ (٥) | رصيد حـ/ الاستثمارات في السندات (٦) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥/١/١ | – | – | – | ٦٦٢٤,٢٢ | ٩٣٣٧٥,٧٨ |
| ١٩٩٥/١٢/٣١ | ٦٠٠٠ | ٧٤٧٠,٠٦ | ١٤٧٠,٠٦ | ٥١٥٤,١٦ | ٩٤٨٤٥,٨٤ |
| ١٩٩٦/١٢/٣١ | ٦٠٠٠ | ٧٥٨٧,٦٦ | ١٥٨٧,٦٦ | ٣٥٦٦,٥ | ٩٦٤٣٣,٥ |
| ١٩٩٧/١٢/٣١ | ٦٠٠٠ | ٧٧١٤,٦٨ | ١٧١٤,٦٨ | ١٨٥١,٨٢ | ٩٨١٤٨,١٨ |
| ١٩٩٨/١٢/٣١ | ٦٠٠٠ | ٧٨٥١,٨٤ | ١٨٥١,٨٤ | – | ١٠٠٠٠٠ |
| | القيمة الاسمية × معدل فائدة السندات | رصيد حـ/ الاستثمارات في السندات في بداية السنة × معدل الفائدة السائد | الفرق بين الفائدة المدفوعة والفائدة بالسعر السائد (٣-٢) | رصيد الخصم غير المستنفذ في نهاية السنة – الخصم المستنفذ | رصيد حـ/ الاستثمارات في السندات في بداية السنة + الخصم المستنفذ. |

وفي حالة شراء السندات بعلاوة فيجب تخفيض رصيدي حسابي الاستثمارات في السندات والعلاوة غير المستنفذة في كل فترة بنصيب تلك الفترة من العلاوة التي يتم احتسابها على أساس الفرق بين الفائدة المدفوعة والفائدة بالسعر السائد.

# أسئلة وتمارين الفصل الحادي عشر

١- يقصد بالاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم والسندات توظيف الأموال العائدة لوحدة اقتصادية أو لدولة معينة لتحقيق أهداف معينة ولفترة زمنية معينة في أسهم وسندات شركة أو عدة شركات أخرى. من العبارة السابقة اكتب بشكل مفصل في مايأتي:

أ- ما هي برأيك أهداف الوحدات الاقتصادية أو الدول من الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم والسندات.

ب - أوجه الاختلاف بين الاستثمارات طويلة الأجل والمتداولة بالاسهم والسندات.

٢- بين القيود المحاسبية في كل من الحالتين التاليتين:

أ - شراء اسهم مع دفع كامل القيمة.

ب - شراء اسهم مع دفع جزء من القيمة.

٣- قد يتم شراء اسهم وحدة اقتصادية على سبيل الاستثمار طويل الأجل لقاء تقديم أصول عينية. فكيف يتم تقيم كل من الأسهم والأصول العينية المقدمة.

٤- توفر الاسهم بعض الحقوق للمساهمين في الشركات المستثمر فيها. ومن هذه الحقوق، حق التصويب. كيف يتحدد هذا الحق، وماذا يترتب عليه.

٥- متى يتم اتباع الطرق المحاسبية التالية لمعالجة الاستثمارات طويلة الأجل بالاسهم:

أ- طريقة التكلفة.

ب - طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

جـ - طريقة القوائم المالية الموحدة.

٦- متى يطلق على الشركة اسم الشركة القابضة أو الشركة التابعة.

٧- ما المقصود بالسند، وما هو فرقة عن السهم محاسبيا.

٨- متى يصنف السند كاستثمار طويل الأجل وكالتزام طويلة الأجل.

٩- اشترت شركة الخيوط البيضاء اسهم ممتازة من شركة الصناعات الوطنية بمبلغ ٢٠٠٠٠ ديناراً، وذك بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ تستحق بعد خمس سنوات من تاريخ الشراء وقد

دفعت نقداً ١٤٠٠٠ دينار والباقي يسدد بعد خمسة اشهر من تاريخ الشراء. وقد تم احتساب فائدة على الاستثمار في الأسهم بمعدل ١٢٪ سنوياً يتم احتسابها في نهاية كل سنة. كما تم احتساب فائدة بمعدل ٦٪ سنوياً على مستحقات الاسهم.

**المطلوب:**

اثبات قيود اليومية اللازمة على عمليات الشراء وتسديد مستحقات الاسهم وفوائدها وايراد الاستثمارات. ثم بين اثر تلك العمليات على الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ العام لشركة الخيوط البيضاء والقوائم المالية وذلك في نهاية السنة الأولى والثانية فقط.

١٠- في ١٩٩٦/١/١م اشترت شركة النور ١٥٠٠ سهم عادي من اسهم شركة الأنوار بقيمة ١٠ دينار للسهم الواحد علماً أن القيمة الاسمية للسهم بتاريخ الشراء بلغ ١٣ ديناراً. وفي ١٩٩٦/١١/١م وزعت شركة الأنوار أرباح على حملة الاسهم بمعدل ٤ دينار لكل سهم. علماً ان نسبة ملكية شركة النور في شركة الأنوار تبلغ ١٠٪ من مجموع الأسهم العادية المصدرة والمتداولة.

**المطلوب:**

اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية شركة النور وفق طريقة التكلفة . وبيان اثر ذلك على قائمتي الدخل والمركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

١١- اشترت شركة النور في ١٩٩٦/١/١م ٨٠٠٠ سهم عادي من اسهم شركة الأنور بسعر ٧ دينار للسهم. وكانت القيمة الاسمية للسهم في تاريخ الشراء ٦ دينار. وقد بلغت الاسهم العادية المصدرة لشركة النور ٢٤٠٠٠ سهم. وفي نهاية عام ١٩٩٦م حققت شركة النور أرباح صافية قدرها ٦٥٠٠٠ ديناراً. وقد قامت بتوزيع أرباح على حملة الاسهم العادية بلغت ٧٠٠٠٠ دينار نقداً.

**المطلوب:**

١- اثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة النور علماً أنها تتبع طريقة الملكية عند معالجة الاستثمارات بالاسهم.

٢- بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الاستاذ المختصة والحسابات الختامية وقائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١.

١٢- اشترت شركة الخليج في ١٩٩٦/٧/١٠م ٢٠٠٠ سهم عادي من أسهم شركة الوفاء وتمثل ١١٪ من الأسهم المتداولة للشركة المصدرة. وقد بلغت تكلفة شراء الاسهم ٢٢٠٠٠ ديناراً. كما اشترت ١٥٠٠ سهم عادي من اسهم شركة السعادة وتمثل ١٠٪ من الاسهم المتداولة للشركة الاخيرة وقد بلغت تكلفة شراء اسهم شركة السعادة ١٨٠٠٠ ديناراً. كما اشترت وبنفس

التاريخ السابق ١٠٠٠ سهم عادي من اسهم شركة النقاء وتمثل ٧٪ من الاسهم المتداولة. وبلغت تكلفتها ١٧٠٠٠ ديناراً. وفي ١٩٩٦/١٢/٣١ اتضح ان القيمة السوقية لاسهم الشركات السابقة كما هي أدناه:

| البيـــــان | القيمة السوقية |
|---|---|
| شركة الوفــاء | ٢١٠٠٠ دينار |
| شركة السعادة | ٢١٠٠٠ دينار |
| شركة النقــاء | ١٣٠٠٠ دينار |

**المطلوب :**

١- اجراء قيود اليومية اللازمة لعملية الشراء بدفاتر شركة الخليج.

٢- اجراء قيود التسوية اللازمة في نهاية عام ١٩٩٦م.

٣- بيان اثر العمليات السابقة على قائمة المركز المالي. علماً ان الشركة تتبع طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل في معالجة الاستثمارات السابقة.

١٣- اشترت شركة الساحلي بتاريخ ١٩٩٦/٥/١م ٢٠٠ سند من سندات شركة الشواهد قيمة السند الواحد ٥٠٠ ديناراً بسعر فائدة ١٢٪ تدفع مرتين بالسنة في ١/١، ٦/٣٠ ولمدة خمسة سنوات. وقد دفعت شركة الساحلي مبلغ ١٠٠٠٠٠ ديناراً نقداً لقاء شراء السندات السابقة وهي تعادل القيمة الاسمية للسندات..

**المطلوب :**

١- اثبات قيد الشراء بدفاتر شركة الساحلي. وتحصيل الفوائد المستحقة.

٢- اجراء قيود التسوية والاقفال المتعلقة بالفوائد في ١٩٩٦/١٢/٣٠.

٣- اثبات قيد تحصيل قيمة الاستثمار بتاريخ الاستحقاق.

٤- بيان أثر العمليات السابقة بقائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

١٤- في ١٩٩٤/٤/١م اشترت شركة استثمارات الشرق سندات بقيمة اسمية قدرها ٣٠٠٠٠٠ ديناراً بفائدة ٦٪ سنويا تدفع في ٦/٣٠، ١٢/٣١ من كل عام وقد دفعت لقاء ذلك مبلغ ٢٩١٠٠٠ ديناراً. علماً ان تاريخ استحقاق السندات هو ١٩٩٩/١٢/٣١.

**المطلوب:** اثبات قيود يومية شراء السندات وتحصيل الفوائد، واستنفاد الخصم أو العلاوة بموجب الطريقتين التاليتين:-

أ- طريقة القسط الثابت.

ب- طريقة معدل الفائدة الفعلي.

# الفصل الثاني عشر

# الالتزامات قصيرة الأجل (المتداولة)

**المقدمة:**

تحتاج الوحدة الاقتصادية اثناء التأسيس وبعده الى الأموال اللازمة والضرورية لتمويل عملياتها المختلفة. وتختلف هذه الأموال من حيث مصادرها ومدد استحقاقها، فاذا كانت جزء من مساهمة مالكي الوحدة الاقتصادية برأسمالها فانها والحالة هذه تعتبر من مصادر التمويل الداخلية وهي بالتالي تعتبر من ضمن حقوق الملكية، أما اذا كان المصدر ناجم عن الاقتراض من خارج الوحدة الاقتصادية فان المصدر التمويلي هذا يعتبر خارجياً أو يسمى احياناً مقترضاً، وهو يعتبر دين بذمة الوحدة الاقتصادية تلتزم بسداد قيمته بالصورة المتفق عليها وبالأجل المحدد، فاذا كان تاريخ استحقاق الدين خلال السنة المالية فانه يعتبر التزاماً قصير الأجل، أما اذا استحق الدين خلال فترة زمنية تزيد عن السنة المالية فقد جرى العرف المحاسبي على اعتباره التزام طويل الأجل. ومما تقدم يمكن ان نعرّف الالتزامات قصيرة الأجل على أنها ديون مالية بذمة الوحدة الاقتصادية لأطراف خارجية تستحق الأداء خلال سنة من تاريخ الميزانية.

وعليه فان أساس التفرقة بين الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل هي السنة المالية الواحدة كمعيار سهل التطبيق في الحياة العملية، الا أن هذا المعيار وجهت اليه الكثير من الانتقادات وخصوصاً من حيث عدم صلاحيته فيما لو اعتبرت الدورة التجارية اكثر من سنة مالية واحدة، ولذلك هناك اتجاه يرى في التفرقة بين النوعين السابقين من الالتزامات هو معيار الحاجة الى أصول متداولة لمواجهة الالتزامات، بمعنى اذا كان الدين يحتاج الى اصول متداولة او خلق التزامات قصيرة جديدة لسداد الالتزام السابق فانه والحالة هذه تعتبر التزام قصيرة الأجل وما عدا ذلك فانه يعتبر التزام طويل الاجل. ووفقاً للتعريف الحديث، تشمل الالتزامات

قصيرة الأجل ما يلي:

١- الالتزامات التي يحتاج سدادها استخدام اصول متداولة أو نشأة التزامات جديدة .

٢- كل الالتزامات الأخرى التي يحتمل ان تسدد خلال سنة واحدة.

ويلاحظ ان تعريف الالتزامات قصيرة الأجل له علاقة وثيقة بتعريف الأصول المتداولة. وعلى هذا الاساس فان الالتزامات التي تحدث خارج الدورة التجارية ويتم سدادها في مدة أطول من عام تعتبر التزامات طويلة الأجل [١].

وتعتبر الالتزامات قصيرة الأجل من المصادر المهمة في عملية تمويل الأنشطة الجارية أو العمليات العادية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الالتزامات الديون التي تنشأ بذمة الوحدة الاقتصادية حيال موردي السلع والخدمات أو قد تكون بسبب الحصول على الائتمان قصير الأجل من المصارف أو بيوت الاقتراض بهدف تمويل العمليات المتعلقة بأنشطة التشغيل العادية التي تحدث أثناء السنة المالية أو الدورة التجارية. وعند حذف أو تخفيض قيمة أحد أو بعض الالتزامات قصيرة الأجل يترتب عليه حذف أو تخفيض قيمة أحد أو بعض قيمة الاصول المتداولة، كما ان الخطأ في تقدير أو احتساب قيمة الالتزامات المتداولة سوف يترتب عليه خطأ في احتساب قيمة رأس المال العامل للعلاقة الوثيقة بين الالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) ورأس المال العامل . ويعتبر المقياس السليم لتحديد قيمة الالتزامات قصيرة الأجل واظهارها بقائمة المركز المالي هو قيمتها الحالية وليس القيمة الاسمية. الا أنه ومن الناحية العلمية فان قيمة الالتزامات قصيرة الأجل تظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الاسمية نظراً للفرق الطفيف بين القيمتين نتيجة قصر الفترة الزمنية التي تستحق فيها الديون الناجمة عن الالتزامات المتداولة [٢].

## أنواع الإلتزامات قصيرة الأجل:

لاحظنا من مناقشتنا السابقة بأن الالتزامات قصيرة الأجل هي عبارة عن مدفوعات نقدية سوف تتحقق بالمستقبل القريب ولذلك فان عنصر عدم التأكد من تحقق الدفع يكون وارداً في مثل هذه العمليات على الرغم من وجود بعض الدفوعات المحددة تحديداً قاطعاً، والبعض الآخر منها متوقف على نتيجة أعمال المشروع، والبعض الآخر منها يتوقع حدوثه الا أن قيمته غير محددة على وجه الدقة، ولذلك فان هذه الالتزامات تقسم الى:

---

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة ضو: مصدر سابق ، صفحة ٣٨٠.

(٢) د. خيرت ضيف، د. أحمد نور، د. أحمد بسيوني: المحاسبة المالية دراسات في القياس والتحليل المحاسبي ، الدار الجامعية للطباعه والنشر ، بيروت ١٩٨٤م.ص ٤٧٧.

١- الالتزامات قصيرة الأجل المحددة تحديداً قاطعاً.

٢- الالتزامات قصيرة الأجل المتوقفة على نتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية.

٣- الالتزامات قصيرة الأجل المقدرة.

وسوف أقوم في الصفحات التالية بمناقشة كل نوع من انواع الالتزامات قصيرة الأجل السابق ذكرها بشيء من التفصيل كما هو مبين ادناه:

**أولاً- الألتزامات قصيرة الأجل المحددة تحديداً قاطعاً:**

الألتزامات قصيرة الأجل التي تنشأ بين طرف وآخر بموجب عقود أو بأحكام قانونية تكون بالضرورة محددة المعالم من حيث شروط الدفع ومواعيداستحقاقها لذلك تعتبر مثل هذه الالتزامات محددة تحديداً قاطعاً لتوافر عنصر التأكد من قيمة وتاريخ استحقاق الالتزام. ومن أهم أنواع هذه الالتزامات العناصر التالية:

١- حسابات الموردون (الدائنون).

٢- حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل.

٣- المصروفات المستحقة.

٤- الأرباح تحت التوزيع.

٥- الايرادات المستحقة مقدماً.

٦- الالتزامات المتعلقة بالأجور والرواتب.

٧- القروض قصيرة الأجل.

**١- حسابات الموردون (الدائنون):**

ينشأ هذا الالتزام نتيجة حصول الوحدة الاقتصادية على سلع أو مواد أولية أو خدمات مختلفة بالاتفاق مع الموردين على تسديد قيمتها أو جزء منها في تاريخ لاحق لعملية الشراء على أن لا تتجاوز فترة اعداد الحسابات الختامية والميزانية أو خلال الفترة الأولى من السنة المالية التالية. ولذلك فان البائع يعتبر الطرف الدائن في العملية المحاسبية لكونه باع البضاعة دون ان يستلم قيمتها أو جزء منها. وتعتبر الاجراءات المحاسبية المتعلقة بتسديد قيمة الالتزام الناشئ من هذه العمليات سهل التحقق والقياس نظراً لوجود مستندات تثبت حصول العملية مدون فيها

كافة البيانات والمعلومات الضرورية واللازمة لذلك كفاتورة الشراء التي تبين قيمة الدين وتاريخ استحقاقه وشروط الدفع، على أن يقوم المحاسب بالتأكيد من العمليات التي تتم قرب نهاية السنة المالية أو في أوائل السنة المالية الجديدة من حيث استلام البضاعة الناشىء عنها الالتزام واثباته بالدفاتر.

**٢- حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل:**

قد يتم منح الإئتمان من قبل الموردين على أساس الثقة المتبادلة مع المشتري الا أنه من نواحي أخرى يفضل ان يدعم الإئتمان بسند ثبوتي له قوة قانونية لتأكيد وقوع عملية البيع لأجل عند وقوع خلاف أو منازعات بين البائع والمشتري لذلك تعتبر الأوراق التجارية هي الوثائق أو المستندات التي يتم اعدادها وفق اشكال معينة وموقع عليها من قبل محررها (المشتري) فيتعهد فيها باداء مبلغ معين وفي تاريخ معين لحاملها أو لأمر صاحبها أو عند اطلاع، ويطلق اسم الأوراق التجارية على السند الأذني (الكمبيالة أو السند لأمر) البوالص - الكمبيالة أو السفتجة[1].

وتعتبر الورقة التجارية بالنسبة للبائع ورقة قبض وبالنسبة للمشتري ورقة الدفع، وتكون الأوراق التجارية في الغالب ذات تواريخ استحقاق مختلفة تبعاً لتاريخ استحقاق الدين المثبت في الورقة، فاذا كان تاريخ اداءها أكثر من سنة أو دورة تجارية فدرجت العادة على اعتبارها من حسابات أوراق الدفع طويلة الأجل، اما اذا كان التاريخ المشار اليها اقل من سنة أو أقل من دورة تجارية فتعتبر من حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل بالنسبة للمشتري والبائع في نفس الوقت. وقد تحمل ورقة الدفع فائدة صريحة على المبلغ الأصلي للورقة (الدين) أو قد تكون داخلة ضمناً في القيمة الاسمية للورقة. وتعتبر الفوائد على أوراق الدفع مصروفاً مالياً لا بد من ان يقوم المحاسب من تحميلها على حسابات النتيجة أو قائمة الدخل للسنة المالية التي نحن بصدد اعداد حساباتها الختامية خصماً على ايرادات نفس الفترة [2] وتحتسب الفائدة على المبلغ الأصلي للورقة بموجب المعادلة التالية:

الفائدة = المبلغ الأصلي × سعر الفائدة × المدة

$$\text{أي ف} = \frac{\text{م} \times \text{ع} \times \text{ن}}{١٠٠}$$

(١) فؤاد سليمان زكو وآخرون: المحاسبة ، منشورات وزارة التعليم والبحث العلمي العراقية، الموصل ١٩٧٩ . ص ٢٧١.

(٢)د. فوزي خليفة ضو: مصدر سابق ٣٨٤.

وقد درج المحاسبون على فصل مبلغ الورقة عن الفائدة المترتبة عند حصول المشتري على الإئتمان الأجل والمثبت بورقة تجارية.

**مثال (١):**

اشترت محلات الأزياء الحديثة ١٩٩٦/٥/١م بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠ ديناراً من احدى الشركات التجارية المحلية على أن يدفع المبلغ بعد ستة أشهر من تاريخه ومقابل ذلك تم سحب كمبيالة بالمبلغ بسعر فائدة ٥٪ سنوياً. والمطلوب تسجيل قيود اليومية اللازمة بهذه العملية حتى تاريخ تسديد قيمة الورقة وذلك بدفاتر محلات الأزياء الحديثة. وبافتراض ان الورقة سحبت بقيمة اسمية ١٥٣٧٥ دينار (الفائدة ضمنية) . علماً ان فوائد الكمبيالة تدفع عند تاريخ الاستحقاق.

**الحل:**

١- بموجب المثال المعروض لا بد من فصل الفائدة عن المبالغ الأصلي لغرض تحميل مصروف الفائدة على الفترة المالية التي تخصها.

الفائدة = المبلغ الأصلي × سعر الفائدة × المدة

$$= \frac{١٥٠٠٠ \times ٥ \times ٦}{١٠٠ \times ١٢}$$

=٣٧٥ دينار

**٢- قيد الشراء:**

من مذكورين

١٥٠٠٠ حـ/ المشتريات

٣٧٥ حـ/ مصروف فوائد مالية مستحقة

١٥٣٧٥ الى حـ/ أ. د (أوراق الدفع)

(مشتريات بضاعة من احدى الشركات التجارية مقابل ورقة دفع تستحق في ١٩٩٦/١١/١م)

**٣- عند سداد قيمة الورقة وفوائدها:**

١٥٣٧٥ من حـ/ ا.د

١٥٣٧٥ الى حـ/ الخزينة

(سداد قيمة الورقة مع فوائدها)

**٤- قيود التسوية والاقفال في ١٩٩٦/١٢/٣١**

٣٧٥ من حـ/ مصروفات فوائد مالية

٣٧٥ الى حـ/ فوائد مالية مستحقة

(تسوية قيمة الفوائد المستحقة عن ورقة الدفع)

٣٧٥ من حـ/ ملخص الدخل أو (أ.خ)

٣٧٥ الى حـ/ مصروف فوائد مالية

(تحميل ملخص الدخل بالفوائد المالية المدينة)

**مثال (٢):**

بافتراض ان محلات الأزياء الحديثة في المثال السابق قبلت الورقة وكانت تحمل الفائدة بشكل صريح (مبلغ الورقة لا يتضمن الفائدة) ففي مثل هذه الحالة تجري القيود التالية:

**١- تاريخ سحب الكمبيالة:**

١٥٠٠٠ من حـ/ المشتريات ١٩٩٦/٥/١م

١٥٠٠٠ الى حـ/ ا.د

(سحب ورقة تجارية بفائدة ٥٪ سنوياً تستحق بعد ستة أشهر)

٣٧٥ من حـ/ مصروفات فوائد مالية

٣٧٥ الى حـ/ مصروفات فوائد مالية مستحقة

(اثبات قيمة فوائد الورقة التجارية تستحق ١٩٩٦/١١/١)

**٢- عند الاستحقاق:**

من مذكورين ١٩٩٦/١١/١م

١٥٠٠٠ حـ/ ا.د

٣٧٥ حـ/ مصروفات فوائد مالية مستحقة

١٥٣٧٥ الى حـ/ الخزينة

(تسديد قيمة الورقة التجارية وفوائدها نقداً.)

٣- قيد الاقفال في نهاية السنة:

٣٧٥ من حـ/ ملخص الدخل أو (أ.خ)      ٣١/١٢/١٩٩٦م

٣٧٥ الى حـ/ مصروفات فوائد مالية

(تحميل ملخص الدخل بقيمة مصروفات الفوائد المالية على ورقة الدفع.)

وفي حالة استحقاق قيمة الدفع في تاريخ يلي اعداد الحسابات الختامية والميزانية فان المصروفات الفوائد يحمل على دخل الفترة وتظهر الفوائد المستحقة وورقة الدفع بقائمة المركز المالي حيث تعتبران من الالتزامات قصيرة الأجل وبالصورة التالية:

**قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٩٦م**

**الالتزامات قصيرة الأجل**

١٥٠٠٠ أوراق الدفع

٣٧٥ فوائد مالية مستحقة

**مثال (٣):**

اشترت منشأة الوردة الخضراء بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ ديناراً على الحساب من شركة النيل بتاريخ ١/١١/١٩٩٦م مقابل ورقة تجارية تستحق بعد أربعة اشهر من تاريخه وبفائدة ٧٪ سنوياً. والمطلوب اثبات العملية السابقة بدفتر يومية منشأة الوردة الخضراء مع بيان اثرها على الحسابات الختامية والميزانية في تاريخ الإنشاء والاستحقاق.

**الحل:**

**١- احتساب الفائدة**

$$\text{الفائدة} = \frac{٧٠٠٠ \times ٧ \times ٤}{١٠٠ \times ١٢}$$

= ١٦٣,٣٣٣ دينار.

**٢- قيد الشراء وانشاء الورقة:**

من مذكورين ١/١١/١٩٩٦م

٧٠٠٠ حـ/ المشتريات

١٦٣,٣٣٣ حـ/ مصروفات فوائد مالية

الى مذكوين

٧٠٠٠ حـ/ أ.د

١٦٣,٣٣٣ حـ/ مصروفات فوائد مستحقة

(اثبات مشترياتنا من شركة النيل مقابل ورقة تجارية بفائدة ٧٪ سنوياً تستحق بعد أربعة أشهر من تاريخه.)

**٣- في نهاية السنة المالية ٣١/١٢/١٩٩٦:**

**قيد الإقفال:**

١٦٣,٣٣٣ من حـ/ ملخص الدخل أو (أ.خ) ٣١/١٢/١٩٩٦م

١٦٣,٣٣٣ الى حـ/ مصروفات فوائد مالية

(تحميل دخل الفترة بالمصروفات المالية لورقة الدفع.)

**٤- الحسابات الختامية والميزانية في ٣١/١٢/١٩٩٦م**

**أ- الحسابات الختامية:**

| مدين | حـ / أ.خ في ٣١/١٢/١٩٩٦م | دائن |
|---|---|---|
| ١٦٣,٣٣٣ من حـ/ م. فوائد مالية | | |

ب – الميزانية :

| أصول | الميزانية في ١٩٩٦/١٢/٣١ | خصوم |
|---|---|---|
| | | الالتزامات قصيرة الأجل: |
| | | ٧٠٠٠ أوراق دفع |
| | | ١٦٣,٣٣٣ م. فوائد مالية مستحقة |

٥– عند استحقاق الورقة في ١٩٩٧/٢/١م

من مذكورين

٧٠٠٠ حـ/ أ.د

١٦٣,٣٣٣ حـ/ مصروفات فوائد مالية مستحقة

٦١٦٣,٣٣٣ الى حـ/ الخزينة

٦– حسابات الاستاذ المختصة في ١٩٩٧/١٢/٣١م:

| مدين | حـ/ م. فوائد مالية مستحقة | دائن |
|---|---|---|
| ١٦٣,٣٣٣ من حـ/ الخزينة | | ١٦٣,٣٣٣ رصيد ١٩٩٧/١/١ |
| ١٦٣,٣٣٣ | | ١٦٣,٣٣٣ |

| مدين | حـ/ أ.د | دائن |
|---|---|---|
| ٧٠٠٠ من جـ / الخزينة | | ٧٠٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ |
| ٧٠٠٠ | | ٧٠٠٠ |

### ٣- المصروفات المستحقة:

يقصد بالمصروفات المستحقة ، تلك المصروفات التي تخص الفترة المالية التي نحن بصدد اعداد حساباتها الختامية، لكنها ولغاية انتهاء السنة المالية لم تدفع بعد ولذلك تعتبر هذه المصروفات التزامات قصيرة الأجل تستحق الدفع من قبل الوحدة الاقتصادية في فترة زمنية قصيرة، ولذلك يجب على المحاسب حصر هذه المصروفات واجراء قيد التسوية اللازمة عليها وتحميلها على الحسابات الختامية المختصة للفترة التي بصدد اعداد حساباتها الختامية ونظرا لكون هذه المصروفات التزامات فيجب والحالة هذه ان تظهر بقائمة المركز المالي (الميزانية) ضمن الالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل). والمعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة طبقاً لمبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات على أساس الاستحقاق توجد طريقتان تهدف كل منهما الى تحميل الحسابات الختامية بما يخص الفترة المالية من مصروف وترحيلها للعام التالي. وعليه سوف نقوم بشرح مفصل مع الأمثلة لكل طريقة من الطريقتين المتعلقتين بمعالجة هذه المصروفات وكما هو موضح ادناه:

**الطريقة الأولى:**

يتم بموجب هذه الطريقة فتح حساب مستقل للمصروفات المستحقة ويجعل دائناً بقيمته وحساب المصرف مديناً بنفس القيمة ثم يتم قفل حساب المصروفات بملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر في نهاية الفترة المالية.

**مثال (٤):**

من الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لشركة اليمامة التجارية اتضح في ١٩٩٥/١٢/٣١ ان رصيد حساب مصروف الايجار ٢٠٠٠ دينار. علماً أن الايجار الشهري هو ٢٠٠ دينار للفترة من ١/١ ولغاية ١٩٩٥/١٢/٣١.

**والمطلوب:**

١- اعداد قيد التسوية اللازم.

٢- اجراء قيد الاقفال.

٣- بيان اثرها على الحسابات المختصة في ١٩٩٥/١٢/٣١م.

٤- بيان اثرها على الحسابات الختامية (قائمة الدخل أو الأرباح والخسائر ) والميزانية بنفس التاريخ.

الحل:

**أولا : تمهيد الحل:**

**من المثال السابق تبين ما يلي:**

١- هناك مصروفات ايجار مستحقة بمبلغ ٤٠٠ ديناراً، اذ ما يخص الفترة المالية ١٩٩٥م، ٢٤٠٠ ديناراً، والمدفوع فعلاً ٢٠٠٠ ديناراً.

٢- تحمل قيمة مصروفات الايجار المستحقة لحساب مصروفات الايجار.

٣- يقفل كامل المبلغ المتعلق بمصروفات السنة المالية بحساب ملخص الدخل أو الأرباح والخسائر.

**ثانياً – قيد التسوية:**

٤٠٠ من حـ/ مصروفات الايجار ١٩٩٥/١٢/٣١م

٤٠٠ الى حـ/ مصروفات ايجار مستحقة

**ثالثا – قيد الإقفال:**

٢٤٠ من حـ/ ملخص الدخل (أ.خ)

٢٤٠٠ الى حـ/ مصروفات الايجار ١٩٩٥/١٢/٣١م

حـ/ مصروفات الايجار

| منه | له |
|---|---|
| ٢٠٠٠ رصيد (بالميزان) | |
| ٤٠٠ الى حـ/ م. ايجار مستحق | ٢٤٠٠ من حـ/ أ.خ |
| ٢٤٠٠ | ٢٤٠٠ |

حـ/ مصروفات الايجار المستحقة

| منه | له |
|---|---|
| ٤٠٠ رصيد ١٢/٣١ (يظهر بالميزانية) | ٤٠٠ من حـ/ الايجار |
| ٤٠٠ | ٤٠٠ |
| | ٤٠٠ رصيد ١٩٩٦/١/١ |

خامساً: حساب الأرباح والخسائر والميزانية:

| منه | حـ/ أ.خ في ١٩٩٥/١٢/٣١ | له |
|---|---|---|
| ٢٤٠٠ الى حـ/ م. ايجار | | |

| أصول | الميزانية في ١٩٩٥/١٢/٣١ | خصوم |
|---|---|---|
| | | الالتزامات المتداولة: |
| | | ٤٠٠ مصروف ايجار مستحق |

وعند تسديد مبلغ مصروف الايجار المستحق في السنة التالية يثبت المحاسب القيد التالي:

٤٠٠ من حـ/ م. ايجار مستحق

٤٠٠ الى حـ/ النقدية

وان أساس هذه الطريقة قائم على ان المصروفات المستحقة تعالج مباشرةً بنفس حساب المصروفات دون ان تكون هناك حاجة لفتح حساب مستقل للمصروفات المستحقة. ولذلك بأن يتم تحميل قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر بكامل قيمة مصاريف الفترة بصرف النظر عن ما دفع منها فعلاً.

**مثال (٥):**

من الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لشركة اليمامة التجارية في ١٩٩٦/١٢/٣١م ان رصيد مصروفات الأجور ٣٠٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للمصروفات تبين ان ما يخص الفترة من مصروفات الأجور هو ٣٦٠٠ ديناراً.

**المطلوب:**

١- اجراء قيد التسوية والقفل في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

٢- بيان الاثر على الحسابات المختصة بنفس التاريخ.

٣- بيان اثرها على الحسابات الختامية والميزانية.

الحل :

١- قيد القفل:

٣٦٠٠ من حـ/ ملخص الدخل أو (أ.خ)

٣٦٠٠ الى حـ/ م. الأجور. ١٩٩٦/١٢/٣١م

٢- الترحيل لحسابات الأستاذ المختصة:

| منه | حـ/ مصروفات الأجور | له |
|---|---|---|
| ٣٠٠٠ رصيد (بالميزان) | | ٣٦٠٠ من حـ/ ا.خ |
| ٦٠٠ رصيد ١٢/٣١ (يمثل م. اجور مستحقة) | | |
| ٣٦٠٠ | | ٣٦٠٠ |
| | | ٦٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١م |

٣- حسابات الأرباح والخسائر والميزانية:

| منه | حـ/ أ.خ في ١٩٩٦/١٢/٣١ | له |
|---|---|---|
| ٣٦٠٠ الى حـ/ م. أجور | | |

| اصول | الميزانية في ١٩٩٦/١٢/٣١ | خصوم |
|---|---|---|
| | | الالتزامات قصيرة الأجل: |
| | | ٦٠٠ مصروف اجور مستحق |

**٤- الأرباح تحت التوزيع:**

عند اتخاذ قرار من قبل الجهة الادارية المختصة في الوحدة الاقتصادية وخصوصاً في الشركات المساهمة بناء على ما يخوله لها النظام الداخلي أو القانون باجراء توزيعات الأرباح على المساهمين فان الوحدة الاقتصادية تكون ملزمة بدفع هذه الأرباح في الوقت المحدد، ولذلك فان الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين تعتبر من ضمن الالتزامات قصيرة الأجل تظهر بقائمة المركز المالي تحت هذه الفقرة لحين اجراء التوزيع الفعلي ، لذلك فان المحاسب عند الاعلان عن توزيع الأرباح يثبت القيد التالي:

× × من حـ/ أرباح محتجزة

× × الى حـ/ توزيعات ارباح تحت الدفع

وعند صرف الأرباح السابقة يتم اثبات القيد التالي، وغالباً ما يتم ذلك في سنة مالية تالية:

× × من حـ/ توزيعات ارباح تحت الدفع

× × الى حـ/ النقدية

وقد جرت العادة على اعتبار تلك الأرباح من الالتزمات قصيرة الأجل نظراً لأن الفترة التي يتم بها احتجاز الأرباح تكون قصيرة لغاية عملية التوزيع الفعلي.

**٥- الايرادات المستلمة مقدماً:**

تمثل الايرادات المستلمة مقدماً التزاماً مالياً قصير الأجل بذمة الوحدة الاقتصادية التي قامت باستلام هذه الايرادات لكونها تمثل حقوقاً للغير عن قيمة خدمات لم تقدم أو لم تستنفذ لغاية اعداد الحسابات الختامية والميزانية وهي في حقيقة امرها تخص فترة مالية لاحقة، تكون في الغالب الفترة المالية التالية، وقد اعتبرت هذه الايرادات من ضمن الالتزامات المتداولة لكونها تستحق اداء خدماتها خلال فترة قصيرة من تاريخ اعداد الحسابات الختامية والميزانية للسنة الحالية، وطبقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي الذي ينص على تخصيص ايرادات كل فترة بما يخصها بصرف النظر عن المستلم الفعلي منها، لذلك فان المعالجة المحاسبية لهذه الايرادات تتم بطريقتين هما:

**الطريقة الأولى:**

يتم فتح حساب منفصل للايراد المستلم مقدماً يجعل دائناً وبنفس القيمة يجعل حساب الايراد مديناً. ثم يتم اقفال حساب ايرادات السنة المالية الحالية بحساب ملخص الدخل او حساب الأرباح والخسائر.

**مثال (٦):**

اتضح من الأرصدة الظاهرة بميزان مراجعة شركة تجارية في ١٩٩٦/١٢/٣١م أن رصيد حساب ايراد العقار ٤٥٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للايرادت، اتضح ان ما يخص فترة ١٩٩٦م من ايراد العقار ٣٥٠٠ ديناراً.

**المطلوب:**

١- اجراء قيد التسوية اللازمة.

٢- اجراء قيد الاقفال اللازم.

٣- ترحيل الى حسابات الاستاذ المختصة.

٤- بيان اثر العملية السابقة على الحسابات الختامية والميزانية في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

**الحل:**

**أولاً تمهيد :**

**من المثال السابق تبين ما يلي:**

١- هناك ايراد عقار مستلم مقدماً بمبلغ ١٠٠٠ دينار، اذ ما يخص الفترة المالية ١٩٩٦م، ٣٥٠٠ ديناراً، والمقبوض فعلاً ٤٥٠٠ ديناراً.

٢- يستنزل من رصيد ايراد العقار الظاهر بميزانية المراجعة مبلغ ١٠٠٠ دينار وذلك يجعل حساب ايراد العقار مديناً وبنفس القيمة يجعل حساب ايراد مقبوض مقدماً دائناً.

٣- يقفل ما يخص الفترة من ايرادات بحساب ملخص الدخل أو الأرباح والخسائر.

**ثانياً – قيد التسوية:**

١٠٠٠ من حـ/ ايراد العقار

١٠٠٠ الى حـ/ ايراد عقار مقدم ـــــ ١٩٩٦/١٢/٣١م

**ثالثاً – قيد الإقفال:**

٣٥٠٠ من حـ/ ايراد العقار

٣٥٠٠ الى حـ/ ملخص الدخل أو (أ.خ) ـــــ ١٩٩٦/١٢/٣١م

**رابعاً – الترحيل لحسابات الأستاذ المختصة:**

حـ/ ايراد العقار

| منه | له |
|---|---|
| ١٠٠٠ الى حـ/ ايراد عقار مقدم | ٤٥٠٠ رصيد (بالميزان) |
| ٣٥٠٠ الى حـ/ أ.خ | |
| ٤٥٠٠ | ٤٥٠٠ |

حـ/ ايراد عقار مقدم

| منه | له |
|---|---|
| | ١٠٠٠ من حـ/ ايراد عقار |
| ١٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ | |
| ١٠٠٠ | ١٠٠٠ |
| | ١٠٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ |

**خامساً – حساب الأرباح والخسائر والميزانية:**

حـ/ أ.خ في ١٩٩٦/١٢/٣١

| منه | له |
|---|---|
| | ٣٥٠٠ الى حـ/ ايراد العقار |

| خصوم | الميزانية في ١٩٩٦/١٢/٣١ | اصول |
| --- | --- | --- |
| الالتزامات قصيرة الأجل: | | |
| ١٠٠٠ ايراد عقار مقبوض مقدم | | |

وفي السنة المالية التالية وعند استنفاذ قيمة خدمات العقار يقوم المحاسب باجراء القيد التالي:

١٠٠٠ من حـ/ ايراد عقار مقدم

١٠٠٠ الى حـ/ ايراد العقار

**الطريقة الثانية:**

بموجب هذه الطريقة يتم معالجة ايراد العقار المقبوض مقدماً في نفس حساب الايراد دون الحاجة الى فتح حساب جديد باسم ايراد العقار المقدم حيث يحمل ملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر بكامل قيمة الايراد الخاص بالسنة المالية وبصرف النظر عن المبلغ المقبوض فعلاً. والرصيد الباقي يمثل حساب ايراد العقار المقبوض مقدماً يظهر بقائمة المركز المالي ضمن بنود الالتزامات قصيرة الأجل.

**مثال (٧):**

باستخدام بيانات المثال رقم (٦) وتطبيقاً للطريقة الثانية نحصل على المعالجة المحاسبية التالية:

٣٥٠٠ من حـ/ ايراد العقار

٣٥٠٠ الى حـ/ أ.خ ١٩٩٦/١٢/٣١م

| له | حـ/ ايراد عقار مقدم | منه |
| --- | --- | --- |
| ٤٥٠٠ رصيد (بالميزان) | | ٣٥٠٠ الى حـ/ أ.خ |
| | | ١٠٠٠ رصيد ٩٦/١٢/٣١ |
| ٤٥٠٠ | | ٤٥٠٠ |
| ١٠٠٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ | | |

## ٦– الالتزامات المتعلقة بالأجور والرواتب وما يترتب عليها:

في معظم الوحدات الاقتصادية يتم دفع أجور ومرتبات العاملين في نهاية كل شهر اذا كان نظام الدفع شهرياً أو في نهاية منتصف كل شهر اذا كان النظام نصف شهري (رغم قلة استخدام النظام الأخير) وفي جميع الأحوال وعند اعداد الحسابات الختامية والميزانية في نهاية الفترة المالية كثيراً ما يظهر بالميزانية رصيد أجور مستحقة يمثل قيمة خدمات العاملين والتي لم تسدد لهم بعد عن فترة معينة وغالباً ما تتعلق بالشهر الأخير من السنة المالية لذلك فان هذه الأجور والمرتبات تعتبر التزاماً قصير الأجل بذمة الوحدة الاقتصادية يتطلب تسديده في بداية الفترة المالية التالية لاعداد الميزانية، ولا تختلف المعالجة المحاسبية للأجور والرواتب المستحقة عن بقية المصروفات المستحقة والتي تم تناولها في الفقرة الثالثة آنفة الذكر. وما لا شك فيه ان على الأجور والرواتب بعض الالتزامات المالية التي يجب ان تستقطع من المنبع ومن قبل محاسب الوحدة الاقتصادية مباشرةً مما يترتب عليه التزام قسم الحسابات بتحويل المبالغ المتجمعة عن استقطاعات العاملين الى جهاتها المختصة كمصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي وما الى ذلك وهي وبمجرد استقطاعها من أجور ومرتبات العاملين تعتبر التزام قصير الأجل بذمة الوحدة الاقتصادية يتطلب تسويتة بأسرع وقت ممكن على أن لا تتجاوز فترة اعداد الميزانية، ولكن وفي بعض الأحوال وخصوصاً عند صرف مرتبات الشهر الأخير تبقي مبالغ الاستقطاعات سالفة الذكر لدى الوحدة الاقتصادية لحين اعداد الحسابات الختامية للفترة المالية مما يترتب عليه ظهور هذه الاستقطاعات كالتزام قصير الأجل بالميزانية يتوجب تحويله مباشرةً وخلال الأيام الأولى من السنة المالية التالية واجراء التسويات المحاسبية اللازمة لذلك في تاريخ التحويل وفق قيود التسوية المحاسبية التي تم التطرق اليها في اكثر من مكان من هذا الفصل.

## ٧– القروض قصيرة الأجل:

غالباً ما تقدم الوحدة الاقتصادية على الاقتراض النقدي من الغير لتغطية احتياجاتها من الموارد المالية والمادية التي تقل مدتها عن السنة، وسميت بالقروض قصيرة الأجل توافقاً مع فترة استردادها التي لا تتجاوز بجميع الأحوال عن الفترة المالية الواحدة أو الفترة المالية التي تلي اعداد قائمتي الدخل والمركز المالي مباشرة، ولذلك تعتبر هذه القروض وفوائدها المستحقة من الالتزامات قصية الأجل. على ان يجري تسوية فوائدها المستحقة في نهاية السنة المالية وتخصم من ايرادات الفترة الذي تحقق بها القرض.

**ثانياً – الألتزامات قصيرة الأجل المتوقفة على نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية:**

تنجم بعض الألتزامات على الوحدة الاقتصادية نتيجة لما تؤول اليه اعمالها كضرائب الدخل على عائد الشركات حيث تفرض ضرائب على أرباح الشركات الوطنية العاملة داخل أو خارج تراب الوطن وكذلك على فروع الشركات الأجنبية العاملة على تراب الوطن. ويتم تحديد الدخل الخاضع لهذه الضريبة سنوياً على أساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التي تمت خلال السنة وذلك بعد خصم التكاليف التي يثبت انها انفقت في سبيل الدخل وفق احكام قانون الضرائب المعمول بها في كل بلد، ومن بعد يتم تحديد ضريبة أرباح الشركات التجارية والصناعية. والتي تعتبر التزاماً على الوحدة الاقتصادية وتعالج الضرائب المستحقة محاسبياً وذلك بجعل حساب ضرائب الدخل مديناً وحساب الضرائب المستحقة دائناً بقيمة الالتزام، وبهذا تعتبر ضرائب الدخل من مصروفات الفترة التي تحقق فيها الدخل، يجب ان تحمل على حساب ملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر وتظهر الضرائب المستحقة بالميزانية كالتزام قصير الأجل يجب تسويته في بداية السنة المالية التالية، وذلك بجعل حساب المصروفات المستحقة مديناً وحساب النقدية دائناً.

**ثالثاً : الإلتزامات قصيرة الأجل المقدرة:**

الالتزامات قصيرة الأجل المقدرة هي تلك الالتزامات المترتبة أو التي سوف تترتب على الوحدة الاقتصادية في القريب العاجل الا أن قيمتها وتاريخ استحقاقها لم يتم التوصل اليه بشكل قاطع، ولذلك فان المعالجة المحاسبية السليمة لهذه الالتزامات تتطلب وفقاً للمبادىء والفروض المحاسبية المتعارف عليها الاحتياط لها وذلك بعمل مخصص التزامات قصيرة الأجل يتم تقدير قيمته على أساس ما يتوفر للوحدة الاقتصادية من أدلة موضوعية عن الالتزام آنف الذكر، تحمل قيمته الى حساب نتيجة الفترة بموجب القيد التالي:

× × من حـ/ ملخص الدخل (أ.خ)

× × الى حـ/ مخصص الالتزامات قصيرة الأجل المقدرة

ويظهر المخصص في ميزانية الفترة كالتزام على الوحدة الاقتصادية يتطلب تسويته عند حدوث الالتزام فعلاً في الفترة المالية التالية، وذلك بجعل حساب مخصص الالتزامات قصيرة الأجل المقدرة مديناً وحساب النقدية دائناً.

# أسئلة وتمارين الفصل الثاني عشر

١- ما المقصود بالالتزامات قصيرة الأجل. وكيف يمكن تمييزه عن الالتزام طويل الأجل.

٢- تشمل الالتزامات قصيرة الأجل ما يلي:

أ - الالتزامات التي يحتاج سدادها استخدام أصول متداولة أو نشأة التزامات جديدة قصيرة.

ب- كل الالتزامات التي يحتمل ان تسدد خلال سنة واحدة.

مما تقدم بين علاقة الالتزامات قصيرة الأجل برأس المال العامل.

٣- ما هي علاقة الالتزامات قصيرة الأجل في عملية تمويل أنشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية.

٤- يعتبر المقياس السليم لتحديد قيمة الالتزامات قصيرة الأجل واظهارها بقائمة المركز المالي هو قيمتها الحالية وليس الأسمية، الا أنه من الناحية العملية فان قيمة هذه الالتزامات تظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الاسمية. لماذا .

٥- ينظر الى الالتزامات قصيرة الأجل على انها مدفوعات نقدية سوف تتحقق بالمستقبل القريب، ولذلك، وما دامت انها مدفوعات نقدية تتحقق بالمستقبل القريب يعني ان عنصر عدم التأكد من تحققها وارد. على ضوء العبارة السابقة صنف الالتزامات قصيرة الأجل وفق ما تراه مناسب وتكلم عن كل صنف منها بالتفصيل.

٦- تعتبر حسابات الدائنون من الالتزامات قصيرة الأجل. كيف ينشأ هذا الالتزام، وما هي المعالجات المحاسبية الملائمة لذلك.

٧- متى تنشأ أوراق الدفع كالتزام قصير الأجل. وكيف تعالج المصاريف الناجمة عنها محاسبيا .

٨- اشترت محلات الجودة بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ ديناراً وذلك في ١٩٩٦/٩/٢٥م من شركة الوادي الجميل على أن يتم الدفع بعد خمسة أشهر من تاريخه ومقابل ذلك تم سحب كمبيالة بسعر فائدة ٤٪ سنوياً.

**المطلوب:**

١- تسجيل القيود اللازمة بهذه العملية في دفاتر محلات الجودة.

٢- افترض ان الورقة سحبت بقيمة اسمية قدرها ٧١١٦,٦٦٦ دينارا وكانت الفائدة ضمنية أولاً، ثم افترض ثانياً بأن مبلغ الورقة لا يتضمن الفائدة.

٣- بيان أثر كل فرض من الافتراضين المستقلين على الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ في ١٩٩٦/١٢/٣١ والسنة التي تليها.

٤- بيان أثر كل فرض من الافتراضين المستقلين السابقين على حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م والسنة التي تليها.

٩- فيما يلي بعض الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لاحدى الشركات وذلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

١٠٤٠٠ مصروف الايجار، ١٢٠٠٠مصروف. اجور ، ١٥٠٠مصروف . نور ومياه، وعند الجرد اتضح الآتي:

١- الايجار الشهري للمباني ٤٠٠ ديناراً.

٢- الاجور الشهرية للعاملين ٤٥٠ ديناراً.

٣- مصاريف النور والمياه السنوية ١٦٠٠ ديناراً.

**والمطلوب:**

أ - اجراء قيود اليومية اللازمة لعمل التسويات الجردية، وتحميل حسابات النتيجة بملخص الفترة.

ب - تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الاستاذ.

جـ - اظهار اثر التسويات على حساب النتيجة وقائمة المركز المالي (الميزانية).

١٠- اتضح من الأرصدة الموجودة بميزان المراجعة في ١٩٩٦/١٢/٣١، أن رصيد حساب ايراد العقار ١٠٠٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للايرادات، تبين ان ما يخص الفترة المالية المعمول عنها الحسابات الختامية ٩٠٠٠ ديناراً.

**المطلوب:**

اجراء قيود التسوية والاقفال في ١٩٩٦/١٢/٣١م ، وبيان اثرها على الحسابات المختصة في دفتر الاستاذ والحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

# الفصل الثالث عشر
# الالتزامات طويلة الأجل

**المقدمة:**

الألتزامات طويلة الأجل عبارة عن مجموع المطلوبات التي تنشأ بذمة الوحدة الاقتصادية والتي لا تتطلب أصولاً متداولة لتصفيتها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل الحالية وأنما تمتد الى عدة سنوات وهي في الغالب تكون موجهة لتمويل أستثمارات طويلة الأجل. وتشمل كل من السندات، والأذون المستحقة طويلة الأجل، والتزامات عقود الايجار طويلة الأجل، والقروض طويلة الأجل، وتشتمل ايضا على عقود توريد الأصول الثابتة وعقود ضمان السلع والمنتجات وغيرها.

وغالباً ما توثق هذه الالتزامات في عقود تبين حقوق وواجبات كل من الدائن والمدين خصوصاً من ناحية تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة والضمان المقدم. وتعتبر الشروط التي تحويها عقود التمويل بين المقرض والمقترض قيوداً تحمي حقوق الطرفين ومصالحهم امام القانون في حالة نشوب خلاف بينهما.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن ان نجمل خصائص الالتزامات طويلة الأجل بالآتي:

١- الالتزام طويل الأجل عبارة عن حق بالمديونية حيال لوحدة الاقتصادية ينشب نتيجة عملية أو عمليات اقتصادية يتطلب تسديد المستحقات المترتبة عنه في فترة زمنية قادمة.

٢- لا تحتاج الالتزامات طويلة الأجل الي أصول متداولة لتصفيتها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل الحالية وانما في فترات محاسبية قادمة قد تمتد عدة سنوات.

٣- تستخدم الالتزامات طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل في الغالب للاستفادة من العائد التي تحققها هذه الأخيرة لصالح المساهمين.

٤- غالباً ما تكون الالتزامات طويلة الأجل موثقة بعقود تتضمن شروطاً ملزمة للدائن والمدين لحماية حقوق ومصالح الطرفين عند نشوب أي خلاف بينهما.

وعليه فان الالتزامات طويلة الأجل في حقيقتها تمثل تعهدات أو ارتباطات لتمويل أصول معينة أو تأدية خدمات في المستقبل نتيجة لعمليات حدثت فعلاً.

## التحقق من الألتزامات طويلة الأجل:

لغرض التحقق من عناصر الألتزامات طويلة الأجل الظاهرة بقائمة المركز المالي لا بد من مطابقتها عنصراً عنصراً مع المصادقات الواردة من الجهات ذات العلاقة، على ان يتم الافصاح الكامل بالقوائم المالية عن كل ما يتعلق بهذه الالتزامات، وخاصة فيما يتعلق بتواريخ استحقاقاتها مع بيان الضمانات المقدمة لها والفوائد المترتبة عليها ومواعيد استحقاقها. وفي حالة تعدد انواع الالتزامات فانه والحالة هذه ينصح باجراء قائمة مرفقة بقائمة المركز المالي تبين كل التفاصيل المتعلقة بكل التزام، ويجب ان توضح الميزانية فيما يتعلق بالالتزام طويل الأجل، تاريخ استحقاقها، وسعر الفائدة عليها، وطبيعته والضمانات المقدمة له، وفي حالة تعدد الالتزامات طويلة الأجل فانه يمكن توفير البيانات التفصيلية المتعلقة بها في قائمة مرفقة بالميزانية [1] كما أن العلاقة الواضحة بين بعض الالتزامات طويلة الأجل والأصول يجب أن تظهر في قائمة المركز المالي وبالقيمة الاجمالية لكل من الأصول والالتزامات كما هو الحال عند تخصيص مبلغ لتسديد التزام معين. ومن الجدير بالذكر ان الالتزامات طويلة الأجل تظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الحالية.

## أنواع الالتزامات طويلة الأجل:

هناك أنواع مختلفة من الالتزامات طويلة الأجل تشترك جميعاً بخاصية الاستحقاق بفترة لا تقل عن السنة أو أكثر من دورة تشغيل واحدة. ومن هذه الأنواع:

١- أوراق دفع طويلة الأجل.

٢- قروض برهن.

٣- التزامات الايجارات طويلة الأجل.

٤- السندات.

وفي هذا الفصل سوف أقوم بمعالجة كل نوع من الأنواع السابقة بشيء من التفصيل، كما هو وارد بالفقرات التالية:

---

(١) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق صفحة ٤٩٢.

**أوراق دفع طويلة الأجل:**

تعتبر ورقة الدفع احدى أنواع الأواق التجارية التي تمثل تعهداً مكتوباً من قبل المدين بدفع مبلغاً معين في تاريخ معين، فاذا كانت مدة الاستحقاق أقل من سنة أو دورة تجارية فتعتبر ضمن بنود الالتزامات قصيرة الأجل، أما اذا كانت تستحق السداد في فترة تزيد عن السنة أو الدورة التجارية الواحدة تعتبر التزاما طويل الأجل، وقد يكون منشأ هذا النوع من الالتزامات ناجم اما عن شراء بضائع أو اصول من قبل المدين يستحق بعد مدة لا تقل عن السنة، يجري اثباتها بورقة دفع، ويتم اظهارها بقائمة المركز المالي بصافي قيمتها، وقد تكون الورقة محملة بفائدة اما أن تكون صريحة أو ضمنية. فاذا تضمنت الورقة فائدة صريحة فانه والحالة هذه يجب على المحاسب من أجراء قيود التسوية اللازمة لتحميل الفوائد المستحقة على مبلغ الورقة وذلك في نهاية الفترة المالية على دخل نفس الفترة لحين سداد الورقة «ففي حالة وجود فائدة صريحة يتم تحميل الفائدة المستحقة في نهاية كل فترة مالية على دخل تلك الفترة الى حين سداد الورقة»[١].

أما اذا كانت لا تحمل فائدة صريحة وانما فائدة ضمنية فيتعين والحالة هذه من تحديد القيمة الحالية للورقة أولاً ثم الفوائد المستحقة على المبلغ الأصلي ليتسنى معرفة كل من الدين الأصلي والفوائد المستحقة على أن يتم فتح حساب مستقل للفوائد المستحقة بدفاتر المدين يتم استهلاكها باقساط سنوية طوال عمر الورقة، والفوائد الضمنية التي تحمل على دين الورقة الأصلي تمثل مصروفات اضافية يتحملها المدين لقاء حصوله على خدمات أو سلع من الدائن مع تأجيل الدفع لفترة لاحقة.

**مثال (١) (الفائدة الصريحة):**

اقترضت منشأة الأمل من احد المصارف التجارية في ١٩٩٣/١/١ بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار لقاء كمبيالة تستحق الدفع في ١٩٩٦/١٢/٣١م بفائدة ٧٪ سنوياً.

**المطلوب:**

بيان قيود اليومية اللازمة المتعلقة بالعملية السابقة واثرها على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للسنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦م . علماً ان السنة المالية لمنشأة الأمل تنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة.

---

(١) د. جمعة خليفة الحاسي وأخرون: مصدر سابق ، ص ٥١١.

١- قيود اليومية:

١٥٠٠٠ من حـ/ النقدية

١٥٠٠٠ الى حـ/ اوراق دفع طويلة الأجل.

(اقراض مبلغ مقابل كمبيالة تستحق الدفع بعد آربعة سنوات بفائدة ٧٪ سنويا)

٢- قيود التسوية والاقفال في ٣١/١٢/١٩٩٣م:

١٠٥٠ من حـ/ مصروفات الفوائد

١٠٥٠ الى حـ/ مصروفات فوائد مستحقة ١٩٩٣/١٢/٣١

(استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الأولى $\frac{(١٥٠٠٠ \times ٧)}{١٠٠}$ )

١٠٥٠من حـ/ ملخص الدخل

١٠٥٠ الى حـ/ مصروفات الفوائد

(تحميل دخل الفترة بفوائد ورقة الدفع للسنة الأولى ) ١٩٩٣/١٢/٣١م

٣- حسابات الأستاذ المختصة في ٣١/١٢/١٩٩٣م:

| منه | حـ/ مصروف فوائد | | له |
|---|---|---|---|
| ١٠٥٠ الى حـ/ مصروفات فوائد مستحقة | | ١٠٥٠ | من حـ/ ملخص الدخل |
| ١٠٥٠ | | ١٠٥٠ | |

| منه | حـ/ مصروف فوائد المستحقة | | له |
|---|---|---|---|
| ١٠٥٠ رصيد ٨٧/١٢/٣١ | | ١٠٥٠ | من حـ/ مصروف فوائد |
| ١٠٥٠ | | ١٠٥٠ | |

## ٤- قائمة المركز المالي في ١٩٩٣/١٢/٣١م:

### قائمة المركز المالي

**الخصوم:**

التزامات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| أوراق دفع استحقاق ١٩٩٦/١٢/٣١م | ١٥٠٠٠ |
| مصروفات فائدة مستحقة | ١٠٥٠ |
| | ١٦٠٥٠ |

١- قيود التسوية والاقفال في ١٩٩٤/١٢/٣١م:

١١٢٣,٥ من حـ/ مصروفات الفوائد

١١٢٣,٥ الى حـ/ مصروفات فوائد مستحقة ١٩٩٤/١٢/٣١م

[استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الثانية (١٥٠٠٠ + ١٠٥٠ × ٧ / ١٠٠)]

١١٢٣,٥ من حـ/ ملخص الدخل

١١٢٣,٥ الى حـ/ مصروفات الفوائد ١٩٩٤/١٢/٣١

(اقفال مصروفات فوائد الفترة بقائمة الدخل)

## ٢- حسابات الاستاذ المختصة في ١٩٩٤/١٢/٣١م:

حـ/ مصروف فوائد

| منه | له |
|---|---|
| ١١٢٣,٥ الى حـ/ مصروفات فوائد مستحقة | ١١٢٣,٥ من حـ/ ملخص الدخل |
| ١١٢٣,٥ | ١١٢٣,٥ |

| منه | حـ/ مصروف فوائد مستحقة | له |
|---|---|---|
| ٢١٧٣,٥ رصيد ١٩٩٤/١٢/٣١ | | ١٠٥٠ رصيد ١٩٩٤/١/١ |
| | | ١١٢٣,٥ من حـ/ مصروف فوائد |
| ٢١٧٣,٥ | | ٢١٧٣,٥ |

**٣- قائمة المركز المالي في ١٩٩٤/١٢/٣١م:**

قائمة المركز المالي

**الخصوم :**

التزامات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| أوراق دفع استحقاق ١٩٩٦/١٢/٣١م | ١٥٠٠٠ |
| مصروفات فائدة مستحقة | ٢١٧٣,٥ |
| | ١٧١٧٣,٥ |

**١- قيود التسوية والاقفال في ١٩٩٥/١٢/٣١م:**

١٢٠٢ من حـ/ مصروفات الفوائد

١٢٠٢ الى حـ/ مصروفات فوائد مستحقة ١٩٩٥/١٢/٣١م

(استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الثالثة (١٥٠٠٠ + ٢١٧٣,٥ × ٧/١٠٠))

١٢٠٢ من حـ/ ملخص الدخل

١٢٠٢ الى حـ/ مصروفات الفوائد ١٩٩٥/١٢/٣١

(اقفال مصروف فوائد الفترة بقائمة الدخل)

**٢- حسابات الأستاذ المختصة في ١٩٩٥/١٢/٣١م:**

| منه | حـ/ مصروف الفوائد | له |
|---|---|---|
| ١٢٠٢ الى حـ/ فوائد مستحقة | | |
| | | ١٢٠٢ من حـ/ ملخص الدخل |
| ١٢٠٢ | | ١٢٠٢ |

| منه | حـ/ مصروف فوائد مستحقة | له |
|---|---|---|
| ٣٣٧٥,٥ رصيد ١٩٩٥/١٢/٣١ | | ٢١٧٣,٥ رصيد ١٩٩٥/١/١ |
| | | ١٢٠٢ من حـ/ مصروف فوائد |
| ٣٣٧٥,٥ | | ٣٣٧٥,٥ |

**٣- قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١م:**

قائمة المركز المالي

**الخصوم :**

التزامات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| أوراق دفع استحقاق ١٩٩٦/١٢/٣١ | ١٥٠٠٠ |
| مصروف فوائد مستحقة | ٣٣٧٥,٥ |
| | ١٨٣٧٥,٥ |

**١- قيود التسوية والاقفال في ١٩٩٦/١٢/٣١م:**

١٢٨٦ من حـ/ مصروفات الفوائد ١٩٩٦/١٢/٣١م

١٢٨٦ الى حـ/ مصروفات فوائد مستحقة

(استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الأخيرة (١٥٠٠٠ + ٣٣٧٥,٥ × ٧/١٠٠))

١٢٨٦ من حـ/ ملخص الدخل

١٢٨٦ الى حـ/ مصروفات الفوائد ١٩٩٦/١٢/٣١م

(اقفال مصروفات الفوائد بقائمة الدخل)

**٢- تسديد قيمة الورقة والفوائد المستحقة في ١٩٩٦/١٢/٣١م:**

من مذكورين

١٥٠٠٠ حـ/ أوراق دفع طويلة الأجل

٤٦٦١,٥ حـ/ مصروفات فوائد مستحقة ١٩٩٦/١٢/٣١م

١٩٦٦١,٥ الى حـ/ النقدية

(تسديد قيمة ورقة الدفع والفوائد المستحقة عليها)

### ٣- حسابات الاستاذ المختصة في ٣١/١٢/١٩٩٦م:

**حـ/ مصروف فوائد مستحقة**

| منه | له |
|---|---|
| ١٢٨٦ الى حـ/ م. فوائد مستحقة | |
| | ١٢٨٦ من حـ/ ملخص الدخل |
| ١٢٨٦ | ١٢٨٦ |

**حـ/ مصروف فوائد مستحقة**

| منه | له |
|---|---|
| ٤٦٦١,٥ الى حـ/ النقدية | ٣٣٧٥,٥ رصيد ١٩٩٦/١/١ |
| | ١٢٨٦ من حـ/ مصروف فوائد |
| ٦٤٤ | ٤٦٦١,٥ |

**حـ/ أوراق دفع طويلة الأجل**

| منه | له |
|---|---|
| ١٥٠٠٠ الى حـ/ النقدية | ١٥٠٠٠ رصيد ١٩٩٦/١/١ |
| ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |

**مثال (٢) (حالة الفائدة الضمنية):**

اشترت شركة صناعية ماكنة في ١٩٩٥/١/١م وسحبت للمورد كمبيالة بمبلغ ١٥٧٨٥ دينار تستحق بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشراء ، والفائدة ٦٪ سنوياً.

**المطلوب:**

اثبات قيود اليومية اللازمة المتعلقة بهذه العملية وقيود التسوية والاقفال وبيان اثرها على حسابات الاستاذ المختصة وقائمة المركز المالي للسنوات ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

أ - تتضمن الكمبيالة مبلغين هما: مبلغ الدين الأصلي + فوائد مستحقة.

ب- للوصول الى قيمة الدين الأصلي [(القيمة الحالية نلجأ الى الجداول الرياضية (جدول القيمة الحالية)].

جـ - نطرح القيمة الحالية للدين الأصلي من مبلغ الكمبيالة نحصل على الفرق بين القيمتين والذي يمثل الفوائد المستحقة.

د - يتم استهلاك الفوائد المستحقة اعتباراً من نهاية السنة الأولى وللسنتين التاليتين أي لغاية استحقاق الورقة.

**٢- استخراج القيمة الحالية للورقة والفوائد المستحقة:**

١٥٧٨٥ × ٠,٨٣٩٦٢ = ١٣٢٥٣ دينار القيمة الحالية للورقة

١٥٧٨٥ - ١٣٢٥٣ = ٢٥٣٢ دينار قيمة الفوائد

**٣- قيد الشراء:**

من مذكورين

١٣٢٣٥ حـ/ المكائن ١/١/١٩٩٥م

٢٥٣٢ حـ/ خصم أوراق الدفع

١٥٧٨٥ الى حـ/ أوراق دفع طويلة الأجل

(اثبات شراء ماكنة مقابل ورقة دفع تستحق بعد ثلاث سنوات)

**٤- قيود التسوية والاقفال في ٣١/١٢/١٩٩٥:**

٧٩٥ من حـ/ مصروفات الفوائد

٧٩٥ الى حـ/ خصم أوراق الدفع ٣١/١٢/١٩٩٥م.

[اثبات مصروفات فوائد الورقة التجارية استحقاق ٣١/١٢/١٩٩٧م ( ١٣٢٥٣ × ٦٪)]

٧٩٥ من حـ/ ملخص الدخل

٧٩٥ الى حـ/ مصروفات الفوائد ٣١/١٢/١٩٩٥م.

(اقفال مصروفات فوائد الورقة التجارية بدخل الفترة)

## ٥- حسابات الاستاذ المختصة في ٣١/١٢/١٩٩٥م:

| منه | حـ/ مصروف الفوائد | له |
|---|---|---|
| ٧٩٥ حـ/ خصم أوراق الدفع | | ٧٩٥ حـ/ ملخص الدخل |
| ٧٩٥ | | ٧٩٥ |

| منه | حـ/ خصم أ.د | له |
|---|---|---|
| ٢٥٢٣ رصيد ١/١/١٩٩٥ | | ٧٩٥ حـ/ مصروف فوائد |
| | | ١٧٣٧ رصيد ٣١/١٢/١٩٩٥ |
| ٢٥٢٣ | | ٢٥٢٣ |

## ٦- قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٩٥م:

قائمة المركز المالي

**خصوم:**

الالتزامات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| ورقة دفع استحقاق ٣١/١٢/١٩٩٧ | ١٥٧٨٥ |
| خصم أوراق دفع | (١٧٣٧) |
| | ١٤٠٤٨ |

### ١- قيود التسوية والاقفال في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

٨٤٣ من حـ/ مصروفات الفوائد ١٩٩٦/١٢/٣١م

٨٤٣ الى حـ/ خصم أوراق دفع

[اثبات مصروفات فوائد الورقة التجارية للسنة الثانية ( ١٤٠٤٨ × ٦/١٠٠)]

٨٤٣ من حـ/ ملخص الدخل ١٩٩٦/١٢/٣١م

٨٤٣ الى حـ/ مصروفات الفوائد

(اقفال مصروفات فوائد ورقة الدفع للسنة الثانية بقائمة الدخل)

### ٢- حسابات الاستاذ المختصة في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

حـ/ مصروف الفوائد

| منه | له |
|---|---|
| ٨٤٣ حـ/ خصم أ.د | ٨٤٣ حـ/ ملخص الدخل |
| ٨٤٣ | ٨٤٣ |

حـ/ خصم أ.د

| منه | له |
|---|---|
| ١٧٣٧ رصيد ١٩٩٦/١/١ | ٨٤٣ حـ/ مصروف فوائد |
| | ٨٩٤ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ |
| ١٧٣٧ | ١٧٣٧ |

### ٣- قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

قائمة المركز المالي

**خصوم :**

الالتزامات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| ورقة دفع استحقاق ١٩٩٧/١٢/٣١ | ١٥٧٨٥ |
| خصم أوراق دفع | (٨٩٤) |
| | ١٤٨٩١ د. |

### ١- قيود التسوية والاقفال في ٣١/١٢/١٩٩٦م:

٨٩٤ من حـ/ مصروفات الفوائد ٣١/١٢/١٩٩٧م

٨٩٤ الى حـ/ خصم أوراق دفع

(اثبات مصروفات فوائد الورقة التجارية للسنة الثالثة)

٨٩٤ من حـ/ ملخص الدخل ٣١/١٢/١٩٩٧م

٨٩٤ الى حـ/ خصم أوراق دفع

(اثبات مصروفات فوائد الورقة التجارية للسنة الثالثة بقائمة الدخل)

١٥٧٨٥ من حـ/ أوراق دفع طويلة الأجل

١٥٧٨٥ الى حـ/ النقدية ٣١/١٢/١٩٩٧م

(تسديد قيمة ورقة الدفع نقدا)

### ٢- حسابات الأستاذ المختصة في ٣١/١٢/١٩٩٧م:

حـ/ مصروف الفوائد

| منه | له |
|---|---|
| ٨٩٤ حـ/ خصم أ.د | |
| | ٨٩٤ حـ/ ملخص الدخل |
| ٨٩٤ | ٨٩٤ |

حـ/ خصم أ.د

| منه | له |
|---|---|
| ٨٩٤ رصيد ١/١/١٩٩٧ | |
| | ٨٩٤ حـ/م. فوائد |
| ٨٩٤ | ٨٩٤ |

| منه | حـ/ أ.د طويلة الأجل | له |
|---|---|---|
| ١٥٧٨٥ حـ/ النقدية | | ١٥٧٨٥ رصيد ١٩٩٧/١/١ |
| ١٥٧٨٥ | | ١٥٧٨٥ |

### قروض برهن:

المقصود بقروض الرهن القروض طويلة الأجل التي تقدم من بعض البنوك وبيوت المال بموجب عقد (تعهد) ينص على ضمان القرض برهن احد اصول الوحدة الاقتصادية المقترضة للمحافظة على مديونيتها عند عجز المدين عن دفع ما بذمته من ديون سبق وان اقترضها على هيئة قرض طويل الأجل، وبالاضافة الى ما تضمنه التعهد من شرط الرهن تحتوي ايضاً على بقية شروط التسديد والفوائد المترتبة على الاقتراض وتاريخ الاستحقاق. والمعالجة المحاسبية هنا لا تختلف عن معالجة القروض طويلة الأجل التي سبق لنا مناقشتها في الفقرة السابقة من هذا الفصل، والاختلاف الوحيد بينهما يكمن في طريقة عرضها بالقوائم المالية اذ يجب ان يظهر القرض برهن بقائمة المركز المالي بجانب الالتزامات طويلة الأجل مع الأشارة الى ذلك بملاحظة تبين نوع القرض ونوع الرهن مع بيان كافة الشروط الأخرى وفق الصيغة التالية:

### قائمة المركز المالي

الخصوم:

الالتزامات طويلة الأجل

| | |
|---|---|
| قرض برهن ١٢٪ يستحق بتاريخ (١) | × × × |
| فوائد مستحقة | × × × |

ملاحظة رقم (١) قرض لمدة خمس سنوات من تاريخ الحصول عليه بفائدة ١٢٪ استحقاق ١٢/٣١ من كل سنة برهن المبنى الرئيسي للمشروع.

وتجدر الاشارة الى ان القروض برهن لا تقتصر فقط على القروض طويلة الأجل فقط، وانما تشمل في بعض الأحيان، القروض قصيرة الأجل وحسب الاتفاق الذي يتم بين المدين والدائن.

**التزامات الأيجارات طويلة الأجل :**

تقوم بعض المنشآت بعملية شراء أو تصنيع الأصول طويلة الأجل بقصد تأجيرها الى من يطلب خدماتها لقاء مبلغ سنوي كايجار للأصل المستأجر، وتتم مثل هذه العمليات بين المؤجر والمستأجر بموجب عقود طويلة الأجل. ولمعالجة الالتزامات الناشئة بذمة المستأجر، توجد وجهتي نظر بهذاالصدد : الأولى ترى باثبات مبلغ الايجار السنوي فقط كمصروف يحمل على دخل الفترة دون اظهار الأصل المستأجر بقائمة المركز المالي، معتبراً ذلك من ضمن المصروفات الايرادية مع بيان طبيعة عقد الايجار على شكل ملاحظة بقائمة المركز المالي. أما وجهة النظر الثانية فانها ترى بان عقود الايجار طويلة الأجل يجب ان تعالج معالجة الملكية (الشراء)، ما دام الايجار طويل الأجل، ولذلك فانها تعتبر المستأجر بمثابة المالك للأصول المؤجرة، وعليه لا بد من اظهار الأصول المؤجرة بقائمة المركز المالي كأصل من الأصول طويلة الأجل، وكذلك الالتزامات المترتبة عليها تحت بند الالتزامات طويلة الأجل، ويتم تخفيض قيمتها بمقدار أقساط الايجار السنوية المدفوعة بشكل مباشر، أو يتم اظهار هذه الأقساط ببند مستقل تكون مطروحة من قيمة التزامات عقود الايجار طويلة الأجل، وبذلك تكون قائمة المركز المالي بالصورة التالية:

**قائمة المركز المالي**

| | |
|---|---|
| الأصول طويلة الأجل: | |
| عقود ايجارات (آلات) | xx |
| – مجمع الايجارات | (xx) |
| الصافي | xxx |
| | |
| الالتزامات طويلة الأجل: | |
| التزامات ايجارات (الات) | xx |
| – مجمع الايجارات | xx |
| الصافي | xx |

**السندات:**

عبارة عن صك يكون محرر وفقاً لشكل يقرره القانون وهو يمثل جزء من قرض طويل الأجل تسدده الشركات وفقاً لأوضاع قانونية معينة، وتكون مضمونة اما بأصول الشركة المصدرة أو بضمان مقدرة ربحيتها. وتصدر السندات بموجب عقد يتضمن كافة شروط قرض السندات وتاريخ استحقاقه ومعدل الفوائد ومواعيد دفعها وأي شروط أخرى يرى المصدر للسندات ضرورة الاشارة اليها.

وغالباً ما يحتوي صك السند على بعض العناصر التي تمثل شروطاً اساسية ملزمة للمصدر والمستثمر، وهذه الشروط هي:

**١- قيمة السند الاسمية:**

كل سند يصدر لا بد ان يتضمن قيمة يجري اثباتها في مقدمة السند مباشرةً، ويكتب بشكل صريح وواضح وهذه القيمة تمثل اصل القرض الذي يجب تسديده في تاريخ استحقاقه، ويصدر السند بالقيمة الاسمية عند تساوي معدل فائدة السندات مع سعر فائدة السندات بالسوق، التي تعرض على أساسه الأوراق المماثلة للسندات في سوق الأوراق المالية. وفي حالة عدم تساوي سعر الفائدتين السابقتين فقد يتم اصدار السندات بقيمة أعلى من القيمة الاسمية أو بقيمة أدنى من القيمة الاسمية، حيث تسمى الحالة الأولى اصدار السندات (بعلاوة اصدار) وذلك عندما يكون سعر فائدة السندات أعلى من سعر الفائدة السائدة في السوق. أما اذا تم اصدار السندات بقيمة ادنى يطلق عليها سندات بخصم، والذي يتم عندما يكون سعر الفائدة في السوق أعلى من سعر السندات المصدرة. وبصرف النظر عن اصدار السندات بعلاوة أو بخصم فإن القيمة الاسمية هي التي يجب ان تثبت على وجه السند(١).

**٢- معدل الفائدة السنوية:**

من الأمور المهمة التي يجب الاشارة اليها في متن السند المصدر هو معدل الفائدة السنوية التي سوف تحتسب على قيمته وتاريخ دفعها، فاذا كان معدل الفائدة ١٢٪ سنوياً ويدفع في نهاية كل شهر فمعنى ذلك ان معدل الفائدة الشهري على أصل قيمة السند هي ١٪ ، أما اذا كان كل ثلاثة اشهر فان معدل الفائدة التي سوف تحسب على أصل قيمة السند هي ٣٪ وهكذا.

---

(١) د. عمر حسنين : محاسبة الشركات بين النظرية والممارسة العملية، مؤسسة الأهرام وكالة الأهرام للتوزيع ، الاسكندرية - جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٩م. ص ٤٥٠.

**٣- تاريخ الاستحقاق:**

بالاضافة الى ما تقدم فأن السندات المصدرة يجب أن تتضمن ايضاً وبشكل صريح التاريخ الذي سوف ترد به الشركة المصدرة للمكتتبين قيمة السندات والذي يطلق عليه تاريخ الاستحقاق.

**أنواع السندات:**

تتميز السندات عند الاصدار وفق شروط العقد المبرم بين المصدر لها والمكتتبين بها بعدد من الأنواع أهمها ما يلي:

١- **السندات المضمونة** : المقصود بالسندات المضمونة هي تلك السندات التي تكون عند اصدارها مضمونة ببعض اصول الشركة والتي تعطي الحق للمالكين الامتياز على أصول الشركة المصدرة عند تصفية الشركة.

٢- **السندات غير المضمونة** : والتي تسمى احياناً بالسندات العادية وهذا النوع من السندات يختلف عن النوع الأول من حيث عدم وجود اصول ضامنة لها. وهي بذلك تعتبر دين عادي كباقي الديون العادية الأخرى التي لا ترقى الى حق الامتياز عند التصفية. ولذلك فان اسعار السندات غير المضمونة تكون أدنى من اسعار السندات المضمونة.

٣- **السندات القابلة للاسترداد:** وهي السندات التي تعطي الحق للشركة المصدرة من دفع قيمتها الى المالكن قبل حلول تاريخ استحقاقها. وتلجأ الشركات المصدرة الى هذا الاجراء عندما تنخفض اسعار فائدة السندات عن الاسعار السائدة في السوق.

٤- **السندات القابلة للتحويل:** وهي احدى أنواع السندات التي تتمتع بامكانية تحويلها في أي وقت تراه الشركات المصدرة لها الى أي أنواع أخرى من أنواع الأوراق المالية، وغالباً ما تلجأ الشركة المصدرة الى عملية التحويل عندما ترتفع اسعار السندات في سوق الأوراق المالية.

٥- **سندات بشرط الدخل:** وهي السندات الخاصة التي تشترط بعدم دفع الفوائد المستحقة عليها الا اذا حققت الشركة المصدرة ربحاً صافياً.

**المعالجة المحاسبية لأصدار السندات:**

لقد ظهر لنا جلياً ومن خلال الحوار حول مفهوم السندات وأنواعها ...وعرفنا بانها قد تصدر بالقيمة الاسمية أو بعلاوة أو خصم، وقد يكون تسديد قيمتها دفعة واحدة أو على اقساط

(دفعات) كما أن السندات قد تصدر دفعة واحدة أو قد تصدر على دفعات. لذلك فان المعالجة المحاسبية من حيث اثباتها بالدفاتر المحاسبية للشركة المصدرة تختلف حسب الحالات المشار اليها سابقاً، وفي ما يلي توضيح بالأمثلة للحالات السابقة:

**١- اصدار السندات دفعة واحدة وبقيمتها الاسمية:**

عند اصدار السندات دفعة واحدة وبالقيمة الاسمية تقوم الشركة المصدرة بطرح السندات كاملة الى الجمهور للإكتتاب خلال فترة محددة، وعند انتهاء الفترة المحددة يتم حصر عدد السندات التي تم للاكتتاب بها، ومن ثم يجري اثبات القيدين التاليين بقيمة الاكتتاب:

×× من حـ/ البنك

×× الى حـ/ المكتتبين بالسندات

×× من حـ/ المكتتبين بالسندات

×× الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

وفي حالة وجود زيادة في عدد السندات المكتتب بها يتم رد قيمة الزيادة الى اصحابها بالقيد التالي:

×× من حـ/ المكتتبين بالسندات

×× الى حـ/ البنك

**مثال (١):**

اصدرت شركة الوادي الأخضر ١٠٠٠ سند بسعر فائدة ٧٪ وبقيمة اسمية ٣٠ دينار للسند الواحد. وطرحت هذه السندات على الجمهور للفترة من ٣/١ ولغاية ١٩٩٦/٣/١٥م. وقد نص عقد السندات على سداد القيمة كاملة عند الاكتتاب.

**المطلوب :**

اثبات قيود اليومية اللازمة بعملية اكتتاب بدفاتر الشركة المصدرة. علماً ان السندات تستحق الدفع في ١٩٩٩/٣/١٤م. والفوائد تدفع مرتين بالسنة في ٦/٣٠ و ١٢/٣٠ من كل سنة.

الحل:

٣٠٠٠٠ من حـ/ البنك

٣٠٠٠٠ الى حـ/ المكتتبين بالسندات ١٩٩٦/٣/١٥

(تغطية ١٠٠٠ سند بسعر ٧٪ سنوياً بقيمة اسمية ٣٠ دينار)

٣٠٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالسندات ١٩٩٦/٣/١٥

٣٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

(اصدار ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار)

واذا افترضنا بان هناك زيادة في قيمة الاكتتاب بمبلغ ٤٥٠٠ دينار على سبيل المثال فان القيود السابقة سوف تكون بالصورة التالية:

٣٤٥٠٠ من حـ/ البنك ١٩٩٦/٣/١٥م

٣٤٥٠٠ الى حـ/ المكتتبين بالسندات

(تغطية ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار بزيادة قيمة ١٥٠ سند)

٣٠٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالسندات ١٩٩٦/٣/١٥

٣٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

(اصدار ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار)

٤٥٠٠ من حـ/ المكتتبين بالسندات ١٩٩٦/٣/١٥

٤٥٠٠ الى حـ/ البنك

(رد الزيادة عن ١٥٠ سند)

وتظهر السندات تحت بند الالتزامات طويلة الأجل بجانب الخصوم، واذا كان هناك فوائد على السندات تدرج ببند مستقل في الالتزامات المتداولة.

**٢- اصدار السندات بالقيمة الاسمية والتسديد على دفعات (اقساط):**

كثيراً ما يحدث ان يتم اصدار سندات وبالقيمة الاسمية دون ان يشترط المصدر تسديد كامل قيمة السند عند الاكتتاب، وذلك قد يكون السبب هو تشجيع اكبر عدد ممكن من

المستثمرين الاكتتاب بالسندات المصدرة بما فيهم ذي الدخول المحددة وعليه يتم الاتفاق على تسديد جزء من قيمة السندات عند الاكتتاب والباقي يسدد على اقساط تحدد تواريخها من قبل مصدر السندات، يسمى الجزء المسدد عند الاكتتاب بقسط الاكتتاب اما الاجزاء الباقية فيطلق عليها بالقسط الأول والقسط الثاني وهكذا وحسب عدد الدفعات الى أن يحل القسط الأخير فيسمى باسمه. الا انه في كثير من الأحيان لا يتم تخصيص السندات الا اذا تم دفع نسبة معينة أو مبلغ معين من قيمة السندات المتبقية، وعادةً يكون بعد دفع قسط الاكتتاب ولذلك فان المبلغ المدفوع عند التخصيص يسمى بقسط التخصيص، وبناءً على ما تقدم فان محاسب الشركة المصدرة للاسهم يقوم باثبات القيود المحاسبية التالية بدفتر اليومية:

**أ- عند دفع قسط الاكتتاب:**

xx من حـ/ البنك

xx الى حـ/ قسط الاكتتاب

xx من حـ/ قسط الاكتتاب

xx الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

وفي حالة دفع قسطي الاكتتاب والتخصيص بتاريخ واحد فيكون القيدين السابقين بالصورة التالية:

xx من حـ/ البنك

xx الى حـ/ قسط الاكتتاب والتخصيص

xx من حـ/ قسط الاكتتاب والتخصيص

xx الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

**ب - عند طلب القسط الأول:**

xx من حـ/ القسط الأول

xx الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

**ج - تسديد القسط الأول:**

xx من حـ/ البنك

xx الى حـ/ القسط الأول

ويثبت القيدين (ب، جـ) اذا كان هناك قسط ثاني وثالث... وأخير مع الاشارة الى رقم القسط في قيد اليومية كلاً حسب رقمه.

**مثال (٢):**

اصدرت شركة الوادي ٢٠٠٠ سند ٨٪ بقيمة اسمية ١٠ دينار للسند الواحد. وطرحت هذه السندات على الجمهور للفترة من ١٥ - ١٩٩٢/١٢/٣٠م. وكان العقد ينص على سداد قيمة السندات على الوجه التالي:

٥ دينار قسط اكتتاب لغاية ٣/٣٠

٣ دينار قسط تخصيص لغاية ٤/١٥

٢ دينار قسط اخير من ١٥-٥/٣٠

وقد نص عقد السندات على استحقاق القيمة في ١٩٩٦/٥/٣٠ أي بعد أربعة سنوات من تاريخ دفع اخر قسط على أن يتم احتساب الفوائد مرة واحدة وذلك في ١٢/٣١ من كل سنة.

**المطلوب:**

اثبات قيود اليومية بتسديد الأقساط واحتساب الفوائد للسنة الأولى وبيان اثرها على حسابات الاستاذ المختصة في ١٩٩٢/١٢/٣١م وكذلك على قائمتي الدخل والمركز المالي في نفس التاريخ.

**الحل:**

١٠٠٠٠ من حـ/ البنك ١٩٩٢/٣/٣٠

١٠٠٠٠ الى حـ/ قسط الاكتتاب

(اصدار ٢٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ دينار للسند الواحد بفائدة ٨٪ سنوياً طلب منها ٥ دينار فقط عند الاكتتاب)

١٠٠٠٠ من حـ/ قسط الاكتتاب ١٩٩٢/٣/٣٠م

١٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

(تسديد قسط الاكتتاب لـ ٢٠٠٠ سهم)

٦٠٠٠ من حـ/ قسط التخصيص

٦٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل ١٩٩٢/٤/١٥

(طلب قسط التخصيص ٣ دينار لـ ٢٠٠٠ سهم)

٦٠٠٠ من حـ/ البنك ٣٠/٣/١٩٩٢م

٦٠٠٠٠ الى حـ/ قسط التخصيص

(تسديد قسط الاكتتاب لـ ٢٠٠٠ سهم)

٤٠٠٠ من حـ/ القسط الأخير ١٥/٥/١٩٩٢م

٤٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

(طلب القسط الاخير ٢ يناير)

٤٠٠٠ من حـ/ المصرف ٣٠/٥/١٩٩٢م

٤٠٠٠ الى حـ/ القسط الأخير

(تسديد القسط الأخير)

**حسابات الاستاذ المختصة في ٣١/١٢/١٩٩٢م:**

حـ/ المصروف

| منه | له |
|---|---|
| ١٠٠٠٠ الى حـ/ قسط الاكتتاب | |
| ٦٠٠٠ الى حـ/ قسط التخصيص | |
| ٤٠٠٠ الى حـ/ القسط الأخير | |
| | ٢٠٠٠٠ رصيد ٩٢/١٢/٣١ |
| ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |

حـ/ قسط الاكتتاب

| منه | له |
|---|---|
| ١٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات | ١٠٠٠٠ الى حـ/ البنك |
| ١٠٠٠ | ١٠٠٠ |

### حـ/ قرض السندات طويل الأجل

| منه | له |
|---|---|
| ٢٠٠٠٠ رصيد ٩٢/١٢/٣١ | ١٠٠٠٠ من حـ/ قسط الاكتتاب |
| | ٦٠٠٠ من حـ/ قسط التخصيص |
| | ٤٠٠٠ من حـ/ القسط الأخير |
| ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |

### حـ/ قسط التخصيص

| منه | له |
|---|---|
| ٦٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات | ٦٠٠٠ من حـ/ البنك |
| ٦٠٠٠ | ٦٠٠٠ |

### حـ/ القسط الأخير

| منه | له |
|---|---|
| ٤٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات | ٤٠٠٠ من حـ/ البنك |
| ٤٠٠٠ | ٤٠٠٠ |

### حـ/ فوائد

| منه | له |
|---|---|
| ٩٣٣ الى حـ/ م. فوائد مستحقة | ٩٣٣ حـ/ ملخص الدخل |
| ٩٣٣ | ٩٣٣ |

| منه | حـ/ فوائد مستحقة | له |
|---|---|---|
| ٩٣٣ رصيد ٣١/١٢/٩٢ | | ٩٣٣ من حـ/ م. فوائد |
| ٩٣٣ | | ٩٣٣ |

**قيد التسوية في ٣١/١٢/١٩٩٢م:**

٩٣٣ من حـ/ مصروف فوائد قرض السندات

٩٣٣ الى حـ/ مصروف فوائد قرض السندات مستحقة ٣١/١٢/١٩٩٢م

[احتساب فوائد على قرض السندات ($٢٠٠٠٠ \times \frac{٧}{١٢} \times \frac{٨}{١٠٠}$)]

**قيد الاقفال في ٣١/١٢/١٩٩٢م:**

٩٣٣ من حـ/ ملخص الدخل (أو الارباح والخسائر)

٩٣٣ الى حـ/ مصروف فوائد قرض السندات

(تحميل مصروف فوائد قرض السندات على دخل الفترة)

**قائمة الدخل في ٣١/١٢/١٩٩٢م:**

مصروفات أخرى:

م. فوائد قرض السندات ٩٣٣

**قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٩٢م**

الخصوم:

الالتزامات المتداولة:

م. فوائد قرض السندات طويلة الأجل مستحقة ٩٣٣ دينار

الالتزامات طويلة الأجل:

قرض السندات ٨٪ استحقاق ٣٠/٥/١٩٩٦ ٢٠٠٠٠ دينار

٣- اصدار السندات على دفعات وبالقيمة الاسمية:

عندما تكون الشركة المصدرة للسندات لا تحتاج الى قرض أسندات دفعة واحدة في تاريخ الاصدار، تلجأ الى اصدار السندات على دفعات وفق تواريخ دورية محددة وبهذا تتفادى الفوائد الدورية المترتبة على كامل قيمة السندات. ويتم معالجة هذه الحالة باحدى الطريقتين التاليتين [1]:

١- يتم اثبات قيمة السندات التي تقرر اصدارها دون الاشارة الي جملة السندات المصرح باصدارها. ويمكن معرفة اجمالي قرض السندات بالرجوع الى القرار الذي يتم بموجبة تصريح اصدار قرض السندات الاجمالي.

٢- يتم اثبات قيد نظامي باجمالي قرض السندات حيث يجعل حساب السندات غير المصدرة مديناً وحساب السندات المصرح باصدارها دائناً. وعندما يتم اصدار أي جزء من السندات يجري اثباتها بقيود الاصدار العادية، على أن يتم الغاء القيد النظامي بمقدار قيمة السندات المصدرة.

ويدرج قرض السندات بقائمة المركز المالي وفق الحالة الأخيرة تحت بند الالتزامات طويلة الأجل بجزئين متتاليين الأول يمثل قيمة السندات المصرح باصدارها والجزء الثاني يكون مطروحاً من الجزء الأول والذي يمثل السندات التي لم تصدر بعد، والهدف من هذا الاجراء هو اظهار قيمة السندات المصدرة فوراً، كما هو موضح أدناه.

| الخصوم: | |
|---|---|
| الالتزامات طويلة الأجل: | |
| السندات المصرح باصدارها | xxx |
| سندات لم تصدر بعد | (xxx) |
| السندات المصدرة والمكتتب فيها | xxx |

(١) د. عمر حسنين : مصدر سابق صفحة ٤٥٤.

**مثال (٣):**

قررت الجمعية العمومية لشركة الشروق في ١٩٩٦/٣/١م اصدار ١٠٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار. وفي ١٩٩٦/٣/١٥م عرضت الشركة على الجمهور لغرض الاكتتاب ٧٠٠٠ سند كدفعة أولى. وفي ١٩٩٦/٣/٣١م تم تغطية الدفعة الأولى من قبل المكتتبين وبكامل القيمة.

**المطلوب** : اثبات قيود اليومية المتعلقة بالعملية السابقة مع بيان عرضها بقائمة المركز المالي سنة ١٩٩٦.

**الحـل:**

٣٠٠٠٠٠ من حـ/ السندات المصدرة ١٩٩٦/٣/١٥

٣٠٠٠٠٠ الى حـ/ السندات المصرح باصدارها

(القيد النظامي الخاص باثبات القرار المتعلق باصدار ١٠٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار)

٢١٠٠٠٠ من حـ/ البنك ١٩٩٦/١٢/٣١

٢١٠٠٠٠ الى حـ/ المكتتبين بالسندات

(الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار مدفوعة بالكامل).

٢١٠٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالسندات ١٩٩٦/١٢/٣١

٢١٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات طويلة الأجل

(اصدار ٧٠٠٠ سند قيمة اسمية ٣٠ دينار)

٢١٠٠٠٠ من حـ/ السندات المصرح باصدارها ١٩٩٦/١٢/٣١

٢١٠٠٠٠ الى حـ/ السندات غير المصدرة

( الغاء القيد النظامي بمقدار السندات المصدرة فعلاً)

**قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٩٦م:**

الخصوم:

الالتزامات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| السندات المصرح باصدارها | |
| (١٠٠٠٠ سند ٧٪ قيمة اسمية ٣٠ دينار) | ٣٠٠٠٠٠ |
| السندات التي لم تصدر | |
| (٣٠٠٠ سند ٧٪ قيمة اسمية ٣٠ دينار) | (٩٠٠٠٠) |
| السندات المصدرة والمكتتب بها فعلاً | ٢١٠٠٠٠ |

**علاوة وخصم اصدار السندات:**

في سياق حديثنا السابق عن السندات قد اشرنا الى أن السندات قد تصدر بسعر اصدار اعلى من القيمة الاسمية (بعلاوة اصدار) أو بسعر اصدار ادنى من القيمة الاسمية (خصم اصدار) ، وكما اشرنا الى اسباب الاصدار باسعار مختلفة. وفي هذا الجزء أحاول بيان المعالجات المحاسبية لكل من علاوة الاصدار وخصم الاصدار .

**أولاً- علاوة الاصدار:**

توجد آراء متعددة لمعالجة علاوة اصدار السندات في الدفاتر المحاسبية. ولذلك فقد اختلفت طرق معالجتها تبعاً لاختلاف الآراء المطروحة في هذا الصدد، ولذلك سوف نعرض ادناه الآراء الصادرة في هذا الصدد مع بيان طريقة المعالجة المحاسبية لكل رأي مطروح(١):

١- يرى البعض بترحيل علاوة الاصدار لقائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر) معتبرين العلاوة جزء من الايرادات أو الأرباح المحققة خلال السنة التي تم فيها اصدار السندات، الا ان اصحاب هذا الرأي قد جانبهم الصواب وذلك لكون فوائد السندات لا تعتبر من الأرباح التجارية أو من الايرادت المتصلة بنشاط المشروع العادي.

٢- والبعض الآخر يعتبر علاوة الاصدار من الأرباح الرأسمالية وبالتالي يمكن استخدام العلاوة في استهلاك مصاريف السندات أو لتكوين بعض المخصصات الرأسمالية. وهذا الرأي هو الآخر خالي من الصواب نظراً لعدم انسجامه مع طبيعة علاوة الاصدار.

---

(١) د. عمر حسنين: مصدر سابق، ص ٤٦٠.

٣- عموماً فان المعالجة السليمة لعلاوة اصدار السندات من وجهة نظرنا هي نفس المعالجة لعلاوة اصدار الاسهم، وذلك لانسجامها مع الطبيعة الحقيقية للعلاوة. وذلك وفق الخطوات التالية:

أ - اثبات قيد يومية بكامل القيمة الاسمية للسندات المصدرة مضافاً اليها علاوة الاصدار يجعل فيه حساب البنك مديناً وحساب المكتتبين بالسندات دائناً بنفس القيمة وبتاريخ الاصدار:

×× من حـ/ البنك

×× الى حـ/ المكتتبين بالسندات

ب - في تاريخ دفع القيمة الاسمية للسندات وعلاوة الاصدار من قبل المكتتبين يعمل قيد ثاني يكون فيه حساب المكتتبين بالسندات مديناً، والطرف الدائن يكون من حسابين الأول حساب قرض السندات بالقيمة الاسمية، والحساب الثاني علاوة اصدار السندات بقيمة العلاوة:

×× من حـ/ المكتتبين بالسندات

الى مذكورين

×× حـ/ قرض السندات

×× حـ/ علاوة اصدار السندات

جـ - اذا كانت هناك مصاريف نتيجة الاصدار فيعمل بها قيد يتم بموجبة تخفيض قيمة علاوة الاصدار بهذه المصاريف، وذلك بجعل حساب علاوة اصدار السندات مديناً وحساب مصاريف الاصدار دائناً:

×× من حـ/ علاوة اصدار السندات

×× الى حـ/ مصاريف اصدار السندات

د- تحمل كل سنة مالية بنصيبها من علاوة اصدار السندات ، وذلك بتوزيع رصيد علاوة الاصدار على عمر السندات ثم يرحل الى حساب فائدة السندات في نهاية السنة المالية:

×× من حـ/ علاوة اصدار السندات

×× الى حـ/ فائدة السندات

والمقصود في الفقرة (د) من توزيع علاوة اصدار السندات على عمر السندات هو احتساب قسط استنفاد العلاوة السنوي الذي عادةً ما يتم استخراجه بواسطة طريقة القسط

الثابت وبموجب الصيغة التالية:

$$\text{قسط استنفاد (استهلاك) علاوة اصدار السندات السنوي} = \frac{\text{رصيد علاوة اصدار السندات}^{(1)}}{\text{عمر السندات}}$$

كما أن هناك طريقة ثانية للاستنفاد هي طريقة معدل الفعلي التي سبق وان تم شرحها في الفصل السابق. وفي نهاية كل سنة مالية وعند اعداد القوائم المالية سوف تظهر السندات بقائمة المركز المالي بالقيمة الاسمية تحت بند الالتزامات طويلة الأجل مضافاً اليها رصيد علاوة اصدار السندات السنوي.

**قائمة المركز المالي**

| | |
|---|---|
| الالتزامات طويلة الأجل: | |
| سندات بفائدة .... تستحق | |
| في ..... ١٩٩م | xx |
| يضاف : علاوة اصدار السندات | (xx) |
| | xx |

**مثال (٤):**

اصدرت الشركة الوطنية المساهمة ٣٥٠٠ سند بقيمة اسمية ٤٠ دينار وعلاوة اصدار ٢ دينار وذلك في ١٩٩٥/٧/١م بفائدة ٧٪ تستحق بعد أربعة سنوات تسدد دفعة واحدة. علماً أن الفوائد على السندات تدفع في نهاية كل سنة. وان قيمة السندات غطت بالكامل بنفس تاريخ الاصدار. وتحملت الشركة مبلغ ٢٠٠ دينار مصاريف اصدار السندات.

**المطلوب:**

١- اثبات قيود اليومية اللازمة باصدار وتسديد قيمة السندات.

٢- اجراء قيود التسوية المتعلقة باستنفاد علاوة الاصدار في نهاية السنة الأولى ثم صور حساب علاوة الاصدار من نهاية السنة الأولى لغاية آخر سنة من عمر السندات.

٣- صور قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١م

---

(١) المقصود برصيد علاوة اصدار السندات هو صافي العلاوة أي علاوة اصدار السندات - مصاريف الاصدار.

الحل :

**السنة الأولى:**

١٤٧٠٠٠ من حـ/ البنك ١٩٩٥/٧/١

١٤٧٠٠٠ الى حـ/ المكتتبين بالسندات

(المدفوع عن ٣٥٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٤٠ دينار وعلاوة اصدار ٢ دينار)

١٤٧٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالسندات ١٩٩٥/٧/١م

الى حـ/ مذكورين

١٤٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات

٧٠٠٠ حـ/ علاوة اصدار السندات

(اصدار ٣٥٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٤٠ دينار وعلاوة اصدار ٢ دينار)

٢٠٠ من حـ/ علاوة اصدار السندات ١٩٩٥/٧/١

٢٠٠ الى حـ/ مصاريف اصدار السندات

(تحميل حساب علاوة اصدار السندات على مصاريف الاصدار)

٨٥٠ من حـ/ علاوة اصدار السندات ١٩٩٥/١٢/٣١م

٨٥٠ الى حـ/ فائدة السندات

(استفاد علاوة اصدار السندات للسنة الأولى ( $\frac{٧٠٠٠ - ٢٠٠}{٤}$ ÷ ٢ )

**قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١**

التزامات طويلة الأجل:

٣٥٠٠ سند ٧٪ قيمة اسمية

٤٠ دينار استحقاق ١٩٩١/٦/٣٠ ١٤٠٠٠٠ دينار

تضاف : علاوة اصدار السندات ٥٩٥٠ دينار

١٤٥٩٥٠ دينار

حـ/ علاوة اصدار السندات

| منه | له |
|---|---|
| ٢٠٠ الى حـ/ م. اصدار السندات ٩٥/٧/١ | ٧٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالسندات ٩٥/٧/١ |
| ٨٥٠ الى حـ/ فائدة السندات ٩٥/١٢/٣١ | |
| ٥٩٥٠ رصيد ١٩٩٥/١٢/٣١ | |
| ٧٠٠٠ | ٧٠٠٠ |
| ١٧٠٠ الى حـ/ فائدة السندات ٩٦/١٢/٣١ | ٥٩٥٠ رصيد ١٩٩٦/١/١ |
| ٤٢٥٠ رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١ | |
| ٥٩٥٠ | ٥٩٥٠ |
| ١٧٠٠ الى حـ/ فائدة السندات ٩٧/١٢/٣١ | ٤٢٥٠ رصيد ١٩٩٧/١/١ |
| ٢٥٥٠ رصيد ١٩٩٧/١٢/٣١ | |
| ٤٢٥٠ | ٤٢٥٠ |
| ١٧٠٠ الى حـ/ فائدة السندات ٩٨/١٢/٣١ | ٢٥٥٠ رصيد ١٩٩٨/١/١ |
| ٨٥٠ رصيد ٩٨/١٢/٣١ | |
| ٢٥٥٠ | ٢٥٥٠ |
| | ٨٥٠ رصيد ١٩٩٩/١/١ |

**ثانياً – خصم اصدار السندات:**

خصم اصدار السندات هو عبارة عن الفرق بين السعر الاسمي وسعر اصدار السند يقدم من قبل المصدر عندما تكون سعر فائدة السندات اقل من سعر الأوراق المماثلة في السوق. ويعالج الخصم في الدفاتر المحاسبية بجعل حساب خصم اصدار السندات مديناً وحساب قرض السندات دائناً.

ويستنفد خصم السندات كما هو الحال بالنسبة لعلاوة اصدار السندات بموجب طريقة القسط الثابت، أو طريقة معدل الفائدة الفعلي، ولعدم تكرار شرح هاتين الطريقتين اللتين مر ذكرهما في اكثر من مكان في الفصل الرابع سوف نكتفي هنا باستخدام طريقة القسط الثابت لشيوع استخدامها في الحياة العملية. وبذلك فان الخصم لا يختلف عن العلاوة الا من حيث اعتبار الخصم فائدة اضافية تكون قيمتها مساوية لقيمة الخصم عند سداد السندات. ولاستنفاد

الخصم توزع حصته على الفترات المالية طوال عمر السندات المصدرة بحيث يتم تحميل كل فترة بنصيب مساوي للفترات السابقة أو اللاحقة بشرط تساوي مدة احتساب كل قسط، ولذلك وفي نهاية كل سنة مالية يعمل القيدين المحاسبين التاليين:

×× من حـ/ فائدة السندات

×× الى حـ/ خصم اصدار السندات

×× من حـ/ ملخص الدخل

×× الى حـ/ فائدة السندات

ويظهر خصم السندات في نهاية الفترة المحاسبية بقائمة المركز المالي مطروحاً منه اقساط الاستنفاد للسنوات السابقة.

**مثال(٥):**

اصدرت شركة مساهمة سندات قيمتها الاسمية ٨٠٠٠٠ دينار بسعر ٩٧٪ بمعدل فائدة اسمي ٦٪ . ولذلك فان اثبات العملية هذه بدفاتر الشركة المصدرة للسندات تكون بالشكل التالي:

من مذكورين

٧٧٦٠٠ حـ/ النقدية (٨٠٠٠٠ × ٩٧٪)

٢٤٠٠ حـ/ خصم اصدار السندات

٨٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات

واذا فرضنا ان السندات تم اصدارها في ١٩٩٦/١/١م وتستحق بعد عشرة سنوات من تاريخ اصدارها فان قسط استنفاد الخصم السنوي بموجب طريقة القسط الثابت ستكون ٢٤٠ دينار، تثبت في نهاية السنة المالية بالقيد التالي:

٢٤٠ من حـ/ فوائد السندات ١٩٩٦/١٢/٣١

٢٤٠ الى حـ/ خصم اصدار السندات

[(قسط استنفاد خصم السندات (٢٤٠٠ ÷ ١٠)]

وبذلك فان قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م ستظهر بالصورة التالية:

الالتزامات طويلة الأجل:

سندات ٦٪ قيمة اسمية وبسعر

٩٧٪ من القيمة الاسمية ٧٧٦٠٠ دينار

| | |
|---|---|
| استحقاق في ٢٠٠٥/١٢/٣١م | ٨٠٠٠٠ |
| خصم اصدار السندات | (٢١٦٠) |
| صافي قرض السندات | ٧٧٨٤٠ |

علماً ان نصيب كل سنة من خصم اصدار السندات يتوقف على طريقة استرداد قرض السندات.

**مثال (٦):**

قامت شركة النور الاستثمارية باصدار قرض سندات ٦٪ قيمته الاسمية ٢٠٠٠٠٠٠ دينار ومدته ١٠ سنوات وكان معدل الفائدة السائد بالسوق للأوراق المالية المماثلة يبلغ ٧٪ وقد تلقت الشركة عروضاً لشراء السندات بلغ افضلها مبلغ ١٩٤٠٠٠٠ دينار تدفع الفوائد سنوياً في ٣١ كانون الأول من كل عام.

**المطلوب:**

١- اثبات قيد بيع السندات في ١/١

٢- اثبات قيد الفوائد واستنفاد الخصم للسنة الأولى

٣- بيان اثر العمليات السابقة على حساب الفوائد في ١٢/٣١ للسنة الأولى.

٤- صور قائمة المركز المالي موضحاً فيها قرض السندات في١٢/٣١ للسنة الأولى.

**الحل:**

من مذكورين ١/١

١٩٤٠٠٠٠ حـ/ النقدية

٦٠٠٠٠ حـ/ خصم اصدار السندات

٢٠٠٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات

(بيع سندات ٦٪ قيمته اسمية ٢٠٠٠٠٠٠ دينار بخصم ٦٠٠٠٠ دينار)

١٢٠٠٠٠ من حـ/ مصروف الفوائد ١٢/٣١

١٢٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

(اثبات الفوائد المدفوعة على السندات بمعدل ٦٪ (٢٠٠٠٠٠٠ × ٦٪ ) للفترة من ١/١ ولغاية ١٢/٣١ السنة الأولى)

٦٠٠٠ من حـ/ مصروف الفوائد ١٢/٣١

٦٠٠٠ الى حـ/ خصم اصدار السندات

[تحميل (استنفاد) خصم اصدار السندات للسنة الأولى على مصروف الفوائد (٦٠٠٠٠ ÷ ١٠)]

| منه | حـ/ مصروف فوائد | له |
|---|---|---|
| ١٢٠٠٠٠ الي حـ/ النقدية | | ١٢٦٠٠٠ من حـ/ ملخص الدخل |
| ٦٠٠٠ الى حـ/ خصم اصدار السندات | | |
| ١٢٦٠٠٠ | | ١٢٦٠٠٠ |

**قائمة المركز المالي ٣١ / ١٢ للسنة الأولى**

الالتزامات طويلة الأجل:

| | |
|---|---|
| قرض سندات ٦٪ ، ١٠ سنوات | ٢٠٠٠٠٠٠ |
| يخصم : خصم اصدار السندات | (٥٤٠٠٠) |
| صافي قرض السندات | ١٩٤٦٠٠٠ |

**مثال (٧):** أصدرت شركة سندات بقيمة اسمية ٤٨٠٠٠ دينار وخصم قدره ٨٠٠٠ دينار وقد تقرر استهلاك القرض على اقساط متساوية تستحق في ١٢/٣١من كل سنة.

**المطلوب :** بيان ما تتحمله كل سنة من الخصم، مع اثبات قيود اليومية اللازمة، ثم وضح اثرها على قائمة المركز المالي للسنوات الأولى والثانية والثالثة.

| السنة | رصيد القرض | النسبة | طريقة الاستنفاد | استنفاد الخصم |
|---|---|---|---|---|
| ١٢/٣١ السنة الأولى | ٤٨٠٠٠ | ٤ | (٨٠٠٠ × ٤) / ١٠ | ٣٢٠٠ |
| ١٢/٣١/ السنة الثانية | ٣٦٠٠٠ | ٣ | (٨٠٠٠ ×٣) / ١٠ | ٢٤٠٠ |
| ١٢/٣١/ السنة الثالثة | ٢٤٠٠٠ | ٢ | (٨٠٠٠ × ٢) / ١٠ | ١٦٠٠ |
| ١٢/٣١/ السنة الرابعة | ١٢٠٠٠ | ١ | (٨٠٠٠ ×١) / ١٠ | ٨٠٠ |
| | | ١٠ | | ٨٠٠٠ |

**قيود اليومية السنة الأولى:**

من مذكورين

٤٠٠٠ حـ/ النقدية

٨٠٠٠ حـ/ خصم اصدار السندات

٤٨٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات

(بيع سندات قيمة اسمية ٤٨٠٠٠ دينار بخصم ٨٠٠٠ دينار)

٣٢٠٠ من حـ/ مصروف الفوائد ١٢/٣١

٣٢٠٠ الى حـ/ خصم اصدار السندات

(تحميل قسط استنفاد خصم السندات للسنة الأولى على مصروف الفوائد)

### قائمة المركز المالي ٣١/١٢ السنة الأولى

**الالتزامات طويلة الأجل:**

| | |
|---|---|
| سندات قيمة اسمية | |
| استحقاق... | ٤٨٠٠٠ |
| خصم اصدار السندات | (٤٨٠٠) |
| صافي قرض السندات | ٤٣٢٠٠ |

### قائمة المركز المالي ٣١/١٢ السنة الثانية

**الالتزامات طويلة الأجل:**

| | |
|---|---|
| سندات قيمة اسمية | |
| استحقاق... | ٤٨٠٠٠ |
| خصم اصدار السندات | (٢٤٠٠) |
| صافي قرض السندات | ٤٥٦٠٠ |

### قائمة المركز المالي ٣١/١٢ السنة الثالثة

**الالتزامات طويلة الأجل:**

| | |
|---|---|
| سندات قيمة اسمية | |
| استحقاق... | ٤٨٠٠٠ |
| خصم اصدار السندات | (٨٠٠) |
| صافي قرض السندات | ٤٧٢٠٠ |

**فائدة السندات:**

تمثل فائدة السندات عبء مالي على الشركة المصدرة لها، وهي تُقدم الى المستثمرين لقاء تنازلهم لفترة محددة عن جزء من أموالهم لمصدر السندات لاستخدامها في الآغراض التي من أجلها تم اصدار قرض السندات ويتحمل مصدر السندات الفائدة بصرف النظر عن نتيجة أعماله، وتدفع فوائد قرض السندات كل سنة أو نصف سنة طوال مدة السندات.

وتعتبر الفائدة على السندات عبئاً على شكل نفقة يجب خصمها من الايرادات قبل الوصول الى صافي الدخل. ولذلك فانها تقفل بقائمة الدخل سنوياً وفق اساس الاستحقاق وبغض النظر عن دفعها أو عدم دفعها ما دامت انها تخص السنة التي نحن بصدد اعداد قوائمها المالية. وهذا يعني أنه في بعض الأحيان قد تباع السندات في تاريخ يقع بين تواريخ استحقاق دفع الفوائد، وهذا يعني ان المشتري سوف يتحمل بمقدار الفائدة التي استحقت منذ آخر تاريخ لدفع الفوائد، ولذلك وجب على بائع السندات تضمين قيمة السندات الفوائد المستحقة للمشتري والتي يطلق عليها الفوائد المستحقة.

**مثال (٨):**

في أول كانون الثاني اصدرت شركة قرض سندات ٦٪ قيمته ٥٠٠٠٠٠ دينار تدفع فوائده النصف سنوية في أول كانون الثاني وأول تموز من كل عام. وقد تمت عملية بيع السندات في أول شباط.

**المطلوب** : اثبات عملية البيع وتسوية الفوائد في نهاية السنة الأولى مع بيان اثرها على قائمة الدخل.

**الحل:**

٥٠٢٥٠٠ من حـ/ النقدية ٢/١

الى مذكورين

٥٠٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات

٢٥٠٠ حـ/ فوائد السندات

[(اثبات بيع سندات ٦٪ قيمة اسمية ٥٠٠٠٠٠ دينار مع تضمينه الفوائد المستحقة $(٥٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{١}{١٢})$]

١٥٠٠٠ من حـ/ فوائد السندات ٧/١

١٥٠٠٠ الى حـ/ النقدية

[دفع فوائد السندات لمدة ستة أشهر $(٥٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٢} \times \frac{٦}{١٠٠})$]

١٥٠٠٠ من حـ/ ملخص الدخل ٧/١

١٥٠٠٠ الى حـ/ فوائد السندات

(قفل فوائد السندات بقائمة الدخل)

**مثال(٩):**

في ١٩٩٠/٣/١ اصدرت شركة الشرق الاستثمارية قرض سندات ٦٪ قيمته ٦٠٠٠٠٠ دينار ومدته عشر سنوات وتدفع فوائد النصف سنوية في أول آذار وأول ايلول من كل عام.

**المطلوب:** اثبات القيود اللازمة بعملية البيع والفوائد.

**الحل:**

٦٠٠٠٠٠ حـ/ النقدية أول آذار

٦٠٠٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات

(اثبات بيع السندات)

١٨٠٠٠ من حـ/ فوائد السندات أول أيلول

١٨٠٠٠ الى حـ/ النقدية

[اثبات الفوائد النصف سنوية $(٦٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢})$]

١٢٠٠٠ من حـ/ فوائد السندات

١٢٠٠٠ الى حـ/ الفوائد المستحقة ١٩٩٠/١٢/٣١

تسوية الفوائد المستحقة عن العام من أول ايلول حتى آخر كانون الأول $(٦٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢})$

وفي موعد دفع الفوائد في أول آذار من العام التالي ، فان القيد الذي بموجبة تثبت عملية الدفع هو:

من مذكورين

٦٠٠٠ حـ/ فوائد السندات أول آذار السنة الثانية

١٢٠٠٠ حـ/ الفوائد المستحقة

١٨٠٠٠ الى حـ/ النقدية

**رد السندات:**

لقد اشرت عند مناقشتنا لأنواع السندات الى وجود نوع منها تكون ذات قابلية للاسترداد قبل تاريخ استحقاقها وفق شروط مسبقة تحددها الشركة المصدرة لها. وغالباً تعطي الشركة المصدرة للسندات من هذا النوع الحق لنفسها لكي تستفيد من تغيرات الظروف التي تنجم عن انخفاض اسعار الفائدة السائدة في سوق الأوراق المالية للأوراق المماثلة. لكي تستفيد من

الوضع الجديد في السوق لذلك تقوم احياناً باصدار قرض سندات جديد وبسعر فائدة يقل عن سعر فائدة السندات السابقة، وتستخدمه لرد قيمة القرض السابق الذي حصلت عليه عن طريق اصدار السندات ذات القابلية على الاسترداد [1].

**مثال (١٠):**

قررت شركة استرداد سندات مقابل ٢٠٦٠٠٠ دينار، وكانت ارصدة الحسابات المتعلقة بالقرض قبيل الاستدعاء مباشرة هي : قرض السندات ٢٠٠٠٠٠ دينار، علاوة اصدار السندات ٨٤٠٠ دينار (دائن).

**المطلوب :**

اثبات القيد اللازم لاستدعاء السندات ورد قيمتها؟

**الحل:**

من مذكورين

٢٠٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات

٨٤٠٠ حـ/ علاوة اصدار السندات

الى مذكورين

٢٠٦٠٠٠ حـ/ النقدية

٢٤٠٠ حـ/ أرباح رد السندات

**مثال (١١):**

قررت شركة اتحاد المغرب العربي استدعاء ٢٠٪ من قرض السندات لقاء ٢١٠٠٠ دينار، وكانت أرصدة الحسابات المتعلقة بالقرض قبيل الاستدعاء مباشرة هي: قرض السندات ١٠٠٠٠٠ دينار، علاوة اصدار السندات ٦٠٠٠ دينا (دائن).

**المطلوب :**

اثبات القيد اللازم لاستدعاء السندات ورد قيمتها.

---

(١) انظر جيمس أ. كاشين ، جويل ج . ليرز: مصدر سابق الجزء الثاني ، ص ١٣١.

**الحل:**

**١- تمهيد الحل:**

قيمة القرض المستدعي = ١٠٠٠٠٠ × ٢٠٪

= ٢٠٠٠٠ دينار

قيمة علاوة الاصدار المستنفدة اثناء الاستدعاء

= ٦٠٠٠ × ٢٠

=١٢٠٠ دينار

٢- قيد استدعاء السندات ورد قيمتها:

من مذكورين

٢٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات

١٢٠٠ حـ/ علاوة اصدار السندات

الى مذكورين

٢١٠٠٠ حـ/ النقدية

٢٠٠ حـ/ أرباح رد السندات

# أسئلة وتمارين الفصل الثالث عشر

١- ما المقصود بالالتزامات طويلة الأجل؟ وما هي أهم خصائصها.

٢- «يجب ان توضح الميزانية فيما يتعلق بالالتزامات طويلة الأجل، تاريخ استحقاقها، وسعر الفائدة عليها، وطبيعة الالتزامات والضمان المقدمة له، وفي حالة تعدد الالتزامات طويلة الأجل فانه يمكن توفير البيانات التفصيلية المتعلقة بها في قائمة مرفقة بالميزانية» ناقش هذه العبارة موضحاً كيفية التحقق من الالتزامات طويلة الأجل.

٣- يوجد العديد من الالتزامات طويلة الأجل. عدد أربعة أنواع منها، ثم بين الخاصية المشتركة لجميع انواع هذه الالتزامات.

٤- ورقة الدفع احدى انواع الأوراق التجارية التي تمثل تعهداً مكتوبا من قبل المدين بدفع مبلغاً معين في تاريخ معين. تكلم عن أوراق الدفع مبيناً الآتي:

أ- أوراق الدفع طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

ب- اسباب نشوء الورقة .

جـ - كيفية عرضها بقائمة المركز المالي.

د- معالجة الفوائد بنوعيها الصريحة والضمنية التي قد تتضمنها الورقة.

٥- ماذا نعني عندما نقول هذا القرض برهن وذلك بدون رهن، تكلم بالتفصيل عن كلا القرضين موضحا الآتي:

أ- شروط قرض برهن.

ب- كيفية المعالجة المحاسبية للقروض برهن.

جـ- طريقة عرضها بقائمة المركز المالي.

٦- تقوم بعض الواحدات الاقتصادية المتخصصة بشراء أو تصنيع بعض الاصول الثابتة بقصد تأجيرها لقاء مبلغ سنوي كايجار للأصل المستأجر . ناقش ذلك موضحا الآتي:

أ – وجهات النظر المتعلقة بالالتزامات الناشئة بذمة مستأجر هذا النوع من الاصول.

ب – طريقة عرضها بقائمة المركز المالي.

٧- ما هو السند. وما هي اهم الجوانب التي يجب ان يتضمنها.

٨- هناك العديد من انواع السندات. عددها، ثم اشرح السندات القابلة للتحويل.

٩- في ٣٠/ ١٩٩٦/٦م اقترضت الشركة الوطنية للتجارة من بنك تجاري مبلغ ٢٥٠٠٠ دينار مقابل كمبيالة تستحق الدفع بعد أربعة سنوات من تاريخه وبفائدة ٨٪ سنوياً، تخصم الفوائد مباشرة من قيمة القرض.

**المطلوب:**

١- بيان قيد الاقتراض.

٢- اجراء قيود التسوية السنوية المتعلقة بالفوائد.

٣- وضح كيفية عرض القروض بقائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى.

١٠- اشترت شركة الاثاث الحديدي ماكنة في ١٩٩٦/١/١م وقدمت للمورد كمبيالة بمبلغ ٣١٥٧٠ دينار تستحق بعد (٦) سنوات من تاريخ الشراء . وبفائدة ١٢٪ سنوياً.

**المطلوب:**

١- اثبات عملية الاقتراض بدفتر اليومية.

٢- اجراء قيود التسوية والاقفال في نهاية السنة الأولى والاخيرة.

٣- بيان اثر ذلك على حسابات الاستاذ المختصة في نهاية السنة الأولى والاخيرة.

٤- بيان اثرها على قائمتي الدخل والمركز المالي في نهاية السنة الأولى والثانية.

١١- اصدرت شركة سندات قيمتها الاسمية ٥٠٠٠٠ دينار، بسعر فائدة ٧٪ سنوياً، لمدة خمس سنوات. وكان سعر الفائدة السائد في السوق للأوراق المالية المماثلة في تاريخ اصدار السندات ٨٪ ، لذلك قدمت مؤسسة الى الشركة المصدرة اعلى عرض لشراء السندات بمبلغ ٤٨٠٠٥ دينار.

المطلوب:

١- اثبات واقعة اصدار السندات وقيد البيع.

٢- تسوية خصم الاصدار أو العلاوة في نهاية ١٢/٣١ السنة الأولى والاخيرة فقط.

٣- بيان كيفية عرض القرض بقائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى والاخيرة.

١٢- في أول كانون الثاني رخصت شركة الاستثمار الوطنية قرضاً للسندات ٧٪ قيمته الاسمية ٢٠٠٠٠٠٠ دينار ومدته عشرة سنوات. وفي أول كانون الثاني اصدرت نصف السندات وبعد ثلاثة شهور اصدرت النصف الآخر.

المطلوب:

١- اعرض القيود اللازمة لتسجيل الوقائع السابقة.

٢- اعرض القسم الخاص بالالتزامات في قائمة المركز المالي كما تظهر في ٢٨ شباط، ٣١ آيار.

١٣- في أول كانون الثاني اصدرت شركة اتحاد المغرب العربي للتجارة قرض سندات ٤٪ قيمته الاسمية ٣٠٠٠٠٠ دينار ومدته عشرين سنة بسعر ٣١٢ دينار، تدفع فوائده كل نصف سنة في ٦/٣٠، ١٢/٣١

المطلوب:

بين القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل:

١- بيع السندات.

٢- دفع الفوائد في ٦/٣٠.

٣- دفع الفوائد في ١٢/٣١.

٤- استنفاد العلاوة . ان وجدت.

١٤- اصدرت شركة الشرق الصناعية ٣٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٢٠ ديناراً للسند الواحد. وطرحت هذه السندات في الأسواق للاكتتاب بها للفترة من ١٥ - ١٩٩٢/٢/٢٨م وكان العقد ينص على سداد السندات على الوجه التالي:

| | | |
|---|---|---|
| ٥ | دينار قسط اكتتاب | لغاية ٢/٢٨ |
| ٣ | دينار قسط تخصيص | لغاية ٣/١٥ |
| ٢ | دينار قسط أخير | لغاية ٤/٣٠ |

وقد نص عقد البيع على استحقاق قيمة السندات في ١٩٩٧/٥/١م على أن يتم احتساب الفوائد مرتين في السنة وذلك في ٦/٣٠، ١٢/٣١لغاية تاريخ الاستحقاق.

**المطلوب:**

بين القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل:

١- بيع السندات وتسديد الاقساط.

٢- دفع الفوائد.

٣- اعرض قرض السندات بقائمة المركز المالي في ١٩٩٢/١٢/٣١م.

١٥- قررت شركة الواحة الاستثمارية استدعاء ٤٠٪ من قرض السندات لقاء ٨٤٠٠٠ دينار، وكانت ارصدة الحسابات المتعلقة بالقرض قبل تاريخ الاستدعاء هي ٤٠٠٠٠٠ دينار قرض السندات، ٢٤٠٠٠ دينار علاوة اصدار السندات (دائن).

**المطلوب:**

بين القيود المحاسبية للازمة لاستدعاء السندات ورد قيمتها.

# الفصل الرابع عشر

# حقوق الملكية

**المقدمة:**

مما لا شك فيه ان أي وحدة اقتصادية وبصرف النظر عن طبيعة عملها تحتاج الى جملة من الموارد الاقتصادية عند تكوينها ولتسيير نشاطها فيما بعد، وهذه الموارد تتطلب العديد من مصادر الأموال يكون البعض منها من تمويل أصحاب المشروع والبعض الآخر يقترض من اطراف وجهات متعددة، واذا اضفنا الى كل ما تقدم فان سير العمليات الاقتصادية تتطلب هي الأخرى توفير الأموال لتحقيق عائداً اقتصاديا من جراء ذلك يؤدي الى نشوء بعض الالتزامات حيال الوحدة الاقتصادية كما يؤدي بعض الحقوق المادية أتجاه الغير، وكل ذلك يؤدي الى زيادة بعض اصولها ونقص في البعض الآخر، وكما يؤدي الى زيادة أو نقصان التزاماتها في نهاية الفترة المالية وجميعها تؤثر على حقوق الملكية في تاريخ معين من خلال الفرق الحاصل بين أصول المنشأة والتزاماتها وهي بذلك تمثل مقدار القيمة الدفترية لحقوق أصحاب المشروع.

وكما نعلم ان المشاريع الاقتصادية ذات أنواع فمنها الفردية، والجماعية (شركات الأشخاص وشركات الأموال «مساهمة») ولذلك فان المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية في الدفاتر المحاسبية والافصاح عنها بالقوائم المالية لكل نوع منها تختلف حسب نوع كل مشروع. وبناءً على ذلك سوف أقوم في هذا الفصل بمناقشة حقوق الملكية في:

١- المنشأة الفردية.

٢- شركات التضامن.

٣- الشركات المساهمة.

## حقوق الملكية في المنشآت الفردية

إن من جوهر الفروقات بين الالتزامات وحقوق الملكية هو اذا ما كان الحق مستحقاً لشخص خارجي أو لمالك من ملاك المشروع أي أنه اذا كان هناك التزام بالدفع لشخص خارجي عندئذ يطلق على هذا النوع بمثابة التزام.

أما اذا لم يكن هناك تعهد من جانب المنشأة بمعنى ان الفشل في التنفيذ لا يعرض المنشأة للمساءلة القانونية عندئذ نقول أنه حق من حقوق ملاك المشروع وان التفرقة بين المفهومين يعتبر في غاية الأهمية والدقة لأن الفائدة المستحقة على القروض (الالتزامات) تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أما الأرباح الموزعة على الملاك فهي لا تعامل كمعاملة الفوائد.

بمفهوم آخر يطلق على الوحدة الاقتصادية تسمية منشأة فردية عندما يكون صاحبها فرداً واحداً مالكاً لجميع أصولها ومسؤولاً عن جميع التزاماتها، وفي هذا النوع من المنشآت تتمثل حقوق الملكية بنوعين من الحسابات هما حساب رأس المال وحساب المسحوبات الشخصية حيث يمثل حساب رأس المال استثمارات نقدية أو عينية أو كليهما معاً. كما يمثل أي زيادة آخرى يضيفها صاحب المشروع على استثماراته في ذات المشروع في وقت لاحق من بداية عمل المشروع ويكون حساب رأس المال عادةً دائن عند الزيادة ومديناً عند التخفيض، ولذلك فان صافي الأرباح في نهاية كل فترة محاسبية تقفل بهذا الحساب، حيث يجعل حساب صافي الأرباح مديناً وحساب رأس المال دائناً، أما اذا كانت نتيجة الأعمال صافي خسارة فان حساب رأس المال يخفض بمقدار قيمة الخسارة الصافية حيث يجعل مديناً وحساب صافي الخسارة دائناً وفق القيود المحاسبية التالية:-

| أ - عند تحقيق أرباح صافية: | ب - عند تحقيق خسارة صافية: |
|---|---|
| ×× من حـ/ صافي الربـــح | ×× من حـ/ رأس المال |
| ×× الى حـ/ رأس المال | ×× الى حـ/ صافي الخسارة |

أما فيما يتعلق بحساب المسحوبات فهو يمثل ما يقوم به صاحب المشروع من سحب أموال نقدية أو عينية من حسابات المشروع لاغراض شخصية ليس لها علاقة بنشاط المشروع، وهو بذلك بمثابة تخفيض لحقوق أصحاب المشروع ولهذا السبب يعمل حساب مستقل لكافة المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع يجعل مديناً والذي يقفل في نهاية السنة المالية وعند اعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي بحساب رأس المال، حيث يجعل حساب رأس المال باجمالي قيمة المسحوبات السنوية مديناً وحساب المسحوبات دائناً، وفق القيود التالية:

**أ – عند قيام صاحب المشروع بسحب أصول نقدية أو عينية خلال السنة:**

×× من حـ/ المسحوبات

×× الى حـ/ النقدية أو البضاعة

**ب – في نهاية السنة المالية:**

×× من حـ/ راس المال

×× الى حـ/ المسحوبات

وعلى هذا الاساس تظهر حقوق الملكية في المشروع الفردي بقائمة المركز المالي بحساب واحد متمثلة برأس المال، حيث يضاف اليه صافي الأرباح المتحققة في نهاية السنة المالية مطروحاً منه اجمالي المسحوبات الشخصية السنوية وبالصورة التالية:

**قائمة المركز المالي**

حقوق اصحاب المشروع

| | |
|---|---|
| راس المال | ××× |
| يضاف : صافي الأرباح | ×× |
| يطرح : المسحوبات الشخصية | (××) |
| صافي حقوق الملكية | ××× |

ويمكن أيضا اقفال المسحوبات الشخصية وصافي الأرباح في نهاية السنة بحساب جاري صاحب المشروع حيث يجعل حساب المسحوبات مديناً وحساب صافي الأرباح دائناً والرصيد يقفل بحساب رأس المال، ولتوضيح الفكرة الأخيرة نفترض ان رصيد مسحوبات صاحب محل تجاري في نهاية عام ١٩٩٦م بلغ ١٥٠٠ دينار، وكانت نتيجة أعمال المشروع في نفس الفترة ٢٥٠٠ دينار فان المبلغ المتبقي من عملية المقابلة بجاري صاحب المشروع ستكون ١٠٠٠ دينار تقفل بحساب رأس المال بقائمة المركز المالي ليمثل حقوق أصحاب المشروع، فاذا فرضنا بان رأس المال كان ٢٠٠٠٠ دينار فان صافي حقوق اصحاب المشروع في نهاية عام ١٩٩٦م سيكون ٢١٠٠٠ دينار (٢٠٠٠٠ + ١٠٠٠)، وفق الصيغة التالية:

| منه | حـ/ جاري صاحب المشروع | له |
|---|---|---|
| ١٥٠٠ الى حـ/ المسحوبات | | ٢٥٠٠ صافي الأرباح |
| ١٠٠٠ الى حـ/ رأس المال | | |
| ٢٥٠٠ | | ٢٥٠٠ |

| منه | حـ/ رأس المال | له |
|---|---|---|
| | | ٢٠٠٠٠ رصيد أول المدة |
| | | ١٠٠٠ من حـ/ جاري صاحب المشروع |
| ٢١٠٠٠ رصيد ١٢/٣١ | | |
| ٢١٠٠٠ | | ٢١٠٠٠ |

قائمة المركز المالي

حقوق أصحاب المشروع:

رأس المال ٢١٠٠٠ دينار

كما يمكن ايضاً عدم اقفال رصيد حساب جاري صاحب المشروع برأس المال وانما يظهر بفقرة مستقلة بقائمة المركز المالي ضمن بنود حقوق أصحاب المشروع وبعد حساب رأس المال مباشرةً والهدف من هذه الطريقة هو المحافظة على استقرار رقم حساب رأس المال وعدم ظهوره بشكل متغير من سنة الى أخرى (الا اذا قام صاحب المشروع بزيادة استثماراته برأس المال)، وعلى هذا الأساس فان جاري صاحب المشروع في المثال السابق سيكون دائناً بمبلغ ١٠٠٠ دينار وستكون قائمة المركز المالي والحالة هذه بالصورة التالية:

**قائمة المركز المالي**

حقوق أصحاب المشروع:

| | |
|---|---|
| رأس المال | ٢٠٠٠٠ دينار |
| جاري صاحب المشروع | ١٠٠٠ دينار |
| المجموع | ٢١٠٠٠ دينار |

كما تجدر الاشارة الى أن صاحب المشروع الفردي لا يجوز له تحميل دخل الفترة بأي مرتب شهري له نظير ادارة مشروعه الذي هو مالكه بنفس الوقت نظراً لكونه مستثمراً للأموال بهدف تحقيق الربح وليس أجيراً، ولذلك فان تحميل حسابات النتيجة أو قائمة الدخل بأي مرتب من هذا النوع يعتبر اجراءً محاسبياً بعيداً عن الصحة، مما يضعف دلالة قائمة الدخل كوسيلة لقياس المقدرة الايرادية للمشروع. كما انه لا يجوز ايضاً تحميل الحسابات الختامية أي ضريبة خصماً على دخل الفترة، وذلك لكون الضريبة المستحقة على التاجر التي يجب ان تكون على جميع ايراداته التجارية والصناعية ومن جميع مصادر الدخل المتحققة له «وجدير بالذكر أنه لا يجوز لصاحب المنشأة الفردية ان يقرر تحميل الحسابات الختامية لمنشاته بمرتب الشهري نظير قيامه بادارة المنشأة، وذلك لأنه لا يوجد أسس موضوعية لقياس ذلك المرتب وبهذا فقد يترتب على ادراج أي مبلغ عشوائي اضعاف دلالة قائمة الدخل كوسيلة لقياس المقدرة الايرادية للمنشأة، ومن ناحية أخرى فان صاحب المنشأة ليس أجير وانما يستثمر عمله في سبيل الحصول على ربح في نهاية السنة المالية. ويلاحظ أيضا ان الحسابات الختامية للمنشأة الفردية لا تنبغي ان تشتمل على الضرائب، وذلك لأن الضريبة المستحقة على التاجر الفرد تكون على جميع ايراداته التجارية والصناعية ومن جميع المصادر»[1].

وخلاصة ما تقدم فان حقوق الملكية في المشروعات الفردية تتمثل في ثلاثة حسابات هي : حساب رأس المال، وحساب المسحوبات، وحساب الايرادات والمصروفات. ولاعطاء صورة أكثر وضوحاً عن تجسيد الحسابات في المشاريع الفردية نفترض الأمثلة التالية:

**مثال (١):**

في ١/١ استثمر طارق ٢٠٠٠٠ دينار في مشروع تجاري اودعها خزينة المشروع ، فيكون القيد الآتي:

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠ | من حـ/ الخزينة | ١/١ |
| ٢٠٠٠٠ | الى حـ/ رأس المال | |

(قيمة ما ابتدأنا به أعمالنا التجارية).

(١) د. خيرت ضيف، د. أحمد بسيوني : مصدر سابق ص ٥٠٢.

**مثال (٢):**

قرر طارق سحب ٦٠٠ دينار شهرياً لمصروفاته الشخصية فيكون القيد كما يلي:

٦٠٠ من حـ/ المسحوبات الشخصية

٦٠٠ الى حـ/ الخزينة

(قيمة ما سحبه صاحب المشروع نقداً من حسابه الخاص).

وفي نهاية السنة المالية يتم تجميع المسحوبات الشخصية ويجري بها تخفيض قيمة رأس المال ، ففي مثالنا السابق سوف تكون المسحوبات الشخصية السنوية لطارق ٧٢٠٠ ديناراً (٦٠٠ × ١٢) . ولذلك ففي نهاية السنة المالية يجري القيد التالي:

٧٢٠٠ من حـ/ رأس المال ١٢/٣١

٧٢٠٠ الى حـ/ المسحوبات الشخصية

(تخفيض قيمة رأس المال بمقدار المسحوبات الشخصية السنوية لصاحب المشروع).

**مثال (٣):**

بلغ مجموع ايرادات مشروع طارق ٣٥٠٠٠ ديناراً، أما مصروفاته فهي ١٧٠٠٠ ديناراً، والفرق بين الايرادات والمصروفات يمثل ربحاً صافياً قدره ١٨٠٠٠ ديناراً يجري به القيد التالي:

١٨٠٠٠ من حـ/ ملخص الدخل (أ.خ)

١٨٠٠٠ الى حـ/ رأس المال ١٢/٣١

(اقفال حساب صافي الدخل بحساب رأس المال).

ومن الأمثلة السابقة سوف يعكس رأس المال جميع استثمارات صاحب المشروع ومسحوباته وصافي دخله وبالصورة التالية:

حـ/ رأس المال

| منه | له |
|---|---|
| | ٢٠٠٠٠ الخزينة ١/١ |
| ٧٢٠٠ مسحوبات | ١٨٠٠٠ صافي الربح ١٢/٣١ |
| ٣٠٨٠٠ رصيد ١٢/٣١ | |
| ٣٨٠٠٠ | ٣٨٠٠٠ |

وبذلك سوف تظهر قائمة المركز المالي رصيداً واحداً لحساب رأس المال بمبلغ ٣٠٨٠٠ ديناراً، ولكن برأينا بدلاً من اظهار رقم واحد لرأس المال يفضل بيان التغيرات الحاصلة له في بداية ونهاية السنة على أثر العمليات السابقة وبالصورة التالية:

**قائمة المركز المالي**

**حقوق أصحاب المشروع:**

| | | |
|---|---|---|
| رأس المال في ١/١ | | ٢٠٠٠٠ |
| صافي الربح | ١٨٠٠٠ | |
| ناقصاً المسحوبات الشخصية | (٧٢٠٠) | ١٠٨٠٠ |
| رأس المال في ١٢/٣١ | | ٣٠٨٠٠ |

كما يمكن معالجة المسحوبات الشخصية وصافي الربح أو الخسارة في نهاية السنة المالية بحساب جاري صاحب المشروع، وعليه فان المعالجة المحاسبية وفق هذه الحالة وباستخدام بيانات الأمثلة السابقة ستكون بالشكل التالي:

١- عند سحب المبلغ النقدي لحساب صاحب المشروع الشخصي ، يثبت القيد:

٦٠٠ من حـ/ جاري صاحب المشروع

٦٠٠ الى حـ/ الخزينة

(قيمة ما سحبه صاحب المشروع لحسابه الخاص)

ويتكرر القيد السابق شهرياً ما دام صاحب المشروع في امثلتنا السابقة قرر سحب مبلغ ٦٠٠ دينار شهرياً لمصروفاته الشخصية والتي تبلغ في نهاية السنة ٧٢٠٠ ديناراً.

٢- اقفال صافي الربح في حساب جاري صاحب المشروع:

١٨٠٠٠ من حـ/ ملخص الدخل أو (أ.خ)

١٨٠٠٠ الى حـ/ جاري صاحب المشروع ١٢/٣١

(اقفال صافي الربح بحساب جاري صاحب المشروع)

وبناءاً على ما تقدم سوف يكون حساب جاري صاحب المشروع وسيطاً بين رأس المال في بداية المدة ونهايتها وبالصورة التالية:

| منه | حـ/ جاري صاحب المشروع | له |
|---|---|---|
| ٧٢٠٠ الى حـ/ المسحوبات الشخصية | | ١٨٠٠٠ من حـ/ أ. خ |
| ١٠٨٠٠ رصيد ١٢/٣١ | | |
| ١٨٠٠٠ | | ١٨٠٠٠ |

| منه | حـ/ رأس المال | له |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١ | | ٢٠٠٠٠ رصيد ١/١ |
| ٢٠٠٠٠ | | ٢٠٠٠٠ |

**قائمة المركز المالي في ١٢/٣١**

**حقوق أصحاب المشروع:**

| | |
|---|---|
| رأس المال | ٢٠٠٠٠ |
| الحساب الجاري | ١٠٨٠٠ |
| | ٣٠٨٠٠ |

**٢- حقوق الملكية في شركات التضامن:**

شركة التضامن شركة يكونها شخصان أو أكثر ممن تتوفر فيهم الأهلية الشخصية للقيام بأعمال تجارية أو مالية أو مهنية بهدف تحقيق الربح. وتتم هذه الأعمال على وجه المشاركة بينهم وبرأس مال مشترك وبعنوان مخصص يكون اسماً لها. والشريك المتضامن مسؤول مسؤولية مطلقة عن كافة ديون والتزامات الشركة بصفة شخصية بصفة شخصية وبالتضامن مع غيره من الشركاء[1] وفي حالة وجود شريك من ضمن الشركاء لا يكون مسؤولاً عن ديون الشركة في أمواله الخاصة وانما يقتصر التزامه اتجاه ديون الشركة بمقدار ما ساهم به برأسمال الشركة فيطلق على هذا النوع من الشركاء بالشريك الموصي، وعلى اسم الشركة شركة التوصية البسيطة، اما اذا كانت حصة الشريك الموصي ممثلة بأسهم الشركة فتسمى بشركة التوصية بالأسهم. وهناك نوع آخر من الشركات يطلق عليها الشركات ذات المسؤولية المحددة، التي

(١) د. زكي محمود هاشم : أساسيات الادارة منشورات السلاسل ، الكويت ١٩٨٧ صفحة ٤٦٨٠.

تتكون من شريكين أو أكثر من الأشخاص الطبيعين الذي تربطهم علاقة معينة، ويتم تقسيم رأسمال الشركة الى حصص متساوية. تكون مسؤولية الشركاء فيها محدودة بمقدار ما ساهم به في رأس مال الشركة. وأن جميع الشركات السابقة تسمى بشركات الأشخاص لكونها قائمة أو متكونة من مجموعة من الأشخاص.

وحسابات حقوق الملكية في شركات التضامن تكون متمثلة في حسابين أساسين هما: حسابات رأس مال الشركاء، وحسابات مسحوباتهم الشخصية. حيث عند تأسيس الشركة يتم فتح حساب دائن لكل شريك برأسماله، وتجعل قيمة الأصول التي ساهم بها أو استثمرها كرأس مال مدينة. وفي حال قيام أي شريك بسحب أي أصل أو جزء منه لاستخدامه الشخصي فيجري اثبات قيمة المسحوبات الشخصية للشريك بحساب مدين يسمى بالمسحوبات الشخصية للشريك، وبقيمة المسحوبات نجعل النقدية أو البضاعة أو أي أصل آخر دائناً. وفي نهاية السنة المالية تقفل المسحوبات الشخصية للشركاء بحساباتهم الجارية حيث ترحل الى الطرف المدين منه. وفي الطرف الدائن من الحساب الجاري للشريك فيقفل به نصيبه من صافي الارباح السنوية فيما اذا كانت نتيجة الأعمال قد حققت أرباحاً، أما اذا كانت نتيجة الأعمال صافي خسارة، فتقفل بجانب المدين من حسابات جاري الشركاء كلاً بنصيبه من هذه الخسارة. وأرصدة الحسابات الجارية للشركة تظهر بقائمة المركز المالي ببند مستقل مع حقوق ملكية الشركاء مباشرةً تحت رأس مال الشركاء. ولذلك نرى ان معاجة حسابات حقوق الملكية لشركات التضامن لا تختلف كثيراً عن معالجتها في المشروعات الفردية، ويكاد ان يكون الاختلاف الوحيد بينهما هو في تجزئة حصص الشركاء برأس المال، والحسابات المستقلة لمسحوبات كل شريك. ولتوضيح المعالجات السابقة نورد الأمثلة التالية:

**مثال (١):**

في ١٩٩٦/١/١م تكونت شركة تضامن بين الشركاء زينة، ولينا، ونونو حيث قدم الشريك زينة مبلغ ٣٠٠٠٠ دينار نقداً، بينما قدم الشريك لينا مباني قيمتها ٢٥٠٠٠ ديناراً ونقدية بمبلغ ١٠٠٠٠ديناراً، أما الشريك نونو فقدم بضاعة بمبلغ ١٣٥٠٠ ديناراً، وأثاث بمبلغ ١١٥٠٠ دينار.

**والمطلوب:** اثبات قيد رأس المال.

الحل:

| | | |
|---|---|---|
| | من مذكورين | |
| ٤٠٠٠ | حـ/ النقدية | |
| ٢٥٠٠٠ | حـ/ المباني | ١٩٩٦/١/١ |
| ١٣٥٠٠ | حـ/ البضاعة | |
| ١١٥٠٠ | حـ/ الأثاث | |
| | الى مذكورين | |
| ٣٠٠٠٠ | حـ/ رأس مال الشريك زينة | |
| ٣٥٠٠٠ | حـ/ رأس مال الشريك لينا | |
| ٢٥٠٠٠ | حـ/ رأس مال الشريك نونو | |

(اثبات ما ساهم به الشركاء برأسمال الشركة)

**مثال (٢) :**

على فرض ان الشريك زينة بالمثال السابق قام بسحب ٣٠٠٠ ديناراً نقداً لحسابه الخاص، أما الشريك لينا فسحب مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً، والشريك نونو سحب ١٠٠٠ دينار نقداً. وفي نهاية السنة اتضح أن صافي أرباح الشركة قد بلغ ٥٠٠٠٠ ديناراً وزعت عليهم بنسبة مساهمة كل شريك برأسمال الشركة.

**والمطلوب:**

١- اثبات العمليات السابقة بدفاتر الشركة.

٢- بيان أثرها على الحسابات المختصة بدفاتر الاستاذ العام في نهاية السنة.

٣- بيان كيفية توزيع الأرباح الصافية على الشركاء علماً ان عقد الشركة كان ينص على منح كل شريك مرتب شهري قدرة ١٥٠ دينار نظير قيامه بأعمال الشركة. وكذلك فائدة بنسبة ٥٪ سنويا على رأس المال.

٤- عرض جزئي لقائمة المركز المالي في نهاية السنة.

الحل:

١- قيد المسحوبات الشخصية:

من مذكورين

٣٠٠٠ حـ/ مسحوبات الشريك زينة

٢٠٠٠ حـ/ مسحوبات الشريك لينا

١٠٠٠ حـ/ مسحوبات الشريك نونو

٦٠٠٠ الى حـ/ النقدية

(اثبات المسحوبات الشخصية للشركاء)

٢- قيد قفل الأرباح في ١٢/٣١:

٥٠٠٠٠ من حـ/ ملخص الدخل أو (أ.خ)

٥٠٠٠٠ الى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

(ترحيل صافي الربح الى حساب الأرباح والخسائر تمهيداً لتوزيعه على الشركاء)

## ٣- قيد توزيع الارباح على الشركاء:

### قائمة توزيع الأرباح والخسائر في ٣١/١٢

| التفاصيل | دينار | دينار | دينار |
|---|---|---|---|
| صافي الربح | | | ٥٠٠٠٠ |
| <u>مرتبات الشركاء:</u> | | | |
| الشريك زينة (١٥٠ × ١٢) | ١٨٠٠ | | |
| الشريك لينا (١٥٠ × ١٢) | ١٨٠٠ | | |
| الشريك نونو (١٥٠ × ١٢) | ١٨٠٠ | | |
| <u>الفائدة على رأس مال الشركاء:</u> | | | |
| الشريك زينة ($٣٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠}$) | ١٥٠٠ | ٤٥٠٠ | |
| الشريك لينا ($٣٥٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠}$) | ١٧٥٠ | | |
| الشريك نونو ($٢٥٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠}$) | <u>١٢٥٠</u> | | <u>(٩٩٠٠)</u> |
| صافي الربح القابل للتوزيع | | | ٤٠١٠٠ |
| <u>أرباح الشركاء:</u> | | <u>٤٥٠٠</u> | |
| الشريك زينة: $\frac{٤٠١٠٠ \times ٣٠٠٠٠}{٩٠٠٠٠}$ | ١٣٣٧٠ | | |
| الشريك لينا: $\frac{٤٠١٠٠ \times ٣٥٠٠٠}{٩٠٠٠٠}$ | ١٥٥٩٠ | | |
| الشريك نونو: $\frac{٤٠١٠٠ \times ٢٥٠٠٠}{٩٠٠٠٠}$ | ١١١٤٠ | | ٤٠١٠٠ |

٤٠١٠٠ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

الى حـ/ مذكورين

١٣٣٧٠ حـ/ جاري الشريك زينة

١٥٥٩٠ حـ/ جاري الشريك لينا

١١١٤٠ حـ/ جاري الشريك نونو

(قفل حسابات توزيع الأرباح والخسائر بجاري الشركاء)

**٤- قفل حسابات مسحوبات الشركاء بحساباتهم الجارية:**

من مذكورين

٣٠٠٠ حـ/ جارى الشريك زينة ١٢/٣١

٢٠٠٠ حـ/ جاري الشريك لينا

١٠٠٠ حـ/ جاري الشريك نونو

الى مذكورين

٣٠٠٠ حـ/ مسحوبات الشريك زينة

٢٠٠٠ حـ/ مسحوبات الشريك لينا

١٠٠٠ حـ/ مسحوبات الشريك نونو

(ترحيل حسابات الشركاء الى حساباتهم الجارية)

**٥- الترحيل لحسابات الاستاذ المختصة في ١٢/٣١**

| منه | حـ/ رأس المال الشريك زينة | له |
|---|---|---|
| | ٣٠٠٠٠ حـ/ مذكورين | |
| ٣٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١ | | |
| ٣٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | |

### حـ/ رأس مال الشريك لينا

| منه | له |
| --- | --- |
| ٣٥٠٠٠ رصيد ١٢/٣١ | ٣٥٠٠٠ حـ/ مذكورين |
| ٣٥٠٠٠ | ٣٥٠٠٠ |

### حـ/ رأس مال الشريك نونو

| منه | له |
| --- | --- |
| ٢٥٠٠٠ رصيد ١٢/٣١ | ٢٥٠٠٠ حـ/ مذكورين |
| ٢٥٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ |

### حـ/ مسحوبات الشريك زينة

| منه | له |
| --- | --- |
| ٣٠٠٠ حـ/ النقدية | ٣٠٠٠ حـ/ الجاري |
| ٣٠٠٠ | ٣٠٠٠ |

### حـ/ مسحوبات الشريك لينا

| منه | له |
| --- | --- |
| ٢٠٠٠حـ / النقدية | ٢٠٠٠ حـ/ الجاري |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ |

### حـ / مسحوبات الشريك نونو

| منه | له |
|---|---|
| ١٠٠٠ حـ/ النقدية | ١٠٠٠ حـ/ الجاري |
| ١٠٠٠ | ١٠٠٠ |

### حـ/ جاري الشريك زينة

| منه | له |
|---|---|
| ٣٠٠٠ حـ/ المسحوبات | ١٣٣٧٠ حـ/ توزيع أ.خ |
| ١٠٣٧٠ رصيد ١٢/٣١ | |
| ١٣٣٧٠ | ١٣٣٧٠ |

### حـ/جاري الشريك لينا

| منه | له |
|---|---|
| ٢٠٠٠ حـ/ المسحوبات | ١٥٥٩٠ حـ/ توزيع أ.خ |
| ١٣٥٩٠ رصيد ١٢/٣١ | |
| ١٥٥٩٠ | ١٥٥٩٠ |

### حـ/ جاري الشريك نونو

| منه | له |
|---|---|
| ١٠٠٠ حـ/ المسحوبات | ١١١٤٠ حـ/ توزيع أ.خ |
| ١٠١٤٠ رصيد ١٢/٣١ | |
| ١١١٤٠ | ١١١٤٠ |

٦ – قائمة المركز المالي:

## قائمة المركز المالي في ١٢/٣١

**حقوق أصحاب المشروع:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| رأس مال الشريك زينة | ٣٠٠٠٠ | | |
| يضاف: جاري الشريك زينة | ١٠٣٧٠ | ٤٠٣٧٠ | |
| رأس مال الشريك لينا | ٣٥٠٠٠ | | |
| يضاف: جاري الشريك لينا | ١٣٥٩٠ | ٤٨٥٩٠ | |
| رأس مال الشريك نونو | ٢٥٠٠٠ | | |
| يضاف: جاري الشريك نونو | ١٠١٤٠ | ٣٥١٤٠ | |
| صافي حقوق الملكية | | | ١٢٤١٠٠ |

### ٣- حقوق الملكية في الشركات المساهمة:

الشركات المساهمة احدى الشركات التي تقوم على المال وليس على شخص الشركاء. ففي هذه الشركات يكون الاعتبار الأول للمال وليس للثقة الشخصية أية أهمية، وتتكون الشركات المساهمة من عدد كبير من الشركاء الذي يساهم كل منهم بعدد من أسهم الشركة وتكون بحصة متساوية القيمة تسمى الأسهم، والتي تمثل رأس المال وتكون قابلة للتداول، ويسمى حملة الأسهم بأصحاب المشروع. ولا تسمى الشركات المساهمة باسم احد الشركاء وانما يطلق عليها عنوان مشتق من غرض الشركة. وتكون مسؤولية كل مساهم في الشركة تجاه التزاماتها مقتصرة فقط بمقدار حصته برأس المال.

وتتميز الشركة المساهمة بعدد من الخصائص هي [1]:

١- يتكون رأسمالها من مجموع حصص الشركاء ، المجزء الى اجزاء متساوية القيمة يسمى كل جزء منه السهم.

٢- لا ترتبط أسهم الشركات المساهمة بأسماء الشركاء، بل يجري تداولها في اسواق الأواق المالية، اذ يجري التعامل فيها على أساس المركز المالي للشركة المصدرة لها، وحسب الظروف الاقتصادية والمالية العامة.

---

(١) د. علي الشرقاوي: ادارة الأعمال الوظائف والممارسات الادارية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر . صفحة ٤٠٨ -٤٠٩ . بتصرف.

٣- يكون كل مساهم مسؤول عن ديون الشركة بقدر مساهمته برأسمال الشركة.

٤- يكون الاعتبار الأول في هذه الشركات للمال وليس لشخص الشريك أي اعتبار في تكوينها، أو استمرارها، أو تصفيتها.

وتتكون حسابات حقوق الملكية في الشركات المساهمة من حساب رأس المال والأرباح غير الموزعة والاحتياطات وقد تصدر الأسهم كما اشرت في فصل سابق من هذا الكتاب بخصم أو علاوة وتعتبر العلاوة جزء من حقوق الملكية في الشركات المساهمة باعتبارها زيادة عن قيمة الاسمية للاسهم التي يتم اصدارها. وتتم معالجة الأرباح السنوي في نهاية السنة المالية عن طريق ترحيلها الى حساب الأرباح غير الموزعة في حالة تحقيق أرباح، وذلك باضافتها الى تلك الأرباح، اما في حالة تحقيق الخسائر فانها تطرح من نفس الحساب، على ان يتم خصم توزيعات الأرباح من حساب الأرباح غير الموزعة وبعد ذلك يضاف الرصيد الى حساب رأس المال بقائمة المركز المالي وذلك للوصول الي مجموع حقوق الملكية[١] وفي الصفحات التالية سوف نعرض كيفية معالجة حسابات رأس المال والأرباح غير الموزعة في هذا النوع من الشركات.

**أولاً: حساب رأس المال:**

حساب رأس المال في الشركات المساهمة يتكون في الغالب من نوعين من الأسهم، هي:

١- الأسهم العادية.

٢- الأسهم الممتازة.

**الأسهم العادي:** هي عبارة عن أسهم من فئات متساوية القيمة والتي تتيح امكانية التصويت على اختيار المديرين واتخاذ بعض القرارات الهامة، كما انها تتيح امكانية المشاركة في ارباح الشركة، واقتسام ناتج التصفية، وتعتبر الأسهم العادية الاساس في تكوين الشركات المساهمة. وتكون قابلة لزيادة قيمتها وعرضة للانخفاض ايضاً.

**الأسهم الممتازة:**

يتم اصدار هذا النوع من الاسهم عندما تكون الشركة المساهمة بحاجة الى أموال اضافية تتمتع ببعض الخصائص عن الاسهم العادية، ابرزها أولويتها في الحصول على نصيب الأرباح، وكذلك على ناتج التصفية، ويحق للشركة المصدرة للأسهم الممتازة حق ردها في تاريخ لاحق بسعر محدد يفوق السعر الأصلي، كما يحق احياناً للشركة للمساهمة تحويل قيمتها الى أسهم عادية.

---

(١) د. خيرت ضيف، د. أحمد نور، د. أحمد بسيوني : مصدر سابق، صفحة ٥١٠.

ولذلك تظهر قيمة الاسهم بقائمة المركز المالي للشركة المساهمة في نهاية السنة المالية بالصورة التالية:

| دينـــــــار | حقوق الملكية: |
|---|---|
| ٢٠٠٠٠٠ | رأس مال الاسهم الممتازة ٥٪ |
| ١٠٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥ دينار |
| ١٢٠٠٠٠٠ | مجموع رأس المال المدفوع |
| ٢٥٠٠٠٠ | الأرباح غير الموزعة |
| ١٤٥٠٠٠٠ | مجموع حقوق الملكية |

ويلاحظ انه يتم ترتيب عناصر حقوق الملكية في الشركات المساهمة حسب أولوية الحق في توزيعه على المساهمين في حالة التصفية حيث تظهر الأسهم الممتازة أولاً ثم الأسهم العادية وأخيراً الأرباح غير الموزعة . كما تجدر الاشارة هنا ان الاسهم الممتازة قد تكون مجمعة أو غير مجمعة للأرباح، حيث يحق لحامل الأسهم الممتازة المجمعة في المطالبة بالأرباح المتأخرة والتي لم يحصل عليها نتيجة تحقيق الشركة لخسائر في بعض السنوات. أما الأسهم الممتازة غير المجمعة فان حامها لا يتمتع بحق المطالبة في الأرباح المتأخرة ففي سنوات الخسارة لا يصرف لهذه الاسهم أي شيء ولا تتراكم حصته في الربح المتأخر [١]. ومن المؤكد ان موضوع الشركات المساهمة من المواضيع التي تتم دراستها في مادة متقدمة هي محاسبة الشركات والتي سوف يقوم الطالب بدراسة تفصيلية لهذا الموضوع فيها، ولذلك سوف يقتصر شرحنا على بعض الجوانب وتحديداً معنى حقوق الملكية في الشركات المساهمة وعناصرها وكيفية عرضها بالقوائم المالية.

والجدير بالذكر ان هناك مصطلحات عديدة يتم استخدامها في الحياة العملية لتعريف رأس المال في الشركات المساهمة منها [٢]:

أ - رأس المال المصرح به وهذه عبارة عن مقدار قيمة الأسهم التي تم التصريح للشركة باصدارها وفق أحكام القانون الأساسي للشركة.

ب - رأس المال المصدر والقائم وهنا يطلق على الأسهم التي تم اصدارها فعلاً دون الأسهم التي تم التصريح باصدارها الا انها لم تصدر بعد.

---

(١) د. عمر حسين: مصدر سابق، صفحة ٣٩٠.

(٢) د. جمعة خليفة الحاسبي وآخرون : مصدر سابق صفحة ٥٥٢ - ٥٥٣.

جـ – رأس المال المدفوع وهي تمثل قيمة الاسهم التي تم طلبها ودفعت فعلاً بالكامل.

د– رأس مال المشروع وهي تطلق على جميع الأموال المتاحة للمشروع ومن جميع المصادر.

هـ – حقوق المساهمين وتعبر عن جميع عناصر حقوق ملكية المساهمين المتمثلة في رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة.

**اصدار الأسهم:**

**أ– اصدار الأسهم بالقيمة الاسمية:**

في الغالب يتم تحديد الأسهم العادية والاسهم الممتازة المرخص باصدارها عند تكوين الشركات المساهمة وفقاً لمقتضيات قانون الشركة النظامي، وقد جرت العادة على ترخيص اصدار عدد من الاسهم اكثر مما تحتاج الشركة فعلاً الى بيعه في وقت التأسيس وذلك لاتاحة فرصة أمام الشركة للتوسع مستقبلاً بدون الحاجة للحصول على استئذان السلطات الحكومية في استصدار اسهم جديدة. ولذلك عندما تباع الاسهم نقداً والتي جرى اصدارها فوراً فان القيد المحاسبي التي يثبت في دفاتر الشركة المصدرة تجعل النقدية مدينة ونوع الأسهم المصدرة دائنة[1].

**مثال (١):**

حصلت شركة النونو التجارية على ترخيص لاصدار ٧٠٠٠٠٠ سهم عادي قيمة الاسهم الاسمية ٥٠ ديناراً، فاصدرت ٥٠٠٠٠٠ سهم نقداً وبالقيمة الاسمية، وقد تم تحصيل كامل قيمة الاسهم المصدرة فوراً. كما أصدرت الشركة ١٠٠٠ سهم ممتازة ٥٪ بقيمة اسمية ١٠٠ دينار وقد تم بيعها واستحصال قيمتها فوراً وبالكامل.

**المطلوب: اثبات واقعة بيع الاسهم :**

**الحل:**

١– قيمة الاسهم العادية المباعة = عدد الاسهم المباعة × قيمة السهم الواحد

= ٥٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠ دينار

= ٢٥٠٠٠٠٠٠ دينار

(١) د. جيمس أ. كاشين، جويل ج ليرنز: مصدر سابق صفحة ٥٤.

٢- قيمة الاسهم الممتازة المباعة = عدد الاسهم المباعة × قيمة السهم الواحد

= ١٠٠٠ سهم × ١٠٠ دينار

= ١٠٠٠٠ دينار

٣- قيد اليومية:

٢٥١٠٠٠٠ من حـ/ النقدية

الى مذكورين

٢٥٠٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الاسهم العادية

١٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الاسهم الممتازة

وقد تقبل الشركة المصدرة للأسهم أصول عينية مقابل ما تصدره من اسهم ولذلك ففي مثل هذه الحالة يجري تقييم الأصول العينية المقبولة مقابل قيمة الأسهم ، ثم يجري اثباتها بقيد محاسبي تجعل مدينة ورأس مال الأسهم دائنا.

**مثال (٢):**

اصدرت شركة الزينة الصناعية ٢٥٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ ديناراً واستلمت مقابلها اراضي بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار، مباني بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار والباقي مواد خام، وقد تم تقدير قيمة الأصول العينية المقدمة مقابل الأسهم المصدرة على أساس القيمة السوقية العادلة وقد قام بهذه المهمة خبراء السوق.

**المطلوب:**

اثبات الواقعة بدفتر يومية شركة الزينة الصناعية:

**الحل:**

من مذكورين

٢٥٠٠٠ حـ/ الأراضي

١٠٠٠٠٠ حـ/ المباني

١٢٥٠٠٠ حـ/ مواد الخام

٢٥٠٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الاسهم العادية

ومن الامثلة السابقة تبين لنا بان القيمة الاسمية للسهم هي عبارة عن القيمة التي يتم اثباتها على وجه السهم، وهي تمثل جزء من رأس المال المصرح باصداره.

**ب – اصدار الاسهم بعلاوة أو بخصم:**

مما لا شك فيه أن للاسهم قيمة غير القيمة التي تحددها الشركة المصدرة لها وانما هناك بعض العوامل التي تؤثر في سوق الأوراق المالية على قيمة الأسهم إما بالزيادة او بالنقصان وتسمى هذه القيمة بالقيمة السوقية للاسهم. ولذلك فعند بيع السهم باكثر من قيمته الاسمية يطلق على الفرق بين القيمتين بعلاوة الاصدار التي تعتبر جزء من حقوق الملكية للمساهمين. اما اذا تم بيع الاسهم باقل من قيمته الاسمية فالفرق هنا يسمى بخصم الاصدار ولذلك عند بيع الاسهم بعلاوة الاصدار فنجعل النقدية مدينة، اما الجانب الدائن فيكون من حسابين الأول يمثل رأس مال الاسهم والثاني حساب علاوة الاصدار .

**مثال (٣):**

اصدرت شركة لينا المساهمة ١٠٠٠٠ سهم من اصل ١٥٠٠٠ سهم مرخص للاصدار، قيمة السهم الاسمية ٥٠ ديناراً حيث جرى بيعها بمبلغ ٦٠ ديناراً للسهم الواحد.

**المطلوب:** اثبات الواقعة بدفتر يومية شركة لينا المساهمة:

**الحل:**

١- القيمة المستحقة من الأسهم المباعة = عدد الأسهم المباعة × قيمة بيع الأسهم

= ١٠٠٠٠ × ٦٠

=٦٠٠٠٠٠ دينار

٢- علاوة الاصدار = القيمة المستلمة من الاسهم المباعة – قيمة الاسهم المباعة الاسمية

= ٦٠٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠٠

=١٠٠٠٠٠ دينار

٣- قيد اليومية

٦٠٠٠٠٠ من حـ/ النقدية

الى مذكورين

٥٠٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم العادية

١٠٠٠٠٠ حـ/ علاوة اصدار الأسهم العادية

اما اذا بيع الاسهم بخصم يكون الجانب المدين حساب النقدية وحساب خصم اصدار الأسهم، والجانب الدائن حساب راس مال الأسهم.

**مثال (٤):**

على فرض ان شركة لينا المساهمة اصدرت ٢٠٠٠ سهم ممتازة ٥٪ قيمة السهم الاسمية ٢٠٠ ديناراً تم بيعها مقابل ١٩٦ ديناراً للسهم الواحد علماً ان الشركة قد حققت ارباحاً صافية في نهاية السنة بلغت ٢٥٠٠٠ ديناراً.

**المطلوب:**

اثبات الواقعة في دفتر يومية شركة لينا المساهمة

| | |
|---|---|
| | من مذكورين |
| ٣٩٢٠٠٠ | حـ/ النقدية |
| ٨٠٠٠ | حـ/ خصم اصدار الاسهم الممتازة |
| ٤٠٠٠٠٠ | الى حـ/ راس مال الاسهم الممتازة |

ولذلك فان حقوق الملكية سوف تظهر بقائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية لشركة لينا المساهمة بالصورة التالية:

**قائمة المركز المالي لشركة لينا المساهمة**

**حقوق الملكية:**

| | | |
|---|---|---|
| رأس المال المدفوع: | | |
| اسهم ممتازة ٥٪ قيمة اسمية ٢٠٠ دينار | | |
| (٢٠٠٠ سهم مرخص بها ومصدرة) | ٤٠٠٠٠٠ | |
| يطرح : خصم اصدار الأسهم الممتازة | (٨٠٠٠) | |
| | ٣٩٢٠٠٠ | |
| أسهم عادية قيمة اسمية ٥٠ دينار | | |
| (١٥٠٠٠ سهم مرخص بها اصدار منها ١٠٠٠٠) | ٥٠٠٠٠٠ | |
| يضاف : علاوة اصدار الأسهم العادية | ١٠٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠٠ |
| اجمالي رأس المال المدفوع | | ٩٩٢٠٠٠ |
| أرباح محجوزة | | ٢٥٠٠٠ |
| اجمالي حقوق الملكية | | ١٠١٧٠٠٠ |

**ثانيا – حسابات الارباح غير الموزعة (المحجوزة):**

الارباح غير الموزعة تمثل الارباح التي يتم احتجازها لأي سبب من الاسباب وهي بذلك تعتبر جزء من حقوق الملكية والذي تتحقق نتيجة ممارسة المشروع الاقتصادي لنشاطه. اذ في حالة عدم توزيع الارباح الصافية في نهاية السنة المالية يتم ترحيلها الى حساب للارباح المحجوزة، اما في حالة حدوث توزيعات الارباح، خلال السنة أواي تخصيصات اخرى للارباح وفق ما يتم اقراره من قبل مجلس الادارة او القانون الاساسي للشركة فيجب تحميلها لهذا الحساب (حساب الارباح المحجوزة). وعليه يتضح بشكل واضح بان الاحتياطات كشكل من اشكال تخصيصات الارباح هي الأخرى تعتبر من ضمن حقوق الملكية في الشركات المساهمة كالاحتياطي القانوني، واحتياطي التوسعات أو الطواريء وأي نوع آخر منها ويتم اثبات هذه الاحتياطات عندما يصدر قرار بها من الجهة الادارية المخولة بالشركات المساهمة بموجب القيد التالي:

xx من حـ/ الأرباح المحجوزة

الى مذكورين

xx حـ/ الاحتياطي القانوني

xx حـ/ الاحتياطي العام

xx حـ/ الاحتياطي الخاص

وبذلك يجري تخفيض قيمة الأرباح المحجوزة بمقدار تخصيصها للاحتياطات، ولذلك تظهر الاحتياطات بقائمة المركز المالي ببند مستقل تحت تسمية الاحتياطات تأتي مباشرة بعد رأس المال.

# أسئلة وتمارين الفصل الرابع عشر

١- ان اي وحدة اقتصادية وبصرف النظر عن طبيعة عملها تحتاج الى جملة من الموارد الاقتصادية عند تكوينها ولتسيير نشاطها فيما بعد، وهذه الموارد تتطلب العديد من مصادر الأموال، هذا ما يؤدي الى نشوب بعض الالتزامات بذمة الوحدة الاقتصادية كما يؤدي الى حقوق مادية للوحدة الاقتصادية اتجاه الغير. ناقش هذه العبارة موضحا الآتي:

أ- المقصود بحقوق الملكية عموماً.

ب - اوجه الاختلاف بين حقوق الملكية في الشركات المساهمة عن شركات التضامن.

٢- يطلق على الوحدة الاقتصادية تسمية منشأه فردية عندما يكون مالكها فرداً واحداً. فما هي خصائص هذا النوع من المشاريع، وما هي عناصر حقوق الملكية فيها، وكيف يتم توضيحها بقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية.

٣- شركات التضامن احدي الشركات الاشخاص. فما هي ابرز خصائصها. وما هي عناصر حقوق الملكية فيها.

٤- الشركات المساهمة يكون الاعتبار الأول فيها للمال وليس للثقة الشخصية أية أهمية. فما هي خصائص هذا النوع من الشركات. وكيف يتم تمييزها عن شركات التضامن، وما هي عناصر حقوق الملكية فيها.

٥- حساب رأس المال في الشركات المساهمة يتكون في الغالب من نوعين من الأسهم هي:

أ -

ب-

تكلم بالتفصيل عما تعرف عن هذين النوعين من الاسهم.

٦- للوصول الى رأس المال المصرح باصداره سواء دفع بالكامل أو جزء منه يجب ضرب ............ أما القيمة الاسمية المدفوعة للسهم تمثل مقدار.................. الأسهم، ولذلك عندما يكون سداد السهم على ..................

٧- ابتدأ في ١٩٩٦/١/١م التاجر مروان الخليلي أعماله في مشروعه الفردي الخاص برأسمال قدره ١٥٠٠٠ ديناراً أودعها خزينة المشروع. وقد قرر ان يسحب لاستعماله الشخصي مبلغ ٣٠٠ ديناراً شهرياً وفي نهاية السنة المالية بلغت الايرادات الاجمالية للمشروع ٣٧٠٠٠ دينار والمصروفات ١٨٥٠٠ ديناراً منها ١٠٠ دينار شهرياً مرتب احتسابه مروان لقاء عمله بالمشروع.

**المطلوب:**

١- اثبات قيود اليومية المتعلقة برأس المال، والمسحوبات الشخصية، والمصروفات والايرادات.

٢- صور حسابات الاستاذ الخاصة برأس المال والمسحوبات وحساب جاري صاحب المشروع.

٣- بين كيفية عرض حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية.

٩- في ١٩٩٦/١/١م تكونت شركة تضامنية من ثلاث شركاء هم: الشريك محمد خلف، الشريك عياد حسن، الشريك فرج منصور، وقد قدم الشركاء حصصهم برأسمال الشركة بالصورة التالية:

| اسم الشريك | الحصة برأس المال |
|---|---|
| محمد خلف | ٢٠٠٠٠ نقداً |
| عياد حسن | ١٥٠٠٠ دينار نقداً و ٥٠٠٠ دينار بضاعة. |
| فرح منصور | ١٠٠٠٠ دينار نقداً و ٣٠٠٠ دينار أثاث. |

وخلال السنة قام الشركاء بسحب المبالغ التالية لاستعمالهم الشخصي

| | |
|---|---|
| محمد خلف | ١٥٠٠ دينار نقداً |
| عياد حسن | ٢٠٠٠ دينار نقداً |
| فرج منصور | ١٢٠٠ دينار نقداً |

وفي نهاية السنة اتضح ان صافي أرباح الشركة قد بلغ ٤٠٠٠٠ دينار، وقد تم توزيعها عليهم بنسب مساهمتهم برأس مال الشركة.

المطلوب:

١- اثبات العمليات السابقة بدفاتر الشركة.

٢- بيان اثرها على الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ العام في نهاية السنة.

٣- بيان كيفية توزيع الأرباح الصافية على الشركاء في حساب توزيع الأرباح والخسائر.

٤- بين كيف يتم عرض حقوق الملكية للشركة المذكورة في نهاية السنة بقائمة المركز المالي.

١٠- في ١٩٩٦/١٢/٣١م كانت عناصر حقوق الملكية لاحدى الشركات المساهمة كما هو موضح ادناه: أسهم ممتازة ٥٪ قيمة اسمية ١٠٠ دينار (٣٠٠٠ سهم مرخص به ومصدره فعلاً)، خصم اصدار الاسهم الممتازة ١٠٠٠٠ دينار، اسهم عادية قيمة اسمية ٤٠ دينار (٢٠٠٠٠ سهم مرخص بها اصدر منها ١٥٠٠٠ سهم)، علاوة اصدار الاسهم العادية ١٠ دينار للسهم الواحد، أرباح محجوزة ٣٠٠٠٠ ديناراً.

المطلوب:

صور قائمة المركز المالي ١٩٩٦/١٢/٣١م موضحاً فيها كيفية عرض عناصر حقوق الملكية السابقة فيها.

# الفصل الخامس عشر

# المحاسبة في ظل تغير مستوى الأسعار

**المقدمة:**

أصبح معروفاً لدى المتتبع لفروع المحاسبة ان وحدة القياس الرئيسية في المحاسبة هي النقود لما توفره من مؤشرات تساعد في التعبير عن الحقائق غير المتجانسة على شكل أرقام، الا ان المشكلة الجوهرية في المقياس النقدي يكمن في التغيرات المستمرة التي يتعرض لها، نتيجة التقلبات الحادة والمستمرة في المستوى العام للأسعار. والمقصود في تغيير مستويات الاسعار هو التغير الذي يصيب القوة الشرائية للنقود التي تحدث خلال فترات التضخم والانكماش وهي في الواقع مشكلة قائمة منذ قيام اقتصادية التبادل على الاساس النقدي، لذلك سوف نعالج في هذا الفصل دور الاجراءات المحاسبية والاحصائية في التغلب على مشاكل العرض المحاسبي للبيانات والمعلومات المحاسبية خلال فترات زمنية مختلفة وانعكاسات تلك المعالجات على القوائم المالية.

**أنعكاسات التضخم على الفكر المحاسبي:**

التضخم مصطلح اقتصادي المقصود منه الارتفاع المستمر وبشكل غير طبيعي في المستوي العام للاسعار. ويعتبر التضخم احد العوامل الاقتصادية الناجم عن تغيرات اقتصادية تتفاعل مع علاقات اقتصادية في نظام اقتصادي معين تؤدي الى اثار اقتصادية غاية في الخطورة قد تؤدي في اقتصاديات البلد أو البلدان التي تعاني منه ما لم تتخذ الاجراءات والمعالجات الصائبة لوقف اثاره الضارة والهدامة. وقد برزت أولى اثار هذه الظاهرة في بداية الاربعينات من هذا القرن التي شملت على الكثير من الحروب التي نجمت عنها فترات تضخم وانكماش، وفي مجرى المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم في تلك الفترة ظهرت افكار وطرق واساليب محاسبية جديدة، ابرزها التشكيك في الأفكار التقليدية لعرض البيانات التي تقدمها القوائم المالية، مما استوجب ظهور افكار واساليب لتطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية .

وفي الواقع فان فكرة تعديل البيانات المحاسبية لتأخذ في اعتبارها التغير في مستويات الاسعار لم تكن وليدة الأربعينات من هذا القرن وانما سبقتها أراء كانت تنادي باضافة بيانات ومعلومات توضيحية تفسيرية للبيانات المحاسبية تكون مرفقة بالقوائم المالية التقليدية. الا انه بعد الحرب العالمية الثانية ووضوح آثار التضخم وتاثيره بشكل بارز على الأسعار ظهرت الحاجة الملحة لتعديل بيانات المحاسبة لتأخذ آثار التضخم عليها بنظر الاعتبار[١].

وتأسيساً على ما تقدم يتضح ان فرض ثبات القوة الشرائية للنقود وهو المقصود بذلك، والذي كان يقوم على اساس التعبير عن الحقائق غير المتجانسة على شكل ارقام بوحدة نقدية افترض المحاسبون ثبات قوتها الشرائية الا أن المتغيرات والحقائق الاقتصادية قدمت اكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض الذي ذهب اليه المحاسبون نظراً لاختلاف قيمة النقود من فترة الى أخرى كما هو واضح لنا مما تقدم، باعتبار أن التغير في القوة الشرائية للنقود يؤدي الى عدم تجانس قيم الاصول لذلك لجأ الفكر المحاسبي الى بعض الطرق لتعديل البيانات المحاسبية لتكن أكثر دقة في التعبير عن حقيقتها في ظل التغير في مستوى الأسعار.

## أثر التضخم على القوائم المالية:

مما لا شك فيه ان حالة التضخم الاقتصادي تؤثر تأثيراً واضحاً على القوائم المالية والذي يترتب عليه تضليل الاطراف المختلفة ومن ثم اتخاذ قرارات غير سليمة. اذ ان آثار التضخم سوف تنسحب على معظم بيانات القوائم المالية سواء كانت هذه البيانات معبرة عن العناصر النقدية أو غير النقدية أي العناصر النقدية للأصول والخصوم التي سبق وان حددت قيمتها على مقدار ثابت من الوحدات النقدية دون النظر الى قوتها الشرائية نظراً لاستناد المحاسبة على مبدأ التكلفة كأساس للتقيم عند اعداد القوائم المالية «إن أحد المباديء الرئيسية للمحاسبة هو مبدأ التكلفة والذي يقضي باتباع التكلفة الفعلية (التاريخية) كأساس للتقيم عند اعداد القوائم المالية ويفترض مبدأ التكلفة ان الوحدة النقدية المستخدمة في قياس قوة شرائية ثابتة أو أن التغير في هذه القوة الشرائية ليس ذات اهمية كبيرة»[٢]. ونظراً لوضوح عدم مواكبة القوائم المالية المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية لمتطلبات التقيم الدقيق والسليم في ظل تغيرات مستوى الأسعار فقد ظهرت آراء عديدة لتعديل القوائم المالية على أساس طرق مختلفة بدلاً من استخدام التكلفة التاريخية عند الاعتراف المحاسبي فالبعض من هذه الآراء ترى استخدام التكلفة الحالية (تكلفة الاستبدال) التي بواسطتها يتم تحديد الدخل الناشيء عن الانشطة

---

(١) د. عمر السيد حسنين: تطور الفكر المحاسبية، الدار الجامعية ، بيروت . ١٩٨٧م. ص ٢٨ -٢٨١.
(٢) د. جمعة خليفة الحاسي وآخرو: مصدر سابق ص ٦٠٢.

الاعتيادية وفصلة عن الدخل الناتج بفعل التغييرات بالأسعار، وقد واجة هذا الرأي للعديد من الانتقادات كان جلها يتركز على عدم موضوعية ودقة تكلفة الاستبدال لاستنادها على التقديرات الشخصية في الغالب. لذلك ظهرت أفكار محاسبية تطالب معالجة مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار باستخدام الأرقام القياسية.

**الرقم القياسي للأسعار:**

يعرف الرقم القياس للأسعار بانه نسبة تحدد العلاقة بين قيمة وحدة معينة من النقود في فترة زمنية معينة وقيمتها في فترة زمنية أخرى، وتسمى الفترة الأولى بسنة القياس اما الفترة الثانية فيطلق عليها بسنة الاساس، وقد تكون سنة الاساس سابقة أو لاحقة لسنة القياس . والنسبة السابقة تعتبر اساس العلاقة بين قيمتين مختلفتين يتم احتسابها بواسطة اختيار عينة من السلع والخدمات المتوفرة في سوق معينة بغض النظر عن موقعه أو بلده ثم يجري تحديد اسعار كل من هذه السلع والخدمات المكونة لمفردات العينة في فترتين زمنيتين مختلفتين[1]. وبعد ذلك يتم اختيار الطريقة لتحديد هذه النسبة من جملة الطرق المستخدمة في هذا المجال. ونظراً لوجود العديد من هذه الطرق ولذلك سوف يقتصر شرحنا على أكثر الطرق شيوعاً في الحياة العملية وهي الطرق التالية:

١- مقياس لا سبيرز

٢- مقياس باش للاسعار

٣- مقياس فيشر للاسعار.

٤- مقياس الترجيح الثابت.

وعند استخدام معادلات الطرق السابقة سوف تواجه الدارس الرموز التالية:

س ر = سعر السلعة أو الخدمة الممثلة في العينة في الفترة الزمينة ر.

حيث ر = صفر، ١، ٢ ...، ن -١ ، ن

ك ر = كمية هذه السلعة أو الخدمة في الفترة الزمنية ر.

مجـ = مجموع العناصر التالية.

ل = الرقم القياسي للاسعار.

---

(١) د. عبد الحي مرعي، د. محمد عيد الصبان: التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٨ م. ص. ٣٢٩.

**مقياس لاسبيرز:** أساس هذا المقياس يقوم على ايجاد متوسط التغيرات في الاسعار المتعلقة بكمية معينة من السلع والخدمات الممثلة في العينة وهي تكون معادلة لكمية سنة الأساس. وذلك وفق الصيغة التالية:

$$ل = \frac{مجـ\ س_{١} \times ك_{١}}{مجـ\ س \times ك_{١}} \times ١٠٠$$

**مقياس باش للاسعار :** يأخذ هذا المقياس متوسط المتغيرات في اسعار كميات مختلفة لسلع وخدمات على أن تكون مماثلة للعينة موضوع الدارسة. وكميات السلع والخدمات التي يراد ايجاد متوسطها يجب ان تكون متغيرة وذلك لأنها تعود الى الفترة الحالية وليس لفترة الاساس. ويعبر عن هذا المقياس بالمعادلة التالية:

$$ل = \frac{مجـ\ س_{١} \times ك_{١}}{مجـ\ س \times ك_{١}} \times ١٠٠$$

**مقياس فيشر للاسعار:** اما مقياس فيشر للاسعار فانه يقوم على ايجاد متوسط لكل من معادلة لاسبيرز وباش أي أنها تأخذ كميات فترة الأساس وكميات الفترة الحالية في حسابها عند الترجيح. وتتخذ معادلة فيشر لايجاد الرقم القياس الصيغة التالية:

$$ل = \sqrt{\frac{مجـ\ س_{١} \times ك}{مجـ\ س \times ك} \times \frac{مجـ\ س_{١} \times ك_{١}}{مجـ\ س \times ك_{١}}} \times ١٠٠$$

**مقياس الترجيح الثابت :** في هذا المقياس الكثير من أوجه التشابه مع مقياس لاسبيرز لكونها تأخذ متوسط التغير في اسعار كميات ثابتة لسلع محددة.

واختلافها الوحيد عن معادلة لاسبيرز يتجلى بعدم اختيارها كميات فترة الأساس كما في معادلة لاسبيرز وانما تختار كميات فترة ثابتة أخرى. ويمكن ان نعبر عن هذا المقياس بالمعادلة التالية:

$$ل = \frac{مجـ\ س_{١} \times ك_{١}}{مجـ\ س \times ك_{١}} \times ١٠٠$$

**مثال (١):**

تم اختيار عينة من ثلاث سلع في سوق معينة وكانت البيانات المتعلقة بهذه السلع ممثلة بالآتي:

| السلعة | س | ك | $\text{س}_1$ | $\text{ك}_1$ | س × ك | $\text{س} \times \text{ك}_1$ | $\text{س}_1 \times \text{ك}$ | $\text{س}_1 \times \text{ك}_1$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٤ | ٢٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٤٠ | ٢٤٠ |
| ب | ٤٠ | ١٠ | ٣٦ | ٢٠ | ٢٠٠ | ٤٠٠ | ١٨٠ | ٣٦٠ |
| جـ | ٣٠ | ١٦ | ٤٠ | ٢٠ | ٢٤٠ | ٣٠٠ | ٣٢٠ | ٤٠٠ |
| | | | | | ٦٤٠ | ٩٠٠ | ٧٤٠ | ١٠٠٠ |

وتكون الأرقام القياسية وفق الطرق التالية كالآتي:

$$\text{ل(لاسبيرز)} = \frac{\text{مجـ س}_1 \times \text{ك}}{\text{مجـ س} \times \text{ك}} \% = \frac{٧٤٠}{٦٤٠} \times ١٠٠ = ١١٥,٦٢٥ \%$$

$$\text{ل (باش)} = \frac{\text{مجـ س}_1 \times \text{ك}_1}{\text{مجـ س} \times \text{ك}_1} \% = \frac{١٠٠٠}{٩٠٠} \times ١٠٠ = ١١١,١١١ \%$$

$$\text{ل (فيشر)} = \sqrt{\frac{\text{مجـ س}_1 \times \text{ك}}{\text{مجـ س} \times \text{ك}} \times \frac{\text{مجـ س}_1 \text{ك}_1}{\text{مجـ س} \times \text{ك}_1}} \%$$

$$\sqrt{\frac{٧٤٠}{٦٤٠} \times \frac{١٠٠٠}{٩٠٠} \times ١٠٠}$$

$$= \sqrt{١,١٥٦ \times ١,١١١ \times ١٠٠}$$

$$\sqrt{١,٢٨٤٣١٦}$$

= ١٣,٣٤٨٪ تقريباً

من المثال السابق يتضح ان الأرقام القياسية تختلف من طريقة الى اخرى الا أن افضل المقاييس يعتبر مقياس فيشر لكون الرقم القياسي المستخرج يكون قريب تقريباً من القيمة الحقيقية لذلك الرقم.

**معالجة آثار التضخم على القوائم المالية:**

لقد أوضحنا فيما سبق أثر التغيرات الحادة والمستمرة في الاسعار نتيجة التضخم على البيانات المحاسبية التي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية. وفي هذه الفقرة سوف أحاول شرح الطرق المستخدمة في «تعديل اثار التضخم على القوائم المالية، اذ ان الفكر المحاسبي لمعالجة هذه المشكلة توصل الى طريقتين رئيسيتين لتعديل القوائم المالية. تعرف الطريقة الأولى باسم تعديل القوائم المالية على أساس تغير المستوى العام للأسعار» والثانية تعرف «بتعديل القوائم المالية على أساس التغير في اسعار بعض العناصر». وفيما يلي شرح للطريقتين السابقتين:

**أولاً : طريقة تعديل القوائم المالية على أساس تغير المستوى العام للاسعار:**

تستند هذه الطريقة على افتراض انخفاض القوة الشرائية للنقودالتي يتم فيها تعديل القوائم المالية بالمقارنة مع الفترات السابقة لذلك يتم توحيد عناصر في الفترات التي يتم فيها تعديل القوائم المالية بالمقارنة مع الفترات السابقة لذلك يتم توحيد عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بوحدة قياس نقدية افتراضية تكون قوتها الشرائية متجانسة (دينار ، درهم، ريال... الخ). لذلك فان القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية يتم تعديل بياناتها باستثناء النقدية وحسابات المدينين والدائنين وفقاً لمعدلات ارتفاع الاسعار لأجل ان تكون هذه القوائم معبرة عن القوة الشرائية الحقيقية للنقود، وذلك بان يضاف الى قيمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية (باستثناء العناصر التي سبق الاشارة اليها) مقدار ارتفاع الاسعار مقاساً بالأرقام القياسية لتكاليف المعيشة. فلو افترضنا ان منشأة اشترت ارضاً في ١٩٩٤/١/١ بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار وان المستوى العام للأسعار قياساً بالأرقام القياسية لتكاليف المعيشة قد ارتفع خلال ثلاث سنوات بنسبة ٢٠٪ فان قيمة الأرض في نهاية السنة الثالثة ستكون ١٨٠٠٠ دينار. ويتم تطبيق الطريقة السابقة على جميع عناصر القوائم المالية باستثناء بعض العناصر التي لا يشملها هذا التعديل وبعد اعداد القوائم المالية المعدلة على اساس التغير في المستوى العام للاسعار ترفق مع القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية.

**مثال (٢)** : فيما يلي قوائم مقارنة لشركة الشرق معدة على أساس التكلفة التاريخية لسنتين متتاليتين (١٩٩٠، ١٩٩١):

## شركة الشرق
## قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/ ١٩٩١م

| الأصول | ١٩٩١ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|
| نقدية | ٦٢٥٠ | ٥٠٠٠ |
| مدينون (صافي) | ١٠٠٠٠ | ٩٠٠٠ |
| المخزون السلعي | ٨٥٠٠ | ٨٠٠٠ |
| أراضي | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| مباني | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| مخصص استهلاك المباني | (٦٠٠٠) | (٥٥٠٠) |
| معدات وآلات | ٢٣٥٠٠ | ٢١٠٠٠ |
| مخصص استهلاك معدات وآلات | (١٤٨٢٥) | (١٣٦٥٠) |
| مجموع الأصول | ٥٢٤٢٥ | ٤٨٨٥٠ |
| الالتزامات وحقوق الملكية: | | |
| دائنون | ١٦٥٠٠ | ١٦٠٠٠ |
| اسهم ممتازة | ٧٥٠٠ | ٧٥٠٠ |
| اسهم عادية | ١٧٥٠٠ | ١٧٥٠٠ |
| ارباح غير موزعة | ١٠٩٢٥ | ٧٨٥٠ |
| | ٥٢٤٢٥ | ٤٨٨٥٠ |

## شركة الشرق

## قائمة الدخل والأرباح غير الموزعة

## عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩١م

| | | |
|---|---|---|
| ايراد المبيعات | | ١٢٥٠٠٠ |
| تكلفة المبيعات: | | |
| المخزون السلعي أول المدة | ١٦٠٠٠ | |
| مشتريات بضاعة | ٩٣٠٠٠ | |
| البضاعة المعدة للبيع | ١٠٩٠٠٠ | |
| المخزون السلعي آخر المدة | (١٧٠٠٠) | |
| الدخل الاجمالي | | (٩٢٠٠٠) |
| **يطرح:** | | ٣٣٠٠٠ |
| **مصاريف التشغيل:** | | |
| الاندثارات | ٣٣٥٠ | |
| مصاريف ادارية | ٧٨٧٥ | |
| مصاريف بيعية | ٧٨٧٥ | (١٩١٠٠) |
| دخل التشغيل قبل الضرائب | | ١٣٩٠٠ |
| يطرح : | | |
| مصاريف أخرى: | | |
| ضرائب الدخل | | (٧٠٠٠) |
| الدخل الصافي بعد الضرائب | | ٦٩٠٠ |
| الأرباح المحتجزة | | ١٥٧٠٠ |
| | | ٢٢٦٠٠ |
| توزيعات ارباح | | (٣٠٠٠) |
| رصيد الارباح المحتجزة في ٣١/١٢/١٩٩١م. | | ١٩٦٠٠ |

علماً ان الأرقام القياسية المتعلقة بالاصول والالتزامات في تاريخ نشوهما كانت كالآتي:

| التاريخ | العنصر | الرقم القياس |
|---|---|---|
| ١٩٨٠/١٢/٣١ | رأس المال المصدر | ٨٠ |
| ١٩٨١/١٢/٣١ | الاراضي | ٨٥ |
| ١٩٨٢/١٢/٣١ | المباني | ٩٠ |
| ١٩٨٣/٥/١ | معدات وآلات (١٧٠٠٠) | ٩٥ |
| ١٩٩١/١٢/٥ | معدات والات (٦٥٠٠) | ١١٥ |
| تشرين الثاني كانون الأول ١٩٩٠ | المخزون السلعي آخر المدة سنة ١٩٩٠ | ١٢٠ |
| تشرين الثاني كانون الأول ١٩٩٠ | المخزون السلعي آخر المدة سنة ١٩٩١ | ١٢٥ |
| ١٩٩١/٣/١ | عناصر التشغيل لسنة ١٩٩١ | ١١٥ |
| ١٩٩٠/١٢/٣١ | ميزانية ١٩٩٠/١٢/٣١ | ١٣٠ |
| ١٩٩١/١٢/٣١ | ميزانية ١٩٩١/١٢/٣١ | ١٤٠ |
| ١٩٩١/٤/١ | أرباح موزعة على المساهمين | ١٣٦ |

فاذا علمت أن:

١- ان المخزون السلعي يقوم بموجب طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

٢- ان المعدات والآلات المشتراه في ١٩٨٣/٥/١م يقدر عمرها الانتاجي بعشرة سنوات، أما المشتراه في ١٩٩١/١٢/٢٨م يقدر عمرها الانتاجي بخمس سنوات .

٣- تقدر عمر المباني عشرين سنة.

**المطلوب:**

تعديل القوائم المالية على أساس تغير المستوى العام للأسعار.

**الحل:**

تعديل عناصر القوائم المالية لتعكس القوة الشرائية للنقود في ١٩٩١/١٢/٣١م

**أولاً: تعديل قائمة المركز المالي:**

### أ- تعديل عنصار قائمة المركز المالي:

| البند | التعديل | القيمة |
|---|---|---|
| النقدية في ١٩٩١/١٢/٣١م. | لا يعدل | ٦٢٥٠ |
| النقدية في ١٩٩٠/١٢/٣١م. | $(٥٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٠})$ | ٥٣٨٥ |
| المدينون في ١٩٩١/١٢/٣١م. | لا يعدل | ١٠٠٠٠ |
| المدينون في ١٩٩٠/١٢/٣١م | $(٩٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٠})$ | ٩٦٩٢ |
| المخزون السلعي في ١٩٩١/١٢/٣١ | $(٨٥٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٢٥})$ | ٩٥٢٠ |
| المخزون السلعي في ١٩٩٠/١٢/٣١ | $(٨٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٢٠})$ | ٩٣٣٣ |
| اراضي في ١٩٩٠/١٢/٣١ و ١٩٩١/١٢/٣١ | $(١٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{٨٥})$ | ١٦٤٧١ |
| المباني في ١٩٩٠/١٢/٣١ و ١٩٩١/١٢/٣١ | $(١٥٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{٩٠})$ | ٢٣٣٣٣ |
| مخصص استهلاك المباني في ١٩٩١/١٢/٣١ | $(٦٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{٩٠})$ | ٩٣٣٣ |
| مخصص استهلاك المباني في ١٩٩٠/١٢/٣١ | $(٥٥٠٠ \times \frac{١٤٠}{٩٠})$ | ٨٥٥٦ |
| المعدات والآلات مشتراه في ١٩٨٣/٥/١ | $(١٧٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{٩٥})$ | ٢٥٠٥٣ |
| المعدات والآلات مشتراه في ١٩٩١/١/٢ | $(٦٥٠٠ \times \frac{١٤٠}{١١٤})$ | ٧٩١٣ |

مخصص استهلاك الآلات مشتراه في* ١٩٨٣/٥/١ $(١٤٧٣٣ \times \frac{١٤٠}{٩٥})$ ٢١٧١٢

مخصص استهلاك الآلات مشتراه في ١٩٩١/١٢/٢٨ $(٩٢ \times \frac{١٤٠}{١١٥})$ ١١٢

الدائنون في ١٩٩١/١٢/٣١ لا يحتاج الى تعديل ١٦٥٠٠

الدائنون في ١٩٩٠/١٢/٣١ $(١٦٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٠})$ ١٧٢٣١

أسهم ممتازة في ١٩٩١/١٢/٣١ لا يحتاج الى تعديل لان حكمة حكم العناصر النقدية ٧٥٠٠

اسهم ممتازة في ١٩٩٠/١٢/٣١ $(٧٥٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٠})$ ٨٠٧٧

---

* تم ايتخراج استهلاك الالات المشتراه في ١٩٨٣/٥/١ على اساس تكلفة الالات + العمر الانتاجي أي ١٧٠٠٠ ÷ ١٠ = ١٧٠٠ دينار الاستهلاك السنوي ثم الاستهلاك السنوي × عدد سنوات الاستخدام أي ١٧٠٠ × ٨ سنوات + ١٧٠٠ × $\frac{\text{٨ شهور}}{\text{١٢ شهر}}$ = ١٤٧٣٣ دينار

اسهم عادية في ١٩٩٠، ١٩٩١م.                    $(١٧٥٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٠})$ ١٨٨٤٦

رصيد الارباح غير الموزعة في ١٩٩١/١٢/٣١ يتم استخراجه على اساس الفرق بين مجموع الأصول المتداولة والثابتة، ومجموع الالتزامات وحقوق الملكية ٦٧٣٨٣ - (١٦٥٠٠ + ٢٦٣٤٦) = ٢٤٥٣٧ دينار وذلك لغرض موازنة قائمة المركز المالي وينطبق نفس الكلام على الأرباح الموزعة في ١٩٩٠/١٢/٣١م.

**ملاحظات توضيحية:**

١- رصيد النقدية في ١٩٩٠/١٢/٣١م لا يعدل لأنه يمثل القوة الشرائية في ذلك التاريخ لكونه العنصر الأول بعناصر النقدية (راجع طريقة تعديل القوائم المالية على أساس تغير لمستوى العام للأسعار).

٢- ينطبق نفس ما ذكر في الفقرة التوضيحية السابقة على عنصر المدينين في ١٩٩٠/١٢/٣١م لكونه يعتبر أحد عناصر النقدية وهو يمثل حقوق المنشأة لدى التغير بنفس القوة الشرائية في ١٩٩١/١٢/٣١م.

٣- اذا وجد رصيد لحساب الدائنين في ١٩٩١/١٢/٣١م فهو الآخر لا يعدل وانما يتم التعديل على السنة السابقة فقط لنفس الأسباب المذكورة في الفقرتين السابقتين.

٤- ينطبق ما ذهبنا اليه في الفقرات السابقة على الأسهم الممتازة أيضا.

ب- قائمة المركز المالي المعدلة على أساس القوة الشرائية للنقود في ١٩٩١/١٢/٣١

**شركة الشرق**

**قائمة المركز المالي في ٣١/ ١٢/ ١٩٩١م**

| البيانات | ١٩٩١ | ١٩٩١ |
|---|---|---|
| **الأصول المتداولة:** | | |
| نقدية | ٦٢٥٠ | ٥٣٨٥ |
| مدينون | ١٠٠٠٠ | ٩٦٩٢ |
| المخزون السلعي | ٩٥٢٠ | ٩٣٣٣ |
| مجموع الأصول المتداولة | ٢٥٧٧٠ | ٢٤٤١٠ |

**الاصول طويلة الأجل (الثابتة):**

| | | |
|---|---|---|
| أراضي | ١٦٤٧١ | ١٦٤٧١ |
| مباني | ٢٣٣٣٣ | ٢٣٣٣٣ |
| ناقصاً: مخصص استهلاك المباني | (٩٣٣٣) | (٨٥٥٦) |
| معدات وآلات | ٣٢٩٦٦ | ٢٥٠٥٣ |
| ناقصاً: مخصص استهلاك معدات وآلات | (٢١٨٢٤) | (٢١٧١٢) |
| مجموع الاصول المتداولة والثابتة | ٦٧٣٨٣ | ٥٨٩٩٩ |
| **الالتزامات وحقوق الملكية:** | | |
| دائنون | ١٦٥٠٠ | ١٧٢٣١ |
| اسهم ممتازة | ٧٥٠٠ | ٨٠٧٧ |
| اسهم عادية | ١٨٨٤٦ | ١٨٨٤٦ |
| الارباح غير موزعة | ٢٤٥٣٧ | ١٤٨٤٥ |
| مجموع الالتزامات وحقوق الملكية | ٦٧٣٨٣ | ٥٨٩٩٩ |

**ثانياً: تعديل قائمة الدخل:**

**أ- تعديل عناصر قائمة الدخل:**

المبيعات: مما لا شك فيه ان المبيعات عملية مستمرة تحدث يومياً وعلى مدى الفترة التجارية، ولذلك ولأجل تعديل رصيد المبيعات يمكن ان يتم باستخدام الأرقام القياسية التالية:

١- متوسط الرقم القياسي للسنة.

٢- ارقام قياسية ربع سنوية

٣- أرقام قياسية شهرية.

الا ان استخدام الارقام القياسية الشهرية والربع سنوية تكاد ان تكون مستحيلة من الناحية العملية لصعوبة الحصول على البيانات التفصيلية خلال السنة وبالتالي يصعب تحديد ارقامها القياسية، ولذلك غالباً ما يتم استخدام متوسط الرقم القياسي للسنة، وعليه سوف نستخدم هنا لتعديل رقم المبيعات متوسط الرقم القياسي للسنة والذي هو عبارة عن الرقم القياسي لسنة ١٩٩٠ م مضافاً اليه الرقم القياسي لسنة ١٩٩١م مقسوما على الرقم (٢).

بعبارة ثانية متوسط الرقم القياسي للسنة هو المتوسط الحسابي للرقم القياسي لسنة الأساس وسنة المقارنة.

(١٤٠ + ١٣٠) ÷ ٢ = ١٣٥. وعليه فان رقم المبيعات المعدل لسنة ١٩٩١ هو:

$١٢٥٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٥} =$ ١٢٩٦٣٠

تكلفة المبيعات:

| البند | الحساب | | |
|---|---|---|---|
| المخزون السلعي في أول المدة | $١٦٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٢٠}$ | ١٨٦٦٧ | |
| المشتريات | $٩٣٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٥}$ | ٩٦٤٤٤ | |
| البضاعة المعدة للبيع | | ١١٥١١١ | |
| المخزون السلعي في آخر المدة | $١٧٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٥}$ | ١٩٠٤٠ | |
| تكلفة المبيعات | | | ٩٦٠٧١ |
| الدخل الاجمالي | | | ٣٣٥٥٩ |

مصاريف التشغيل:

| البند | الحساب | | |
|---|---|---|---|
| الاندثارات * | $٣٣٥٠ \times \frac{١٤٠}{\frac{١١٥ + ٩٥ + ٩٠}{٣}}$ | ٤٦٩٠ | |
| م. ادارية | $٧٨٧٥ \times \frac{١٤٠}{١١٥}$ | ٩٥٨٧ | |
| م. بيعية | $٧٨٧٥ \times \frac{١٤٠}{١١٥}$ | ٩٥٨٧ | |
| مجموع مصاريف التشغيل | | | (٢٣٨٦٤) |
| دخل التشغيل قبل الضرائب | | | ٩٦٩٥ |
| ضرائب الدخل | $٧٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{١٣٥}$ | | (٧٢٥٩) |
| الدخل الصافي | | | ٢٤٣٦ |

## ثانياً: طريقة تعديل القوائم المالية على أساس التغير في أسعار بعض العناصر:

تهتم طريقة تعديل القوائم المالية على أساس التغير في اسعار بعض العناصر (أو المحاسبة على أساس الأسعار الجارية) بارتفاع أسعار بعض العناصر (دون شمول أسعار عناصر أخرى) وبذلك فانها لا تعير أهمية للخسائر الناجمة عن انخفاض القوة الشرائية للنقود،

* تم استخراج الرقم القياسي للندثارات على أساس الرقم القياسي لسنة ١٩٩١ مقسوماً على متوسط الأرقام القياسية للمباني في سنة ١٩٨٢ والمعدات في ١٩٨٣، ١٩٩١م حسب تواريخ اقتناءها.

وبطبيعة الحال فان ذلك لا يمكن ان يتحقق دون المحافظة على تكلفة الاحلال، ولتعديل القوائم المالية بموجب هذه الطريقة يتم اتباع أحد الأسلوبين التاليين:

**١- سعر الاحلال:**

وبقصد بأسلوب الاحلال تقويم معظم عناصر الاصول غير النقدية وفقاً لما تتكبده الوحدة الاقتصادية من مصاريف في حالة احلال قيمة الاصول التي تملكها في تاريخ الميزانية باصول جديدة ذات كفاءة ومقدرة على تحقيق نفس الاغراض التي أقتنت من اجلها الاصول القديمة قبل احلالها بالاصول الجديدة .

**٢- القيمة الممكن تحقيقها:**

على أساس طريقة القيمة الممكن تحقيقها يتم تقويم الاصول وخصوصاً المخزون السلعي منها بسعر البيع وذلك في تاريخ الميزانية مخصوماً منها كافة التكاليف التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية في سبيل اتمام عملية الانتاج وعملية البيع.

# أسئلة وتمارين الفصل الخامس عشر

١- توجد علاقة وثيقة بين ظاهرة التضخم الاقتصادي والمقياس النقدي . تكلم عن هذه العلاقة مبيناً أثر ذلك على البيانات التي تحويها القوائم المالية.

٢- كيف أثر التضخم على الفكر المحاسبي، وما هي اهم الافكار التي برزت لمعالجة ظاهرة التضخم على البيانات المحاسبية.

٣- يفترض مبدأ التكلفة المحاسبي تقييم أغلب عناصر الاصول وخصوصاً الثابتة على اساس التكلفة الفعلية. ما مدى صحة هذا المبدأ في ظل التغيرات المستمرة التي تحدث للاسعار. وما هي المقترحات التي قدمت لاستبدال هذا المبدأ وما هي مشاكل هذه الاقتراحات.

٤- ما المقصود بالرقم القياسي، وكيف يستخدم لقياس اسعار السلع والخدمات في فترتين مختلفتين.

٥- ما هي معادلات كل مما يأتي:

- مقياس لاسبيرز.
- مقياس باش للأسعار.
- مقياس فيشر للاسعار.
- مقياس الترجيح الثابت.

٦- تم اختيار عينة من أربعة سلع في سوق معينة وكانت البيانات المتعلقة بهذه السلع

| السلعة | سعر السلعة | كمية السلع | س١ | ك١ |
|---|---|---|---|---|
| أ | ١٠ | ١٥ | ١٧ | ٢٠ |
| ب | ٢٠ | ٢٥ | ٢٠ | ٢٠ |
| جـ | ١٥ | ٢٠ | ٣٠ | ٢٠ |
| د | ٢٥ | ١٠ | ٢٥ | ٢٠ |

ممثلة بالآتي:

**المطلوب:**

استخراج الأرقام القياسية وفق الطرق التالية:

١- مقياس لاسبيرز.

٢- مقياس باش.

٣- مقياس فيشر للأسعار.

٧- الآتي قوائم مقارنة لشركة الهدف معدة على أساس التكلفة التاريخية لسنتين متتاليين (١٩٩٥، ١٩٩٦)

**شركة الهدف**

**قائمة المركز المالي**

| | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
|---|---|---|
| **الاصول** | | |
| نقدية | ٧٠٠٠ | ٨٠٠٠ |
| مدينون | ٢٠٠٠ | ٢٥٠٠ |
| المخزون | ٣٠٠٠ | ٢٥٠٠ |
| مباني | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| مخصص استهلاك المباني | (٥٠٠٠) | (٥٥٠٠) |
| **مجموع الاصول** | ؟ | ؟ |
| دائنون | ٦٠٠٠ | ٥٠٠٠ |
| أ.د | ١٠٠٠ | ٥٠٠ |
| رأس المال | ؟ | ؟ |
| **الالتزامات وحقوق الملكية** | ؟ | ؟ |

**شركة الهدف**

**قائمة الدخل والأرباح غير الموزعة**

**عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٦م**

| البند | | |
|---|---|---|
| المبيعات | | ١٥٠٠٠ |
| تكلفة المبيعات: | | |
| المخزون السلعي أول المدة | ٣٠٠٠ | |
| مشتريات بضاعة | ٥٠٠٠ | |
| البضاعة المتاحة للبيع | ٨٠٠٠ | |
| المخزون السلعي أول المدة | (٢٠٠٠) | ٦٠٠٠ |
| الربح الاجمالي | | ٩٠٠٠ |
| يطرح : مصاريف التشغيل: | | |
| استهلاك مباني | ٥٠٠ | |
| مصاريف ادارية | ١٠٠٠ | |
| مصاريف بيعية | ٧٠٠ | (٢٢٠٠) |
| دخل التشغيل قبل الضرائب | | ٦٨٠٠ |
| يطرح: | | |
| ضرائب الدخل | | (١٨٠٠) |
| صافي الربح بعد الضرائب | | ٥٠٠٠ |
| الارباح المحتجزة | | ٤٠٠٠ |
| | | ٩٠٠٠ |
| أرباح موزعة | | (٢٠٠٠) |
| أرباح محتجزة في ٣١/١٢/١٩٩٦م. | | ٧٠٠٠ |

وكانت الأرقام القياسية المتعلقة بالاصول والالتزامات في تاريخ نشوؤهما كانت كما يلي:

| التاريخ | العنصر | الرقم القياسي |
|---|---|---|
| ١٩٩٠/١٢/٣١ | الأراضي | ٩٠ |
| ١٩٨٩/١٢/٣١ | المباني | ١٠٠ |
| تشرين الثاني كانون الأول ١٩٩٥ | المخزون السلعي آخر المدة سنة ١٩٩٥ | ١٢٥ |
| تشرين الثاني كانون الأول ١٩٩٦ | المخزون السلعي آخر المدة سنة ١٩٩٦ | ١٣٥ |
| ١٩٩٦/٧/١ | عناصر التشغيل | ١٣٠ |
| ١٩٩٥/١٢/٣١ | ميزانية ١٩٩٥/١٢/٣١ | ١٣٠ |
| ١٩٩٦/١٢/٣١ | ميزانية ١٩٩٦/١٢/٣١ | ١٣٥ |
| ١٩٩٦/٥/١ | أرباح موزعة | ١٣٠ |

**علماً أن:**

١- ان المخزون السلعي يقوم بموجب طريقة الوارد صادرا أولاً.

٢- تقدر عمر المباني بعشرة سنوات.

**المطلوب/** تعديل القوائم المالية على اساس تغيير العام للاسعار.

# جداول القيمة الحالية

الجدول الأول = لإيجاد جملة مبلغ

الجدول الثاني = لإيجاد القيمة الحالية لمبلغ

الجدول الثالث = لإيجاد جملة دفعة دورية عادية

الجدول الرابع = لإيجاد القيمة الحالية لدفعة دورية عادية.

جدول رقم (١): جملة مبلغ

| الفترات (ن) | جملة مبلغ ١ د.ك = (١ + ع)ن | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 15% | 12% | 11% | 10% | 9% | 8% |
| 1 | 1.15000 | 1.12000 | 1.11000 | 1.10000 | 1.09000 | 1.08000 |
| 2 | 1.32250 | 1.25440 | 1.23210 | 1.21000 | 1.18810 | 1.16640 |
| 3 | 1.52088 | 1.40493 | 1.36763 | 1.33100 | 1.29503 | 1.25971 |
| 4 | 1.74901 | 1.57352 | 1.51807 | 1.46410 | 1.41158 | 1.36049 |
| 5 | 2.01136 | 1.76234 | 1.68506 | 1.61051 | 1.53862 | 1.46933 |
| 6 | 2.31306 | 1.97382 | 1.87041 | 1.77158 | 1.67710 | 1.58687 |
| 7 | 2.66002 | 2.21068 | 2.07616 | 1.94872 | 1.82804 | 1.71382 |
| 8 | 3.05902 | 2.47596 | 2.30454 | 2.14359 | 1.99256 | 1.85093 |
| 9 | 3.51788 | 2.77308 | 2.55803 | 2.35795 | 2.17189 | 1.99900 |
| 10 | 4.04556 | 3.10585 | 2.83942 | 2.59374 | 2.36736 | 2.15892 |
| 11 | 4.65239 | 3.47855 | 3.15176 | 2.85312 | 2.58043 | 2.33164 |
| 12 | 5.35025 | 3.89598 | 3.49845 | 3.13843 | 2.81267 | 2.51817 |
| 13 | 6.15279 | 4.36349 | 3.88328 | 3.45227 | 3.06581 | 2.71962 |
| 14 | 7.07571 | 4.88711 | 4.31044 | 3.79750 | 3.34173 | 2.93719 |
| 15 | 8.13706 | 5.47357 | 4.78459 | 4.17725 | 3.64248 | 3.17217 |
| 16 | 9.35762 | 6.13039 | 5.31089 | 4.59497 | 3.97031 | 3.42594 |
| 17 | 10.76126 | 6.86604 | 5.89509 | 5.05447 | 4.32763 | 3.70002 |
| 18 | 12.37545 | 7.68997 | 6.54355 | 5.55992 | 4.71712 | 3.99602 |
| 19 | 14.23177 | 8.61276 | 7.26334 | 6.11591 | 5.14166 | 4.31570 |
| 20 | 16.36654 | 9.64629 | 0.06231 | 6.72750 | 5.60441 | 4.66096 |
| 21 | 18.82152 | 10.80385 | 8.94917 | 7.40025 | 6.10881 | 5.03383 |
| 22 | 21.64475 | 12.10031 | 9.93357 | 8.14028 | 6.65860 | 5.43654 |
| 23 | 24.89146 | 13.55235 | 11.02627 | 8.95430 | 7.25787 | 5.87146 |
| 24 | 28.62518 | 15.17863 | 12.23916 | 9.84973 | 7.91108 | 6.34118 |
| 25 | 32.91895 | 17.00000 | 13.58546 | 10.83471 | 8.62308 | 6.84847 |
| 26 | 37.85680 | 19.04007 | 15.07986 | 11.91818 | 9.39916 | 7.39635 |
| 27 | 43.53532 | 21.32488 | 16.73885 | 13.10999 | 10.24508 | 7.98806 |
| 28 | 50.06561 | 23.88387 | 18.57990 | 14.42099 | 11.16714 | 8.62711 |
| 29 | 57.57545 | 26.74993 | 20.62369 | 15.86309 | 12.17218 | 9.31727 |
| 30 | 66.21177 | 29.95992 | 22.89230 | 17.44940 | 13.26768 | 10.06266 |
| 31 | 76.14354 | 33.55511 | 25.41045 | 19.19434 | 14.46177 | 10.86767 |
| 32 | 87.56507 | 37.58173 | 28.20560 | 21.11378 | 15.76333 | 11.73708 |
| 33 | 100.69983 | 42.09153 | 31.30821 | 23.22515 | 17.18203 | 12.67605 |
| 34 | 115.80480 | 47.14252 | 34.75212 | 25.54767 | 18.72841 | 13.69013 |
| 35 | 133.17552 | 52.79962 | 38.57485 | 28.10244 | 20.41397 | 14.78534 |
| 36 | 153.15185 | 59.13557 | 42.81808 | 30.91268 | 22.25123 | 15.96817 |
| 37 | 176.12463 | 66.23184 | 47.52807 | 34.00395 | 24.25384 | 17.24563 |
| 38 | 202.54332 | 74.17966 | 52.75616 | 37.40434 | 26.43668 | 18.62528 |
| 39 | 232.92482 | 83.08122 | 58.55934 | 41.14479 | 28.81598 | 20.11530 |
| 40 | 267.86355 | 93.05097 | 65.00087 | 45.25926 | 31.40942 | 21.72452 |

| الفترات (ن) | 2% | 2½% | 3% | 4% | 5% | 6% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1.02000 | 1.02500 | 1.03000 | 1.04000 | 1.05000 | 1.06000 |
| 2 | 1.04040 | 1.05063 | 1.06090 | 1.08160 | 1.10250 | 1.12360 |
| 3 | 1.06121 | 1.07689 | 1.09273 | 1.12486 | 1.15763 | 1.19102 |
| 4 | 1.08243 | 1.10381 | 1.12551 | 1.16986 | 1.21551 | 1.26248 |
| 5 | 1.10408 | 1.13141 | 1.15927 | 1.21665 | 1.27628 | 1.33823 |
| 6 | 1.12616 | 1.15969 | 1.19405 | 1.26532 | 1.34010 | 1.41852 |
| 7 | 1.14869 | 1.18869 | 1.22987 | 1.31593 | 1.40710 | 1.50363 |
| 8 | 1.17166 | 1.21840 | 1.26677 | 1.36857 | 1.47746 | 1.59385 |
| 9 | 1.19509 | 1.24886 | 1.30477 | 1.42331 | 1.55133 | 1.68948 |
| 10 | 1.21899 | 1.28008 | 1.34392 | 1.48024 | 1.62889 | 1.79085 |
| 11 | 1.24337 | 1.31209 | 1.38423 | 1.53945 | 1.71034 | 1.89830 |
| 12 | 1.26824 | 1.34489 | 1.42576 | 1.60103 | 1.79586 | 2.01220 |
| 13 | 1.29361 | 1.37851 | 1.46853 | 1.66507 | 1.88565 | 2.13293 |
| 14 | 1.31948 | 1.41297 | 1.51259 | 1.73168 | 1.97993 | 2.26090 |
| 15 | 1.34587 | 1.44830 | 1.55797 | 1.80094 | 2.07893 | 2.39656 |
| 16 | 1.37279 | 1.48451 | 1.60471 | 1.87298 | 2.18287 | 2.54035 |
| 17 | 1.40024 | 1.52162 | 1.65285 | 1.94790 | 2.29202 | 2.69277 |
| 18 | 1.42825 | 1.55966 | 1.70243 | 2.02582 | 2.40662 | 2.85434 |
| 19 | 1.45681 | 1.59865 | 1.75351 | 2.10685 | 2.52695 | 3.02560 |
| 20 | 1.48595 | 1.63862 | 1.80611 | 2.19112 | 2.65330 | 3.20714 |
| 21 | 1.51567 | 1.67958 | 1.86029 | 2.27877 | 2.78596 | 3.39956 |
| 22 | 1.54598 | 1.72157 | 1.91610 | 2.36992 | 2.92526 | 3.60354 |
| 23 | 1.57690 | 1.76461 | 1.97359 | 2.46472 | 3.07152 | 3.81975 |
| 24 | 1.60844 | 1.80873 | 2.03279 | 2.56330 | 3.22510 | 4.04893 |
| 25 | 1.64061 | 1.85394 | 2.09378 | 2.66584 | 3.38635 | 4.29187 |
| 26 | 1.67342 | 1.90029 | 2.15659 | 2.77247 | 3.55567 | 4.54938 |
| 27 | 1.70689 | 1.94780 | 2.22129 | 2.88337 | 3.73346 | 4.82235 |
| 28 | 1.74102 | 1.99650 | 2.28793 | 2.99870 | 3.92013 | 5.11169 |
| 29 | 1.77584 | 2.04641 | 2.35657 | 3.11865 | 4.11614 | 5.41839 |
| 30 | 1.81136 | 2.09757 | 2.42726 | 3.24340 | 4.32194 | 5.74349 |
| 31 | 1.84759 | 2.15001 | 2.50008 | 3.37313 | 4.53804 | 6.08810 |
| 32 | 1.88454 | 2.20376 | 2.57508 | 3.50806 | 4.76494 | 6.45339 |
| 33 | 1.92223 | 2.25885 | 2.65234 | 3.64838 | 5.00319 | 6.84059 |
| 34 | 1.96068 | 2.31532 | 2.73191 | 3.79432 | 5.25335 | 7.25103 |
| 35 | 1.99989 | 2.37321 | 2.81386 | 3.94609 | 5.51602 | 7.68609 |
| 36 | 2.03989 | 2.43254 | 2.89828 | 4.10393 | 5.79182 | 8.14725 |
| 37 | 2.08069 | 2.49335 | 2.98523 | 4.26809 | 6.08141 | 8.63609 |
| 38 | 2.12230 | 2.55568 | 3.07478 | 4.43881 | 6.38548 | 9.15425 |
| 39 | 2.16474 | 2.61957 | 3.16703 | 4.61637 | 6.70475 | 9.70351 |
| 40 | 2.20804 | 2.68506 | 3.26204 | 4.80102 | 7.03999 | 10.28572 |

جدول رقم (٢): القيمة الحالية لمبلغ

القيمة الحالية لمبلغ ١ د.ك = $\frac{١}{(١ + ع)^{ن}}$

| 8% | 9% | 10% | 11% | 12% | 15% | الفترات (ن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .92593 | .91743 | .90909 | .90090 | .89286 | .86957 | 1 |
| .85734 | .84168 | .82645 | .81162 | .79719 | .75614 | 2 |
| .79383 | .77218 | .75132 | .73119 | .71178 | .65752 | 3 |
| .73503 | .70843 | .68301 | .65873 | .63552 | .57175 | 4 |
| .68058 | .64993 | .62092 | .59345 | .56743 | .49718 | 5 |
| .63017 | .59627 | .56447 | .53464 | .50663 | .43233 | 6 |
| .58349 | .54703 | .51316 | .48166 | .45235 | .37594 | 7 |
| .54027 | .50187 | .46651 | .43393 | .40388 | .32690 | 8 |
| .50025 | .46043 | .42410 | .39092 | .36061 | .28426 | 9 |
| .46319 | .42241 | .38554 | .35218 | .32197 | .24719 | 10 |
| .42888 | .38753 | .35049 | .31728 | .28748 | .21494 | 11 |
| .39711 | .35554 | .31863 | .28584 | .25668 | .18691 | 12 |
| .36770 | .32618 | .28966 | .25751 | .22917 | .16253 | 13 |
| .34046 | .29925 | .26333 | .23199 | .20462 | .14133 | 14 |
| .31524 | .27454 | .23939 | .20900 | .18270 | .12289 | 15 |
| .29189 | .25187 | .21763 | .18829 | .16312 | .10687 | 16 |
| .27027 | .23107 | .19785 | .16963 | .14564 | .09293 | 17 |
| .25025 | .21199 | .17986 | .15282 | .13004 | .08081 | 18 |
| .23171 | .19449 | .16351 | .13768 | .11611 | .07027 | 19 |
| .21455 | .17843 | .14864 | .12403 | .10367 | .06110 | 20 |
| .19866 | .16370 | .13513 | .11174 | .09256 | .05313 | 21 |
| .18394 | .15018 | .12285 | .10067 | .08264 | .04620 | 22 |
| .17032 | .13778 | .11168 | .09069 | .07379 | .04017 | 23 |
| .15770 | .12641 | .10153 | .08170 | .06588 | .03493 | 24 |
| .14602 | .11597 | .09230 | .07361 | .05882 | .03038 | 25 |
| .13520 | .10639 | .08391 | .06631 | .05252 | .02642 | 26 |
| .12519 | .09761 | .07628 | .05974 | .04689 | .02297 | 27 |
| .11591 | .08955 | .06934 | .05382 | .04187 | .01997 | 28 |
| .10733 | .08216 | .06304 | .04849 | .03738 | .01737 | 29 |
| .09938 | .07537 | .05731 | .04368 | .03338 | .01510 | 30 |
| .09202 | .06915 | .05210 | .03935 | .02980 | .01313 | 31 |
| .08520 | .06344 | .04736 | .03545 | .02661 | .01142 | 32 |
| .07889 | .05820 | .04306 | .03194 | .02376 | .00993 | 33 |
| .07305 | .05340 | .03914 | .02878 | .02121 | .00864 | 34 |
| .06763 | .04899 | .03558 | .02592 | .01894 | .00751 | 35 |
| .06262 | .04494 | .03235 | .02335 | .01691 | .00653 | 36 |
| .05799 | .04123 | .02941 | .02104 | .01510 | .00568 | 37 |
| .05369 | .03783 | .02674 | .01896 | .01348 | .00494 | 38 |
| .04971 | .03470 | .02430 | .01708 | .01204 | .00429 | 39 |
| .04603 | .03184 | .02210 | .01538 | .01075 | .00373 | 40 |

| الفترات (ن) | 2% | 2½% | 3% | 4% | 5% | 6% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .98039 | .97561 | .97087 | .96154 | .95238 | .94340 |
| 2 | .96117 | .95181 | .94260 | .92456 | .90703 | .89000 |
| 3 | .94232 | .92860 | .91514 | .88900 | .86384 | .83962 |
| 4 | .92385 | .90595 | .88849 | .85480 | .82270 | .79209 |
| 5 | .90573 | .88385 | .86261 | .82193 | .78353 | .74726 |
| 6 | .88797 | .86230 | .83748 | .79031 | .74622 | .70496 |
| 7 | .87056 | .84127 | .81309 | .75992 | .71068 | .66506 |
| 8 | .85349 | .82075 | .78941 | .73069 | .67684 | .62741 |
| 9 | .83676 | .80073 | .76642 | .70259 | .64461 | .59190 |
| 10 | .82035 | .78120 | .74409 | .67556 | .61391 | .55839 |
| 11 | .80426 | .76214 | .72242 | .64958 | .58468 | .52679 |
| 12 | .78849 | .74356 | .70138 | .62460 | .55684 | .49697 |
| 13 | .77303 | .72542 | .68095 | .60057 | .53032 | .46884 |
| 14 | .75788 | .70773 | .66112 | .57748 | .50507 | .44230 |
| 15 | .74301 | .69047 | .64186 | .55526 | .48102 | .41727 |
| 16 | .72845 | .67362 | .62317 | .53391 | .45811 | .39365 |
| 17 | .71416 | .65720 | .60502 | .51337 | .43630 | .37136 |
| 18 | .70016 | .64117 | .58739 | .49363 | .41552 | .35034 |
| 19 | .68643 | .62553 | .57029 | .47464 | .39573 | .33051 |
| 20 | .67297 | .61027 | .55368 | .45639 | .37689 | .31180 |
| 21 | .65978 | .59539 | .53755 | .43883 | .35894 | .29416 |
| 22 | .64684 | .58086 | .52189 | .42196 | .34185 | .27751 |
| 23 | .63416 | .56670 | .50669 | .40573 | .32557 | .26180 |
| 24 | .62172 | .55288 | .49193 | .39012 | .31007 | .24698 |
| 25 | .60953 | .53939 | .47761 | .37512 | .29530 | .23300 |
| 26 | .59758 | .52623 | .46369 | .36069 | .28124 | .21981 |
| 27 | .58586 | .51340 | .45019 | .34682 | .26785 | .20737 |
| 28 | .57437 | .50088 | .43708 | .33348 | .25509 | .19563 |
| 29 | .56311 | .48866 | .42435 | .32065 | .24295 | .18456 |
| 30 | .55207 | .47674 | .41199 | .30832 | .23138 | .17411 |
| 31 | .54125 | .46511 | .39999 | .29646 | .22036 | .16425 |
| 32 | .53063 | .45377 | .38834 | .28506 | .20987 | .15496 |
| 33 | .52023 | .44270 | .37703 | .27409 | .19987 | .14619 |
| 34 | .51003 | .43191 | .36604 | .26355 | .19035 | .13791 |
| 35 | .50003 | .42137 | .35538 | .25342 | .18129 | .13011 |
| 36 | .49022 | .41109 | .34503 | .24367 | .17266 | .12274 |
| 37 | .48061 | .40107 | .33498 | .23430 | .16444 | .11579 |
| 38 | .47119 | .39128 | .32523 | .22529 | .15661 | .10924 |
| 39 | .46195 | .38174 | .31575 | .21662 | .14915 | .10306 |
| 40 | .45289 | .37243 | .30656 | .20829 | .14205 | .09722 |

## جدول رقم (٣): جملة دفعة دورية عادية

جملة دفعة دورية عادية مبلغها ١ د.ك = $\frac{(١ + ع)^{ن} - ١}{ع}$

| 8% | 9% | 10% | 11% | 12% | 15% | الفترات (ن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 | 1 |
| 2.08000 | 2.09000 | 2.10000 | 2.11000 | 2.12000 | 2.15000 | 2 |
| 3.24640 | 3.27810 | 3.31000 | 3.34210 | 3.37440 | 3.47250 | 3 |
| 4.50611 | 4.57313 | 4.64100 | 4.70973 | 4.77933 | 4.99338 | 4 |
| 5.86660 | 5.98471 | 6.10510 | 6.22780 | 6.35285 | 6.74238 | 5 |
| 7.33592 | 7.52334 | 7.71561 | 7.91286 | 8.11519 | 8.75374 | 6 |
| 8.92280 | 9.20044 | 9.48717 | 9.78327 | 10.08901 | 11.06680 | 7 |
| 10.63663 | 11.02847 | 11.43589 | 11.85943 | 12.29969 | 13.72682 | 8 |
| 12.48756 | 13.02104 | 13.57948 | 14.16397 | 14.77566 | 16.78584 | 9 |
| 14.48656 | 15.19293 | 15.93743 | 16.72201 | 17.54874 | 20.30372 | 10 |
| 16.64549 | 17.56029 | 18.53117 | 19.56143 | 20.65458 | 24.34928 | 11 |
| 18.97713 | 20.14072 | 21.38428 | 22.71319 | 24.13313 | 29.00167 | 12 |
| 21.49530 | 22.95339 | 24.52271 | 26.21164 | 28.02911 | 34.35192 | 13 |
| 24.21492 | 26.01919 | 27.97498 | 30.09492 | 32.39260 | 40.50471 | 14 |
| 27.15211 | 29.36092 | 31.77248 | 34.40536 | 37.27972 | 47.58041 | 15 |
| 30.32428 | 33.00340 | 35.94973 | 39.18995 | 42.75328 | 55.71747 | 16 |
| 33.75023 | 36.97371 | 40.54470 | 44.50084 | 48.88367 | 65.07509 | 17 |
| 37.45024 | 41.30134 | 45.59917 | 50.39593 | 55.74972 | 75.83636 | 18 |
| 41.44626 | 46.01846 | 51.15909 | 56.93949 | 63.43968 | 88.21181 | 19 |
| 45.76196 | 51.16012 | 57.27500 | 64.20283 | 72.05244 | 102.44358 | 20 |
| 50.42292 | 56.76453 | 64.00250 | 72.26514 | 81.69874 | 118.81012 | 21 |
| 55.45676 | 62.87334 | 71.40275 | 81.21431 | 92.50258 | 137.63164 | 22 |
| 60.89330 | 69.53194 | 79.54302 | 91.14788 | 104.60289 | 159.27638 | 23 |
| 66.76476 | 76.78981 | 88.49733 | 102.17415 | 118.15524 | 184.16784 | 24 |
| 73.10594 | 84.70090 | 98.34706 | 114.41331 | 133.33387 | 212.79302 | 25 |
| 79.95442 | 93.32398 | 109.18177 | 127.99877 | 150.33393 | 245.71197 | 26 |
| 87.35077 | 102.72314 | 121.09994 | 143.07864 | 169.37401 | 283.56877 | 27 |
| 95.33883 | 112.96822 | 134.20994 | 159.81729 | 190.69889 | 327.10408 | 28 |
| 103.96594 | 124.13536 | 148.63093 | 178.39719 | 214.58275 | 377.16969 | 29 |
| 113.28321 | 136.30754 | 164.49402 | 199.02088 | 241.33268 | 434.74515 | 30 |
| 123.34587 | 149.57522 | 181.94343 | 221.91317 | 271.29261 | 500.95692 | 31 |
| 134.21354 | 164.03699 | 201.13777 | 247.32362 | 304.84772 | 577.10046 | 32 |
| 145.95062 | 179.80032 | 222.25154 | 275.52922 | 342.42945 | 644.66553 | 33 |
| 158.62667 | 196.98234 | 245.47670 | 306.83744 | 384.52098 | 765.36535 | 34 |
| 172.31680 | 215.71076 | 271.02437 | 341.58955 | 431.66350 | 881.17016 | 35 |
| 187.10215 | 236.12472 | 299.12681 | 380.16441 | 484.46312 | 1014.34568 | 36 |
| 203.07032 | 258.37595 | 330.03949 | 422.98249 | 543.59869 | 1167.49753 | 37 |
| 220.31595 | 282.62978 | 364.04343 | 470.51056 | 609.83053 | 1343.62216 | 38 |
| 238.94122 | 309.06646 | 401.44778 | 523.26673 | 684.01020 | 1546.16549 | 39 |
| 259.05652 | 337.88245 | 442.59256 | 581.82607 | 767.09142 | 1779.09031 | 40 |

| الفترات (ن) | 2% | 2½% | 3% | 4% | 5% | 6% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 | 1.00000 |
| 2 | 2.02000 | 2.02500 | 2.03000 | 2.04000 | 2.05000 | 2.06000 |
| 3 | 3.06040 | 3.07563 | 3.09090 | 3.12160 | 3.15250 | 3.18360 |
| 4 | 4.12161 | 4.15252 | 4.18363 | 4.24646 | 4.31013 | 4.37462 |
| 5 | 5.20404 | 5.25633 | 5.30914 | 5.41632 | 5.52563 | 5.63709 |
| 6 | 6.30812 | 6.38774 | 6.46841 | 6.63298 | 6.80191 | 6.97532 |
| 7 | 7.43428 | 7.54743 | 7.66246 | 7.89829 | 8.14201 | 8.39384 |
| 8 | 8.58297 | 8.73612 | 8.89234 | 9.21423 | 9.54911 | 9.89747 |
| 9 | 9.75463 | 9.95452 | 10.15911 | 10.58280 | 11.02656 | 11.49132 |
| 10 | 10.94972 | 11.20338 | 11.46388 | 12.00611 | 12.57789 | 13.18079 |
| 11 | 12.16872 | 12.48347 | 12.80780 | 13.48635 | 14.20679 | 14.97164 |
| 12 | 13.41209 | 13.79555 | 14.19203 | 15.02581 | 15.91713 | 16.86994 |
| 13 | 14.68033 | 15.14044 | 15.61779 | 16.62684 | 17.71298 | 18.88214 |
| 14 | 15.97394 | 16.51895 | 17.08632 | 18.29191 | 19.59863 | 21.01507 |
| 15 | 17.29342 | 17.93193 | 18.59891 | 20.02359 | 21.57856 | 23.27597 |
| 16 | 18.63929 | 19.38022 | 20.15688 | 21.82453 | 23.65749 | 25.67253 |
| 17 | 20.01207 | 20.86473 | 21.76159 | 23.69751 | 25.84037 | 28.21288 |
| 18 | 21.41231 | 22.38635 | 23.41444 | 25.64541 | 28.13238 | 30.90565 |
| 19 | 22.84056 | 23.94601 | 25.11687 | 27.67123 | 30.53900 | 33.75999 |
| 20 | 24.29737 | 25.54466 | 26.87037 | 29.77808 | 33.06595 | 36.78559 |
| 21 | 25.78332 | 27.18327 | 28.67649 | 31.96920 | 35.71925 | 39.99273 |
| 22 | 27.29898 | 28.86286 | 30.53678 | 34.24797 | 38.50521 | 43.39229 |
| 23 | 28.84496 | 30.58443 | 32.45288 | 36.61789 | 41.43048 | 46.99583 |
| 24 | 30.42186 | 32.34904 | 34.42647 | 39.08260 | 44.50200 | 50.81558 |
| 25 | 32.03030 | 34.15776 | 36.45926 | 41.64591 | 47.72710 | 54.86451 |
| 26 | 33.67091 | 36.01171 | 38.55304 | 44.31174 | 51.11345 | 59.15638 |
| 27 | 35.34432 | 37.91200 | 40.70963 | 47.08421 | 54.66913 | 63.70577 |
| 28 | 37.05121 | 39.85980 | 42.93092 | 49.96758 | 58.40258 | 68.52811 |
| 29 | 38.79223 | 41.85630 | 45.21885 | 52.96629 | 62.32271 | 73.63980 |
| 30 | 40.56808 | 43.90270 | 47.57542 | 56.08494 | 66.43885 | 79.05819 |
| 31 | 42.37944 | 46.00027 | 50.00268 | 59.32834 | 70.76079 | 84.80168 |
| 32 | 44.22703 | 48.15028 | 52.50276 | 62.70147 | 75.29883 | 90.88978 |
| 33 | 46.11157 | 50.35403 | 55.07784 | 66.20953 | 80.06377 | 97.34316 |
| 34 | 48.03380 | 52.61289 | 57.73018 | 69.85791 | 85.06696 | 104.18376 |
| 35 | 49.99448 | 54.92821 | 60.46208 | 73.65222 | 90.32031 | 111.43478 |
| 36 | 51.99437 | 57.30141 | 63.27594 | 77.59831 | 95.83632 | 119.12087 |
| 37 | 54.03425 | 59.73395 | 66.17422 | 81.70225 | 101.62814 | 127.26812 |
| 38 | 56.11494 | 62.22730 | 69.15945 | 85.97034 | 107.70955 | 135.90421 |
| 39 | 58.23724 | 64.78298 | 72.23423 | 90.40915 | 114.09502 | 145.05846 |
| 40 | 60.40198 | 67.40255 | 75.40126 | 95.02552 | 120.79977 | 154.76197 |

## جدول رقم (٤): القيمة الحالية لدفعة دورية عادية

$$\text{القيمة الحالية لدفعة دورية عادية مبلغها ١ د. ك} = \frac{1 - \frac{1}{(1 + ع)^{ن}}}{ع}$$

| الفترات (ن) | 8% | 9% | 10% | 11% | 12% | 15% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .92593 | .91743 | .90909 | .90090 | .89286 | .86957 |
| 2 | 1.78326 | 1.75911 | 1.73554 | 1.71252 | 1.69005 | 1.62571 |
| 3 | 2.57710 | 2.53130 | 2.48685 | 2.44371 | 2.40183 | 2.28323 |
| 4 | 3.31213 | 3.23972 | 3.16986 | 3.10245 | 3.03735 | 2.85498 |
| 5 | 3.99271 | 3.88965 | 3.79079 | 3.69590 | 3.60478 | 3.35216 |
| 6 | 4.62288 | 4.48592 | 4.35526 | 4.23054 | 4.11141 | 3.78448 |
| 7 | 5.20637 | 5.03295 | 4.86842 | 4.71220 | 4.56376 | 4.16042 |
| 8 | 5.74664 | 5.53482 | 5.33493 | 5.14612 | 4.96764 | 4.48732 |
| 9 | 6.24689 | 5.99525 | 5.75902 | 5.53705 | 5.32825 | 4.77158 |
| 10 | 6.71008 | 6.41766 | 6.14457 | 5.88923 | 5.65022 | 5.01877 |
| 11 | 7.13896 | 6.80519 | 6.49506 | 6.20652 | 5.93770 | 5.23371 |
| 12 | 7.53608 | 7.16073 | 6.81369 | 6.49236 | 6.19437 | 5.42062 |
| 13 | 7.90378 | 7.48690 | 7.10336 | 6.74987 | 6.42355 | 5.58315 |
| 14 | 8.24424 | 7.78615 | 7.36669 | 6.98187 | 6.62817 | 5.72448 |
| 15 | 8.55948 | 8.06069 | 7.60608 | 7.19087 | 6.81086 | 5.84737 |
| 16 | 8.85137 | 8.31256 | 7.82371 | 7.37916 | 6.97399 | 5.95424 |
| 17 | 9.12164 | 8.54363 | 8.02155 | 7.54879 | 7.11963 | 6.04716 |
| 18 | 9.37189 | 8.75563 | 8.20141 | 7.70162 | 7.24967 | 6.12797 |
| 19 | 9.60360 | 8.95012 | 8.36492 | 7.83929 | 7.36578 | 6.19823 |
| 20 | 9.81815 | 9.12855 | 8.51356 | 7.96333 | 7.46944 | 6.25933 |
| 21 | 10.01680 | 9.29224 | 8.64869 | 8.07507 | 7.56200 | 6.31246 |
| 22 | 10.20074 | 9.44243 | 8.77154 | 8.17574 | 7.64465 | 6.35866 |
| 23 | 10.37106 | 9.58021 | 8.88322 | 8.26643 | 7.71843 | 6.39884 |
| 24 | 10.52876 | 9.70661 | 8.98474 | 8.34814 | 7.78432 | 6.43377 |
| 25 | 10.67478 | 9.82258 | 9.07704 | 8.42174 | 7.84314 | 6.46415 |
| 26 | 10.80998 | 9.92897 | 9.16095 | 8.48806 | 7.89566 | 6.49056 |
| 27 | 10.93516 | 10.02658 | 9.23722 | 8.54780 | 7.94255 | 6.51353 |
| 28 | 11.05108 | 10.11613 | 9.30657 | 8.60162 | 7.98442 | 6.53351 |
| 29 | 11.15841 | 10.19828 | 9.36961 | 8.65011 | 8.02181 | 6.55088 |
| 30 | 11.25778 | 10.27365 | 9.42691 | 8.69379 | 8.05518 | 6.56598 |
| 31 | 11.34980 | 10.34280 | 9.47901 | 8.73315 | 8.08499 | 6.57911 |
| 32 | 11.43500 | 10.40624 | 9.52638 | 8.76860 | 8.11159 | 6.59053 |
| 33 | 11.51389 | 10.46444 | 9.56943 | 8.80054 | 8.13535 | 6.60046 |
| 34 | 11.58693 | 10.51784 | 9.60858 | 8.82932 | 8.15656 | 6.60910 |
| 35 | 11.65457 | 10.56682 | 9.64416 | 8.85524 | 8.17550 | 6.61661 |
| 36 | 11.71719 | 10.61176 | 9.67651 | 8.87859 | 8.19241 | 6.62314 |
| 37 | 11.77518 | 10.65299 | 9.70592 | 8.89963 | 8.20751 | 6.62882 |
| 38 | 11.82887 | 10.69082 | 9.73265 | 8.91859 | 8.22099 | 6.63375 |
| 39 | 11.87858 | 10.72552 | 9.75697 | 8.93567 | 8.23303 | 6.63805 |
| 40 | 11.92461 | 10.75736 | 9.77905 | 8.95105 | 8.24378 | 6.64178 |

| الفترات (ن) | 2% | 2½% | 3% | 4% | 5% | 6% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .98039 | .97561 | .97087 | .96154 | .95238 | .94340 |
| 2 | 1.94156 | 1.92742 | 1.91347 | 1.88609 | 1.85941 | 1.83339 |
| 3 | 2.88388 | 2.85602 | 2.82861 | 2.77509 | 2.72325 | 2.67301 |
| 4 | 3.80773 | 3.76197 | 3.71710 | 3.62990 | 3.54595 | 3.46511 |
| 5 | 4.71346 | 4.64583 | 4.57971 | 4.45182 | 4.32948 | 4.21236 |
| 6 | 5.60143 | 5.50813 | 5.41719 | 5.24214 | 5.07569 | 4.91732 |
| 7 | 6.47199 | 6.34939 | 6.23028 | 6.00205 | 5.78637 | 5.58238 |
| 8 | 7.32548 | 7.17014 | 7.01969 | 6.73274 | 6.46321 | 6.20979 |
| 9 | 8.16224 | 7.97087 | 7.78611 | 7.43533 | 7.10782 | 6.80169 |
| 10 | 8.98259 | 8.75206 | 8.53020 | 8.11090 | 7.72173 | 7.36009 |
| 11 | 9.78685 | 9.51421 | 9.25262 | 8.76048 | 8.30641 | 7.88687 |
| 12 | 10.57534 | 10.25776 | 9.95400 | 9.38507 | 8.86325 | 8.38384 |
| 13 | 11.34837 | 10.98319 | 10.63496 | 9.98565 | 9.39357 | 8.85268 |
| 14 | 12.10625 | 11.69091 | 11.29607 | 10.56312 | 9.89864 | 9.29498 |
| 15 | 12.84926 | 12.38138 | 11.93794 | 11.11839 | 10.37966 | 9.71225 |
| 16 | 13.57771 | 13.05500 | 12.56110 | 11.65230 | 10.83777 | 10.10590 |
| 17 | 14.29187 | 13.71220 | 13.16612 | 12.16567 | 11.27407 | 10.47726 |
| 18 | 14.99203 | 14.35336 | 13.75351 | 12.65930 | 11.68959 | 10.82760 |
| 19 | 15.67846 | 14.97889 | 14.32380 | 13.13394 | 12.08532 | 11.15812 |
| 20 | 16.35143 | 15.58916 | 14.87747 | 13.59033 | 12.46221 | 11.46992 |
| 21 | 17.01121 | 16.18455 | 15.41502 | 14.02916 | 12.82115 | 11.76408 |
| 22 | 17.65805 | 16.76541 | 15.93692 | 14.45112 | 13.16300 | 12.04158 |
| 23 | 18.29220 | 17.33211 | 16.44361 | 14.85684 | 13.48857 | 12.30338 |
| 24 | 18.91393 | 17.88499 | 16.93554 | 15.24696 | 13.79864 | 12.55036 |
| 25 | 19.52346 | 18.42438 | 17.41315 | 15.62208 | 14.09394 | 12.78336 |
| 26 | 20.12104 | 18.95061 | 17.87684 | 15.98277 | 14.37519 | 13.00317 |
| 27 | 20.70690 | 19.46401 | 18.32703 | 16.32959 | 14.64303 | 13.21053 |
| 28 | 21.28127 | 19.96489 | 18.76411 | 16.66306 | 14.89813 | 13.40616 |
| 29 | 21.84438 | 20.45355 | 19.18845 | 16.98371 | 15.14107 | 13.59072 |
| 30 | 22.39646 | 20.93029 | 19.60044 | 17.29203 | 15.37245 | 13.76483 |
| 31 | 22.93770 | 21.39541 | 20.00043 | 17.58849 | 15.59281 | 13.92909 |
| 32 | 23.46833 | 21.84918 | 20.38877 | 17.87355 | 15.80268 | 14.08404 |
| 33 | 23.98856 | 22.29188 | 20.76579 | 18.14765 | 16.00255 | 14.23023 |
| 34 | 24.49859 | 22.72379 | 21.13184 | 18.41120 | 16.19290 | 14.36814 |
| 35 | 24.99862 | 23.14516 | 21.48722 | 18.66461 | 16.37419 | 14.49825 |
| 36 | 25.48884 | 23.55625 | 21.83225 | 18.90828 | 16.54685 | 14.62099 |
| 37 | 25.96945 | 23.95732 | 22.16724 | 19.14258 | 16.71129 | 14.73678 |
| 38 | 26.44064 | 24.34860 | 22.49246 | 19.36786 | 16.86789 | 14.84602 |
| 39 | 26.90259 | 24.73034 | 22.80822 | 19.58448 | 17.01704 | 14.94907 |
| 40 | 27.35548 | 25.10278 | 23.11477 | 19.79277 | 17.15909 | 15.04630 |

# قائمة المراجع الإضافية

أولاً- المراجع العربية:

١- د. جمعة خليفة الحاسي، وآخرين: المحاسبة المتوسطة، منشورات جامعة قاريونس، الجماهيرية الليبية - بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.

٢- جيمس أ. كاشين، جويل ج. ليرز: أصول المحاسبة الجزء الأول والثاني، سلسلة شوم، دار ماكجروهيل للنشر، الرياض ، ١٩٨٤.

٣- د. حلمي نمر: المدخل في المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، لبنان - بيروت، ١٩٨٢م.

٤- د. خيرت ضيف وآخرين: المحاسبة المالية دراسات في القياس والتحليل المحاسبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، ١٩٨٤م.

٥- د. خالد أمين عبدالله، وسليمان حسني عطية وآخرون: أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني - عمان ، ١٩٩٠.

٦- د. خيرت ضيف: في أصول المحاسبة، دار النهضة العربية، لبنان - بيروت ١٩٨١م.

٧- دونالد كيسو، جيري ويجانت: المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية - الرياض ١٩٨٨م.

٨- د. زكي محمود هاشم: أساسيات الادارة، منشورات ذات السلاسل الكويت، ١٩٨٧م.

٩- د. عمر حسنين: تطور الفكر المحاسبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، ١٩٨٧م.

١٠- د. عمر حسنين: محاسبة الشركات، مؤسسة الاهرام وكالة الاهرام للتوزيع بجمهورية مصر العربية الاسكندرية، ١٩٨٩م.

١١- عبد الحي مرعي، د. محمد سمير الصبان: التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، ١٩٨٨م.

١٢- د. عبد الحي مرعي : مقدمة في أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان بيروت، ١٩٩١م.

١٣- د، علي الشرقاوي ، ادارة الاعمال - الوظائف والممارسات الادارية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان - بيروت بدون سنة نشر.

١٤- فؤاد سليمان زكو وآخرين: المحاسبة، وزارة التعليم والبحث العلمي، الجمهورية العراقية - الموصل، ١٩٧٩م.

١٥- فالتر ميجي، روبيرت ميجي: المحاسبة المالية: تعريب د. وصفي عبد الفتاح، وأخرين، دار المريخ، المملكة العربية السعودية - الرياض ، ١٩٨٨م.

١٦- د. فوزي دميان، د. خليفة ضو: مقدمة في المحاسبة المالية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية الليبية - طرابلس، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١٧- د. منير ابراهيم هندي: الأوراق المالية واسواق رأس المال، دار نشر منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية - الاسكندرية ، ١٩٩٢م.

١٨- د. محمد مطر: المحاسبة المالية، دار حنين، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٩٥.

١٩- د. وليد ناجي الحيالي: محاسبة الجمعيات التعاونية وفق التشريعات التعاونية الليبية، منشورات الجامعة المفتوحة - الجماهيرية الليبية - طرابلس، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٢٠- د. وليد ناجي الحيالي: التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية - طرابلس، الطبعة الأولي، ١٩٩١م.

٢١- د. وليد ناجي الحيالي: المدخل في المحاسبة الادارية، منشوات الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية - طرابلس - الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

## ثانياً-المراجع الاجنبية:


1) ARP an, J.S and Radebaugh, L.H "International Accounting and Multinational Enterprises" : Warren, Gorbam and Lamont 1981.

2) American Accounting Association "Report of Committed on Social Costs : the Accounting Review, Supplement to Volum XLX , 1975.

3) Davidson Sidney and others., Intermediate Accounting: Concept, Methods, and Uses - Fourth Edition, Chicogo : The Dryden press, 1985.

4) Fess philip E., and Warren Carl S. Accounting Principles Cincinnati Ohio : South - Western Publishing Co., 1993.

5) Kieso Donald E., and Weygandt, Jerry J., intermediate Accounting. Seventh Edittion, New York: John Wiley and Sons . Inc. 1992.

6) Larson Pyle, Fundamental Accounting : Six Edition, New york, Mcoraw - Hill publishing Company, 1989.

7) Metcalf RIchard and Titard pierrel, principles of Accounting: W. B. Saunders Company, philadilphia, 1984.

8) Romanathan, Kavasseri V. , "Toward Atheory of Corporate Social Accounting " The Accounting Review (July, 1989).

9) Short and Welesch, Fundamentals of FInancial Accounting ; Richard D. Irwin, Homewood, Illionois,1990.

10) Welesch, Glenn, A. and CHorles T.Zlatkovich, Intermediate Accounting: Eight Edition, Homewood, Bos ton, USA, 1989.